

باکشیج

۱۱۲۰۲

هک

باکشیج

وكانت في ذلك الوقت
في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

في سنة ١٢٠٤

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى ان الله
 يعلم ما لا تعلمون
 ان الله يعلم ما لا يعلمون
 من غير ان يعلم ما لا يعلمون
 من غير ان يعلم ما لا يعلمون

الاسماء
 والصفات
 والاعمال
 والحوادث
 والاعراض
 والصفات
 والاعمال
 والحوادث
 والاعراض

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك **قوله** وياساسا معالجاً مع مسائل
 حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا
 تنا صراط الذين انعمت عليهم لتبدل كالاتنا بضلالتنا وصل على افضلهم
 صلوات وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا واعلى له المصفا
 علينا بقلابه بمطلب السعادة لتحقيق كالاتنا وصحة الجبرلين لنا بفضل
 انوار النبوة ليحفظونا عن الخطاه في مقالاتنا فيقول العبد المذنب لله
 الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرا في عصام الذين
 هنع حواش كالشمس النجوم ودر الزبرجواش مافيه القوايد الضيائية
 واش لا يوجد عن مدح متعاش ولا يتوهم في عقد ذام اد واش لا يرده
 ناظر كابر غين مكابر لكثرة مافيه من الابتداء فلا يوده شاعر فاضل
 لا اطلاع على حوافي العجايب من الاختراع ومن اسس لغاية التجريد
 لنظرة السديد قلت بعد فلاش بد منه الالوان انعم بها اهل العادة
 يانفاز واروع اصحى طب الشقاوة عن الانتفاع انت حسينا في
 التشرقي الى بقاء العلم الذي هو في غاية الارتفاع **قوله** الى الوصف

وان

وان كان عاماً اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاماً فانه اولى بهذا
 الحكم مثل اسماء حروف التهجى والصور والكتب **قوله** فليس هناك
 مفهوم حتى اى في مقام وضع امثال الصغار وقيل في مقام رجوع
 الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم
قوله هو الموضوع له في الحقيقة فيد الموضوع له بقوله في الحقيقة
 لا نه هناك مفهوم على جعلونه الموضوع له مجازاً فيقولون
 ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم
 ذكره موضوعاً له مجازاً والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم
قوله وهو اما مجرد على انه صفة لمعنى لا يخال الاول ح الاقتصاد
 على معنى لما مر **قوله** ومعناه ح ما لا يد لجزء لفظه على جزءه هذا
 ان لا يكون الا في صفة للدلول بالدو الالابع والظان كذلك
 ان لم يبين لم يسم بصنع وصف الدو الالابع ولا معانيها بالافرد
 والتركيب بل بالافراد والتركيب بخصوصان بالالفاظ الموضوعه
 ان لم يوصف اللفظ الدال بالبطع او العقل ينشئ منهما فاطلاق
 التعريف ينشئ على الاحمال ومنشئ عن الاختلال والعدم
 الصنيع ما لا يد لجزء لفظه الموضوع على جزءه **قوله** وفيه
 انه يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصفت بالافراد بناء على انه
 اذا غلب قبل او ما ينشئه من متصفت بصفة يستفاد منه
 على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفاً
 بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد من ذلك الا
 بضمير من التجوز وانما سمي الا فاده الحقيقة لهما ما لتضعف
 المقاد لا لتضعف الا فاده فانه كما استفاض بالمعنى المتخالف
 بالمعنى المتماثل وقيل لا بد من ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز
 بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الالهام لا يتم من تعلق
 الوضع بالمعنى لا بد وجب ان يكون الوضع للصفة بالمعقود به
 بشئ مع ان المعقود به بعد الوضع بل بعد الاستقائه وكذا قد
 لم يمتثل له لانه يصود بترسيب جعل المعقود صفة للمعنى بوجه ما

الاسم من صفات
 الاسم الموصوف
 او يد بلفظ صفات
 مركب من صفات

حيث كان قوله كيف يكون
 موضوعاً لمعنى ولا يخفى
 ان هذا السؤال انما يجيء
 على تقدير كون الموضوع
 اللفظ ولو كان متعلقاً
 لم ينتج

عبر

ليأتى له ان يقطع عن المعنى ويحمله صفة للفظ ولا يستعد
 هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضوي ان الافراد صفة
 المعنى عند النجاة وانما هو صفة اللفظ عند المتكلمين ولا مد
 لتوجيه ما توجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك العرض **قول** كما ذكر
 في مثله من قبل في تلك **قول** على انهم من قبل قبله سلبه
قول فلا بدح من بيان نكته في ايراد احده لان المتكلم به
 يبلغ لا يظن بان يتخلوا اختيار هذه الخصوصية عن نكته
قول والاخر معرفة لا يتخلى لطف هذا البين **قول** وكان النكته
 فيه التثنية على تقدم الوضع على الافراد فيكون باستعمال الماخذ
 في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يتخلى امره غاية البعد
 لا يجاد يستفاد من العبارة والى ان يقال ان الاصل في العمل
 الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول مستعد واختار فيه صيغة
 الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول مستعد
 الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانها لو قدمت الثانية لاحت
 تقدم الافراد على الوضع كما هو وجه صفة المعنى ولا زاد ذكر
 المقدم على وجه يستلزم ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ
 لتذهب نفس المناظر على مذهب ممكن ولا توفهم كما كان مغنيا
 عن ذكر الوضع لان الافراد يستلزم الوضع من غير عكس ومن قال
 تقدم الوضع ايضا للتثنية على تقدمه فقد وقع في مقام التثنية
 بما لا يقتضيه الا عدم الجدير **قول** اوس المعنى ولم يتقدم عليه
 سبعان كونه لا لا يتقدم الحال على الحال المحمودة **قول** وهذا العدد
 كاف لصحة الحالية لا دخل للعبية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت
 بها الحال كما هو وجه **قول** وهذا العدد كاف لصحة الحالية **قول** يستل
 الرضوي قبل وكذا اصل لان التنوين كاللهم كلمة فربل كلفا عدنا
 كلمة واحدة لثمة الامتزاج وهذه قرينة بلام مرتبة لان الاعراب
 جري على الرضوي قبل التنوين فلا وجه لجلها كلمة واحدة **قول**
 وانما قيل اعرب واحد الا نشيدان يتصل واحد مضافا اليلا عراب

لاصفة وان يدعو اليه ما يقابل من قوله مع انه معرب
 باعربين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعرب لفظ
 واحد وانما هذا لا يقع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق
 قائمة مثلا ان يعرب باعربين الا انه لا امتزاج اعرب بواحد
 وليس كذلك اذ انشاء التثنية مبنى لاصل ويجاب بان
 المراد باعرب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كليتين
 يستدعي كونها مكيفتين بكيفيتين فيل ان ما ذكره انما يظهر
 في قائمة وبصري وجلي وحرارة دون الرجل والمني والمجموع
 بالواو والتنوين فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني
 الاخرين للجز الاول فان علامة التثنية والجمع فيها اعرب
 في الحقيقة وفيه نظر لان التنوين والجمع اعربا يجمل الحرف
 الاخير الصالح لان يجمل اعربا اعربا فيصير فيهما ان المجموع
 اعرب باعرب لفظ واحد وانما الرجل وان صحن ان يجمل التنوين
 فيه المعرب دون المجموع لكنه الخي بصري وقائمة لا يشترك
 شدة الامتزاج فلم يرضوا بحزم قاعدة شدة الامتزاج وليس
 هذا اول كسور وقع في الترتيب يكون في تلك التثنية الشاذة الاحاج
قول ولا يجي على الفظ العارف بالعرف في القاموس عرقه
 عليه وعرقه بغيره **قول** الله تعالى خرج عنه فانه لا
 له لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظة ما لا يصفح ان يتكلم به
 مرتين باعتبار ما ويقص ان يتكلم بعد الله مرتين باعتبار
 وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق الثاني
 في التثنية في الاصول المصنف ان عباد الله اسم باتفاق النجاة
 وكل اسم كلمة فعباد الله كذلك ونحن نقول ان اخرج عباد الله
 من تعريف المفصل قرينة بلام مرتبة كيف وقد قال في المفصل بعد
 تعريف الكلمة بهذا المعنى وهو خمس تحت ثلاثة انواع
 الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق
 على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب

وانما هذه العلامة والثانية
 لان العلامة الاولى بعد
 فظها عن التنوين في
 اللفظة

في موضع آخر

ومنفقول وموتجمل فالعرف مخزن يدوم والمركب اما محله
او غير محله اسمان جعل اسماء واحدا نحو معدن كره وعيلان
او مضائق ومضائق اليه كعبد مناف وامر العنبر والكنز
ثم انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا بغير واحد
على ان عرفنا التعريف بيان حال اخر الكلمة مطلقا بل على وجه يقتضيه
ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبارها كونهما كلمة حقيقة
عما هو حالها باعتبارها كونهما كلمة حكا وذلك يقتضي كون عيبد
داخل في هذه الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبارها والحال
بل باعتبارها الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه
على غير من مسحة واجزائه على الكلمة **قوله** ولولم يجره بتركه
لكن انصب وذلك ان نقول المراد بالمعرف انعم من العرف حقيقة
او حكا لكون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشأ
تلك الحقيقة جمل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة
وضيقة وان كان كون الشيء الاول مستحق الطبع عند عرض
الشيء الثاني له فطبيعة والا فعتلية **قوله** بعد ذكر الوضع
لا حاجة اه فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول
حروف النجاء العارضة عن الدلالة لا يضيغ ان ذكر الوضع يعني
عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف يجره
وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يعني ان هذا الجوع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف **قوله** ومثل لفظ در السمع
اه اختار لفظا سهلا للتشليل وقيد بالسمع من واد الجدار
ليتحقق فيه اللفظ سماعا ودر دلاله اللفظ لذلك الدلول
المعنى فظاهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان
اللفظ معنى فيكون **قوله** اللفظ اللاتان فلا يظهور ما قصد التمثل
بما لا يظهور ولو كان اللفظ مرثيا لم يظهور ما قصد انهم لم يظهور
لما شاهد اول دلاله اللفظ **قوله** بعد ذكر الدلالة اه فيه نظر
لا ينبغي ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى

انه يخرج من
تعريف الكلمة بذلك
على ما تم

ويعمل على ذلك
التيقن المذكورين
والخروج المذكورين
على انهما في حق التعريف لا على انهما في حق الدلالة

بيان دلالة انما هو في حق التعريف
كما في موضع آخر

عن ذكر الوضع كما في تعريف الفصل فان تقييد المعنى بالمعرف يستلزم
الوضع لان الايراد قرينه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** كما في
الفصل فيه لاطاقة لان تعريف الفصل مقصود لهذا التعريف
قوله اي مقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان
حكم الكلمة بل يقصد بتكثير تعريف الكلمة بقصورها نائبا عن بيان
ايها حصل احكاما لها ما حقق ان لاحكم في المقسم وانما يتم
التعريف ويظهر ذلك من وجود ملاحظة تفصيل الاقسام
قانه ما ذكر في قوله وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن
باجد لا زمنا للفظ وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل
كذلك وليس تقسيم الشيء الاضطر في ذلك ويحصل بعد العيود
مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى هذا
الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى القسم اخر
فيما والا فبالقسم المقسم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام
وقد يتخلو عنه فلذا قال ينحصر فيها والحصر المقصود بيان حكم
بنفس مفهوم التقسيم من غير ضخمة التفات الى ما هو خارج
عنه فهو عقلي والا فاستقرئ هذا هو المشهور ولكنه كثر ما
يوجد حصر لم يكن فيه مفهوم لتقسيم ولا تعلق له بالاستقرار
باعتبار في نفسه بل بغيره او بزمانه فقال له ان قسم ثالث فيتم
بان يسمى حصر قطعية والحصر المراد هنا حصر عقلي ويتبين
على انه استقرئ قد بيناه في مخرج الحافة في هذا المقام تتم
قولنا ان لها متعلقا بزمانها من الحجة من معنى الاختصاص و
يكنى هذا العدد للفظ عند بعض من عرجاجة الى اعتبار اللفظ
في نظم الكلام وبه ينفع سوف كلام الشاعر ومعنى الحاجة في هذا
عامل ظرف هكذا انحصرت فيها **قوله** اي الكلمة لما كانت ظرف
يعنى ان وزلزم بعدها الماضية لفظا ومعنى وجواب ايضا كذلك
او جملة اسمية معقولة فاذا المفاجأة قالا على حالها كبرت عليهم
الصناداد افرق منهم اومع الفاء وورثا كما كان مضاعفا مع الفاء وقد

ان المقسم تمام التعريف وكما
في الموضع لكونه معراجا وان
العرفية يتم بدون التقسيم

يجوز ان يكون المقسم تمام التعريف
كون المقسم مستوفى وتماما للمعنى وهذا ما
يحتاج الى ان المقسم مستوفى وتماما للمعنى وهذا ما
من يشهد في كل اداة

والا فب
امور المعرف في مقام تعريفها على ان يكون المقسم تمام التعريف
كلمة واحدة في اقسام المقسم وهو مستوفى في مقام التعريف
الا فب
الاشارة والاشارة الى المقسم المستوفى في مقام التعريف
كما في موضع آخر

وقد يكون مضارعا هذا الكلام الرضي بقوله في جملة سمية

مع الفاء جواب لما فلا اشكال بان لا يدخل الفاء على المعنى
فلا وجه لقوله في الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة
وقوله في لغز وفيه بعد لا يخفى **قوله** اما من صنفها بعد
عن التقدير المشهور من حذف المضاعف من اسم ان لا يلائم
مع ان فيه تقييد حذف ولقد احسن لانه يخرج الى حرف قوله
الثاني الحرف وحوته عن الظ المتبادر لكن فيه ان الظ اسما
كلمة من المستدعية لبقدر متعلق مع ان في تقدير مجرورها
على ان تكون مبتداء جبره ان تبدل عنى عنه ومنهم من قال
درج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها بطور
سقا لا تحصى الكلمة وقد سمي لان حصر بعض الصفة ايضا فيها
بط لا تحصى صفة من الصفات لا تحصى يصدق عليها انها
من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس لان ليس المقسم
خارجا عما ذكر في التقسيم ليس المعنى على انه ليس له امر اخر
وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان قولنا الاشياء اما عالم او
فالعالم ليس لان الاشياء لا يتجاوز عنها الا انه لا يكون غيرهما
الظهور وان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخفى اي
ان ذلك ثم تأويل الخت جمل ان تدل بمعنى المبالغة تركها كونها
مستفيض من مشهورين فالتقي بالتبني على ما قصد ذكره
التبني على صورتيان غيرهما وهناك تحقيق ذكره من المحققين
وهو انه لا حاجة الى تقدير الفرق بحسب المعنى بل صورته المصدر
والفعل المؤل به بغير دلالة ان او ان لان من رجع الى المعنى
يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل ولما
يرتبط به من عزاجحه الى معنى منهما **قوله** حيث يقعان عند
في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى نفسه بخلافها **قوله**
في لغز عنها لا في التحقيق حتى يكون المصادر متماثلة ايضا
قوله اما في الحال والاستقبال ما تاخر عنه **قوله** ما خور

عنه
اي كلام المحض بناء على تقدير
المشهور على ان تقدير الناح
فان الحذف كقوله كلام
المحقق
اي وقد قيل ان الشارح فعلا
حسنا هو العدول
اي صفة كلمة اشياء في الرض
واذا كثر في ذلك فاما هذا الاسم الذي
لم يكن مبيها لثا مل

ما في الحرف
او من قوله
الحرف

والله

ما انت فيه في زمان التكلم بالذات وعلى الزمان انما تقدم
عليه والاستقبال ما تاخر عنه **قوله** ما خور من السمو
هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوهم سمي
الكثيرون وشواهد كل من الفريقين في الكتب البسيطة ولا
يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان القوة تان اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمو والوسم والظ انهم نقلوه من معناه
الغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء
كما في قوله وفي علم آدم الاسماء كلها في القاموس اسم الشيء بالصفة
والكسر ويمنه سماء مثليين علامته وعلم اللفظ الموضوع
تطلق على الجوهر والعرض المشيرين نعم لو كان الاختلاف في ما خور
الاسم اللغوي لم يكن بعيدا ثا مل **قوله** ولقد صدق الفعل ولك
ان قولنا يشبهه الفعل وان له مصدرا كما للفعل **قوله** ولك
لانه قد علم به اي وجه المصدر الاول لانه قد علم بوجه المصدر
قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاول ترك
لكنه **قوله** فالكلمة مشتركة لا دخل له فيها هو بصدره من
اللفظ لانه لم يكن واحدا بمعنى المعرفة الجامع المانع لانه لا يتوقف
على ان يكون في المعرفة وقد مشترك بل يتحقق بمجرد الميزان لانه
اد تحقيق المعرفة لكل وتوضيحه اي **قوله** وليس المراد الحد
لأن المعرفة الجامع المانع يعني عندنا الا بقاء معنى الحد ذلك كما خرج
به المصدر محتملا لاصول فلا مرد منع ان ما علم ليس حد
لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه
الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية
الا اعتبارا بترجيح ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما
ذكره هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من
المعرفة حدودها **قوله** والله در المعنى جملة يدع بها
بكونه لغز وتحقيقه سيخرج في بحث التمييز والمراد هنا ان
المصطلح مشتقة على المتعالمين حيث لم يحصل العلم جاتل

لا يقال انو قديم وكذا
نريد ان يتقدم

ولا العتيق والمتوسط بينهما والمقصود منه ما فائدة
قوله وقد علمناه **قوله** والكلام ما يتكلم به قليلا او كثيرا
لا يظهر دواعي النزاع في بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو
اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام باللفظة ولا يخفى
ان الكلمة انصب بمعناها الاصطلاحية من الكلام لشمول
الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب معنى الاصطلاح
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا
ليس بجوهر التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية الكلام
ما تكون مكنتها به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى
انه استند مناسبة بما اصطلح عليه في الاوّل وان يجعل
النقل عنه اليه **قوله** فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن
بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل
لتخصيص الصور الخفية باسم الفاعل هذا بمنزلة الكلام
فيمتحن ان يري ولا يقرر فاحفظه ولا تفعل عنه في نظاره
وعنه من هذا باننا واجعه مع عتبار **قوله** فلا يلزم اتحاد
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تعيين كل ما اكمل جزء ومن قال
المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الشئ قد صدق على نفسه
المرجوب ولو جعل الهيئة جزءا للكلام كان لتضمن الكلام كليتي
معنى واضح غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يالفت اليه
لاحتياجه الى تفصيل كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ
ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين ولا سند سواد
بالاسناد ذنبه احد الا لم يرد الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى
فقد نهى لان شئها منها ليس جزءا للكلام بل مدلول له او حصة
لاجزأه تامل **قوله** اي تقتضي اسنادا سببية الاسناد
باعتبار ان الاسناد صار باعنا لمجموع الكلمتين وتضمن اللفظة
لها فلو قيل ما تضمنت الكلمتين للاسناد لكان انصب **قوله**
خرجت المهملة اي الصرفة لكن بقى زيد قائم بحسب فان مجموع

يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مستقلا على جنس
فان ابيت فاجعل كلمة ما عابرة عن لفظ موضوع بقرينة
ان بحث النحويين الالفاظ الموضوع **قوله** وبها استناد
يعيد مخاطبها الاولى شبهة تضاده **قوله** وخبر النحويين
شئ زيد بل هو قائم ومثل شمع بالمعدي خبر من ان تراه
قوله فان لا خفاء فيها مع انها مركبات في كون الخبر
في زيد قائم **قوله** مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم وفاعله
خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة ما
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اسمين الكلمتين
حقيقة او حكما **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب
باعتبار الاسم وجعل مستدالياه ومنع قوله ولا ياتي ذلك
الا في اسمين اه فان المراد بالاسم اسم من الاسماء الحقيقية والحكي
ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
الاسم الحقيقية والحكي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل
دين مقولوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل
قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ناقصا
كلمتين مع الاسناد لا يتحقق لانه متضمن كلمتين هو مقولوب
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى تعميم لادخال مثل جئت
قوله اعلم ان كلام المتضمن في نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام انما قاله بغير مجاز ان يراد به ما تضمنت كلمتين فقط قيل
لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا
التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب بتحقيق
افراد منه في صرت اقوم رسلا ضربت وهو قائم على تعريف
المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا
زيد ضربت عمرا في دواعي مجموع ما ذكر لا يجوز ضربت وقد انفقوا
على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام الذي هو مراد
الجملة عند صاحب المفصل بجيبان يكون مجموع ما حصل

وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يحصل
عدول المصردولة عن عبارة تعريف لا عدولا عن مدحبه
قوله على الجمل الجزئية الاولى على الجمل الواقعة اخبارا من غير
قيد الجزئية وكانت فيها بها لان الاشتباة عنده لا تمنع
خبرا والواحدة خبرا من مثل زيد ضربه في تاويل زيد مفعول
في حقه ضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملتين عن الكلام
لا يقتصر على الجمل الجزئية كما يوجهه البيا بل من مادة افتراق
اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او مفعول الخبر وقوله
اخبارا او صافا يراى عليه او لولا او جملة فصيحة او شروطا
فان الحكم للغزاه عند المصرو لا لم ينع قوله ولا يتأتى ذلك
الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعاً **قوله** وفي بعض المحواض
اعتد بكلامه مع انه خلاف ظم الباع جذا لان مثله لا يركب
من غير ج فاحتل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب
عنده هذا ونحن نقول بما يدل على ان الكلام عنده كالجملتين
يكذب ما في المحواض انه قال المص في بحث حرفي لا يستغنى
ان الحاصل صدور الكلام لانه يقتضي ان يكون قام ابو ج في زيد اقام
ابو ج كلاما عنده ولا لا ينع قوله ولما صدر الكلام **قوله** ولا يتأتى
ذلك في الكلام هذا التعريف هو المناسب للمقام وحمله على المتن
والاستناد بعيد عن المرام **قوله** الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق
هذا العام الا في ضمن المعاصين ولا يلزم اتحاد الظرف والمظهر
والا فظهر لا نسب فيهم المتعلم ان يحصل في معنى من لكن ينبغي
ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين ولانه لا يتأتى من اسمي الفعل
ولا من اسم وفعلا كما سمى كان لانه لا يتأتى من فعل واسم نعم يتأتى
من اسم وفعلا في فعل كان على ما ذهبنا لك من جعل اسماء افعال انما
فعل عليها لكن الحقيقة انه لا يتأتى من فعل واسم اي فعل كان **قوله**
لان التركيب الثاني العقلي في ان حصر التركيب الثاني في ستة واسم
ساعدا اثنين لا يوجب في حصر الكلام الثاني في اثنين والمدعى

حصر مطلق الكلام فالاول ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل
بدون الاستناد والاستناد لا يحصل بدون مستند ^{الشيء} مستند
والاستناد اليه لا يكون الا اسماء والمستند لا يكون الا اسما
او فعلا **قوله** ونحو يارب يتقيد براء عوار يدا فم يكن
من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح
بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل ان تعريف
الكلام يرتد الى اقسام ستة في بادى الرأي يتخلل تعريف
الكلمة **قوله** على معنى كاش في نفسه جعل في نفسه صفة
معنى لا متعلقا بذل اي دل بنفسه ولا حلا عن صهيرو
اي دل كاشا في نفسه اي معتبرا في حدة الله لئلا
يفصل بين معنى وصفته اعني غير متيقن بما ليس بصفته
لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعني ^{غير متيقن} عذب ومن
الغنى **قوله** اي نفس ما دل لا نفس الاسم ولا يتوقف
معرفته على تعريف ويلزم الدور **قوله** فتذكر الصيغ بناء على
لفظ الموصول لا ينبغي ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة
عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وثابت مفهوم الكلمة ليس
لذاته كما ثبت معنى ههنا بل لوائنت الصيغ الاربعة اليه
يكون ذلك الثابت لرعاية لفظ الكلمة فتذكر الصيغ
الاربعة الى ماد ليس مجرد دل على اللفظ بل دل على اللفظ واللفظ
قوله ولذلك قيل الحرف اي لفظ اداة الظرف بمعنى اعتبارا
مدخلها لا بمعنى اداة الدال اياه كما هو الشائع في نسبة
المعنى الى الشئ يقال هذا المعنى في هذا اللفظ ^{معنى} يستفاد
منه قيل الحرف ما دل على معنى في غير فلا يتجه ان ما دل
على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غير اذ لا معنى لكونه
في الشئ الا كونه مدلول له ولا يتجه ايضا ان فيه ضمة
في تعريف ما قبل الحرف لغو في التركيب العربي ما دل على معنى
لا في نفسه كما دل على الدال لا في نفسه كما دل على الدال في غيره

الآن النجاة اجمعوا على وضع ما يوافق في نفسه في المعنى
 موضعه وصاروا عرافا بينهم فلا التباس في معناه ولا
 وصمة في التعريف به **قول** ومحصله ما ذكره بعض المحققين
 معنى السيد الشريف قدس سره كانه اراد التناحر التسمية
 على ان هذا التحقيق ليس من سبب قدس سره كما هو المشهور
 بل اخذ من كلام المص وليس كما ظنه لان التناظر في كلام
 الايضاح يعبر عن ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان
 عبارة الجملة المنقولة وقعت من اتفاقا بحيث يحمل
 النقصيل بهذا التحقيق كيت وقد ذكر ان الفرق بين
 الاسماء الاربعة الاضافة والحرف ان الواضع شرط
 في لالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك
 في الاسماء الاربعة الاضافة وانما التزم الاضافة للحرف
 اخر غير كون دلالة مشروطة بذكر المتعلق اليه ولا خفاء
 في انه بعد الوضوح لا دخل الواضع في الدلالة حتى يكون
 الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب
 هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص اضيق
 يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق غيره
 حيث قال في حاشي مشرعه على الكافية في هذا المقام يعبر
 من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى
قول كان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
 بغيره لو قيل كان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود
 في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية
 في ايضاح معنى الحرف وما يقابل له وتوابعه لا يستلزم
 في الحدود الثلاثة فان في قولهم السواد ثلثي كذا في قوله
 الماد في الكون بل المعنى بل اعتبار والدلالة على ان وجود السواد
 ليس بالاعتبار بل كمال كان معنى الموجود في نفسه انه موجود
 من غير اعتبار غير وما ذكرنا انفتح ان قولنا السواد في زيد

وقولنا الدلالة في نفسها من واحد ان قالوا بكون هذا الشيء
 وجبة اخرى لسؤال لقطة في وجوده لما يشابه المعنى الحرف في الوجود
 لا من بالعرض لتابع الجوهر حتى ان ينسب الى ذلك الغير حتى
 كما ينسب العرض الى المحل في المعنى المستقل لما يشابه الجوهر
 حتى ان يقال لانه كان في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره بما
 يقال لان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه عز قائم بغيره فلم يندثر
 فبذلك **قول** كذلك في الذهن معقول الاول معلوم ولا
 يذهب عليك التفاوت بين المنة والمنية به بان المقام
 بذاته لا يصير قائما بغيره فيجوز المدرك قصد المدرك
 شيئا وربما يقصد الى المدرك شيئا فيصير مدركا مقصدا
 او بالعكس **قول** يصلح ان يكون محكوما عليه وبه الاول
 يصلح لان يكون مستند اليه ومستند اليكون وجه التحقيق
 الاستناد بالاسم والفعل ولا يتحقق انما لا يصلح للحرف
 شيئا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للشيء
 التامة بل لا يصلح ان يكون ظرفا للشيء اضافة كانت
 او تعاليفية فالاولان توسع الدائرة بحيث يستفاد منها
 اختصاص الموصوفة بكون الشيء صفة وكون الشيء متعلقا
 اليه وكون الشيء مفعولا ومحققا بما سوى الحرف ثم يقول
 يستفاد منه اهل الكلام هذا التحقيق المشتهر بحال الفكر
 العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون
 معناه غير معقول الاتبع والة للاختلاف غير من الحفظ
 شيئا لا يصلح لشيء منها وان الغير الذي يذكر للمفوض حقيقة
 ويحيط اليه للاختصاص لا تد ان يذكر ويقتضيه حتى يتم
 المفوض شيئا من غير لفظه وكلا الامرين باطلان فافعل
 كذا رجل مفوضه ملحوظ انما يتبع للاختلاف اخر الزيل والة
 لتفرقها وملا خطها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه
 ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة للاختصاص معه لانه معناه

فالتحقق ان المخطط تبعاً لا يصلح ان يكون محكوماً
 اذ الم يكن الة للملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احصاء
 وانما يتوقف فهمه من لفظة على ذكر متعلقه اذ المحض
 المتعلق بمجرده ذكره فان قلت اذ كان كل موضوعاً للمعنى هو
 الة للملاحظة غير انما فكيف يكون اسماً فكذلك احصاء
 هو ملحوظ بالذات ليضع تعقل ^{تعلق} النسبة الاصنافية
 بينه وبين ما اضيف اليه وبعد بحصول المفهوم المركب
 الاصنافي ^{بجمل} المجموع ملحوظاً بالاتباع والة للملاحظة الاخرى
 فان قلت فلا يتم ما سبق ان المخطط تبعاً لا يصلح ان يكون
 ظرفاً للنسبة قلت لا يصلح ان يكون ظرفاً للنسبة مقصودة
 بالامدانة وبعد احداث النسبة يوضع ^{بجمل} المجموع ملحوظاً
 بالاتباع فما لا يصلح ان يكون مدلولاً ملحوظاً قصداً لا يصلح
 ان يكون ظرفاً لنسبة ما وانما ^{بجمل} الكلام اولاً على ^{الخط}
 اجماله في المحكوم عليه وبه ^{فقط} فالابتداء مثلاً اذ
 العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
 مفهوم الابتداء ومفهوم من الة بملاحظة الاول قصداً
 والثاني تبعاً وكيف وقد قال فيما بعد واذ الة بملاحظة العقل
 من حيث هو الة ^{بجمل} الصنوبر راجعاً الى ما جعله مدلول
 الابتداء مع ان مدلوله لا يتبدل على مدلول من جزمي قلت
 مدلول من مدلوله لا يتبدل من حيث اضيف الى السير ^{بجمل}
 وليس افراده لا يتبدل الة ^{بجمل} قصداً وليس له افراده حقيقة
^{فقط} كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في حد ذاته
 ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وشعاً من غير خاصة الى ذكر
 وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة الابتداء فقط لا يمكن
 بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يوضع ان يكون مدلول
 لفظة الابتداء ملحوظاً بشعاً كان تعقل كل ابتداء وتولده
 لا خاصة بمعنى لا خاصة لفظة الابتداء في الة ^{بجمل} عليه

ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتياج الى ان يفهم
 قوله في الدالة عليه بقوله من دل على كذا ^{فقط} لكن عينا
 المتعلق بالآخر في المعنى الاخير وارجاع الصنوبر الى المعنى
 لعدم مستوفيتها اه اشار الى ان الفهم من نفس العبارة
 المعنى الاخير ولا يصح ان المعنى الاول لا الداع وكان وجهه
 قرب مرجع الصنوبر وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك
 في التسهيل اذ ادر ضمير بين الاقرب والاعدد فهو الاقرب
^{فقط} ولما كان الفعل الداع على معنى في نفسه باعتبار
 التصنيح دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ^{بجمل}
 ولا نه جزمياً وضع له تفنن ولا نه لازم ما وضع له الترتيب
 والمعنى التصنيح هو جزم المعنى الموضوع له فقد ^{بجمل} المعنى
 في التعريف على ان المعنى المطابق على هذا المبدأ ^{بجمل}
 المبدأ ومن المعنى عند الاطلاق المعنى المطابق صرح به
 بعض المحققين في شرح الرسالة الشمية مع انه لا يحمل
 اللفظ في التعريف على صحة المبدأ ولا لصاري لان هذا
 صار فاهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلام هو المعنى لا يتم
 بعينية وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران
 بالزمان اتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكلام في الزمان بالاقتران
 بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى
 ما هو اتم من المطابق الى احتياج التعريف الى قيد غير مقترون
 لخروج الفعل بقيد الدالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
 على المعنى المطابق بنفسه بناء على ما نعو ان الفعل موضوع
 للحديث والزمان والنسبة التي افا على معنى فاما لم يذكر الفاعل
 المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق
 بدون ذكر الفاعل لا متنازع فهم اكمل بدون ذكر الجزم ^{فقط}
 الفعل بنفسه ليس الة على الحديث على ما قالوا او الزموا
 انضه على ما هو المظن واورد عليه انه بعد توقف الدلالة ^{بجمل}

على الضميمة لا معنى للدلالة التضمينية بنفس اللفظ
كيف وقد يخفى ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وكذا
نقول كون الدلالة التضمينية بنفس اللفظ لا يقتضي
وجودها بدون المطابقة المتوقعة على الضميمة لا
معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية
والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما يتوقف فهمه على
الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه ^{بالفهم}
اعنى المعنى المطابق بقى انه لا شك في انه يفهم عند سماع
لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابق
فكيف يتم ما انتقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما يجبر فيه العقلاء فرأى بعد ذلك وقد
بدلنا فيه مجمل بلطف من الله وعون بشرح الرسالة
العنصرية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كما لا يصفو
لان الامور موهوبة باوقافها ولما ظهر تنوع المياه ^{التي}
في هذا المقام صرنا نراها لا كباد العيشي وان كنا من
الماسد بغير سيرة ^{سيرة} ساجية هذا الكتاب له تحصيل نقول
وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا
بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالة عليه متاخر
عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظا
تذكر وضعه لعنايه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر
الوضع ان لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه
فليس العالم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع ^{لانه}
اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد ^{لانه}
من امر آخر يتبع من اللفظ وهو التقاوت التضمينية ^{لانه}
من حيث انه مراد الالفاظ والنهي دعاه الى اللفظ به
فتقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العالم بلفظه
تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث

والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظه ضربا الى معنى من حيث هو مراد ما
لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا احتضروا
عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه
مراد فمما شهد الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمينية ولا شك انه لم يتحقق من سماع
ضرب بدون فهم معناه المطابق ومن هذا يتبين سريعا
اشتهر من راء العقلاء الشيخ على بن سينا في الالفاظ
شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما
يتحقق من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الان فان
الدلالة التفت من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلو لا
العلم بالارادة المعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ
الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على
لازمه ومن هذا يتبين ان دلالة المستوك تنوق على العربية
وليس ما سبى تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة
حقيقا بان يمدح باذله ويظن فكره عميقا فانه ان شئت
على ان العربية ليس شرطاً لدلالة المستوك بخصوصها بل بالمعنى
ايضا قد يحتاج الى العربية احتياج المستوك اذا صار في اللفظ
آخر كقول من لفظ عبد الحظوظة في حديثه يحتاج الى دلالة
على المعنى العربية صارقة للفظ عبد الله عند ارادة معناه
العلم واستلزام ان لا تتسام من افاضة برد التحقيق لتعلق
بما عودته ففصله بعبء من غير توفيق وتصديق الى التهمة
ما اذ افر اليه موافقة رقيق التوفيق اعلم ان القول باللفظ
موضوع للحدث والضميمة والزمان كما اجمعوا عليه ليس لان
ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالحق نعم يصح سر ذلك الى
ان جهاوا الضميمة دخلت في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد
الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره وورقه فصرح فقال

ففيه انه

فما ألحقه ويحذف الفعل موضع حذف شديد بالزمان
والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية في الجملة الاسمية
اذ لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل الهيئة زيد قائم
لنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة
سبقت مدلوله الفعل انه فيهم الحدث والنسبة تفصل او قد
انفقوا ان دلالة الفعل انه معهم الحدث والنسبة تفصل
المحدث لا تكون تفصيلا ولهذا لم يضع تركيب قضية لتثنية
من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل
يؤدي معنى الحدث على وجهه يكون مستغدا لان ينسب اليه
فيترك اسناده للمشيئ فلا يكون اختصارا على هذا الوجه
المراد بعدم الاختلاف ان يكون بحسب الوضع الاول
لم يكف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينبغي في ادخال اسماء
الافعال المشبهة عن الزمان ان يذكر الوضع للمشيئ الزمان
في اسماء الافعال وغير الزمان في الافعال المشبهة والاختلاف
مما عرفت يتحقق اياها في الوضع فيها وهو ظرف المعنى بلا قرينة
ولنهاده ضرب ج تعريف المتصل بها بالوضع وانما منع التقييد
بالوضع الاول لما عرفت ان مثل زيد يدل على مستقل هو
لذا ان عرفت ان بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي
لانه لم تكن الذات دالة في الوضع الفعلي واسماء الافعال
دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مفرق بحسب الوضع
الاول لان الوضع الاول لها النفس الحدث فهذا المعنى
المستقل موجود في الوضع الاول غير مفرق والافعال المشبهة
دوال على ما عرفت مسبوكة غير مفرقة في الوضع السابق وهو الوضع
الفعلي لما قلنا بالوضع الفعلي موضوعا لهذا الحدث والزمان
هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال انعمت باعتبار
وضعه الحالي للمعنى وعدم اقتراحه باعتبار الوضع الاصل
وذلك بعيد عن الاعتبار اذ لا يشيئ ان يكون مدار الاسمية

على وضع واحد ولا يكون وضعاً واحداً ومعتبراً باعتبار
شيء وثقاسماء الأفعال مثل ذلك وصفه الأول وهو الواسع
الظرفي لغوياً اعتباراً اسمياً واللام يكون كلمة ومعتبراً
فيها لأن عدم الاقتراح إنما يتحقق به ووضع الثاني
معتبراً لأنه باعتبارها يكون كلمة ولغولانه باعتبارها لا يكون
غير مقبول **قوله** على وزن فوات كتب على الحاشية الدجاجة
يقوّى أي يضي قوّاء ويقوّاء على وزن فعل وفعللة و
فعلاً **قوله** أو عن المصادر التي أي عن معان الصماء
التي كانت تلك المصادفة للأصل أصواتاً والمصادر التي
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الأسماء
لأن اللفظ إنما يقع على بعض معانيه المعنى الآخر لا عبث
معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في الأصل أصواتاً اعتباراً
عن كون تلك الاسماء أصواتاً تأمل **قوله** أو عن الظرف يعني
أو عن معنى الظرف والمجاز والمجرد فانه على تقدير استلزامه
إشارة إلى الاختلاف إذا لا أولاً فيه ثلثة فإينها كونها مجازاً
في الاستقبال وتالها كونها كونه مجازاً في الحال **قوله** فانه
يذل على زمانين معينين من الأدمدة الثلاثة فيدل على
معنيين أيضاً فثنيهما قد عرفت أن اللفظ المشترك لا يذل
الأيقونة فلا يذل إلا على زمان واحد **قوله** ما خرج من بين
حدّ الامم اراد أن يذكر بعض خواصه ليعيد زيادة معرفته
أو ليعيد معرفته الاسم في الجملة واعتباراً عن لغوه لمن
لا يرتج منه فهم تعريف الاسم لغاية غرضه ووقفه عليه
على عقل استقلاً الخي مع أنه كان لا يستقل به فذكر
من الخاطئين بهذا الكتاب ولأنه يقول هذه بيان هو
مشتركة بين قسمي الاسم فتم على التقسيم وذكر الخي على سبيل
التقريب بتركبته مع ما ذكر في الاختصاص **فقال** وقت
خواصه منها من أولاً مولوداً أتت على المسماة وليس لغيره

المحصر والافعال بما ذكرنا لم يتجه اليه على العفة
 لا يستدعي ذكر من حصوله من مشاغل ما ذكرناه لا بد
 من ذكر من يلحق ربط صيغة الجمع المأل على الكثرة بالافعال
 الخمسة من غير ان كتاب التجوز واعلم ان التثنية المذكورة
 على ان ملاحظة الربط متناقض عن ملاحظة العطف ولا
 لم يندك كلمة من الاكل واحدة من الامور المذكورة
 بعض من الخوص وليس التثنية المذكور خفيا وان كان تقدم
 ملاحظة التثنية اشيع لان افادة اكل واحدة من الخمسة
 بعض من الخوص توضح الواضحة بل توضح ما هو واضح من
 ان يحكي فالعاقل يحكي العباء على ما يفيد العباء لا يحد
 قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غير مستند
 الاختصاص بنفي الوجود في العبر على ان النفي راجع للمعنى
 كما هو الا عرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال لفظ
 العرب فيكون ماله انه يوجد فيه ولا يوجد في غير من
 قال قوله ولا يوجد في غير تفسير لبعض معنى الاختصاص
 فلم يتبدروا يتبدروا فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص
 بمحور لا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول
 على الشيء اوجب كلام المص تحلفات لا تخصي وتفسفات
 لا تقتضي قوله دخول الالام الى لام التعريف شاع الالام فيها
 بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى
 التعريف وحصل الالام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها
 عن عداد قرائنها ولم تاجب عن ادنى تعلق له ولتتبع بلام
 التعريف وما على صورة فيتمثل الالام الموصولة فانه ايضا
 يختص بالاسم لا بد من الالام على واسم المفعول
 كما تعرفه في بحث الموصول والافعال والالام الزائدة والافعال
 والالام التي هي جزء الكلمة كما في اليتيم ولو قيل المتبادر من الالام
 جميع هذه الالامات لم يبعد قوله ولوقال دخول حرف التعريف

كان شامل للهم في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة غير
 ليس من استقامت اصيا في امسقر في جواب شامل من غير
 ماين قال امين امين اصيام في امسقر **قوله** لكنه لم يقرض
 له لعدم شهرته ولم يخص الامور المذكورة بالقرض لا
 لشهرتها بل بقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا
 ما شيا من الالام ويكون تعلقه بالام لا بل وقيل يستفاد
 منه اختصاص غير وان كان شاملا للهم وحرف النداء
 كلها او بعضها فتأمل وانما يقرض بعدم التعريف لبعض
 فقام اداة التعريف دون سائر الخوص لان في اختصاص
 بالالام ايهام عدم اختصاصها من اقسام اداة التعريف
 كما ان في تخصيص الجز من بين اقسام الالام دلالة على عدم
 اختصاصها بغيرها **قوله** وفي اختيار الالام على الالف
 والالف والالام ويستفاد منه اختصار على حرف التعريف
 ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار
 الالام لانه ثابت مع الاسم المعرف دينا وانما يتكلمون
 المعرف والخواص يجعله علامة تعرف بها الاسم **قوله** اشيا
 الحان المختار عند ما ذهب اليه سبويه لان الحق في هذا
 المسئلة معه وان كان الخليل اعني كعبا منه صرح به الحق **قوله**
 التعريف قدس ترع في شرح الكشاف **قوله** ويتفاد ما حال
 في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم
 يتبع احد مثله **قوله** لتعدا لا يتبادر اليها ان فان قلت
 ما فائدة وضع اللفظ هناك او ما كان الاول حتى يحتاج
 الى زيادة للفرق مع سهولة الالام **قوله** وصرف سبويه
 بان التعريف تقتضي التاكيد ودليله حرف سائر فقامت
 ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل لا ينسلك يكون
 دليله متصفا بغيره ما انصرفت به دليله **قوله** فقيضه
 واما الخليل فذهب الى انها الالام وكان حرفه في الاصل القطع

من انما يتبادر اليها انما يتبادر اليها انما يتبادر اليها
 يتبادر اليها انما يتبادر اليها انما يتبادر اليها

جعل للوصول طلبك الحق المدعو كمال الحق استوفها
 والمتدبر الى انما خرج مفتوحة وبها ان حذفتها مع كونها
 علامة لان الامة لازمة لها تدركها **قوله** لانه لتعيين
 معنى مستقل بالمعنوية يدل عليه اللفظ مطابقة بفتح
 اليم الرضى وهو صفت جدا لا تتفاضل بمثل عندى لاسد
 الرأى لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن
 والصعب فانه لا يتكرر مصنف ان التعيين للذات المعبرة
 في مفهوم الحسن ولا ضرب للصفة والبنية المعبر عن مفهوم
 اللفظ من تعريف الامة فالاولان حيال التعريف والتشكيك
 على اللفظ وكذلك علامتها فلا يمكن في الفعل علامة التشكيك
 لم يدخل عليه الامة **قوله** كالموصولات قد تحقق في موضعها
 اذ الذي في الاصل لذي رند عليه اداة التعريف **قوله** ومنها
 دخول الجمل كالتعويض يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا
 المعنى الى الدخول كالاتم لان فهم الحركة والنون الساكنة
 منها اسبق مما اختار السادح اليق **قوله** وفي الجواب
 تقديره والاولى وقع **قوله** واما الامتياز في المغنطة فهي
 فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال لان الامتياز في المغنطة
 لا يكونان شيئا منها لانه يدعى الى ان بين وجه الاختصاص
 لغا عليه والمفعولية بالاسم **قوله** والمراد كون الشيء مستند
 اليه وانما فسر الاستناد اليه بالاستناد الى الشيء باوجاع
 تعيين الاله هو كمال ظهوره كالتدوير ولم يفسر بالاستناد
 الى الاسم ايتاما قبل انه لو اريد ذلك لكلف الحكم بالاختصاص
 وايضا لا يقول انه لا يمتنع ان يحصل كون الاسم مستند اليه
 علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم **قوله**
 اختصاص لو اذ منها من التعريف والتخصيص والتعريف
 به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص
 نظر نعم التخصيص في غير مسئلة الحسن الوجه لا يبري فيه

ارادوا
 ومقتضى
 التخصيص
 لا يبري

لا يكون
 لا يكون
 لا يكون

لا يكون

بلا خفاء لانه يحدد التنوين او نون التثنية والجمع ويحذف
 منها لا يوجد في الفعل واما تختص الحسن الوجه وان كان
 في الفعل لكنه لم يوصف باعتبار طريق الباب ولكن ان تقول
 الكلام في الامتياز بتقدير حرف الجوز ونحو نقول الحمد الذي
 في مفهوم الفعل اعتبار منه الى لغا على والمفعول ابدا على
 الامتياز بتجامع النية على وجه الامتياز بتقدير حرف
 الجوز والامتياز في المغنطة فرع للمعنوية **قوله** وانما فسر
 يكون الشيء مضافا مع قوله والجوز علم الامتياز يدعى
 تصنع على طبق نظير يكون الشيء مضافا اليه ويخرج الى
 اعتبار قيد بتقدير حرف الجوز **قوله** لان الفعل والمفعول قد
 مضافا اليه لخصم في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او
 الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتامها
 اذ انشئت اليها **قوله** وقد قال هذا ايماء لمرين من الفعل او
 الجملة قبل ينبغي ان يكون هذا القول مرصدا لانه الموافق لاختصاص
 الجوز بالاسم ولتعريف المضاف اليه فيما بعد طرقت كان السادح
 ايضا لا يذاع في ترجيح السادح بل وانما اشار بحكمة قدلى ضعيف
 ما ينبغي على هذه الدعوى من حمل قول المرين على المعنى الشامل للكون
 مضافا ومضافا اليه فانه بعد جدا ولا ضرورة تدعو اليه
 فانه لم يلزم استيعاف الجوز على ما هو ظاهر اختصاصا
 فتعذر بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع
 كذلك بحسب الله لانه يكفي في ترجيح ما اختار في نفس عبارة
قوله فالامتياز بتقدير حرف الجوز مطلقا بخصوص الاسم المراد
 بالامتياز هنا ليس كون الشيء مضافا او مضافا اليه بل البنية
 بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طريقه لا يكون
 الى اسم **قوله** مخرجها المصنف الايضاح هو من الاعراب بمعنى
 الاظهار واذا رآه القصاد وهو محلى اظهار المعنى واذا رآه القصاد
 والاعتناء من ومن عرت الكلام ان اجعلت الاعراب فيها والوجه

مختار

قوله لاسم الاعراب العربي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه
 لان العباس معرب بكسر الراء هنا كلامه وكانه يريد بالاعراب
 العربي ما هو مذهب الفضل اي اختلاف اخر المعرب لا ما هو
 مذهبه وهو ما خالف اخر المعرب به لانه لا يصح ان ينتق منه
 شيء وبهذا ظهر ان من قال فيه انه لو جاز اخذ صفة منه
 لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون العباس على ما ذكر
 لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب يختلف الاخر لا على الاختلاف
 اذ لا يتحصل الفاعل مكان الحديث ولا يسمى بالاسم المكان كما لا يخفى
 فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
 والمنق قدس للتعظيم لنفس العظم لانها مشتقان الاسم والفضل
 والمعرب وكذلك يكون بيان الحكم مشتركاً الى انه يلزم تخصيص
 تعريف الاعراب والعامل بالاعراب الاسم وعامله لو كان اليبا على
 التعريف لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب
 بخلاف الكوثر وعلى ان تقدير يلزم تخصيص تعميم الاعراب باعراب
 الاسم اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار وورد مني لفضل
 على التعريف لانه لم يشبه مني الاصل مشابهة موجبة للبناء
 والذ كان مبنياً بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا التعيد
 ايضاً لمخرج بتعديد التركيب بقوله تركيباً يتحقق معه عامله
 ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا التعيد
 في كمال البعد ولا يهمل اليه قرينة دلت مع القوم مدعوا اليه
 ظهور كون المعرب اسماً فاقبل حمل المركب على هذا المعنى بعيد ولما
 منه ما يقابل المعرب فيلزم صدق التعريف على هذا لصعيف
 لم يشبه اي لم يتناسبوا المشابهة التي هي المشاركة في الكيف
 بالمتناسبة التي هي اعم از فاداة المتباينة بالاصالة الى المبنى
 لانه يدخل في تعريف المبنى المناسب الغير المتباينة بالاشتراك
 تتوحد مناسبة مؤنثة في منع الاعراب ضبطها صاحب
 الفضل يتحقق معنى مني للاصل ومثابهته في الاختيار الى انهم

كما في البهجة ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومثلاً
 الواضع موقعه ككفار وفسق وخصار ووقوعه موقع
 ما شبهه كالمنادي المضموم او اضافته اليه تتوحد
 فالتا سبعة المؤنثة اثنتا اثنين بعد ضبط البنيات فاقبح
 البنيات بهذا الاعتبار المتقدم على المعربات فلها قد
 صاحب اللباب قال لاصافة بيانة ليس للاصل والنبا
 اعتم من وجه من المبنى بل اخضاً مطلقاً واصافة الاعتم
 الى الاخض لا مية اثنا البانية اضافة الاعتم من وجه
 كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه
 في انشافة البانية ان لا يتحصل الاصل بالاصالة البناء بل
 يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب
 وتكون بيانة بالاصالة لانه في الواقع اصل في البناء للتوصيه
 كلام الشارح محال لمن له في فهم المعاني استقلال
 وهو الماشي قال المحقق الشريف في الحواشي المتوسط جعل
 بعضهم الجملة من حيث هي جملة هنما دليلاً وقوله والامر
 بغير الامر لاحاجة الى قوله بغير الامر لان الفرض لا يسمى
 ما هو بالامر بل صار كما هو وما الامر باصطلاحه هو
 بغير الامر فاعتبر العلامة مجرد الصلاصة لا سقناً
 الاعراب لم يعمل اعتبار العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
 لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص واعتبار العلامة
 لان المضارب لم يعتبر في الصلاحية دون الاعراب بالفعل
 بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار
 صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة أوضح اعتبر
 عند العلامة الاعراب بالحق البعيدة من الفعل وعند المص
 الاعراب بالحق القريبة من الفعل **قوله** ولذا قال لم تعرف
 الكلمة وهي معرفة لم يوجد على طريق المص معرب اصطلاحاً
 لم يعرف لانه لا يتناول اعراب محقق او مقدر وكأنه اراد

سلبا لا عرّب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخر عن
 المعرب او اريد سلبا لا عرّب بحسب اللفظ الا انه على الثاني
 لا يتفق ^{اللفظ} ايضا هو بصدده والاول تدقيق فلسفي لا يتنا
 الحاجة لان العرّب من القول لا يقتصر عليه كذلك
 عليه هذا الكلام بل من العرّب منه معرفة الهيئات التركيبية
 وتقديم ماحقه التقديم وتأخير ماحقه التأخير مثلا
 وجوب تقديم المضمّن بمعنى الاستفهام على ما راجع الكلام
 بما يتعلق بعلم النحو فالاول ان يقول من جملة العرّب من
 علم النحو الخ فان العارفين بالحكام كذا مستغن
 عن النحو اشار بهذا اللفظ لا يمكن ان يعرف المتعلّم للعرب
 بهذا التعريف لانه لا يكون عيننا فتعني ان يكون معرفة
 اختلاف الالواخر بالتعلّم في هذا الفن وتعلّم في هذا الفن
 يتوقف على معرفة العرب فلو عرفنا به لزم توقف معرفة العرب
 على معرفته وتوقف معرفته على معرفة العرب فيلزم تقديم
 معرفة العرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من المحش
 معا بل التعريف المنسني بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه
 عدل عن المشهور لاصح له ان الشارح طوي ذكر لفظ الدور
 لئلا يحتاج المتعلّم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والتجيب
 محتم قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة العرب الى ان
 ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود
 منه تحصيل كلية يعمل كبري لصغري سهلة المتصولة لمتنا
 نتيجة وح يكون الصغري عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا مر
 وكل عرب مما يتخلف اخره به ينتج ان هذا يتخلف اخره به ^{لأن}
 هذا يتخلف اخره به عين هذا عرب فقد صرف الكلام الى نحو
 لم يقصد به في هذا المقام واخره عن الوضوح والانتظام
 فاشتغل على نفسه بمنع كون الصغري عين النتيجة للتفاوت
 بالاجماع والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الوجه الصواب

من تدوين النحو يعرف به لاولا واخر
 الكلمة اعلم ان العرّب

اختلاف الالواخر بالتعلّم لان العارفين
 بالنتيجة ويعتبر العرب بغير

راجع
 الى

تدوين

فهو

فهو وان كان الحق لمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من العرب
 بملازمة مجلسه الجليل الى ان افاد بهذا القول بل حسن وسه
 سيد ولذا دم بغير نعمة البيا على العرب والجمع نظر الله في جميع
 مقالتي قولا على ما فادها كما سمعها فرب حاصل فقيه الى من
 هو اخص منه هذا وقد افاد استاذي ومن هو جدي
 انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخواف
 استاذ ائمة رسائه بالبيان القاصد افاض الله عليه شعاع
 عظماء الوافي انه يمنع قول المضارفة ليس الكلام مع المتبع
 لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتبع العارفا بمتلا فلو
 اكلم من غير ان يكون محبّا بين مرفوعها ومنسوبها وبحرود
 فيعلم العرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا العلم
 بل يعرف منه بمعرفة المرفوع والمنسوب والمحور الى غير
 ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التركيب اسأل الحق
 هداية الطريق انه قريب بحسب فالمقصود من معرفة العرب
 مثلا ان يعرف انه مما يتخلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحكم
 من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد وحكمه اي
 من جملة احكامه وانما اشار الى ان المراد بالحكم الاثر
 المرت على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الصغري
 الجسولة للاستغراق فيقول الى انه بعض حكمه وكأنه اراد
 بهذا التنبيه تقديم مقدمة كما سيورده بعد من دفع الاعتراض
 بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركن مع عامله ابتداء
 وتفسير الحكم بالانتماء في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد قوم
 وان لم اعثر على ما خذ في اقايب الكلام ولا يبعد ان يرد
 بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي
 ان يحكم به في الفن على العرب ولا ينبغي ان يعرف به
 باختلاف العوامل فان قلت القاع على لا يحكم على قولنا الاسم
 قلت فليكن جميع عاملة لان العامل قليا يكون غير كلمة وقبل

بعين

راجع

راجع

العامل صار اسما في عرف النحاة اي بسبب اختلاف
 العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لا
 معربا لا يتولد عن اختلاف العوامل في وقت ما فلا يختلف
 افع به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
 وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقيد اختلاف اخر المستقيم
 بكملة من باعتبار عوامل الداخلة على المنضم عنه نحو من زيد
 ومن زيد ومن زيد اذا قيل جاء زيد ورايت زيدا او مررت
 بزيد ثم تقيد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ
 والخبر لان الدخول اما للبحث بالآخر والاوّل وذلك لا يقصود
 في الامور المعنوية بخلاف وانما حصصنا اختلافها
 بكونه في العمل لئلا يستقيم اليه وليكون اللفظ محمول على ما لا
 يقصده في عرفهم الالهو او على المستدنية اي يختلف
 اختلاف لفظ وانما ان تفريق بين هذا التوجيه والتوجيه
 الاول بانه يستعمل ان يتعلق باختلاف العوامل لان تعلقه
 باختلاف العوامل بوجوب كونه قاصرا لعدم حصل العامل في
 الملقوط والمعدود على انها سيات فان اصله فتى
 وفتى ونفسي ذكر الياء لئلا يستوي المبتدأ وبينه وبين فتى
 لاتحادهما خطأ والاختلاف اللفظي قلنا لا ينقص
 وان لا يجعل اختلاف العوامل اخر فاننا نقول المراد باختلاف
 العوامل في العمل ان يطلب كل منهما اثرا مابنا لا تراخا في الآخر
 فتقولنا رايه والباء ليسا بما ملين مختلفين في غير المنصرف
 وعاملان مختلفان في المنصرف لئلا ينتقص بمثل
 قولنا رايه احمد ومثرا محمد وقولنا رايه مسلمين ومررت
 بمسلمين مثي كان او مجموعا قوله وقولنا معصوف علي قولنا
 فهو في تقدير لئلا ينتقص بمثل قولنا رايه مسلمين ومررت
 بمسلمين فتعوله مثي ومجموعا ونما يقتضيه العجب ما قيل
 المراد مدلولها بين الصوريين فاذا ظهر شموله للشق والمجموع

متعلق بالمراد به المثل
 فلا يترتب عليه ما كان
 مثلي ومجموعا

فكذا ما يتكهنه من الشاكرين فان قلت
 لا يتحقق الاختلاف لاني اخر المعرب ولا في العوامل
 اريد بالعوامل للمعارة او ما فوق الواحد اذ اركب
 بعضا لا سماء المعدودة العنبر المشابهة بمنى الاصل مع
 عامله ابتداء اي اذ اركب كاشا مع عامله ومتحققا معه
 فتولد له ليس ظرفا للتركيب ومن جملة ظرفا للتركيب
 اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان متحركا
 فيكون ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق لاختلاف
 العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في اخره
 وفي العوامل واجبا بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل
 لفظي لاختلاف العوامل لا لاختلاف في العمل بين عاملين معنويين
 هذا وفيه نظرين وجع الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
 كالا يعني والثاني انه لا يضر قول الشارح ليس فيه اختلاف
 الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث
 ان العامل المعنوي لا يتخصص في عامل الرفع وانما يتخصص في عامل
 معنوي ليس فيه معنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى
 الفعل اقسام متعددة ناصية للظرف والمفعول معه فصلنا
 في الفرع وشرحه الرابع انه لا يتجاه السؤال لانه لم يصل
 ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لا نقول اذ سبق على التركيب
 مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل
 لا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع
 ذلك تركيب للاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه مع
 العامل ولم يكن له ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن
 لتعدد التركيب ابتداء معنى فاعرفه غاية الامر ان هذا العلم
 لا يكون من حوضه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى في هذا
 حكم بعض المعرب لم ينتفع المستبداء المتعلم ببيان هذا الحكم فانه
 اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يتجزى فيه هذا العلم او لا

ابتداء

ان ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب للاسم المعدود مع العامل

قليل من المراد الاختلاف الخفى باختلاف العوامل وقتنا وهذا
الحكم على لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لانه عليه
العوامل المختلفة وقتنا لان الاحتمال البسيط لا يكتفى
الاحكام الاربعة وقيل المراد اسعداد الاختلاف ودرجته
جواب الشارح عليها بانه اوفى بالعبار اذ المتبادر الاختلاف
بالعمل من غير تعيين وقتنا وليس يخرج لما عرفت ان الظاهر
بيان الحكم الكلي لتتبع به المتعلم قوله ومبين براد بما الموصولة
للمركبة او الحرف لا يراد العامل والمقتضى فان قلت قد فسرت كلمة
ما يحذف او حركة فلم يحصلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول
وحيث يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كما وقع
هكذا يحتمل الامر من قبله على الامر الاول او لا وعلى الامر الثاني
فانما يجب ان قال وحيث يراد بما الموصولة الحركة والحرف فخرجت
الحركة وتخرج على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى
الموصوفة لانه انما ينبغى المتراجح بالشرح ثم انه كذا النتائج
في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واخذت بالباء
للمركبة والاولى ان يستأخر اجرامها الى البيئية العربية المبنية
من الباء للمركبة وابقاها الموصولة على عمومها ولا ينبغي ان
المعزوم من قوله لا يراد العامل والمقتضى لانه لا يراد عامل ولا
مقتضى على السبب المحلى والذي يقتضيه المناشئة ان المراد انه
لا يراد كل عامل وشئ من المقتضى ولا يذهب على احد انه معيد
عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صفة التوصية لانه
ايضا لان ما لا يخرج بتخصص كلمة ما يخرج بارادة البيئية
العربية المعنوية من الباء للمركبة لكن الاولى ان يخرج جميع
بالبيئية المعنوية العربية ولا يرتكز من يدنك ولا يذهب
عليه ان قوله ولو انما يقتضى بطل على ترجيح تخصيص كلمة ما كما
كلمة لو على امتناع الامتناع فاذا ترجح اعتبار البيئية العربية
كان الاولى ان يقال فاذا اقبلت لانه اذ على الحقيقة فتأمل

وهذا كما ان كلمة لو قد يكون بمعنى اذا وارجح ترجيح
اعتبار البيئية العربية مع

قل ان نقول يمكن ان يراد كلمة ما حرفا اخر وحركة فلا يرد
عليه ما اورد من ان الباء للمركبة ولو ارد بدخول حرف
المباني وهو المتبادر من مقاديرته بالحركة لم يتجه عامل
على حرف واحد كما لا بد من اخراج العامل المقتضى لا بد
من اخراج مجموع العامل والمقتضى من اخرج مجموع
العامل والمقتضى والاعراب فان البيئية وهو المتقدم
ما انما كما يتحقق بين اختلاف احوال العرب وكل من تلك
الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من
تقديم البيئية بالقرب لان مقدم المجموع على الاختلاف
ليس بما يزيل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر يخرج عن
العامل والمقتضى والمجموع ومن قال ليس المجموع سببية
البيئية اجزاءها المركبة من القربية والبيئية لم يأت
بكلمة واضحة قد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج
كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لانه
الاخر فخرج بل يقتضى في الاعتبار قاعته وايا او الى ايضا
مخرج خرج حركة نحو غلامى اراد بنحو غلامى الى انظار
ومن قال اراد به جوالجوار في قوله تع واستحوط برؤسكم
وارجلكم بجوارجلكم فلم يخرج بتدقيق الى الى خلاف ما اجم
عليه من كون جوالجوار والمركبة الزائد من الاعراب هذا
ولو قال الشارح خرج بنحو حركة غلامى كما ان ارجح في النحو
شموله ياد ما قبله والتمسك في نحو سئل في نحو جاء
سئل قوله لانه معرب على اختيار المصدر اشارة الى ما ذهب
اليه بعض النحاة انه مبنى ولا ينبغي ان يكون في تفرص
الاعراب انه ما في اخر العرب اعنى من حيث انه معرب لانه
التعريف ولا يتجه عليه شئ فتأمل قوله ان بيئته على
فائدة اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاثنان به على ترك
اواراد التبيين على قانده وضعه في الاصماء دون الاعمال

والخوف **قوله** ليدل على التماثل معني وهو ما يقصد لئلا
وحمله على المقام يثبت المقابل للمعنى بعيد عن الفهم ولا يقو
اليه قاذرة وكذا في ما ياتي في تقريبنا لعل قوله حيث قال
في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المضروب من قال هو قوله
وضع الاخرى اذ لا يثبت متعلق بوضع الاخرى المفهوم من
تجوي الكلام واللام لم يطين الغرض على الفعل لان الدعوي على
تقديره بصلته باختلافه ان اختلاف الآخر لغرض لا دلالة على
وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر بل وضع الآخر بطلان
قوله ليدل لا اختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة
الى الاختلاف باعتبار ان له مدركه في دلالة ما به الاختلاف
بينه وبين السائل حيث قالوا لا عراب هو الاختلاف والمهم
المضروبان تعين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق
واضح بطلان الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولا فته
لازم كل معرب بختلاف الاختلاف هذا فنقول الاول بالوضع
المعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع المعرب المستعمل في
مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صفة اسم الفاعل فيكون المعنى على احد كل من المعاني
المعرب واما المعنوية على صفة اسم المفعول فيدل على ان
كل معرب يأخذ تلك المعاني ككل منهما يبدل على تبديل المتماثل في
المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبارا للمعربا في
المعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي
انه على صفة اسم المفعول والشارح لما استحسن ترك
ما هو المشهور الدائر على السنة الكفاية بجملة او بينة هذا
الاعتبار حكم بانته على صفة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم
ان اعتبارا للمعرب لا يثبت بعد تندها في المعرب فلذا عارض
عنه الشارح لانه لما اختلف بما هو اصح **قوله** واما جعل الاعراب
في آخر المعرب بالاعراب بالحركة الذي هو الاصل والاعراب

نه على ما سنفهته واذ قال الموصوف
لهذا عند الموصوفين الاختلاف
على اثنين

مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكمي فان الواقع بعد اكثر
حرفا الكلمة كانه الواقع بعد الحقل لان الكلمة في حكم الحقل
وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باسما عنها **قوله** لان نفس
الاسم يدل على السمي والاعراب على صفة فعل هذا الفاعلة
ونظا رها صفا المدلولات الالفاظ لا الالفاظ ونه الشئ
الرضي الى انها صفا الالفاظ فقال في ثا حيز الاعراب ان
الذال على الوصف بعد الموصوف ولا ينبغي ان ينظر من
قوله والصفة متأخرة ان وجه التأثير متأخر المدلول ولا في
ان تأخر الذال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف ولا في بيان يقال جعل الاعرابية آخر الاسم لان كل
من حروف الكلمة مقيدة له الكلمة ولا يربط بتغيرها
منها امكن لئلا يتخلل دلالة على معناها بختلاف الحرف الاخر
فانه لا مدخل له في الحقيقة وهذا قيل تعلم على صفة الامر
على هيئة ماضية **قوله** اي انواع الاعراب الاسم ثلثة بنية على ان
المعرب مجموع الثلثة فلا يشكل الخلل على الانواع ووجهه تعديم
العطف على الربط **قوله** ولا يطابق على المركبات البنائية ولا على
عربا من حركات غير الاخر **قوله** فانها مستعملت في المركبات البنائية
غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء فاعلا
حقيقة او حكمي في كونه عن من كل وجه **قوله** كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكمي في كونه فضلة او مضافا به كذا في اسم
قوله علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه فهو
بتقدير الاضافة اليه واما حذف اعتماد اعل في فهم المصنف من
المقابلة بالغا عليه والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه
مقابلا لكون الشيء مضافا ولم يبق كون الشيء مضافا اليه
حقيقة او حكمي في كونه كون الشيء مضافا اليه بالاضافة الفعلية
وقولنا بحسب رتبة ذلك كما ان كل ذلك مما اوضحه المضرب تحت
المشتبه اليه حيث قال الجوهري اشتغل على علم المشتبه اليه وهو كل

كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير اذ لا
 من تعميم النسبة اليه بحيث يشمل النسبة حقيقة واصورة
 بخلاف الفاعل فانه صريح بتميزه عن باقي المرفوعا وكذا المفعول
قوله لم يصحح الى الباء المستدرة الاولى لم يصحح اليها المصدر
قوله وانما اخضع الرفع بالفاعل والنسب بالمفعول لان
 الرفع ثقيل والفاعل قابل بين وجه الاختصاص فيما هو
 اصل في الاعراب ككون مفعول ما هو اصل في العمل **قوله**
 فاعطى الثقليل للقليل الظم القليل بفتح الفوق كونه مفعولا
 ثانيا ودخول لام التقوية في المفعول الثاني عن الفعل لا يجوز
 ومنهم من يحلل التركيب مع ضمير معنى الجمل فصار ما كالمعنى
 فاعطى الثقليل لجمل لا لقليل ولا ينبغي ان يحدث العمل مع
 الاعطاء لغو فالحق ضمير معنى العروض لان الاعطاء للكيل
 بان يجعل عارضه فالماثل فاعطى ماضيا للكيل ولا ان يحل
 للكيل ثقليل والمفعول الثاني محذوف اي اعطى الثقليل ما اعطى
 من المرفوعا لاجل هذا الكيل فانه المعكس عليه للكثير فمال
قوله ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف
 اليه ايضا كثير الا ان لم يبق قولنا مرتب زيد في يوم الجمعة تاديه
 لكن كثرة دون كثرة الفايل فاعطى المتوسيط في الكثرة
 المتوسيط في الفعل **قوله** العامل احتاج الى بيان لا يحتاج
 معرفة المعرب اليه لا عينا والعامل في معنونه على ما مر ولذا
 في حكم المعرب وثاثيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف
 على معرفة المعنى المقترض للاعراب ومن قال اخر من الاعراب
 تكون شيئا بعيدا لاختلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج
 عن سواد الطريق وطلب المتبعين من الخلق العيب **قوله** ما به
 يتقوم اي به يحصل دون غيره فذلك على ان يسيق للمتعوم
 ليس كسبعية الاعراب للاختلاف فانه الاعراب سبب غير تمام
 اختلاف العامل لا تقول ليتفضل بالاستناد ويما يقوم به المعنى

اضطرارها ولا
 ضرورة تارة

المعنى به المقترض والمركب منهما والعامل لا فاعقول
 لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء لا التا
 دون نفس الماء ولا مجاوره النار الماء تأمل **قوله** المعنى
 المقترض اي معناه يريد ان اللفظ للعهد المعنى الذي
 في قوة التكرار والمعنى المقترض لا يوجد في العمل عند البير
 فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالياء في بحسبك زيد
 كون الشئ مضافا اليه حكما وصوره فقد عطل من قال
 لم يبال بحزبه لعفته **قوله** وفي مرتب زيد الباء عامل
 اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدرو
 عند بعض المضاف الثاني عن حرف الجر فالخبر لما فاع
 من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقترض اراد تفصيل
 المعنى المقترض فانه تارة يقتضي الحركات الثلاث تارة ماسوي
 وتارة ماسوي الواو منها وتارة ماسوي الالف فهذه اقسام ستة
قوله اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجوعا هذا معنى فان
 المرفوع وتسم له معينين اخرين كلاهما في محله ولا اسم
 يتنقص القاعة بالاسماء الستة ولو لمع المثنى والمجوع
 لخرجها بقيد المنصرف لكنهما وامسطة بين المنصرف
 وغير المنصرف لان المنقسم اليها اسم من شأنه ان يقبل
 التثنية وتنتفع منه لعدم الانصراف او لم ينتفع بالانصراف
 والمعرّب بالجر بمعزل عن التثنية ولا غير منصرف اجري
 عليه الحركات الثلاث للاضافة او اللفظ او ضروب السقر
 او التناصب لا يتنقص به فاعل غير المنصرف ولا يبال به
 ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان
 بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من دلالته
 في قاعدة المرفوع المنصرف لاشتماله على القيد على ان جاز
 هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها ادع **قوله** اي الذي
 لم يكن بناء او اصدقها سالما تنقص بشئين وبشئين ونظائرها

الفتحة وتارة ماسوي الكسرة وتارة غنيق المرفوع

لكن لا يلزم من دخوله في المكسر توهم ان اعربها بالحركات
 الثالث لخروجهما عن القاعدة المنصبة **قوله** اصدحما ان الاصل
 في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة السمع
 كالصفة الدال عليه ولا نهما اختصارا لوقال وهذا مراد من
 قال لانها ابعاض الحروف فلا تعارض عليه بان كونها
 ابعاضا امروهي ولوسم ولا يقتضي الا اصالة تصبغ
 لا في الاعراب ليس بشئ **قوله** والفتحة نصب كذب في الحاشية
 هذا التركيب من قبيل العطف على محروكي عاملين مختلفين
 لكن المولى المقدم مجرور واجازة المضمر هذا كلامه **قوله**
 والمصدرية فيكون التقدير برفع رعا والمجمل حاله حال
 في الظن والحال معنى الفعل المستند من الظن المستقر
 وهذا ووفق بالعارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب
 هذا ان القسمان بالصفة حال كونها مرفوعين او اعربا
 بالصفة اعرب رفع وعلى هذا العباس نصا وخر هذا كلامه
قوله مثل ما دني رجل الا حسن الالف ان مثل بجاء طلبية
 والطلبية المطلوب **قوله** جمع المؤنث السالم فدقه لانه واضح
 او معرفة غير المنصبة يحتاج الى تطويل ولان اعربا يلزم له
 صلات غير المنصبة فانه بول عنه اعربه ولان النسب
 تابع اليولي غير بان كانت لغز تركناها له وبينه ان حيث
 اليه لان جمع ذات من غير لفظة كما ضم عشرون والو
 الى جمع المذكور السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه
 صفة للجمع هذا كلامه بردد دفع توهم انه صفة المؤنث
 كما يتبادر من كلام السلامة صفة المرفوع بعين الالفاظ
 على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مقفه
قوله وهو ما يكون بالالف والفاء وقد قبل فيه منبجلا
 مع ان مفرده مذكر وخرج بثبوت مع ان مفرده مؤنث
قوله واعتز به عن المكسر فانه يعلم وعن جمع المذكور السالم

كبره في قوله

فانه ستعلم ولما قل ان يقولوا لاخترا ليس لانه علم وعن
 جمع او ستعلم لانه لا يشترك في هذا الحكم مع انه لم يعلم
 المكسر مطلقا بل المنصبة **قوله** فاعرب هذه الاسماء الستة
 بته على ان الحكم ليس على خصوصية هذه الاسماء بل على إطلاقها
 لتلايق الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغى الحكم
 عليها بكونها بالو ولا يكون العتد بقوله مضافا لغوا
 ووجه ذلك ان قوله كما يحض باللفظ به يحضره الاخ
 فالحكم على الاخ الخاص باللفظ محمدا عن خصوصية حصلت
 في هذا اللفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ
 لنفسه وباد بالعلم الصفة المشبهة وهذا اللفظ اشبه
 فيما بين النفا بوصف الاسماء الستة لانه مؤنث لتزيف
 كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة
 عن الامثلة لغوا بدوها كون عبارة الحكم مشتملة على مثالها
 وتاثيرها الاجتناب عن ذكر دو عزضا لانه حكا استعماله
 عند العرب وثانها هذبة المتعلم لا عرب فيج بالو والالف
 والياء لانه لا يهدي نفسه الوجه **قوله** لكن لا مطلقا
 بل حال كونها مكتوبة لما كان اشارته الى مجرد هذه الاسماء
 في الحكم بقوله فاعرب هذه الاسماء الستة او هي انما جردت
 عن خصوصية التذكير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن
 مطلقا وبته على ان خصوصية الافراد يجب والتكبير محمولة
 في مقام الحكم **قوله** ومضافة فعل المتن على خلاف ترتيبه انفتحت
 عليه النسخ اما غفلته عن قوة الترتيب كحال الاشتغال بتحقيق
 العتود واما لان نسخته التي كانت في نظري كانت هكذا والثاني
 في غاية البعد ومن قال بته على ان عبارة المتن محمولة على القديم
 والثاني خيل انها حال عن ضمير الظن والحال لا تقدم على العامل
 المعنوي وغيره عبارة المتن الى ما هو انشيب ولغير المتصلان بغير
 عبارته المعاهض ضد بته بذلك على انه بلغ بدقة النظر في الخط

بقوله **الغنى** وانما اختار الاسماء الستة لان اعرب الخ
 لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان
 يقال العرب بالحروف في الفزع والمخني به سبقت المنى وكذا
 واثان والجمع والو وعشرون مخذوا في مقابلة كل فزع
 اصلا **قوله** وانما اختار هذه الاسماء الستة لثباتها
 للمنى في كون معانيها مبنية عن تحدد الاولى في كونها مبنية
 عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المنى
 هو اللفظ دون المعنى هذا في ذلك في ماسوى الف والطن ظ
 واما فيها مخفي والوجه ان يقال لثباتها بهنما المنى والجمع
 في ان فيها حرف لين يولد ما يتم به الاسم فان تمام الاسم
 بنون التنينة والجمع والمضاليه والتنوين واللام **قوله**
 ولوجود حرف صالغ للاعرب في اخرها صان الاعراب دون
 غير جال الاعراب فتشابه الاعراب في الطيرين والتغير وهذه
 الحروف هي الاربعة الاولى لام كلمة وفي الاخرين عينها
 بعينها عند لينغ الرضى بحلهم النادر وبدل من العين واللام
 عند المص لان الاعراب لا يكون من لعل الكلمة ولما كانت
 تتكلم بل تستقام يلتفت اليه الشاعر واعلم ان الظاهر انه
 جعل كل من الانبياء عن القدد ووجود حرف صالغ وجها
 لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
 ولا يستقيم لان الابن والولد والامم والغرس الى غير ذلك
 مبنية عن القدد والاولى ووجوده بدون اعادة اللام
قوله وكذا اكتمل الثا بولس الالف والالف للثا ثبت لان
 علامة الثا ثبت لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا ولما
 يجيبان يكون منى او ضمير ولا يجوز ان يكون منقدد غير
 تنبيه في الشعر كقولك كذا رد وعرو والحق التاء بكلا
 مضافا الى الموصوفين من بجدية وتختلف في الف كلاته في
 الاصل والواو باء والاكثرون على الاول **قوله** فاذا اضيفت

وهو ظاهر

واما في قوله
 في قوله
 في قوله

جميعه عند الظهور

الى المظهر ان يكون معرفة **قوله** فلذلك قد يكون اعرب
 بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك
 لا طائل تحته ومعناها معنى التنينة لان تكرار الهمزة
 متوالية وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مقدره
 مؤنثا او مذكرا سائلا او غير سائلم وفيه نظر لان المقص
 ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فذكر
 علم بعض بالشرط التذكير عن الاشتراط التذكير بالتعريف
 بجمع المذكور للغافل عن التغير او المتوهم انه اسم وليس
 معنى التركيب الاضافي مراد فالمص لم يجعل الاصطلاح في
 اعين من مفهوم التركيب ولو جوفظ على مفهوم لفظ الجمع
 المذكور السالم يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها
 ما هو على صورة الجمع المذكور وليس به **قوله** وعشرون
 اخواتها المراد بالاختصاص على ما اشار اليه بقوله وفي
 السبع وبغير الترتيل حيث غير كما دخلت امة لغت اخفا
 فاستعاره الاخوة لثا استعاره عربية غير مصنوعة
 للتمجة **قوله** والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح
 على عشرين وكافه لم يلتفت اليه لانه يتحقق عشرين وهو
 بصدد تعديل الحكم المتوالية ولا ينبغي عليك ان ما ذكر
 لا يفيد ان ثلثين مما هو فيها ليست مجموعا في الاصل غلبت
 على تلك العشرين تعديلها العام على الخاص وما يفيد هو
 ان يقال لا اعداد ملتبسة من الاحاد حاصلة من تكرار الهمزة
 لامن تكرارها لا اعداد هذه اللفاظ كقولها لا
 واحد لها من لفظها **قوله** والحلا في ثلثين على تسعة
 وثلثين وهكذا **قوله** وايضا هذه اللفاظ لا يخفى
 عليك انه لو قال بجمع هذه اللفاظ اه يمكن فيه لطافة
قوله وانما جعل اعربا تسعة مع ملحقاته الاولى ترك مع ملحقاتها
 لان بيان الوصف في الاصل يعني من مؤنثة البنية في الملحقات ولا بد

في قوله

لا يمسأه قوله لانها فرعان للواحد بالكتابة وكذلك
قوله وهو علامة التثنية وللمع فامل وفي اخرها
حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان
العلامة لا تغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس بتغير
العلامة بل من يتبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كانت
الالف علامة للتثنية جعل العلامة اما الالف والياء
فتبدلا لالف بالياء يتبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة
وكرر التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها التوقفا لجمع على التثنية والشروط الثلاثة ان كان
اسما واكثر ان كان صفة وجمعا الضم على الجر
لان التثنية في الجملة اشار الى قسميه اليهما فيسبق
في بيان حكم العرب حيث قال الخطيب او تقديرا لعدد درج
في هذه البنية فاولا والى ان قوله التقدير بيان للاقسام
التقسيم المتتابع لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكر بعض
النصارى وكان يسمى ذلك البعض ما ذكره على ان قول الخطيب
او تقديرا تفصيل لاختلاف العمل بالاختلاف الاخر
والثانية ان قوله التقدير وعيد معرفة بتعريف العهد
والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كما الاتصال
ولما كان التقدير اقل اشار الى الوجه تقديم التقدير
مع ان اللفظي لكونه الاسل احق بالتقدم لا بعد ان يقال
التقدير لثلاثة اولى بالتقدم في مقام البنية التقدير
اي تقدير الاعراب لا استيفاء بغيره بالاعراب المقدريين
قوله واللفظي فيما عداه فيما اى في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما هو صورة
بترجيح التبادر الى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذراي تعذراي اعلم لان حذف الفصلة اهون
من حذف العدة ولان الفهم يستلزم اليه ومنهم من قال

النار

انما هو في الاسم المعرب الذي

عليه طريق الترجيع وطال ومع ذلك فانه الوجه المظاهر
الصرح وليس لك ان تجعل ما عدا عن حرفي اخر في حرف
تعرذد الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالمرح المتعدد
في اخره الا في اخره فصلا به بذكر عصا على ان
الاعراب المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقل كما في
ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعراب المستقل كما
في قاض وبعد الاعراب بتعذر في قاض كعصا في حرفي بينهما
قلت قيل موجب تقدير الاعراب وقاض لا مستقل فان
الاستقلال فيه ادنى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر
فان استقلال الواو والمهمل ادنى الى القلب ولك ان تجعل
عصا ملحقا بحرفي وقاض بالفاحة والفضل للمقدم فيلغى
به المعتمس وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المعرب
المعرب بالحركة ليدل فيه مثل سماء ومساجدي وعبادي
فيل والى ان يعيد بالحركة باللفظية يخرج عنه عصا
فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصا
عصوى فالمستقل بالالف ما تعذر اعليه فيكون القلب
بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذراي
قبل الاضافة على انه يخرج عنه ح تحو قاض مضافا الى اللفظي
مع انه داخل فيه نعم ينفردان بغير قاض بما سوي المضاف اليه
بما المستكمل مع انه داخل فيه لان الاعراب في التافضل المضاف اليه
الواو المستكمل بتعذر لان المحذوف من الاخر حركة الكسرة
التي قسفت الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها لا
ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قبل الاعراب لهذا العيم
اصح انما هو سود كان مقصودا او مقصودا وصحفا اشغ
ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى فلا يمكن
جعل هذه الحركة اعرابا لجعل علامة التثنية اعرابا لانها
مقتضية لباد المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل

والا لزم ان يكون العامل لتفصيل الحاصل واتا علاقة الشئ
 فاحدا للامرين ومعنى الشئ لتفصيل احداهما على التعيين
 والعامل لتفصيل خصوص احداهما بمعنى كون الاعراب
 تقديرية في هذين النوعين من اجل فائدة تعميم مطلقا هو
 غلاى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا
 بغلاى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع نوع الاختصاص
 المخصوص بغلاى بل جعله لاداعي حسن المقابلة بهينه وبين
 قوله كخاص رفعا وجزا ومسلما رضا فان تعبيد المقابل
 يدعى على تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا
 مكان الله مخوفا ومكان الله محفوظا وبغلاى ومطلقا
 مكان باوق مذكورا ومكان باوق مخوفا نحو باعلام ومكان
 باوق مبدلا بالث نحو باعلاما فتوله في وجه تقدير الاعراب
 في نحو غلاى لانه لما استعمل اخر الاسم بالكسرة تقدير الاعراب
 ح قاصو والواو انقلبا استعمل بالكسرة او الغنة لئلا
 نحو باعلاما وبايا وبيا وبيا وبيا وبيا وبيا وبيا وبيا
 في الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها يتخلل من التي ما قبلها
 ساكن كظني ونحو مسلي عطف على قوله كخاص فهو مفعول
 لا على قاض فيكون مجرورا ووجه التقيد ان يكون ذكر الفع
 مستدكا ومع ذلك يتجه ان الحضور يحذف نحو ويحذف
 مسلي على قاض بمعنى تقدير الاعراب للاستقلال
 قد يكون في الاعراب بالحروف بمعنى ان عرض المص من تكثير
 المشكلة ببيان ان التقدير بهذا القسم قد يكون في الاعراب
 بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف للاستيفاء الاحكام
 لم المستقل فلا يرد انه حتى انقسام من المستقل لم يذكره ونقل
 ومن فاضل بلازيد الشارح من خفي عليه ما تضمنته هذا الكلام
 فتصدي ببيان ذلك ان المص بعض اقسام المستقل فذلك
 طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالشرط المستعمل صلح

عز المص

في المصوب ولا يجب فانك لا تدري من احببت ولكن الله يدري من
 الى المصوب مستقيم فتمت على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهبهم بغير
 التمام والاشئ والمصوب لما على لغة دعي من ثمة القسم لا ولا يقيد كون
 الحركة واللين ونحن نذكر معنى تقدير الاعراب المستقلة لا يكون
 وقد يكون في واحد واحد يتخلل المستقلة لا يكون الا في الاموال لذلك
 ولما كان تميز المستقل عن المسند ربا خصا المستقل ببعض الاحوال
 المسند وكان المقصود من ذكر الامثلة بيان الفرق بين كمنا لا لا يكون
 الاعراب المستقل بتقدير ربا في الاموال لذلك نحو جاء القوم ورايت انا القوم
 ومرت باخي القوم وما في مسلو القوم ورايت مسلي القوم ومرت مسلي
 القوم واما ما في مسلو القوم ربا فقط في حكم مسلي وقد يكون
 الاعراب بالحرف بتقدير ربا في الاموال لذلك الاستقلال وضابطه ما اذا
 كان الاعراب مدح ولا في ساكنة نحو والمحمي الصلوة بجز الصلوة ونفسها
 في نحو مصطفى القوم والفتى المرفوع فان اعرب لا يكون مدح اجملا
 ولا اي جمعا ما ذكره في تقديره الاعراب واستعمل حتى ضمير ماعدا رجع
 الى ما ذكر من قسم المسند والمستقل لهما ما ذكر من الامثلة حتى في الامثلة
 التقديرية الغير المذكورة على التقدي في اوردده بعض فاضل لا ممد التكرار
 على التقدي من الامثلة وتكلم في وقع بعض الامثلة باللائين ولا من من
 جوع واضطر الى الاعراب في بعض الامثلة لاجل انما تعني في الجواب
 رعاية الادب هذا وقوله ما ذكره في ربا يحتاج في افراء ضمير ماعدا مع رجا
 الى المسند والى المسند والمستقل الى تاويل المسند بما ذكره وهذا طريقا
 في رجوع ضمير المفعول الى المسند لكن لاجل ان هذا التاويل لان المسند
 اذا ذكر بالصفة كجملة او مجرور اقرار الغير للرجوع اليه لا في الحقيقة بل في
 الامور لا المجموع لا ذكر في تفصيل العرب المشرقين وغير المشرقين
 في المشرق لا يحتاج تفصيل العرب الذي سبق اليه ذلك ولا يحتاج تفصيل
 احكام تذكر هذا الى معرفة اخص واما المشرق فلا يحتاج الى معرفة الاما
 من تفصيل العرب لا يحتاج بتعريف غير المشرق كذا في قوله بالقرين ذلك
 المشرق بالمعانيته وما يوجب اليه التفصيل السابق العرب بيان المذكور في

المصوب
 المستقل
 المستقل
 المستقل

لا ينجح

ولنا وجه خامس كونه من غير العبد **قوله** والقول بان كل واحد من
الامور المنفردة عز وتقرين في كل الاول ما عدا ليس في كل المناسط
ذكرها عند ذلك الموضع مانعة والاشتباه لاها ساقدر على ما وقع العرض
قوله وقال بعضهم ان اشياء لا يجد في معرفة القولين الاخرين قد علم
تتبعها ومن ايقنيت **قوله** من حيث اشتد على عيني انما يقدر
لان الحق لم يعرفه الا من عرفه الحق **قوله** من حيث ان العرب حكما من
ومن حيث انما فعل حكمه الرض الخ **قوله** ذلك ومن حيث ان رضى في التاسب
وانه رضى تحت حكم العزوة **قوله** وروى في هذا الفصل في سلمات على الكفر
والتيون بكون الظاهر الاخصر ان يقول ان حكم غير المحرف من حيث ان غير
ومهم من قال في حق الحقيقة ما يجد بسبيل عن العقابل **قوله** الحقيقة ان كان
والتيون ذكر الكسب ان علم سابقا **قوله** اشارة الغرض غير المحرف عن الاصل
الكسب التيون تعريف بل من يجعله يحكم كما يتم حكمه غير المحرف في العزوة
من جهتين عما فصل في تعريف العرب **قوله** آخر في ذكر لا تون لم يكن
الاشارة الى المقصود تعريف غير المحرف لان همه النون والشيء على
ان كل من غير المحرف بالاشارة بالبقية فان الركني بالنون لتقوم
ان حكم غير المحرف من حيث ان غير مشرف غير النون والكسب بالنسبة كما
قال الكرون وشهم من قال اذا ادعى بل لم يكن لا اقر به **قوله** في حيث
العوسا بية الام لا الضمونة مرتبا بها وجبا البناء وانما العلم لا الضم
واوسطها العلم ولايس المقام متعدي **قوله** لان القول ما عدا غير انما
المعروف لك انما المطلق لان العلم بالجزء عن ان وهو المذكور وكذا الموضع
لان العلم والام الوصل المطلق لا الوصل بالجزء عن العلم وهو كذا في تعريف
قالت ابنة والعريف وحيد والعزيمة المبتره وضع العزوة عن من وجه الحقيقة
قوله الاصل في كل كلام لان لا على الله تعالى انما وضلا لا اصل بعلمه المتوقف
على الشيء لان ما عدا تحقق الغرض مبني على تحقق الاصل كذلك تحقق صلا الاصل
يبني على تحقق الاصل ان لم يكن الاصل مبتدئ في خلق الاصل لانها جارية في
جعل الغرض شاملا لغاية المتوقف على الموقوف عليه والرجوع الى الرجوع الى الرجوع
ليس هو بالرجوع لان لا يتصل غير المتوقف وليس الغرض معنى نفسه **قوله** من حيث ان

[illegible]

اصولها نوعان لا يكون فيه الوزن المحقق نوع فخصه: واحكاما
المعنى الذي فيه احكاما والاولى الاربع في حكم الوزن المحقق لا يتجدد
الباقى فاصولها لا يمتنع الجواز بحجج بمعنى سلب الوجوب والاستناع ويصح
سلب الوجوب ومعنى سلب الاستناع والعرف قد يجنب المحذور كما قد
ويجيب عن الصريح انكسار الوزن فلذا افترق بقوله لا يمتنع **وقد** وباحتمال
الترك والتوزيع لا يلزم على اللاحق معهما انما من غير المحقق ما فيه علنا مؤثرا
فيجوز ان تخيم ما لا يتفرع بالضرورة او اعتبارا للناسب فلا هيبة في المص
العرف عن الظاهر **وقد** وبقي المارد بالعرف معناه العرفية انما الظاهر
معناه الاصلاحي والظن ضمير مفعول رجوعا عن المصنف المحقق فلو تركه
والطائفة **وقد** بقرينة الظاهر لا قد لا يميز لترك النسخ الثاني فاعلم **وقد**
الضرورة لان الضرورة تزيل الاشياء الموصولة لا يتجسس علوها ولا
الحجج بعدم صريح المحقق لانه لا يميز من اليمين في كلامه بحجج المحقق
المعصومة معصومة لان اصل المدة المعصومة وقوتها الكون **وقد** وبقي
من اليمين من منع صريح المحقق **وقد** فتكونه سببا في النسخ مما قاله
رضوانها في مئة التي صرح على انه عليه وسلم او كذا ما على شريطة
احمد ان لا يمتنع معيارا **وقد** غلبا **وقد** فاعلم انما عليه في بعض
التي مئة في الخفيف مرمورة فشا في تركه التوزيع من اليمين عاين **وقد**
التي ما الذي لا يمتنع وقوعه من مئة تركه **احمد** ان لا يمتنع تركه **وقد**
واستداه انواع النسخ والاستقام والاكراه والعنف يقع على مئة لا
استغنى مئة عن غيرها والى ما والعنف ما الذي لا يمتنع تركه **احمد** لا
سنة والاستقام للتعلم عظم الوجوب هو كمال الاستداه عن غيرها
وقد اذ ذكره بالعرف والترك لم يميز **احمد** ان رعاية الناسب من الكلمات
امرهم عندهم ولذا اساء الصريح من اجل محبة الكلام واخبر بها **وقد**
ومرر مع ان اللغة المارة وسبق في التوزيع ليدل على معنى فيه اللغة **وقد**
ميدانها بعض البلغة فالألمانية كتبت ما عاينها والركب ذكها
اي بعض الورد في النسخة التي كتبت باستداه الموضع كرا لرفع بقية اليه
لاعتباره بامر الناسد **وقد** وبقي اصل الحق الضرورة استداه

بانه قد يصل الحجة الضرورية ومنه وجوب صرف اعلام الاوقات التي تصدق
 بآثار وزن متصرف فيقال وزن صواب يضارب مضاربة فاعلم ان
 مفاعلة متصرفين فاعلم ان مفاعلة لمساوية متضاربة وجعل من هذا التبعيض
 متصرفين او بدله نفسه فانه مما يلزم من معاملته اذ اريد به معناه مع انه قد يكون
 غير متصرف في العلمانية وسببها فيقولون قول المصدر قيامه واما قوله فيقولون
 مع انه غير متصرف لكونه عطف نفسه ومؤنثا ومبتزوا عن هذا التناوب المتكلمة
 في حديث صرف سلاسل لتساوي المتصرفين الذي يلزمه فرقان حاررا المتناوب
 تحصل الا فيقولون يلزم لم يتعد به اتمام التعليل **مسألة** لا غلا لا غلا
 مجموع اه ارادة اذ لا غلا لا ليس اذ لان المعصوم يمثل المجموع والكل
 ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب **مسألة** وما عرفت مقامها قبل هذا
 من جهة بيان الفرقين فيبقى ان مقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان لا يسب
 كلها من جهة الفرقين فيكون جملة متفرقة ولا مشاحة في قولها ان ما عرفت
 ولشدة الاهتمام ببيان ما لا يصلح للفرق قومت **المسألة** فانه تكرر في
 الجمعية فقيام مقام البيتين لهذا التكرار عند المصدر لكونه نهاية الجمع
 عند بعض ولا لا لا يتطابق في الاحاد عند بعض وانما لم لا يخرج الى ان يتطابق
 لا يسبغ المقام كنبذة الماشية قال كجم كلي وجمع كلي واداء وجمع
 اسون وجمع سور فانما يجمع انعام وجمع نعم انتمى وقد يلقى الشك
 بالاساور واكثر ما يقع التعم على الابل وجمع الجمع اما ان اداه بالكثر والكثر
 المتكلمة على ما في التصريح فاعلم ان المصدر مني المفعول يكون الاسم معدلا
 ذكر الحق في النسخة ان المصدر لا يخرج الاسم لا يخرج فانه اذا انشأ الفاعل الى ما يجيب
 عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كما في التمر بمعنى كوز الشيء صاندا
 وقد يكون مبنيا للمفعول كالمفعول كالمفعول بمعنى كوز مضربا او المعدل كونه
 سببا في الاسم بمعنى ان يكون مبنيا للمفعول ويجوز عليه ان لا يسلط انه
 يوجد معنى مصدر في حاصل الجملة انما المصدر في المفعول كما يقال
 مضربا بمعنى كوز الشيء مضربا والمصدر في الحاصل الجملة والمادة
 الباقية في السعة يسع فيها ما يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر
 ونعت المعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد ان يكونا

بما ذكره ما ذكره المصدر في تعريف الفاعل من قوله عليه قيامه حيث
 اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صفة الجحول فانه يدل على
 ان ضرب زيد يدل على وقوع الشيء على زيد على قيامه مني زيد فلو كان غير
 معينا لكان ضرب زيد والا على قيام المبنى للفاعل من غير فلا يكون خارجا
 على رتبة قيامه فانه المصدر لم يوضح الا مقامه بالفاعل والعمل الجحول
 يدل على وقوع المصدر الذي نقتضيه على ما استدل به وخرجه معنى الفعل
 الجحول ما هو خروجه معنى الفعل المعلوم والفاعل بينهما اعتبارا فانه الذي
 يدل عليه هيئة الفعل المعلوم واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل
 الجحول اذا تم هذا فيقول لو كان المعدل بمعنى الاخر فيقال لا غلا لا غلا
 لا يذوق هذا الدفع لكن المعدل في اللغة جاء بمعنى المثل يقال عدل عدلا على
 عنه وعدلا ليه او ما دله وجاء بمعنى التبعيض يقال عدل الجمال الخلتها
 كذا في الفاسوس ولا ياتي الى كون المعدل الخري بمعنى السبيدون المثل
 الا استشفاف المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس يعبرون لانه بمعنى المعدل
 اليه فالأطراف المعدول بمعنى المثل عن الشيء الى الشيء والعدل مادة الاسم
 حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فهي اصل معدول لانه والاسم
 معدول بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة وهي در نظر ابن
 الحاجب سائبا فلا يتجدد بينه وبين المعصوم حاجبا وهو خروج اللفظ
 اخرج خروج الفعل اذا لا معنى عدلا اي عن صورته فستر الهيئة الموصوف
 لان الهيئة قد يتطابق على الكلمة باعتبار ما يبرهنها من الهيئة فاعلم ان
 صفة اللفظ والمراد بالمصون انتمى من المصون او ما في حكمها كونه لا يرمي بكلمة
 كالصوت فان احد الاسود لم لا فعل المقتضيل لكان الاسم منه فقول
 المصون لكلمة وكذا الالف واللام في المفعول الذي صار عا بالهيئة فيكون
 متوحد في الهيئة معدولا عن الفاعل فلا حاجة لادخاله الى تعريف تعريف
 المعدل بالخروج عما هو حتم من الهيئة او استلزم كلمة اخرى معه واما يجمع
 من ان ما عرفت الفرقين يقتضيان يوم الجمعة في نعت يوم الجمعة فان خرج
 عما هو حتم من استلزام كلمة اخرى وهي في جملة تعريف المفعول فانه لا بد
 لشيء في الصوت حكما كالآدم للفرق بينها وبين الآدم ليجوز الفصل بينهما

المعدول من ذلك ان ضرب زيد
 على هيئة المفعول والاعمال
 التي هي

جرحها بالخروج الواحد خلاص للام فحين ان يوم الجمعة يخرج مما حو حرة الى
 ما هو حرة فان مقدارها ايضا ما هو حرة **وهو** الذي يقتضي الاصل ان كان
 ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صفة الاصلية بهذا المعنى
 في غير ذلك لا يسهل هذا الاصل وادارة مقتضى ان يكون غير متحدة
 الا ان يقال ان مقتضى ضرورة منع الصفة ان كان يحكم بانه معدول حكم
 بانه متى باسم الفاعل من العادة فغير اسم الفاعل من العادة خرج من
 صفة التي هي على مقتضى العادة وهي ماعمل الى **غيره** ولا يتحقق صفة
 المصدرية في ان صفة الاسم ان كان بمعنى صورة موزون جرحه لا
 هي صفة الصفة للضارب وان كان ماعمل من المادة في وضعه
 هي صفة ثلثة ثلثة ليست هي ثلثة لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد
 وما وضع له ثلثة الموصوفين فالوجه ان يقال خروج المشتق من المصادر
 المعاصرة بقتيد الصفة بالاصولية لان صيغ المصادر المعاصرة ليست
 من مقتضى اصولها وقاعدتها والمشتق من المصادر والقياسته ما خرجت
 المعنويات القياسية **وهو** فلا يتفرض ما حذف عنه بعض الحروف كالاحاد
 المحدودة لا يحار وكذا محدودة الاول مثل عدة والمحدودة لا وسط
 كقول قومه ولا يبعد ان يقال خروج عنه كل ما يتو ابدال الحرف اوصلي
 الى خروجها كالمعلم والالفاظ ان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من
 المعنويات القياسية الا اللفظ في الحروف باعية باعتبار قيد المعاني والاعين
 هكذا ينبغي ان يتحقق هذا المقام قاضيه بيان قوله خرجت عن المعنويات
 القياسية كالمعلم بقتيد عن المعلم **وهو** المعصوم هنا بمنزلة المعدول عن ساو
 المعدول او مقتضى هذا الجواب وهو ليس برمتى ان لا يتنبه على المتفطن ان
 المعصوم من مقتضى المعدول وتبينها غير المتصرف عن غير المتصرف وبينان
 المعدول على هذا الوجه لا يحصل هذا المعصوم **وهو** اعلم اننا نعلم قطعاً ان
 كلامه على ما اشهر في كنهان الحوان خروج ثلثة متحقق على النحو للعالم
 القطعي به وهو لم يحكم به بالتحقق لا اضطراره اليه بل منع الصفة وانما الحق
 ثبوت اصله انما خرج عن فلا فان قلت ان كان ثبوت اصله محققاً
 والاصل انما يكون اصلاً لمخرج الفرج عنه فيكون لمخرج اية محققاً

منه وهو لا يعلم
 مقتضى خلاف

قلت لم يرد الا الاصل الا ان مقتضى القياس ان يكون الاسم عليه
 عليه ونفي بالخروج ان كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا
 الاضطرار فيقول لما اشهر من على انهم ارادوا بالخروج حقيقة
 الخروج عما هو لقيامه لا الخروج عما غابت المادة ومنى ما حكم به السابق
 الخروج عما غابت المادة **وتحجج** على اعتبار المعنويات المتأخرة على
 تعريف العدل وتحيجج على ما ذكره انه يتحقق معناه غير المتصرف بالعدل
 ما لم يعلم ان منع منه الكفر والتورق فيلزم الدور لا انه لم يلقط اليه
 لان ذلك لا يثبت في العدل المتقدي لا لانه لم يلقط اليه في خلق العدل
 ويندفع العناد بان قليل يمكن تعداده لم تعلم الحق لا انهم يتنبهوا
 للعدل عما مر من هذه الامثلة فجعلوا غير متصرف للعدل التنبه لانه
 السبب سائر الاسباب سوى الجمع القديري لا يتوقف على معرفته من الصفة
 فان التائب والوصف والجمع والجزء والتركيب مما يعرف بدون منع الصفة
 وانما العلية لا يميز في غير منها الا بعد معرفته منع الصفة وانما العدل
 الحقيقي فان كان هو لمخرج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفته
 منع الصفة كافي سائر الاسباب وان كان هو لمخرج عما كان للمادة فلا
 الا يمنع الصفة هذا ثم قوله جملوا غير متصرف الاول تركه لانه مشرك بنية
 وبين جميع الاسباب ولا يتحقق كون الحكم بعلية العدل المتصرف بالعدل
 فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده متوقف
 دون الحكم بوجوده **سائر** اي خروجها كافي عن اصل محقق بمعنى حقيقة
 بمعنى حقيقة صفة خروج مقدور بحال معلومة وهو الاصل وهذا بعيد
 عن العبارة منها في قوله او قدروا الان حمله على الوصف بحال المتعلق
 مع انه يقع ان يكون وصفاً لمخرج بحال نفسه ليس له عن العلم جداً
قوله حادثة القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مؤل بلغة واصداً مفعلاً
 بهذا المنفصل فلما كانت العبارة عن الحال كالمفصلين اجري عليه
 عليها **وتذكر** الحال واحد وموجد وثناء ومنى الارباع ومربع
 لوجه لقوله الارباع ومربع والمط وارباع ومربع الا ان يحصل
 الى بمعنى مع **قوله** والنصوب بجنتها الصوب بجي عتار وعشر بخلاف

لا يميز بينه وبين غيره

الحقة الاخرى قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال من جهة الى عشرة
 بياء العنية نحو الحاسي **و** والبيح شمع صرناه قصد بهذا الكلام دفع
 السجل عن غير اعتدال الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد
 ليست اوصافا اصلية واما في الخرج فيعبر ما قيل في منع صرفها
 فانها مما قيل ان منع صرفها فيكون الاعداد حيث عدل عن الصفة وعن
 التكرار والاسمية الى الوصفية وهوليس بوجه فان اعتبار الاعداد المفضل
 فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة **و** لان الوصفية العارضة التي كانت في
 ثلثة ثلثة وجه عرضية والوصفا في الاعداد انما وضعت للوقوف في الخ
 ثم استعملت محاذاتها في الاعداد وسمع كون ثلثة ثلثة موضوعا للمحولات
 في الوضع التركيبية لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس بشيء لانه بوجه عدم
 اضطرارها بعبارة اربعا **ل** لان معناه في الاصل اسد فاحر كان قلت ما يمتد
 اليه ليس الا ان اسدنا فاحرا او اقل فاحرا بل يودي الى ان اسدنا يستعمل
 الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يمتد الى اجادة زيد واخرى اجاد
 بل يدل اخر قلت دله على ما قاله في الجمع الاستعمال فاسد فاحرا كقوله اجاد
 زيد في اخريات الناس اي جاعلتهم اسد فاحرا على ان صيغة المفضل
 للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصا واصل فاحرا ليس فيه تفصيل
 في الفاعل بل يقتضيه **و** علم انه معدول من احداهما هذا يعني في ثبوت
 العدد والقياس ومن غرضه في الكلام لا يتجاوز عنه وثقه في الرضي حيث
 اختار **و** وانما في هذا المقطع بالاضافة اي لم يذهب اليه حفظا
 لقاعدتهم المذكورة في قدر الاضافة ان لو ذهب اليه لا يخلج الى اعتبارها
 والقلم بان قدر الاضافة موجبا لحد الامور الاربعة رابعها العدد
 ولا يخلج الى الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام
 لا في فهمها في الاصل المعدول عنه وينتهي ما يورث بعيدا والوجبات
 جادة الرجل والرجل الاخر جادة وصل وصل اخر لو فرض للتفصيل على
 ذكر اولا بالاضافة وروى فيه المناسبة بين الحال والاصل وحكم بل معدول
 عن احدي الصورتين فتذكر نفع درجاة من قضاة ووقو في كل ذي علم
 عليهم محمد ما يتقارن وكن من الفنا **و** واصافة اخرى مثلها في النصا

اثبت ان البند

وكونه المنفرد به في قوله

ولا بد من كون المتضايفات تابعة للمضاه في الاضافة الاولى نحو ما يمتد
 يتم عدوى وقوله بين ذراعي وجهته الاسد وانما لم يمتد في الخارج
 بيانه ولا بيان شي من اخوة لان لكل منهما علوا ولا يمتد في الخارج
 على بيانه فاصلا انما جمع او جاعلي او جمادات لا يمتد ان القضاة
 في جمع النكير الذي هو جمع ليس جمادات فلا يمتد ان يكون معدولا
 عنها **و** وعلى ما ذكرنا لا يرد للجمع الشاذة بل شي من الحيات التي هي
 وملتصق ذكرها لانها عاودت على العدل وبلد ما يمتد في غير بينا و
 وبين المد ولا حيث حكم في احدهما بالشد وفي الاخرى بالعدول
 ولا يمتد انما على سابقا انه لا يرد للجمع الشاذة فذكر هنا كذا انهم يقولون
 كيف ولو اعتبره فائدة جديدة فينبغي ان يذكرها سبق حقا لا يحتاج الى
 اعادة ذكرها لانه للجمع الشاذة توطئة لذكره ووقو ما يمتد في حواشي
 ولم يمتد انما لولا ما ذكره لوجب كون الجمع وحواسمه معدولين مع ان
 انكر المصلح لجمع العدل ووزن الفعل **و** ولا فائدة الا في المخرج للجمع
 من حواشيه الشذوذ فلا يثبت الشذوذ في اقواسه لا باعتبار كون جمع
 لان الجمع اقواسه لا باعتبار عددها على اقواس عدم بصور الشذوذ في
 المعدول **و** كهم ضل اسم جنس كصريح وعرض لا عدليه الجمع ولا يمتد
 واخر ما هو بالغة فاعل اختص باليد له نفسا بالغة فاسق كانه
 سابعة فاسقة واما على ما كان لم يثبت فاعل من جهرهم او بالاسم
 فلا عدليه الاعراف جاعل جمع جمع ورفقانه جاعل جمع السد و
 فاعل من جهرهم ولم يجه اسم جنس بل لم يوجد الاعراف بالعدلية
 فانه وجوب قائم ولم يوجد فاعلا الا انه كان مع اجتماع التمرين بين
 ليس بعد لهذا الحذف ما ذكر في النسخ الرضي ويرد ما ذكر في فقه ما في القضاة
 فتم كذا في اسم بن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير للعدول
 عن قائم والجمع والخروج والبيان كالقدم والجمع للشد والشم للصغار
 ولا تناقض بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشاذ من انه لا يرد دليل
 على ثبوت اصل هذا الاعم كانه لا يرد في الاصل الا يكون بدو
 ثبوت الاصل ولا دليل على اصله عامر البنية في غير محلات ثلثة ثلثة البنية

الاصل

المعنى في قوله
 البنية في قوله

قوله

المثلثة **وهو** مختصا في المثلث الهندسي اسم كوكب وفي الفلاسفة من جعله
 الباشة والبصر والحيوان والجزء الاصل وطما والحقان المرتفع وفي
 بعض النسخ يوافق الفلاسفة من رتبته اليون **وهو** قانها بنية وليس فيها
 الا الباشة ان اذ يلقب ليس فيها الا الباشة فلو لم يسمع وان اريد
 انه ليس فيها موجب بناء الا الباشة فبها ليسا موجب بناء فيها و
 فقال وهو موجب البناء فالضرب وليس فيها الا الوزن والوزن لا
 يستعمل في ايجاد البناء **وهو** اعتبر فيها العدد لتحويل سبيلها الى
 والوزن لا المجموع **وهو** قانهم اعتبروا العدد في المثلثات الصغيرة ليس فيهم والوزن
 ان يتخذ للثلاثة قان قلت العدد موجب الباشة فاعتبار في نظام موجب
 الباشة والام يكن موجبا قلت المعتبر المراد لا موجب لبناء بل المعتبر
 اصلا **وهو** ولهذا املا ذكر باب فقام ههنا ليس في محله هذا اذ
 قتل العدد التقديري بكان لضرورتهم الصنف تحقيقا اما لو كان
 تقديري به جوبا على ما هو الا بال وهو لا نسب لثلاثة يكون بيان العدد
 في المراتب ماضيا اذ كرا باب فقام في محله وقطام اسم امرأة على ما في
 الصنف **وهو** الوصف **وهو** يكون الاسم لم يعرف المصنف في هذا الباب الا
 العدد لان غير اما من في هذا الكتاب في محله واما مستق على ما
 لشره فيما بين المحدثين او عرف العدد لعدده فيه عن تعريفه لثلاثة
 يتخلل سائر الاسماء بالباقة حيث لم يعد فيها والشره في الاستيعاب
 الباقية عالم ليقوم المصنف **وهو** وهو كون الاسم دال على ذات سبعة
 شاعرة مع بعض صفاتها لم يقم في تقديرها بالهال بان يكون في الثانية
 كما اعتنى به غير لان في تعريفه وهو ما ذكره في ذات سبعة غاية الاهتمام
 باعتبار معنى معين ولم يصفها بالهال لم يخرج اسم الزمان والشيء والاكثة
 عن التعريف يتخلل تعريفه قانها لم يخرج بمقوله بعض صفاته قان هذه الامور
 وان قلت على الذات وبعض الصفات لكن لم تول على بعض صفته تلك الذات
 لكن لو قيل بان كان موجعا لكون اسو للجمعية في صفته حال لا مقول لم يتبد
 الاهتمام لعدم اطلاقه لاهتمام في جميع اقسام الوصف قان في جملته وصف
 وصفه دليل له المصنف **وهو** العياض فيه وصفه وصفه الماء الكثير

لان العنبر الذي اخذ منه **وهو** كثير الماء لانا نقول رجل معناه
 رجل صغير لا رجل له الصغير فهو يدل على ذات سبعة وبعض صفاتها
 وان قلت على ذات معنيين ايضا ومعنى العنبر من غير ماء كثره الماء
 لان معنى المشتق من ماء المبدأ واما استبعاد موقا لكون معنى العنبر
 شيئا ما كثره الماء بعيد فليس في شيء ما كثره الماء في موقا
 العنبر المالح المعنى ما له العنبر فيكون المعنى ما كثره الماء
 والاستبعاد محال فقد عرفنا ان معنى **وهو** طليح الحيز فهو منزلة
 علم موصوف فلم يخرج بجود الوصف بالمصغر عن العلية فالتفت
 الى ما يتراد منع صرف طليحة للساخ و عدم الفرق بين المصغر والمكبر
 فان الامور اولى على ذات النظر لاعلى السامح فتدبر **وهو** ذات ما
 مع بعض صفاتها التي هي الحرة والذكور **وهو** لم يرد بتسوية موقا
 بالاربعية المتقوى انصفه **وهو** لشد اي شدة الوصفه ببنى ان يقيد
 ايضا بان لا يكون في العلم عند سيرة وان لا يكون ذابا بالعلمية
 عند الاختصاص **وهو** في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمة والمخاشية
 وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المتغير عليه هذا انما تفرع
 الدلالة الثلثة المعنوية في باب الافادة والاستفادة عليه ولا كما
 الوضع اصلا والدلالة في ما يتبع نسبة الدلالة اليه في لتز من اشتا
 الاصل على التعريف منزلة اشتا الطرق على المظروف ولا يتخيل
 انظارهم حصلوا اصولا بالبنية الى الاسماء الالفة في الوضع مجمعا
 الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاسماء عارضا
وهو احصا به بعض افراده من حيث انه فرد لا ذات الفرق بحيث
 لا يستعمل للفظ بالوصف صريح به الوحي وكما لا لا يصف المفضل مثله
 الى الاسمية بالبنية لا يصف المفضل منها ابتداء لا بالعلمية الا انما
 لم يطلع على امثال لم يصحح به في التفرع واكتفى بان يدرج حكمه
 في الاصل ولان ان مقول صرح بالمصنف في التفرع ايضا لانه اراد
 بالعلمية علية الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك العلية مغلطة
 الاستعمال او باللفظ وليس بان الشا ايضا فاصح احداث اودا

بعض الافراد عن الاحتصاص بالغلبة او بالنقل ولم
يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود
قوله فذلك الغاء لمتغير الاشتراط الوصف لكونه عليه في الاصل
للامور المذكورة فذلك جاع مع الاعم ومن قال الغاء نقل على
ترتيب العلم والاعم للتقليل فيغير ترتيبها المعلوم فلا نفق احد
عنا الاخرى فقد اتى بالمجايب كيف والغاء في النتائج لترتيبها
في الواقع على الاصل لا لترتيب العلم والاعم ليس لترتيبها المعلوم
العلمية والاعم لترتيبها الصري **قوله** المذكور من اشتراط اصالته العلمية
وعدم مفرغ العتبة اشارة الحاد ذلك اشارة المستود وان افتر
بناويل المستود بالمذكور وانما حيلة اشارة الى المقدر ولا اراد
رد صري اربع الى اشتراط اصالته ورد امتناع اسود الى عدم
المفرغ وردة صفه فاعني الى اصالته يحمل مجموع الامور الثلاثة
مملة بمجموع الامر بها واحال الرد على فطانة المجايل ولقد اعجبنا
رد في هذا التحقيق فاعني الى اشياء الصري الى التخل لا صفة لمونة و
غفل عن ان جعل المشوينا الى التخل لا كل واحد من فقول ففما
ارتكبه الشرر بطلان ولا طهر ان قوله فلا يفرغ العتبة لمتغير اشتراط
الاصالة وتوضيحه وليس معصودا بالزيادة وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالته ولما اتى بذلك وشروط مجرد الاصالته عند كل
واحد من الثلاثة صري لعدم اصالته الوصفية اربع في قولهم مرت
بنسوق اربع هذا عما استعمل على علماء الفقه ونحوهم الى الان حتى قال
الروني لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
المرضي والاستقلال بالمتغير اربع مدحول لجواز ان يكون انصر
لاستقاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الى الكلام
في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعني
عنا الاطالة الى الطول وقتنا لاصابة في عدم اعتبار الوصف الذي
الي قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتبار ما وما وجه قطعهم بعدم
اعتبار اربع وكون الصري لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما

المعلوم

يولد بغير الظرف على علمه ان المتغير في وزن الفعل عدم قبول
التاء في اصل الوضع ولهذا امتنع اسود مع قولهم للحية لا انثى اسوة
ويقول الاعداء التاء بعد عرض الوصفية لا في اصل الوضع العدي
قوله او امتنع من الصري لعدم مفرغ العتبة اسود والعين عن
قال فورد واشتد اسود اي صري اسود او امتنع اسود من الصري فم
ان الشارح اعاد التاء **قوله** الاول للحية السوداء هي الحية العظيمة
السوداء على ما في الصريح **قوله** وضعف منع افق فان قلت لاف
تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف من الصري لا وجب تقدير العدي
ايضا من غير تحقق ضعف من الصري في عمر في الحكم بالضعف في قلت
تقدير السبب بعد تحقق من الصري لا وجب ضعفه وانما وجب
منع الصري لا وجب ضعفه وانما وجب ضعف من الصري لا تقدير
ولم يتحقق مع الصري افق كما في عمر **قوله** اشتقاقه من حال التحليل
مصدر **قوله** ذي خيلان جمع حال وهو المعروف **قوله** الثاني فيك التفتي
الحاصل بالتأنيذ به بالتعقل لتقابل المعنوي ولا يقابل بالتأنيذ
بينهما وانما اطلق ان مراد المصدر الثاني الذي يعرف بالتأنيذ والمعنوي
لم يعرف التاء بل بالامارات نزل على اعتبار العرب ثمانية فاعرفه
فانه دقيق وبالاعتقاد حقيقة يقال المراد فاه سيقبل هاد فتاواخت
لميت للثاني ولوسمي مذكرة لا يمتنع ولوسمي مؤنث في الحال فاعرفه
فقال التوحشي عرفات يفرق ولذا يحكي على الكثرة والنون في
هذه التاء لميت للثاني وتبع من تقديرنا اما الثاني اذ لم يحد
في كلامهم اجما عما مع تاء الثاني وقال غير يمتنع من الصري ولا
يتمتع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث ونون المتأنيذ لا يعمل للثاني
لا وانما يمكن التاء في الثاني واما التاء التي هي جزء الكلمة كما
اشتراطها العلمية لا بنا في منع الصري فاعرف تاء الثاني فعملت على
وتنزهها لان الاعلام محفوظة عن الصري مقدرا لاجتماع اشار الى
الصري فيها في الترجيم **قوله** كما اشار اليه يعود ونزهة عن ثاير اي اشار
الى ما ذكره من الامر به وهو ان العالمية في المعنوي شرط لجواز اصل لا

ساو في غير هذا من العرب

هو شرط الوجوب **وهو** شرط تحت ثابته ايمع العلمية اصد الامور
 الثلثة متبادرة الحصر قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي
 وجدي فيه شرط العلمية **وهو** وحركة الحرف الاوسط جعل الاوسط
 عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة ولحزم
 ان يكون الحركة شرط الوجوب في السلك وعلى هذا القياس يكون
 الوجه شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان يحرك
 الاوسط عبارة عن تحريك اوسط الكلمة ثلاثيا ساكن او حركات افاذ
 سعي يارهم من الحركات اربع مؤنثا يجمع فيه الشرط الثلثة
 للوجوب **وهو** لا يفيج الكلمة بقول احد الامور الثلثة لا ينظر لغا
 حدود فتقل من كل سبب اذ لا يقتل بين الوصف العلمية ولا من
 العدل بل هو منشا الفحة كما سندا اليه امتلته ولم اعرف على هذا
 الكلام في غير كلام الحافظ الهندي في هذا المقام واما لم يجعل
 احد الامور الثلثة شرط تحت ثابته العلمية لانه العلمية يجمع
 مع اسبب مع كل منها شرط في الثابت بخلاف شرط مع الاخر فالثابت
 ان يضاق الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية توتربدون
 هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جده شرط التأثير الثانية
 لان الكلام فيه وليس ينبغي لانه ينبغي ان يجعله شرط العلمية في جميعها
 وقد يقال العلمية سبب عوي لا يحتاج الى تقوية ولهذا منع **وهو**
 في صيغة الشرع عند الكوفيين ولا ينبغي علينا ان الاوجه ما قد
 لك **وهو** شرط على الطبيعة من طبقات النار في القاموس سفر من
 سم لجهته **وهو** وما لا وجود على من الدارين انما يقول بل هو
 الى وجه ثابته العلمين فان اسما الاماكن قد يوزن ثابته بنا ويل
 بله وقد يوزن تذكرها بنا ويل الحان وقد يجوز فيها في اعتقاد
 اعتماد الكلمة والمرجع السماع واما لسميها فيه ثابته في كلام
 العرب جودوا الوجهين وكذا اسما العباد ثابته ثابته بالعلمة
 والحرف اذ لم يسمع فيه ثابته ينبغي ان يعرف لانه لان الاصل
 في الاسم الصريح **وهو** متعصم صفا لم يبق متعصم عن الصريح كما قال

والعلمية من العلمين
 ثابته

قال في قول الحصر وامتص اسوداي عن الصريح كشفا لوجه ترحبه
 هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله قد يجوز صرح
 وأشار بقوله صرحها الى انه يحتاج تذكر العادة الى هذه المؤنثا
 الى التاويل ولم يشو الى وجهها ولا يظن بوزن وجوهه عن عمل معها
 معاملة اللفظ والاسم **وهو** فان سمي مذكور شرط في سبب منع
 الصريح الزيادة على الثلثة بمعنى سحاب اسم لم **وهو** فان سمي مذكور
 وان لا يكون ثابته ثابته واما حال اذا سمي مذكور الصريح لانه ثابته
 بل جمع بنا واما بله عزوان لا يكون تذكره غالبا فنظر الى المعنى
 فان تشاوي تذكره واما ثابته استوى الصريح ومنه وان غلظت
 يخرج منع الصريح وان وجب ثابته وجب ذلك او لا المراد ان شرط
 من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا يسمع الشرط الاخر
 على اننا نقول ان كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكور الاسم لم العرب
 المذكور ثابته بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المقول علم المؤنث
 ما بنا ويل مقول عن المذكور العرب لاسمي ما بنا ويل واما ما
 اسوي فيه الطرفان فمن حيث انه ينبغي بالمؤنث من صرح **وهو**
 انه سمي بالمذكر صرح في جوار الوجهين فيه لا جماع الوجهين لان
 لان تشبه اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يمكن في منع الصريح **وهو**
وهو عطف فيه المذكور العرب لا يجعل المقول في المذكور ثابته واما ما
 عطف فيه التذكير لا يجعل المقول عن الا المذكور وليست التسمية
 فيه بالمؤنث فالصلم ثابته بان بشرط **وهو** لان الحرف الرابع قيل
 وكذا الحاسر فما هو على حصة احو وبالملة الحرف الاخير في الزاوي
 على الثلثة صادقة التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق التاء
 حلة جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة العزم ولا تقصير
 في الياء والتقيد من العزم فان بيانهم مبنى على حرف مؤنث الضمة
 فان ما هو بمنزلة الحرف الاصل في ميزان الضمة اربعة لا يوزنوا
 ما يقابل التاء المصغر فاما اربعة الا يوزن في حجر ثابته فاقام
 مقام حرفا ثابته ولا يمكن اغنياء الحرف الخامس لذلك لان تقصيره

ما عطف ثابته

ان

محتمل وفي مصباح علم الموت وان كان ثابت الحاء وهو حرف مائل
 الا انهم جعلوه حرفا راسيا لانه في مقابلته رابع حروف الحان وان
 نقصه عن قليل فيقول مصباح بلانها وقالوا ان يمتزله الزيد
 لانها ليس في مقابلته الفاء والدين والتم فلم يعتدوا بها
 وجعلوا حاء مصباح حرفا راسيا **قوله** الحرفة اي الحرفة فبان كما قلنا
 في باب منع الصرف اسماء المصروف كما هو اللفظ وكان مشغوكا بين
 الموصوف والمصرف فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف القبيح
 عن السلب بالمعربة لم يرد الشرح وهذا ليوافق الاجمال التفسير
قوله ان يكون علمية لم يقل شرط علمية لانه صار هذا التركيب
 هذا الباب شاملا في معنى شرط علمية ما فيه السبب والمراد هنا
 اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى
 المنسوبة الى العلم برجح موافقة بما في بيان الجمة بان تكون
 حاصلة في قيمة الاولي فيه **قوله** كما جعل البعض اي جارا لله
 لم يستغنى عن الاشتراط لان رغبة التعريف للتكثير لظهوره او يكون
 على وتيرة الكثرة الاسباب بان يكون السبب علما يخص بالشرط وليس
 فيه وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالثاني
 لاتخاذها بالسبب قال جري فيه على اسطلاح البعض وعلى
 التجوز لم يأت شئ يستدبر **قوله** كون اللفظ متما ومنه غير العربي
 لا غير وطريق معرفتنا النقل وجامع اصل اللغة على ما نقل عن صاحب
 القواعد **قوله** كان في الجمع جنس بمعنى الجيد **قوله** ليلا يتصرف فيها
 في الحكمة الجمية مثل نقرها في كلامهم فيمنع من الاضافة والتم
 وما يضافها اي على النون فلا بد له الكسرة ايضا ولا يمنع من قول الله
 البنية والارباب وقيل بعض الحروف وهذا تخصيصا على ما في قوله
 وبيوبل وبيوبال وجوبه جبرائيل **قوله** لانه امر معنوي النفي الجمة
 وسبب تذكيره امر معنوي ونحو اعتبارها بالجمية ايضا فان قلت قد عرفت
 الجمية هذا وان شذفتم ما ذكره يرد انه لم يمتز بها لانه من الصفات
 فيما وجوب الجمية بشرط الثاني ويشهد ما سبق من ترجيح الثاني

الثاني على الجمية **قوله** قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لقوة سببين
 اي لقوة احد السببين وهو الثاني ان العلمية مستغنية عن القوة
 ونزل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لقوة اخرى دون ان يعزل
 لقوة سببين **قوله** ابراهيم منع صرفها لوجود السطر الثاني وكذا
 ابراهيم وانهم من لغات ابراهيم منع لوجود السطرين فيه **قوله**
 وشتر وهو اسم حصن يدبوا بكر في القاموس وقلة يادان بين
 برودة وكثرة هذا واما ما كان فلهيلا عينا للجمية في قطعها لاجل
 اعتبار الثاني وثلة العالم يكلف سبويه واكثر الحاء يتحرك الاوسط
 ولم يرد ابد من الزيادة على الثلثة لانها ابرزت في منع صرف علم
 يجوزوا الامر في شتر الاوسط ايضا استدلالا بجمع كليله و
 شتر لاحتمال شتر منع الصرف بالثاني **قوله** وانما خفض المصروف بالشرط
 الثاني لان فرضه التنبية على ما هو الحق عنده هل فيه ان منع صرف
 صرف نحو شتر ايضا خلافة في ذكر شتر ايضا التنبية على ما هو الحق
 عنده فالخصيص ليس محرق التنبية على انصرف توجع بل التنبية على
 امتناع نحو شتر ايضا وهذا ظاهري صفت قوله وهذا قد علمه قدم
 ايضا ولا يخفى عليه ان منع صرف نوح سبويه من صاحب المقصود قالوا
 لان عمره التنبية على ما اجمع عليها الحاء وسمى فيه البعض واما كلمة
 فيشعر بان المسئلة خلافة وهي ترجيح مذهبا والوجه في عدم انصرف
 انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع الحاء وهذا تنبيه على ما هو الحق
 عنده وان كان الامتناع لاصالة السبب المتقدم **قوله** اعلم ان اسماء
 الانبياء عليهم السلام متعنتة من الصرف لالاسنة فلما تجوز عن
 التامة ككتاب يفتقد به حتى كاد ان يكون نجما عليه عندهم وعليه
 شاعرا صديق شيد وعز فلا يخجل ان يفتقر منه **قوله** الجمة وقيل
 ان هو كزوج اخير نوح في التمثيل لكونه اتفاقا وكون هو
 اختلافا **قوله** لان سبويه قرءه بعد فقال محمد وصالح وشعير
 نوح وهو ووط ووط ووط ووط فقرن هو بآبوح لا يتعد علم انه
 جمل من عدد اثنون دون سبويه وقوله ويزيد يحصل ان يكون من

في الجمة

من تنه ما قبل وان يكون من كلام الفارح والمولد كما في
وقيل مفرق او جمعا والاولى العربية اسمعيل والاولى نوح قوله
ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والاولى نوح قوله
في الاشتراك بين الاسم والصفة والمراد هنا الصفة **قوله** من
اي شرط فيناه مقام سلب الاظهر شرط ثابت وما ذكر من
عنا الغم **قوله** وهي الصفة التي كان اولها ولم يقل هي ما اشار
بها لئلا يبين مع اننا لا نحصر لآلة المثالين على ورفق معا على
مخرج منه بظاهرهما **قوله** فاما في قوله ما هو المراد بالثاني
لكن يرد عليه صحا في كماله ايضا على ما حكمه لظهورات
المراد من الصفة صيغة التكسير فينتهي ان يفيد كون ما يكون
اولها مكسورا تتحقيقا فيكونا وكان لم يخرج من دخول
تخصيصا في التفرع لانه لا ياتي من دخوله الا منع من ربه وهو
غير منصرف لا محالة لان الثانية **قوله** وهذا اسم من
الجمع فاريد بالثاني لانها في الجمع ما فوق الواحد وجمع
الجمع اعني المصدق **قوله** كما يجمع ايا من الاولى كما يجمع فافهم **قوله**
بغيرها غير معنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرب
ان يلزم ان يجب ان يكون صيغة مني للجمع مع حرف الجر **قوله** وهو
شروط لصفة للصيغة لا تسبق بكونه وتقدم المعرفة لكونه لا يرب
الا لضرورة **قوله** والمراد به في لطفه على الوجه بين المراد المتكلم لطف
لا يكون معه هاء وانما اصلا لان المراد ان لا يكون معه هاء حال
الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الاصل ما قبله ان لا يكون له في اللفظ
العديد السبق ويكون قاصم وقد يرب على عبادته تاء الثانية **قوله**
لما والى الثانية **قوله** الثانية بالثاني وورد بغيرها **قوله** لا يرب
فانما لا يرب كما في لآلة ما لا تسبق على الجمع على فاعل قال في الثانية
الغارة للمادة ويقال للجن والمارتاية بين العزيمية ومثل العزيم
جاء هذه كونه لا يرب ان يرب على فاعله عليها الفاعل انما
للمادة الثانية **قوله** او الثانية **قوله** او الثانية **قوله** او الثانية
وهي تكتف حيلة يرب بينه عليها وهو ان قال الحسن ههنا يربها وورد

قوله الثاني
قوله الثاني
قوله الثاني

الفرد عن قابلية التماز في جميع الوجود ذلك لان
مع خلقه عن التماز في جميع الوجود في جميع الوجود
غير منصرف مع هي جارية **قوله** ولا حاجة الى الخراج
لما قال في الثاني ان يفيد الجمع بكونه بزيادة النية
ولما جاء بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين
تجوزي وروم وتزفره فاشارة بقوله ولا حاجة الى
يشترط ولا يلزم وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان
بجميعها جازما من صفة مني للجمع لعدم صدق
المقصود بالشرط الخراج فزان وسدان فيما
لما دخل عليه ما بالنية وانما الثانية حكم جري
التيست لشرط الامتياز وصبر ودها كلمة واحدة
جمع في الحال وفي الاصل فليعتبر جميعه كان
الاعراب الذي يظهر في اية النية اعراب مداني **قوله**
بكله التفسير مع عدم العويل لفظا لان مساجد
له سعي تامة لا تامة مساجد ومصابيح غير منصرف
ولو جعل قوله بغيرها ايضا معصودا بالقبول
هذا المعنى أشد منزلا وقيل اسما للاستيناف
سبق الاجال ولا يشوق على عدم سبق كلام
عن بعض الشرح وبه بقوله وانما له على وجه
واما شرطه في النية وانما له على وجه
لا حاجة الى ان يذكر انما ضا لفظي بناء على ان
فقد هو علم لا وتونها مشاكسة سفا وبه
اللفظ اذا اورد به ففهم وهو ان فيكم اللفظ
المعصود احصاءه فيتم في حكم مستقلا في بناء
اختلافهم من غفل وقال لان لا شوق
التوجيه ولولم يكن انما قبل بعد المعصود
غفلة لنا ولا فرائنا المسلمين **قوله** وحضرتي على حال من

بجواره ابن مالك ولا اعتبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح
 وأما نصيبه بقدر راعى قد ندم الاستدعاء المدح أو الذم أو التوثيم
 والمعام بوزن عينا وجعل لا مضمون غير المتصرف لتبدل في التثنية
 وجعل بمعنى لأن معول المتصا اليه لا يتقدم على المتصا وتقييد عدم
 الضمير مع اطلالة وإن لا بأس باليقيد لتبديل قوله نعم العبد
 صهيدي لولم يتغير لفظه بعضه **وله** هذا هو المعدد شاع هذا البيت
 في الشرح حتى أنه صار جمعا عليه وإنما يحسن تقدير السؤال كذا
 ثانياً عما سبق وليس كذلك فالأولى أنه لو ذكر على ما قال فيكون ذلك
 في العاوس حصصاً حاسم الضم مع غيره لا يضيغ لاسم الواحد كذا في
 الجمع وأما التثنية عن أن هذا الوزن لا يكون غير متصرف في الجمعية والجمع
 فيه سائر الأسباب ولهذا جعل هذا المصنف غير متصرف للجمعية الأصلية
 ولم يفتد بالتثنية والعالية وقوله يطلق على الواحد والكثير وجم
 أن بين اطلالة على الكثير والواحد اشتقاقاً وليس كذلك فأن اطلالة
 على الكثير باعتبار اطلالة على واحد واحد على سبيل المبدل ويوجه
 المشافحة اطلالة على الواحد والكثير مع أن اطلاق على الكثير
 ايضاً بناءً فيها فالأولى بذكر الكثير **وله** لا الجمعية العالية من الجمعية الأصلية
 منه على ما يتوجه على المنق من أن منع الصرف للجمعية الأصلية لا يكون متعلقاً
 عن الجمع مقتضى وحق بينهما وعلى ما يوجب به من أن قوله لا منع من
 الجمع مقتضى لم يوفقا التقدير غير متصرف للجمعية الأصلية لأنه متعلق
 عن الجمع والعالية وإن كانت منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه
 لا مانع من اعتبارها في حال العلية لأن المنع اعتبار المتصاوين
 في حكم واحد باعتبار وضع وجوده **وله** لأن البضع هي التي
 الضميمة في الحاشية الضميمة هي الاثنين والضميمة هو المذكور والجمع صريح
 كسراج ولسر حين انتهى **وله** قلنا عليه غير ضرورة والأشجان بعد التثنية
 متصرفاً ولو عدت بهما كسراجاً لما ذكرنا عدم اطلاله المشافح أو تكبر مؤنة
 هو مما سوى الجمعية وعنه حتى أنه وضع الجمعية والتثنية لأن التثنية
 ليس بها ولا اعتبار لأن كل من السبطين يستند والجمعية والتثنية

أو أكثر من واحد على الأقل أو اثنين
 عينا

بزمستدين وغير المستد وإن قل فبالمستد وإن كثر **وله** والتثنية
 بزمستدين هذا المنع حتى لأن الضميمة تشمل الذكر والأنثى على ما صرح
 في المصريح بوزن عليه كلام العاوس وكان من حصصها بالانثى وجم
 ذلك من كلام أهل اللغة هي مؤنثة لتثنية الضميمة ولم يردم أنها مؤنثة
 سماعة فأن ذلكم خصاصاً مؤنثة لتثنية الضميمة قلت ثانياً أحد
 المترادفين للاستدعاء ثانياً الآخر وأعلم أن العرف مزمع بتحقيق
 التثنية وخصاصها والآخرون التثنية لا يضر بعد أن العلية لا تقوى
 وتكثر الجواب وهو أن السوق الخطأ **وله** لا علم للجنس الضميمة فالحق
 الحاشية فعلى هذا معنى قوله على الضميمة أنه علم للجنس شامل للضميمة والضم
 هو الضميمة انتهى قد عرفت الاستثناء عنه **وله** فلا يؤم بل لأنه لا شرط
 حتى يقتضيه **وله** جواب سؤال المعدد بقوله أن مقال قد قضيت
 عن الأشكال في العاوس أفصح بخص من جنسها وتبركت حقيقة ذلك
 قد اشار بهذا التقدير إلى وجه تقديم خصاصها على سائر الأوزان
 وله وجهان آخران هما أنه اقرب ودفعاً وضح **وله** وهو الأكثر الضميمة
 لعدم العرف أي عدم صرف الأكثر ولا حاجة إلى تقديره فليس هو أحد
 الاستعمال وجعل في تقديره وهو ذهب الأكثر بعيداً جداً لا يبرم وحصة
 توقف على ثبوت اختلاف العلية فيه وهو وإن اشترط فيه **وله** على
 على مؤنثة لأنه العليل والبريد الجنس يميل **وله** هذا أهل الجواب
 على تقديم الجمعية وقيل لما في بعض الشروح أنه قد ورد أساء مع العرف
 على استعرا بكون منها الحل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من
 أنه لم يرد أن يكون بسبب ضم العرف للجمعية أو كون الاسم على وزن الجمع
 أما مطلقاً فيلزم أن يكون في الرجوع بسبب ضم العرف وهو الجمعية
 على وزن الفلوس لأنه لم يتحقق شرط ثانياً ولا يوجب بوزنه وأما
 كونه على وزن الجمع الذي هو على صفة منهن المجموع فيلزم أن يتخذ التثنية
 والمشرط في الجمعية الملكية لأنها ليست إلا كون الاسم على صفة منهن المجموع
 ثم نقول لا يخفى أن الامتياز لا يوجب شرطاً للجمعية صفة منهن المجموع
 في الجمعية مع تحرك الأوسط وزيادة على التثنية ويجعل منع صرفه

ثانياً

للجمعة ويجعل الجمعة بهذا الشرط فانما مقام السبب **قوله** ان سمي به فاقطع
 من السراويل سرولة ولا كلام الغاموس على انه جاء سرولة وسراويل
 حيث قال سراويل اجمع سرولة او سرال او سرويل بغيرين ولم يجمع
 فيقول غير في كلامهم هذا وقال الشاعر علي بن النعمان سرولة فلامعني
 لجعد سراويلها تقدر اكل بنفسي ان يجعل مغولا عن الجمع كصاحب
 وما قال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجمع في كلامهم الا في الاستحالة كذا
 يرده خصا فانه موضوع للجنس فلم يبق له في صيغة الجمع بل انقل
 اسم جنس لم يجمع هذا وما قال ان السراويل لم يجمع بمعنى القطعة من
 الازار بل يجمع المقطعة مطلقا قلنا لم يجعل السراويل جمع سرولة
 تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمع السراويل
 بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لو
 سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد خصا في تقدير انما في الاصل
 جمع سرولة الا انما قد رجمية ودر لمع من سبيل حصصا
 بالازار وان امكن تقدير كونه جمع المعزى المحقق فان قيل لم يرد فيه
 الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على سوانه **قوله** لان العربي لا يجمع
 المتابعة للمع في سمي المعزى الذي هو الاصل فانه ابعد من قول المتابعة
 للجمع الذي هو فرع بجملة الاجمالي الذي هو جنس عربي بمعنى من وجر
 ويجعل من قاعد **قوله** او اد اصرقوا لو ان من كان تركيبة من قبل فاذ
 جاءتهم الحسنه قالوا الناحه وان قسمه سبعة واقفا على عدد ربا
 البلاهة لكنه داعي الى الجاهل الذي هو مستعمل المعزى واخصر على الصلح
قوله فلا استحالة البقعة في قاعة الجمع دفع لما قيل ان دفع جند
 الاستحالة لا يمتنع لانه يجمع انه وجد معزى ووزن الجمع التي عوزت
 مصابيح قاموا على صيغة متنى الجمع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
 مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع قرانته لكونها على وزن كواهيته
 او اشار الى انه على قدر الصرف لا يمتنع جنس الاستحالة والمعزى
 عن الاستحالة والجملة دفع هذا الاستحالة ايضا عرفت من دفع الاستحالة
 بان يقال لم يوجد لمصايح سوانه معزى او جمع سرولة تدعى برا

او عيسى بن زياد

قوله نحو جوارى كل جمع متقون لوفى نحو جوارى كل غير متقون
 ليسهل فاض اسم امرأة وايقيد متقون على ان اعم فاذ **قوله** اي فذات
 الربع والربع معنى وهاجر طرف مسقط بمعنى الفجر ولام بقيد المشبه به
 بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مستند به اصلا المتاح بما يوازيه
 كفاض بان المراد من ان حكمه فاض بحسب الصورة والظاهر ان مراد
 بحسب الصورة ان مراد المصداق منه لامن كل وجه حتى يكون حاكما لغيره
قوله لان الاعلان المسقط بجوارى ككلمة مقدم على منع الصرف الذي
 هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلان في جوارى نظر الى ان
 بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض في التركيب فالاول ان الاعلان
 الذي سببه فاض بحسب مقدم على منع الصرف الذي سببه بنوعه
قوله فاضل جوارى قوله بناء على ان الاصل في الاصل في الصرف وفي
 الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيها فاعز الاعلان بناء على
 ما ذكره من ان الاعلان مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها فاضل
 جوارى في قوله جاءه تني جوارى بالضم والفتحة لوفى فاضل جوارى
 جوارى بالفتحة او الكسرة والفتحة لا تستغنى عن قوله فيما بعد وعلى
 هذا الغياض حاله بالفتح والفتحة **قوله** وفي لغة بعض العرب وفي
 لغة قبضة وعليه البيت المعروف ولان عبدالله مولى عجمي ولكن
 عبدالله مولى مولى واسقلا الخزندق لا بد على غرضها وعدم
 فصاحتها لانه يحتمل ان اختارها العجمي القريض بان من اصل
 اللغة العجمية المعاصرة عن الغصاة ومنهم من قال يحتمل ان يكون
 الياء في السلم والالف في الاشباع وفيه مراد عجمي فانه لا يصرح بجحد
 لام الكلمة ولا ان تقول الف عوزت عن باد الكلمة كما في غرضها **قوله**
 التركيب وهو سرور الكلمتين او كذا كلمة واحدة من غير توفية جزء
 سواد كاسمين او اسماء وفعلها نحو تحت نصرود وعليه الترتيب
 غير جامع لخروج غلام زيد وخمس عشر وضرب زيد وامثاله وجيب
 بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب على او
 جنس ويمكن ان يراد بالصيغة الصغرى والصغرى بالفتحة العربية من الفعل

فانه بعد التركيب يصطلح على مبركة واحدة بحرف جده على اسم جنس
ونقول التعريف غير جامع لمخرج المركب من النطق والصدق تركيبا انما
لان جوده الحرف لا يمنع من عدم الانفصال بعد التركيب وكذا المركب لا يمنع
من مخرجه بصرفه فنقول جاده مخرجه وبصرفه فالجاده لا يندفع
التركيب بقوله غير حرفية جوده ويجعل النطق وبصرفه خارجا من شرط عدم
كونه ناديا لانه كالتركيب التوضيقي في معنى الاسناد فان النطق معنا
بجمع معنى ومعنى بصرفه رجل منسوب الى البصره ولو جعل التركيب على معنى
سبحه في باب البنية وهو ضم كلمة الكلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يمتنع الى الشروط العديدة فلذا لم يحل عليه ولا يمتنع ان لا يستعمل
التركيب المعبر عن معنى الصرف هذا المعنى فلا يستغنى عن اعتبار الشروط
العديدة فلا بد من النطق وبصرفه ولا بد من ضاربه فانه مركب من الضارب
والضامة شرطه العديدة لم ينشأ من اوله ومن قالوا لا يتحقق السبيل الاخر
فهم يجهلون عن العلم بتجديده عليه لان الفرق بين الثاني والثالث والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاستطراد بخلاف اشتراط العلم في التركيب
لهذا دون اخره تحكم على انه لو سمي بجده لم يمتنع ان لا يكون السبيل
الثاني فيه الى العلمية مع ان السبيل الثاني فيه يصح ان يكون الثاني **ف**
ف لانه لا اعلام المتكلم على الاسناد من قبيل المبيات فنقول جماعة
منهم المخرجه من قبيل المبريات المحكية عند جميع قبيل ولا يبعد ان يجعل
غير مخرجه وادامه فيقولون نزع الحرف وفيه ان لا يمتنع الحكم بغيره مع انه
لا يمتنع فيه نزع الحرف الاصل في الاسم الصريح اعلم ان ما ذكره من خلاف
ما نقله الوهم عن المخرجه تحت المركبات الاسناد الذي ليس بمبرر ولا يمتنع
ف لانه كما انما قال ان لا يمتنع ان يكون مذهب من مخرجه غير
علما كما هو مذهب بعضهم فان ذلك لم يذكر في جاده من خمسة عشر علما
قبيل البنية بل المركب الذي تضمنه الثاني من حروف العطف ولم يمتنع
خسة عشر علما فالتكليم فيما بعد في المركب مطلقا سواء تركبه في الالف
او في الحاء غير ممتنع جعل بجده مع انه مركب من الالف يعني ان لم يذكر
مبدأ سبويه ونقطه من قبيل المبيات بل ما ذكر وهو كون الكوكبة

الالف

الذي لم يمتنع الثاني منه حرفا مبريا باعتبار الحرف الثاني مثل جعله
يفتقر ان يكون مثله مبريا ان يقال قولنا في نطقها التركيب من
كلمتين يخرج سبويه لكونه من كلمة ونقول ان الصوت ليس بكلمة
وقولنا من غير حرفية جوده يخرج نحو خمسة عشر لان حروف العطف يخرج
بجواب الاشكال **ف** من غير ان يقصد بهما النسبة لافي الحال
ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بهما حرفية نسبة
في الاصل **ف** الالف والنون المحدودان من اسباب منع النطق
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الالف
فلذا اخصصه بالوصف بما قلنا الشرط للالف والنون فلما
لا مطلقا بما يحتاج نظرهما فالحاج هذا الى التبيين على المحصول
المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع ولما كان ذلك هنا
مخالفا لما ذكر في مقام عدلا سبيل لصورة الشرح في هذا القول
ليعلم ان المحدود سابقا هذا ومخالفا لصورة البيان السابق
لهذا التبيين لضيق البنية في ذلك المقام والاولى المحدود بالآخر
لانها معدود واحد من الاسباب **ف** فسميتان من يدق لانهما
من الحروف الزائدة وهي حروف هوية البنية اولاهما من الحروف
في الكلمة ولا يكونان اصليتين والثاني **ف** والراجح هو القول
الثاني لان اشتراط اشتقاقه صلافة على القول الاول غير ظاهري
قبيل انه لا يتحقق فرق بينهما من غير شائبة اصله اذ لو دخل الثاني
كما لا يصليان للمادة الزائدة عليهما لانه لو صنعوا لغيره بزيادة
بزيادة حتى عليه لضعف القرينة بزيادة في الشبهة **ف** يعني به ما
يقابل الصفة دق لا ما يقابل الفعل والحرف واما ما قال ولا
الاسم المقابل للكلمة والمقابل للفعل والحرف واما ما قال ولا
اقى بما لا يعيبه اذ لا يذهب السامع وبهذا المقام الى غير المقابل للفعل
والحرف حتى يحتاج الشارح الى التبيين **ف** واخره الصغير باعتبار انهما
سبب واحد فاسباب الالف عند اضافة الشرط اليه واما عند اساس
الكون والوجود اليهما فالناسب بينهما لانها كما كانتان هذا من غير

الالف
منها لانه كان
منها لانه كان

الالف
منها لانه كان
منها لانه كان

من هو اسنادي وجدي وبه طبع اثار جدتي وظهر اثار جدتي
 مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي فاضل الله تع على روجه
 الى ان بعث غفرته الواف **قوله** وشرط ذلك الاسم في امتناع عن العمل
 هذا بعيد عن المعنى لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث
 ان كما لا يمدان السبب الا في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلم **قوله**
 او كانا في صفة ولم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرط **قوله**
 على شرط **قوله** لا يجوز عطف واحد وجوز كانا بعد ان حذف شايع
 من قبيل ان في خبره والعطف على شرطه وجزء بحرف عطف واحد من
 قبيل العطف على مولى عام واحد بحرف عطف واحد والكل من جواز
 ولم يجعل من قبيل العطف على مولى عامين مختلفين لعدم تحقق
 شرطه واما العطف بكلمة او والشايع في نظارة العطف بكلمة الورد
 فلينسب على التثنية بين الشرطين او على التثنية بين الشرطين في كامل
قوله بمعنى امتناع وجوز تاثير التثنية عليه انتفاء فعلانه فيعقد بظاهر
 عدم وجوز تاثير التثنية عليه فيلزم عدم انصراف عرابين وانصرف غير
 فقصره بامتناع وجوز تاثير التثنية فيعتبر الاعمال لا يخص بغيره قوله
 وبقوله وجود فعلية فانه يؤيد على ان المراد انتفاء فعلانه في مؤنثه نفس
 كلمة فيه الالف والنون **قوله** وهذا انصرف عرابين الالف والنون في
 لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الاسم فعلان
 بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة **قوله** لا
 متى كان مؤنثه فعلية لا يكون فعلانه بمعنى مطلقا لانظر الى الاتصاف
 ولا نظر الى اصل وضع الضيغة بجلان وهو فانه نظر الى الحقيقا
 الاستقلال بالله تع لا يوضع فيه فعلانه واما بالنظر الى الوضع فياد بهم
 فانتفاء فعلانه فيهم بل جازنا لوجود راجح لان الفرق بين المذكر
 والمؤنث بالثاء اغلب والحاق بالمتكول بالالف السبب **قوله** في وجه
 فانه منصرف وغير منصرف والاولى فانه غير منصرف واما الاختلاف
 فانه منصرف وغير منصرف فلا يحل لانه انفق فانه احدهما فاية
 التكلم ان المعنى اختلف **قوله** فانه منصرف او غير منصرف الى في هذا

ليس يتحقق عن جدتي ان تغادر من عطف شرط وجزء
 على شرط وجزء **قوله**

انما شرط الاول والآخر
 قوله او كانا في صفة
 الشرط الاول والآخر كانا في صفة
 والمطلوب هو ان يكونا في صفة

ولا يخصص

لم يتغير

هذا التردد فان قلت كيف اشبهت حال اسقال وجين على هذا
 الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا احرفه على
 المعقول ولم يتغير احداهم عن المنقول ولم يكشف عن العمل
 عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوا سبلا فيما نقل من العرب
 المتعرقا باللام ومضافا ومنادي **قوله** دون سكران اعترض
 عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط
 بل يكون مع الاتفاق ايضا والجران عدم الاختلاف في
 سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المحض حتى لو انتفى
 الاختلاف المحض لاحتل ان ينتفى على وجه يلزم للاختلاف
 في سكران فافهم **قوله** وهو كون الاسم على وزن بعد ما وزن
 الفعل كانه اراد بضم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيص
 ببيان الشرط لئلا يلغى ذكر الشرط وذلك لان المبادىء الثلاثة
 الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن لفظ المبادىء
 ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله بعد من اوزان الفعل فاصرف هذا
 المقصود لان عدد الورد المشترك من اوزان الفعل ثم يخصص
 بالفعل الاول لكون الاسم على وزن ثبت بالفعل وفي تفسيره
 الفعل يكون الاسم على وزن اه نظرا لان الورد ليس مصدرا
 بل كصفة يتحد في جروفاً بالفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمل
 على هذا المعنى فان حكمت ما فادرك جعل مطلق الورد للفعل
 وسبيل شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب لوزن الفعل
 فلا يحتاج الى شرط تاثيره لانه لا يظهر العربية الاقبال زيادة
 نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد
 نسبة الى النوع الاخر فقلت اراد دعاية المناسبة بين الاسديلب
 فيكون كل منهما مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
 ماله مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
 ما في النوع الاخر لانه التماز بين انواع اللفاظ مطلوب جدا ليعتبر
 المتماز غاية عينية واما جعل شرط بمعنى شرط لتحقيقه لشرط تاثيره

التي هي في غير ما ذكره في هذا المقام

كما هو معبر عما يتجده سمع العقل **عنفان** لا يوجد في الاسم العربي
الاستغناء عن الفعل وفيهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمفعول من الفعل
مستعار في الاسم واستعادة السمع من اجل منع اختصاص السمع
على ان لا يجعل كغيره للاختصاص فتستفيد منه المراد
بالاختصاص في هذا المقام **فمن** من الشئ وهو يعنى المروءة اذا
او محتاجا او المتعلق على ما في القاموس والمناسب بعل الفرس
ان يكون علما متفولا من معنى المروءة او الفرس منسوخا
فكان لم يعينها تحاشيا عن كونها في الحاجة والاظهار ان الفعل بالعلم
والافضل ان يكون المفعول بالعلم شئ معروف او مجهول
كغيره ويؤكدونه علما قد يعمى على ضرب مع كونه فلا يباحث لان
الفعل بغيره يبنى على فرض العلم وبشر تحقيق اسمه فهو اول
بالقديم **فمن** وكذلك يؤول في القاموس بزيادة معنى المفعول
على ما به اسبق **وجز** وعنى موضع في القاموس هي ما سدر
وجعل معناه المفعول جعله ذا كمنوع **فمن** وختم لرجل في القاموس
لخصه الاكل واخص الاضراس وملا بالماء كقول او خاص في
الربط كالغشاء وختم بكم جمع الكثير من الناس وبلد ماء
ورجل واسم العبد يسمون به ويم وقد غلبت في الغلبة كقولهم
انتهى **فمن** وشئ علما موضع في المنام في القاموس وشئ كمنوع
وجعل اسم بيت المقدس مجمع للجمع وهو بالعبرانية اوزنليم
فمن فانه على البناء لا يفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول
فانه لم يجمع في الاسماء لا لفاظ قليلة تلحقه بالعدم وهو المفعول
لغة في الوجه وفيهم معنى الاستتار وذلك علما لقبلة مع انه اول
بانه من آل عيسى منى شيئا مخصوصا والغير للدلالة على العلمية
كما في شمس بالشم واول اسم دوسية وقيل مستعمل في
معنى سارع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم لم يفسد قليلا في نقل
وقال **فمن** ولم يذهب الى منع صفة البعض الحاجة هذا لا يصلح وجها

اسم

اسم

وجها للتقيد بالبناء للمفعول وانما وجه به سطر الاختصاص من الفعل
او الزيادة وذلك البعض بوسكان الودى المتشرك عند سبب
مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الودى المتشرك
يؤتى بستر فعل المفعول في الاسم **فمن** او يكون غير مختص
خلف هذا التسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون اومنا فعلا للولادة
المختص ما في اوله زيادة كزيادة لا يحتاج الى اشتراط عدم قول
الشيء فليس جلا وما نعت الخلقوا طبر كما قيل **فمن** انما وذن الفعل
يجعل الزيادة في اول الودى مجاز على فعله لوعاية ظاهر الضمير
او اوله ما كان في فعل حقيقة العنية محفوظة وصرفا ضمير على لفظ
فمن اى زيادة خوف عناية لظاهر الزيادة او خوف ان تدعى لظاهر
فمن بغيره الاول **فمن** من خوف ان في الحال او في الاصل كما في
فمن امره غير اوله في الودى في الودى بما يحتمل عن الودى مع
بقاء الراد لم يفتقر الى حال كون وذن انه نشر على ترتيب الفعل
والحال من المشتبه لانه يمكن حذف المشتبه واقامة المشتبه اليه مقامه
فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل
واشبه مكة ابراهيم **فمن** قياسا بالاعتقاد الذي امتنع من العلم
فيلزم ان عدم المفعول بحسب الوضع فلا يرد المفعول بأسود ويحذف
يكنى تقيد عدم المفعول بكونه قياسا اذ العرف بين مذكر الاسم **فمن**
بالباء صلات القياس ونادوا ان القياس العرف بالصفة كانه
رجل وامرأة وغيره وان صرح به الرغوى بحسب الجمع المصغر **فمن**
لم يرد عليه اربع اذ اسمها اربع اذ اسمها لا يقبل التام فلا يصح
الى تقيد عدم المفعول بقولنا قياسا انما يحتاج الى التام في المصغر **فمن**
اذا انفرد اربع انما هو عدم اصله الوصف ومنه منع اهر
فيلزم وجود الشئ لا يمتنع وجود المشرط وحده وجود الشئ الضمير
ليكونه لانه اما في لشيء الحكم ويذكر لشيء بمعرفة شئ الحكم وما
يعقبنى من الجملات قبل صلها على الحكم باستماع اهر لا امتناعه
ولا يحق في هذا الاستطراد سبب الحكم المذكور وكيف لا واذ لم يكن

انما اخذ

ون

فان العقل استاد الفعل الوتر على العقل استاد العقل
فان الفاعل جاعل في فاعله فاستاد الزيادة الى الودى
العقل استاد العقل الفاعل اذ الودى كما سبق في
الحال والزيادة في الفعل بل في الودى كما سبق في

فمن على ان يشتم على ان العرف به الذكر
والمراد بالبناء والتقيد عليه ان يشتم على
قياسا لكون القياس العرف بالصفة كانه
رجل وامرأة وغيره وان صرح به الرغوى بحسب الجمع المصغر
فمن لم يرد عليه اربع اذ اسمها اربع اذ اسمها لا يقبل التام فلا يصح
الى تقيد عدم المفعول بقولنا قياسا انما يحتاج الى التام في المصغر
اذا انفرد اربع انما هو عدم اصله الوصف ومنه منع اهر
فيلزم وجود الشئ لا يمتنع وجود المشرط وحده وجود الشئ الضمير
ليكونه لانه اما في لشيء الحكم ويذكر لشيء بمعرفة شئ الحكم وما
يعقبنى من الجملات قبل صلها على الحكم باستماع اهر لا امتناعه
ولا يحق في هذا الاستطراد سبب الحكم المذكور وكيف لا واذ لم يكن

الشئ سببا للتحقق الحكم كيف يفهم سببا الحكم ما يؤيد العلم بالعد
 من الجماعة الممتدة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا مرد انه موجب
 ان لا ينكر التفرق بين اثنين والمعنى الاول بعنونه المسمى التكرار فيكون
 معنى هذا ويدعى سببا يزيد فقوله واحد من الجماعة الممتدة به بمعنى
 سببه فلا حاجة الى التاويل بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما قلنا
 بمعنى القلق وقوله فانه اريد به المسمى اي هذا المفهوم في نفس فرعا
 فاللام فيه العهد الذهني وكان لا يمتنع ان يقول سببا يزيد وما
 يجيبان بنية عليه في هذا المعام ولم يثبت عليه احدى المراتب التكميلية
 التكميلية كما اذا بالثاويل لا يصير كونه حقيقة اذا التكرار للحقيقة
 ما يمنع لغيره من ان لا اريد به غير معين بخلاف الوجه لبيان عن
 الوصف المشهور صاحبه به لا واول وصف غير ممتد به بقرينة مفهوم
 كونه ايضا فتستدرك بالمشتركة لاكتفاء بالمشتركة من التاويل
 لما يتبين ان كل واحد من اثنين يعنى ظهور من غير بيان بل في معنى اسباب منع
 الصرف وشراطينها ولذا الاختار يتبين على بين ولا يحتمل عليه ان كلا
 المصنفين ولو قال كل سبب علمية مؤثره اذا كثر صرفه لانه اذا نكر
 بقى بلا سببها على سبب واحد لا يتبين ادراكا واضحا استثناء مما
 بقى من الاستثناء الاول كما استثناء من ما لا الكلام لانه يؤيد قوله لا
 بتجاسع مؤثره الا ما هي شرطه في الامة لا بتجاسع غيرهما في شرطه فيقول
 الا بالعدل وورث العقل يستثنى من هذا المفهوم الذي هو ما لهذا
 الكلام ولو قال لا بتجاسع مؤثره غير ما هي شرطه في الامة بالعدل وورث العقل
 كان اخضر واوضح كما ان لا ما هي شرطه في الامة بالعدل وورث
 العقل وليس المراد المشتق يستثنى بعد تفهيد المشتق منه بالاستثناء
 الاول على طبق مفهيد الكلام بالظرفين من جسد واحد فانه تفهيد
 بالثاويل بعد التفهيد بالاول كما في قوله لان المشتق منه لا يكون مفهيدا
 بالمشتق وليس معنى الاستثناء على وجه يكون فيه المشتق منه
 ان يكون المشتق مستثنى من مفهوم هذا الكلام بان يكون في معنى كلاما
 يحيا بعد العلمية المؤثره في معنى شرطه في الامة بالعدل وورث العقل

هذا هو المقصود
 من قوله لا يكون
 المشتق منه لا يكون
 مفهيدا بالمشتق

فان العلمية بتجاسعها مؤثره فضلا عن العلمية وتأثير العلمية مع
 العدل في اسم كان غير متصرف قبل العلمية كذلك وسند ذهبكم
 العلمية الى اضطرار لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية و
 ذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختاروه في قولهم الفهم الوحي
 واختاروه بسببه منع صرفا في جميع واختاروه باطلا واما الكونون
 صرحوا ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل
 انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف **فقد** اي لا يوجد في
 من الامر الدائرين بتجوع هذين الشئيين وبين احدهما فقط لا
 احدهما فقط لا بتجوعهما لا يخفى سببا في هذا التوضيح ومع ذلك
 جمع الاعم وكذا فقط لا بتجوعهما في تعيينه انفسهما كما بين في قوله
 والاول ان المشتق من شئ منهما اي لا يكون مع العلمية شئ منها
 الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء شئ من نفسه لان
 المشتق من شئ منهما اعم من المنفرد عن الآخر والجميع مع الآخر
 والمشتق احدهما المعتمد بالوحد والافتراد وان المشتق منه
 سببا منع الصرف لا يكون العلمية المؤثره شرطه في وهو يشمل كل
 وكل منهما ليس في السبب على ان المجموع سبب تام وكل واحد
 سبب ناقص **فقد** فاذا نكر عن المنفرد اه الشرطية بتجوعه وانما يلزم
 البقاء بلا سبب ولم يكن السبب الاصل اعتبارا لكنه يكون الاصل
 الاصل معتبرا فليكن العلمية التي هي اولى منه معتبرة بعدد الوحد
 الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لا اعتبارا والسبب الاصل الذي
 لا يؤيد وحده في الكلمة حديثه نسخا اعتبارا للصحة لم تغير بعد
 الزوال من هذا علمية ان قوله وصالح سببه بالاختصاص يصح
 ان يكون جوابا عن سؤال يتوجه على هذا الشرطية من انه يلزم العلم
 بلا سبب اذ لم يكن الكلمة صفة اصلية متعلقة العلمية عن اعتبارها
 كالوصف الاصل اما اذا كانت فيجوز ان يقتصر بزوال العلمية فلا
 يبقى الكلمة على سببه واحد وبلا سبب واجاب بان هذا المنع
 انما يجتهد على قوله سببه وقوله بالاختصاص هو من الملازمة بنية

هذا هو المقصود
 من قوله لا يكون
 المشتق منه لا يكون
 مفهيدا بالمشتق

عليه وقوله فاذا انكز بقى بلاسبب وعلى سبب واحد ظاهر انه بقى
 بلاسبب وغيره احد سببيه العدد ووزن الفعل وفيه نظرا لانه
 يبق على سبب واحد فيكون علما اذا انكز كما سيترجى به لتناج
 لم يبق فيه سببين حيث سبب فيها هي شرطه من الاسباب
 الاربع المذكورة قبل وان كانت مجمعة كما في اذ ويجوز ان
 اصحت بكسرتين بقطع لظرف وصلها على ما في القاموس يجوز
 وود واجبت بكسرتين بناء على جواز ورود بصحت بالكسر
 ونحن نفوزا اصحت علم للفاوة سميت بالقطر اختلفت بصحتين
 سببا لفة في سنة الحرف فيها بحيث ثار كل صاحب بالبحت فلا
 يمكن له حفظ لسانه المظلم من غاية الانضطراب فاصحت
 غلط لا معدول ولا مدفع للفتن باخر فانه معدول كما هو مع
 ذلك فيه وزن الفعل الاما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما
 تقدمه وحال سببويه الاختش في القاموس سبب هو التناج
 وهو فارسي ومنه سببويه اي راجحة لعلها عام النجاة عربون
 عتقا الشرازي جملة اصلا هذا سبق على جعل الاختش معقولا
 وهو المتوخى لانه اذا استنبه الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب
 جعل المحدث فاعلا فكذلك اذا استنبه الفاعل بالمفعول في المعنى
 يجب ان يجعل المحدث فاعلا وجعل له يكون اعتبارا معقولا
 يرجح كونه معقولا وان كان غير متحقق فان قلت لا يتك
 البليغ غير المتحقق لئلا تفتد قلت ان غير المتحقق بحسب لفظ البليغ
 بعدل عن مقتضى لفظ لئلا وهو من اسرار البلاغة فان قلت
 وقع التنبه عن سببويه يدل على ان المرجح عند سببويه قلت
 وقع التنبه لا يدل على ضعف التنبه وكون الرجح عند قول
 الاختش من الوضوح في درجة لا مبرهنة شبهة في انضراف
 نحو اخرج علما جارا والاعمال هي المانعة والمحالفة وعلى التناج وال
 نحو او ما اصفاه اليه كما في قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا وكذلك
 افعال المفصل ولذا لا يعمل في العلم بتجلاي مثلا اخرج حوصلا

في العلم والافعال
 والافعال والافعال
 في العلم والافعال

افعال اسماء اى كالاصل الحاصل عن الوصفية وان كان مع من فلا ينفرد
 بلاختلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو اخرج ابراهيم عليه دخول افعول
 فيه مع انه لا خلاف فيه فيقول ينبغي ان يفسر نحو اخرج ابراهيم الوصفية
 ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع اخرج من جملة من لا ينفصل
 حتى لا يتجه عليه افعول وهذا القول ظهر بدق ما دل على كونها
 ومن وجوب ان العلمانية الاصلية منع من اعتبارها لا ولا وسببها
 والعلمانية شيئا لكان في كونها في الاصل وتخرج عليها بغيرها بعد الوقوف
 لوفيه ان يعتبر وضال العلمانية ايضا لا وفيه يقول كالمفظة
 ان يفرقه لئلا يكون هو وقوله فاجاب مستأخرين تامل وقد جعل قوله
 من اللزوم وذلك ان يحصل من الالزام فان العلم بالخصوص والافعال
 في بيان ان الفضا فان العلمانية كون اللفظ موضوعا لادارة معنية من غير
 اعتبار صفة والوصفية كونها مسئلة في ذاتها بهمة في غاية الابهام مع
 اعتبار صفة وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية و
 العلمانية ليست متضادتين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من كونها
 المتضادتين فيما يتوافقان فيه وما يقتضى هذه التجهية جعل البعض
 افعولا والتوفيق وهذا الحكم الرابع في كمال التضييق وقال في شرح قوله
 وهو منع صرف لفظ واحد سنا متوخيا فلا بد اعتبار المتضادين
 في منع صرف الفاظ وهو واحد اي بالتوجه ولا في منع صرف افعول صالح
 الوصفية والعلمانية لتعدد المنع ولا ينبغي على اصدانه ليس في معنى وما
 ذكره اعتبار المتضادين مع ما يلزم من اعتبار افعول فبغير هذا نحو
 وجميع البدايات ياب عن المضرب لا ياب فيه علمية مؤنزة كما رحمه
 كون الكلام فيه ايجب صورة الكسري بما هو على سورة فالعلم لا الكسر
 استقامت الحركة الاعرابية التي تشبهية بالكسر الذي هو حركة ثمانية
 بيان ذلك ان العلمانية قول بالعلم والافعال اى بتحقيق العلم
 لا مجرد سؤدد كما في الحسن والافعال علما لا يرو العلمانية فيها العلم
 وهو غير متصرف واعلم ان الخلاف في انفراده وعدمه مما لا يفرق في العلم
 لم يلتفت المصنف اليه كقوله في بعض الكلمات المرفوعة المتابع ولم يأت

او اخرج وكان في الاصل وسنا ثم صا لما في
 فاعلم العلم اقرب من الصفة والاعمال العلم اقرب
 لا قبل العلم فاعلم ثم صا لما في
 علم تقدير الصفة في العلم بغير الاول

من قوله علم والافعال والافعال

في العلم والافعال

بالمرء لان تعريف المرفوع ومعرفة ارفع به وان ان المرفوع ليس لا
واحد وهو المفاعل فان كان ذلك الرفع بصفة للمفعول على التعداد
الا انها سبغ المجرور الى مجرد المسألة وفي المقصودات مستعار للكنة
وهنا في موضعها **قوله** لان موصوف اسم الى دليل على النقيض يكون
الموصوف اسماء ويكون قد ذكرنا في النقيض ومما ذكرنا معهما حتى
الانما **قوله** لان موصوف الاسم اما لان الكلام في الاسماء
جعل الموصوف الاسماء لا الحكم واقالا لا لوصف موصوف الحكم
لم يصح **قوله** هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة
تستعمل العقل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان
الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا **قوله** بديع في احتياض الفاعلية
في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع غير ملام
المرفوع الذي هو المرفوع في هذا المقام ولوجه بديع اخر وهو انه
يبين بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي يبين على انه النوع ولا
وصح به ثانيا على ان المباد بالفاعلية وفيه بين الرفع ما يشتمل على
قوله كما لخصنا في المذكور من الجمل كنه في الحاشية المصنفين لحيال الله
يعوم على ثلثة قوائم واما الرابعة على طرف الما فلهذا كلامه واجمل
على وزن البعير المصنف كما كتف العظم الجسد والادام الخاليات
على ان خلا كان بجمه مات او مضى على صفة العاموس وتحملة
بها ان بالموت او المتى ليس حال الالام بل حال ما فيها **قوله** لان المرفوع
انما يكون للماهية لا للفرق فيلغوا ذكر العز والاشعار ببرهنا
المعروف **قوله** ان نقول ان شئنا فيها بين الاقرباء تفصيل المرفوع بالذكر
لا نرفعه **قوله** ان يكون موصوفها الكلام مبني على عدم التفرقة
بين الحال والمندلول فان الانتماء بدلول الرفع لدلول الاسم فيجعل
الاسم موصوف بالرفع وبمثل شبه الحكماء والمرفوع بالادام
لاحتياجها في وجودها الى الحكماء وليست فيها في التلفظ احتياج
النقوت الى محالها وتبعيتها لها **قوله** ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى رة لما حققه الفاعل الحذري في هذا المقام حذيقال

والاشارة

ويعرف بغيره من غير ما يشتمل على الالهام الى الرفع
الرفع في تعريفه
الرفع في تعريفه

قوله ان المرفوع المباد بالرفع ولا في المباد
والكلام يستعمل بغير المرفوع ومقتضى هذا

قوله ان المرفوع المباد بالرفع ولا في المباد
والكلام يستعمل بغير المرفوع ومقتضى هذا

قوله ان المرفوع المباد بالرفع ولا في المباد

الاعراب

الاعراب المحلى لا تشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاذبه هؤلاء
مرفوعا ان معنى الرفع المحلى ان في محلى لو كان منه مرفوعا كان مرفوعا
هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل
بل اراد ان شمولهما ليس الا بغير الياسحة الشاعية ولقد ذكر
الشراح بالمفاضل بل شمس عليه تشديدا لطفيا بان ذلك
تبين نقيض دعواه لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون
شتملا على الرفع محلكا انما باعتبار انصافه بالرفع اللفظي شتملا
على الرفع لفظا ولا ينبغي ان الفاضل ليس في تعريف هذا المرفوع
لان الانصاف بالرفع المحلى ترجعا لبراهة عن الرفع حقيقة و
الاشتمال عليه حكما ومقصوده التبيين على عدم الاشتمال حقيقة
ولكن ان نقول مقصود الشارح ايضا التبيين على كون الاسم
موصوف بالرفع المحلى وادخلا في المرفوع وادخلا عن الرفع حقيقة
وليس مقصوده المرفوع بل انصافا فان قلت المرفوع محله
هو مرفوع بالحركة او بالحرى ولو فرض في محله المرفوع كان
معها بالحركة ذلك لا حيز بالاحتياط ان يجعل مثل الذي مرفوعا
بالحركة محلا ومثل اللذان والذين مرفوعا بالرفع محلا **قوله** وهو
يبين مثلا ليس بتخصيص الرفع بما عدا المحلى مع البحث عن احوال
الفاعل المتبقي بتلك المشابهة من الاستعداد لحوال ان يكون البحث
عنه تعريفيا ومثله غير ناد في كتب العلوم **قوله** ان المرفوع في محله
ورد والنقصان ح على ما ورد وعليه التعريف كما هو الشارح ووفق
الصغيرين البارزين المتألفين في المرجع والروايات ثانيا **قوله**
ومنها المتباد والخبر **قوله** او ما اشتمل ترجمة توافقا الصغيرين
اشتيا ليد في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المتباد **قوله**
لان خبر الجملة الفعلية اي غالبا فلا يشتمل برزق قائم **قوله** المحلى
على اصل المحل لان التركيب فيها اشتد واسترجاح احد الطرفين وهو المفعول
بالاخر اكثر ولا يشتمل الخبر والاشارة ومنها ميمر من خبر
الى التوسل بترجيح منها بخلان الاسمية ومن جهة اصالة الفاعل

طريق عدم البراهة

او هو بحيث لو فرض في محله المرفوع بالرفع كان مرفوعا
بالحرى صح

الرفع في تعريفه والرفع في تعريفه

الرفع في تعريفه والرفع في تعريفه

الرفع في تعريفه والرفع في تعريفه

الاعراب

لان قوله لا بد
منه من ان يكون
بشيء من ذلك

انه لا يحدف وجده بدون ما يتوقف مقامه وكان لم يثبت اليه
لا نه ينقص بخلافه واكرم لا انا وقلهم بلكل اى واى
ومنه انه زفقه لا ينفع بالواقع وكان لا اورد عليه
مخوفى باقته وان اعتذر بان ناد غير مطرد والباء وانك لكن
حديث عدم الاصل صنف لوجود كثير مطرد ومخو ما جاء في
قوله ولا نه عامل افرى لا نه لفظى كالفعل ومناسبة العامل مع
موجبة لقوة عمله ومن ان افترق العامل للفظى انه يقبل على عمل
المبتدأ ويستحق فان قلت كون عامل الفاعل افرى من المبتدأ
لا يجيب كونه صلا بالبنية الى المرفوعات وقلت المراد انه افرى
من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم جزا المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل
بالبنية الى سائر المرفوعات فثبت اصله بالبنية الى سائر المرفوعات
ايضا فانه لا يحكم عليه الا ما يشترط لم يقل لا يندد اليه لا لفظ
لشمل الجزا والاشياء لعدم صيدقة لا نه يندد اليه المصدر وهو
يخشى ومن حكم بان المراد بالمشق المشق حقيقة او شكلا والمصدر
وقوة انه مع الفعل فقد غفل عن الحكم فيه **قوله** اصل المرفوعات
المبتدأ لا نه باق على ما هو الاصل في المبتدأ اليه وهو ان يقدم اى باق
على ما هو الاصل في المبتدأ اليه وهو التقديم اى باق غالبا وهو ظاهر
لا يلزم من الدليل الا اصل المبتدأ بالبنية الى الفاعل والمرفوعات
المبتدأ اصل المرفوعات وقلت اصل المبتدأ بالبنية الى المبتدأ
المبتدأ بالبنية الى اسم ما لا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه
في ثبوت المدعى **قوله** اى اسم حقيقة وشكلا ليدخل فيه فان قلت لم يعمل
بعدم كلمة المستثنى عن تعيين المقام وقلت لا نه تحفص كلمة ما نه
القرينة بما يستدعي المقام شته موكدة ترى تركها سقيمة **قوله**
استداليه الفعل بالاصالة لا بد اولان يثبت على المراد بالاشياء
بمجرد ثبوت شيء بغير سواد ضايق به اذ لا يكون نوعا اذ لا عدم
وتوعدا وطلبا وانما ضايق ما قام سببا لنوع لا سلبا لا اسناد
وقال ان قام فترضا النوع لا يترضا لا اسناد فلا حاجة في انتمول التعريف

قوله استداليه الاشياء وهذا معنى للبناء فحق
كأنه انما يثبت خبره على الاشياء والاشياء شتى
ومنه انه لا يثبت على الاشياء والاشياء شتى
وكذا انما يثبت خبره على الاشياء والاشياء شتى
الفرق بين الخبر

لفاعل المفعول والمنفرد اليه ما يشترط ان يكون ان المراد بالاشياء اشياء
من الاشياء ما يتبادر الى اوسلبا محققا ومفروضا وثانيا ان يثبت على
ان التعيين بالاصالة لا يتحصن باسناد العقل بل اسناد العقل
ايضا معتمد فالاولى بما لا ينشأ ان يذكر الحد فيذكر العقل
ومضمم العقل الى قوله او شبهه فيقتضى ثقل التعيين بالمطلق والثاني
ان التعيين بالاصالة له معنيين احدهما ما يعرف على ما ظهر وهو ان
الشيء الماخوذة في التواضع وثانيهما ما لا يعرف الا الاصل والاصالة لا
لغير ولا تجب الا بحدته الا معقول النفس ان اجادك الحقا يتق
والعقب والاثباتية في ان الملك لله نور ثمان من شيئا من عباده
انفاقة للمؤمنين وهؤلاء اسنادا العقل بالاصالة ليس الا بالاعمال
وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المبتدأ اليه والاول
ويستعمل الاسناد اليه والاحتياط من الاسناد الاسناد بالاصالة
بما يقتضى زيد ويجب على العبارة في السقراطية على ما هو المتبادر
بقرينة ذكر التواضع بحدتها لولا ان التواضع من قال لا يحج
فقد عان **قوله** لا يلزم وايعا ان المراد باخراج التواضع
اخراج بعضها وهو المعطوف بالحق والبدل الا اسنادا الى التواضع
الا فيها يتجلى السقت والتاكيد وعطف البيت **قوله** اى ما يشبهه
في العمل لا يثبت الا اشتقاقا لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على
الحدة لئلا يخرج الفاعل والاضمار الطلاق شيئا للعقل على هذه
الامور قبل العمل لا يتم موكدة على هذه الامور بمشابهة العقل
قاله وان يقتصر بالمباشرة في الدلالة على الحدة والظرف ايضا
يقتل على المصدر والشود كان شيئا ذلك صيغة الحاصلة تلك وكان
وجب حذفه على **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجده حالا
قدضا لا يترضا استقامة **قوله** لا نه ما استند اليه العمل على المرفوعات
يخرج وضرة في جعل قوله وقدم دفع توهم فاعلية زيد في المثال
المركوز بناء على وجه اسناد ضربه الى زيد والعقلانية عن الضمير
وانما احتاجوا الى هذا الكلف لحلم الاسناد على الاسناد يجب

الاشياء من يعلم الاشياء بالقرينة شائبة

دلالة اللفظ كما هو المألوف وأما في تقريب الفاعل على رأي البصريين
 انما يثبت عند تعريفه على رأي الكوفيين بهذا المعنى فان دينا في ان
 المذكور فاعل عند الكوفيين فهم يورد احكامه بذكر هذا المعنى
 اليه انما المقرب كما ذهب اليه الشارح أولا كما ذهب اليه غيره
 والمراد بتقديمه عليه وجوبا انما احتياج اليه الشارح لمصلحة الاسناد
 على الاسناد حقيقة او بحسب اللفظ واما من لم يجده زيد وزيد
 ضرب مسند اليه ضرب من نوعي غنى من الكيف لا خارج كرم من
 كرم لا من نوع النوع لا يشهد ولا امر فيه حتى وانما اختار
 الشارح فتح اقتضاه انما يختص به عدة بعيدة لا يستقيم المقرب
 عليه كلف والمسد اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بمقتضى
 نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور **قوله** انما اسنادا او مفعلا
 مفعولا مطلقا فخره الى الاسناد لعدم استقامته ردة الى التقدم
 فترى الفصل بين العامل والمفعول قبل المفعول والا في جمل حاله من
 وقم انما تشمل امر فيه فبانه به **قوله** كما حاصل الفصل ومما يشع
 واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل انما يثبت ان يكون
 الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجع الخلاف ترجيحاً بالفاعل
 او دونه فبما حذر وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل
 بمعنى الا وفي الصرف المفضل عن الوجوب فبانه على الاصل
 وهذا الاصل تحت حقيقة حاله من حيث انما حتى في الاختصاص والاصل
 عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاه الفعل
 المفعول به كالفاعل في منها بعد عن الفعل فقد علمت من كنهه
 ورتبه يجب تقديره فذلك حاز عندهما كمالا المتأخرين من الاصناف
 قبل المذكور لانه المرجح لكونه حقه ان يكون مستملا على الفعل كما تقدم
 فتقدم احداهما وانما في الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وانما خالفنا
 وهذا النوع انما استعان بضمه بلامه وذا لا يصير ليلا على الاصل
 فتقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو نشأ ويا فيه لا يمنع ايضا
 تقدم المرجح رتبة لانه قد عرفت انه لا يتقدم رتبة كنهه فبانه لا يمنع

في اللفظ ذلك حاز لان الحواز لا يصير ليلا على ان الاصل في المثال
 فترى الفعل لا يمنع تساو الفاعل والمفعول به وذلك ايضا
 ضرب غلامه زيد **قوله** الفعل المسند حتى اللام للمعد وانما
 قال الاصل ان في الفعل ولم يقل ان بنية فترجع الفاعل الى الاصل
 فيكون الخصر واسم لا بهام لان مرجع الضمير ح بهم الاخر
 وياهم ان الاصل ان في الفعل الفاعل مفتوحه ان الداعي الى ذلك
 هو الفعل والمفعول به الفاعل وليلا لا يقتصر على ذكر الفعل
 على ان البنية اولى بهذا الحكم لان الفعل مع فتح عمله ان كانت
 لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فيا ليرى الاول
 ان لا يرضى بالضمير بينه وبين ضيق العمل **قوله** اي يكون مجعلا
 ولا يتحقق ان هذا الكيف مما يحتاج اليه في الترتيب ايضا في قوله
 وقدم عليه وكان لم ينته له فاحله او حكاه في الفاعل المستقر
 البعدية ههنا حكمية كوجوده او هو خلاص الاصل مانع الاستقرار
قوله لانه كما لم يرض من الفعل عند العرب لسند احتياج الفعل اليه
 يدل على ذلك اي كونه كالمجرى عند العرب لملك اسكان اللام في ضرب
 وليس اسكان اللام ذلك ثانيا كما نوه في الالف في ذلك دلالة ان
 ان اسبق دل دلالة لم كان قلت اسكان اللام لم تدل على كونه
 مطلقا بل حين كونه ضميرا مستقلا فانه لم يسلطوا ولم لا يمكن في ذلك
 فانه **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو رتبة التقدم الرتبة هو
 التقدم بالفتح العربية من الفعل لوجود سببه فنزل العربية الفصل
 منزلة **قوله** وذلك غير جائز خلافا للاختصاص وابن جني لا مطلقا بل
 اذا فصل بالفاعل ضمير مفعول به او بالمفعول ضمير الفاعل لم يلحقا
 في تقدم حواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشبهوا ذلك بها
 بل اشتقاقه وضافتا في قوله في المثال المذكور كما او خضاه لان فتح
 في ذلك خلافا للاختصاص وابن جني نظرا وانما ان يقولوا ان في فاعله
 مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز **قوله** جري دية
 عن ابن حاتم البيت وعاد عليه واجبا واجابة دعائه نقاء لا ومنا

قتل قتله لا ينفرد لا ينفرد ^{فاد} كذا على الماشية وكل غير الصيد هو
 اكمل العاوي مقي لليلة الا العواد فيقتل من غير مبالاة يقتل
 ولا اشتد عند العرب من القتل هدر ^{فاد} فاد طلبا لتوثق عندهم
 مما لا يدمنه وهذا معنى يدوم البيت يلبق ان لا يتجاوز كنهه في
 الحاشية عوي كالك موي عواد صا ح المتي ^{فاد} وبانه لا يم ات
 الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر جمل الضمير الى العدي بل الى
 الجوز على الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حيث
 الرجل المسى الى ربه وان ائوب هو المجدد للرجل فاذا انقتم
 فالتظلم منه يكون اشتد عليه ^{فاد} ايا لا امر الدال عليها لا بالوضع
 ان اراد لا بالوضع بل ان يكون اللفظ المستعمل كما لا يتبين المعنى
 المجازي قرينة على المعنى المأثور من هذا طلاق القرينة عليه وان
 اراد لا بالوضع بل اولا بمرئيه لزم ان لا يكون القرينة دالة
 على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر بطلان فالصواب
 ان يقال ايا لا امر الدال عليها من غير الاستعمال فيها ^{فاد} فلا يرد ان
 ذكر الاعراب مستغنى عنه الشبهة ودفعها عما اوردوه الفاضل
 لطهذي وشعبه انما ربح ولهم على ان هذا الشيء عجايب ليس الشبهة
 شيئا ولا الجواب اذا القرينة ما يولد على مقصدين المراد باللفظ وعلى
 مقصدين المعنى لا يولد كالاعراب على المعنى والمعنى انما اذا استحق
 الاعراب لفظا وصدف واستحق قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
 الساقتل ما هو ووجه لوجه لتوهم صحة الاكتفاء بالقاء القرينة
 اعلم انما واجب تقديم الفاعل في هذه الصور بمعنى ان لا يجوز ان
 يتقدم المفعول على مجرى الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل
 والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
 لانه لا يلبس المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
 صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم يشك هذا القرينة لان
 تقدم موسى قرينة على ان افعال هو عيسى ^{فاد} وكذا الفاعل مستغنى
 متصلا بالفعل ليس المراد بالاقصال معنى للقرين المصطلح وهو كون

او كذا لا يرد

الضمير

الضمير مما لا يستقل في اللفظ فاد الفاعل هكذا لا يسمع تقديم
 المفعول عليه فلا يقبل قوله متصلا صلة فالخاتمة في قوله
 بالفعل بل يوم احتصاص الحكم بفعل الفعل وليس كذلك في قوله
 في زيد بن مسعود ^{فاد} اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
 هذه الصور في جميع هذا الصور لعرف لا فائدة فيه في قوله
 الشرط في غناه فاعبار في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح
 لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنوع كان ظاهر عبادة بكاراد
 بكون البنية على ان الجواز في جميع الشرط السابقة ^{فاد} اما في
 كون الفاعل ضمير متصلا فلما فاة الاقصال لا انفصال ولكونه
 كالجزم من الفعل واستماع وقوع كلمة بين اجزا وكذا ^{فاد} جمع
 ان يكون عمر ومعهما بالتخصيص اخر فاق من امتاز فلم يمان بهيت
 الفضل عن اقترانه فقدم الله بفقرانه هذا لظاهر في المثال
 المذكور وظاهر مما كان الفاعل ضمنا اما اذا كان عاما فلا
 يجوز ما ضرب اذ زيد وذلك لانه لم يبق احد حتى يمنع ان
 يكون زيد مضمرا بل قد فية اذا كان الفاعل عاما لا يكاد
 يوجد مثال صادق بل ما يحكي كذبا اذا ابقى الفاعل على كونه
 ليداه كذب حصرا ردية كل احد في زيد والكواذب الظاهر
 الكذب مما لا يلبى به في مقابلة القواعد الادبية لانه مما لا يلفظ
 اليه لالفة ولا بد من كونها تحت قصدهم فالمقصود بالضمير
 من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي يتصفى
 مقام الاحبار العام بها ووجه يمين ان يكون زيد مضمرا بالوجه
 واما عوي ظهروا فية كان الفاعل عاما فذلك عجب
 لا ينبغي ان يقع فيه ان يب كيت وهو لا يقع قطعا في مثال
 ما خلق الله على احسن الصور لا يوسف لانه لا يسمع في ذات
 مثال المقصود حصها لعينة نع ونوسف مع جواز ان يكون
 يوسف مخلوقا لغيره ولو فتح بابا للنقص في قوله لا مثله
 مستبلة بجحد لا يكاد ينقطع السلسلة ووجه الاشتباه ان

انما انما

٩٩

ان المراد يجوز ان يكون المعقول معمولاً للفاعل الخ لمراد النظر الى
 الهيئة التركيبية فان هيئة العنصر المنال المذكور يمنع كون الفاعل
 قاعلاً لهذا المعقول ولا يمنع كون المعقول معمولاً لهذا الفاعل
 والمنع انما ياتي في بيان ان من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز
قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النجاة تقديم الفاعل
 اذا كان المعقول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لاسم الا ولا
 بدونها ويجوز تقديم مع الا عند السكاك وجماعة من النحويين
 فانها صريحة في عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين
 وكانه دعا الشاذح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاك في المعقول
 على وجود التقديم باقتضاب المعقول وان سلك في التقديم المعقول
 المراد ان يلزم الاقتضاب في بعض الصور وحمل ابتداء عليه طريق
قوله لكنه لم يستطع معصنه لانه قيل وقيل لغيره قبل تمامها
 فخصه عدول عن الاصل مع منع ما عدا العدول ولا يجوز العدول
 من غير متصل **قوله** وانما يقدّر الفعل وقيل لما لا يتبع الرضوخ زيد
قوله من غير متصل بالعقل يعني به يجوز زيد صريح فان المعقول فيه
 من غير متصل بالعقل مع انه يجب تقديم الفاعل فاجزعه بقوله
 وهو غير متصل **قوله** وانما يقدّر الفعل وقيل لما لا يتبع الرضوخ زيد
 في المنال المعقول من مبتدأ لاقا على ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
 ولا لان السؤال عن العالم وهو زيد لا عن الفعل والاهم فقد سمى
 المسؤل عنه وذلك ان يجسد هذا ما يتجه من ان حذف الفعل انما
 يكون عند مرتبة دالة على تعيين المحدثين وليس هذا مرتبة كذلك
 لان المحدثين كما يمكن ان يكون صلا يمكن ان يكون جزمياً **قوله**
 لان تقدير الخبر لوجب حذف الجملة فيه تجسدت وهو ان حذف الخبر
 حفظ المناسبة بين السؤال والخواب وفي حذف الفعل تحلil الحق
 والثناء لا معاير فالاول فضلان ان يترجح عليه ابراهيم بترجح
 رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على
 شريطة التفسير **قوله** يزيد مرفوعاً على الاصل على زيد لان السكاك
 يتقدم على كنهها يحذف كنهها لا سقاراً ونقد عن المعارف وروى

لا يمنع مانع عن الاصل فضلاً عن غيره
 مع المنع عن اعدول مع

لا يجوز

قدس من ان يزيد منادي يحذف حرف النداء والجملة بزيادة
 معتزلة وذلك لان المناسبات المقام ان يدعى ان الضارح **قوله**
 لما وفقاً في شذوذه وحقه سبب موتك ما يزيد ناسياً لا يبي
 عليه ما دونك لانك في رجاءه ونفحة **قوله** يكلوا جميعاً مع لفظه
 جمع ملحق لان الملحق هو الجملة **قوله** وما سبقن بحسب طاقته
 في الحاشية وسبقته بيكية المنعور يا باد سلفية الشكر لانه
 سبب الخراطة ناسيان بين سبب الاحتياط ايضا هذا **قوله**
 ومثل وان احسن المشتركين استخاره الى فيها حذف وقصرنا
 بنفس المحدثين او بما يفهم منه معناه نحو قوله ولو انهم صبروا
 واشتدرو لو نبت انهم صبروا ونحو ذلك ونحو ذلك **قوله** والى
 التي حرمها فعل ما مضى وذلك فيما بعد لوجه سواد كان للشرط والحق
 وبهذا ظهران ما ذكره السكاك انما لذكر الفعل لصار المشتركين
 لا ينج **قوله** وقد حذفت لان احتضار هذا الحذف بالفعل والفاعل
 بل يجوز ان الكلام كان اسماً او فعلياً وقيل او طولاً لمركباً من الفعل
 والفاعل ومن الفعل وجمع متعلقاً **قوله** وكون الفاعل وكون
 وان لو فهم فم قام في جوابها قام زيد فاعرفه **قوله** لعدم قيام ملو
 مؤداة مقامه فغض ذلك بمنى لولا انه كان كذا فانه وجب فيه
 حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداة مقامه ويمكن دفعه
 بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداة الجملة
 الخبر فانه يجب بال التزام الغير موصوفه **قوله** وانما قدّر الجملة الفعلية
 قلت لا بد وان يقدّر جملة اسمية لتأكيد مضمون جواب المحدثين
 كما لا يخفى **قوله** فيكون الجواب مطابقاً للسؤال ولان فيه تنسيق الحرف
 كما لا يخفى **قوله** بل العالم اذا التنازع يحرق في غير الفعل ايضا لكن
 ينفردان بمقتضى الاملاان بعلم المحدثين عنهما يعني صريحاً وقيل
 زيد فانه لا يسمع قطع التنازع على مذهب البصريين والكويتي ولا
 ينظر الفاعل في المنعقد ولا يذهب عليه اذ اولى مقام التبيين
 على ان المراد بالفعل العامل فانه الاصل ان على الفعل **قوله** وقد وقع

لا يجوز

لان فاعله الجملة الفعلية حذف فاعله متصرف
 وانما قد حذف الجملة الاسمية قدس جواباً صريحاً
 والكبرى

في اكثر من صديق اقتضوا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر
 الفعلين اقتضارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المعاني
 في ما هو اقل **في** معمول الفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني استحقاقا
 قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان معمول الثاني قبل
 وجوده لا يمكن ان يتنازع ويعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما
 بعده الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول
 قبل استحقاق الثاني يتوسع التنازع لمقتضى الحال الاول لا يستحق
 الاول قبل استحقاق الثاني لا يتوسع استحقاق الاول قبل
 وجود الثاني وبينهما فرق حتى لا يفتقد وظن **في** ومبعض ان
 يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على البذل
 فلا ينفصل عند التنازع بحسبى وحسبهما الزمان متطلقا
 او متعلقين بنا وعلى ان على اى تقدير لا يمكن الاكوت معمول
 لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمول لكل واحد منهما على البذل
 افرده وتنشئة مكانا لا يلزم ما حتى يمنع بشئ منهما فوقع
 معمول لما ينافيه ومنهم من قال المراد ان يقع كونه معمول لكل منهما
 مع وقوعه في ذلك الحال من حيث انه واقع من ذلك الحال يعني لا يقع
 ذلك وقوعه من هذا الحال وانما يمتنع خالف المعقولين ولا يخفى
 انه وقوع في سبق التدقيق على ظهور سعة التحقيق **في** واما
 الضمير المنفصل الواقع بعدهما محو ما ضرب واكرم الا ان هذا
 بمثل اقام او فاعداست فان قاما فاعداستارعا فاسته ويمكن
 قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة **في**
 على ان قام مع استنار فاعداستارعا فاعداستارعا فاعداستارعا
 حتى يكون خبر الموصوفه واقعة بعد عرف الاستفهام واقعة لغير
 الظاهر فينتقص به صدق السداد ايضا فليس هذا على ذكر مثال
 حتى لا يحتاج الى تنبيه مبتدأ في محل **في** لانه حرف لا يقع ضمنا
 ولان انما ضمير المحال لا يقع ضمنا في الفعل الماضي وكان لم يلق
 اليه لعقد الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين

والمفتر ليعم التحقيق **في** واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطع
 يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطع العرب كذلك
 بمعنى قول لان طريقا لقطع عندهم الاضمار ان طريقا لقطع فيها
 صحت في الكلام العرب الاضمار بحسب بارى الروى وهو متعين **في**
 فان فكت هل يرمى غيرهما بقاء النزاع بينهما لكنه لا يلزم قطع النزاع
 بما هو طريقا لكسا على ما اشار اليه الرضى ومعنى قوله واما على مذهب
 غيرهما فلا يكون قطعه لانه لا يمكن على ما هو منه بهم لان عدم
 امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائى ايضا يجاوز
 عما جعل مذهبها لا وهذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند
 اعمال الاول لانه يتعين هذا الفاعل على سوا على الاول في الثاني
 ومما ينبغي ان يشته عليه ان قطع التنازع في ما ضرب واكرم **في**
 انما عند الكل باليكون وضع قول ما ضرب لانا واما اكرم الا انما
في فقد يكون الفاعل جزائية اذ كانت الجملة جزءا واعتراضية
 ان كانت معتريضة والجزء فان اعلمت الاول اذ كان قوله **في**
 بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار اذ كان بالفا على ما في بعض
 النسخ ومعقول ما لم يسم فاعداستارعا فاعداستارعا فاعداستارعا
 اصطلاح الغر لا رادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في
 المعنوية وفي ما فيه لكن قوله في المعنوية انما يقع بظاهر وكما
 لمفعول بعد وشترا بين المعامل المنه ومعقول ما لم يسم فاعداستارعا
 لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطابق عليه المعنوية وقد
 فيه نظرا لم يوفق على اشتراك اللفظ المعقول بين السمة والظاهر
 ان جزء من الاسماء السمة الا ان يقال اسما المعامل وغيابهم
 المنه بشعر استنار انهما فيكون كل اسم شتول واسم محقق
في وليس هذا ضمنا ثالثا من التنازع لان المقسم وكل قسمه
 بالوردة فكتا قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون والفا
 وهذا ليس ضمنا واحدا من المتنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
 عن المقسم ومن لم يقبض لهذا مع وقوعه من قوله بل هو اجتماع قسمين

قال لان الجملة في التثنية في اسم واحد كما يدل عليه افعالها ظاهر ^{تكون}
 ايضا ولا يخفى ان بلزوم ان يخرج المثال المذكور عن تحت التثنية ^{دع}
 لانه ليس تنازعا في ظاهره واحد بل في اسمين ^{قوله} يعني قد يكون تنازع
 المفعولين نية على جارية مختلفة وعلى ذى الحال والعامل ايضا ^{قوله}
 معنى الفعل المستفاد من الضمير الرابع الى المصدر لا نفس الضمير كما
 يتبادر عنه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر ^{قوله} فيختار الضميرين
 لم يقل فاما لاختار افعال التثنية خلافا للكوفيين مع انه اخطر ومباينة
 في الليات او قل لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين افعال الاول
 لاحتمال المساواة ^{قوله} لغيره مع مساواة العاملين في العمق ونقص
 بغير زيد بغير م ^{قوله} فيكون غير ^{قوله} ولا احتراز قبل الذكر في غير ان يقول
 وحذف الفاعل والتكثير ^{قوله} ويدل لانه المذهب المختار لا يكون استعمالا
 ولان الكتاب في مذهب البصري ^{قوله} ليجوز الاضمار قبل الذكر في العدة
 بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لخص التفسير كما في غير وجلا
 بل لغرض اخرى كما في ضمن فيه فان المصدر لما عمل فعملته اخرى بخلاف الاضمار
 قبل الذكر في غير العدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محقق التفسير لم
 يفرقا لكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العدة وغيره في اشتراط
 محقق التفسير قوله وللزوم التكرار بالذكرى بالاظهار اذ اريد
 بالذكر ما يقابل الاضمار الاول في العقل ومعنى للزوم التكرار ^{قوله}
 بل الاول ولا شتاع التكرار بالاظهار من غير الاضمار واستناع
 الحديث اى امتناع حذف الفاعل من غير ما يندشده في غير المصدر
 ونقص ما عام واوكم الا انا وسمعهم وابصر واوهذين وضربا
 العموم واضربين باهتد واضرب العموم فينبغي ان يعقد الاستناع بعينه
 وحقنم الاستدلال به على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوى فيه الذكر
 والمؤنث نحو اخرجوا قتلوا هتد فانه لا ضمير على وفق الظاهر بل ضمير
 مفرع مذكور لا غير ^{قوله} وحيث اى افعال التثنية اخرى المصدر خلافا للفرقة
 محله فصار بيانه شلقا وهو متعلق باختار افعال الاول مطلقا عند
 الكوفيين واختار افعال التثنية مطلقا عند البصريين فلو فصل

جاءه في ذكر كونه متعلقا بشئ

بحان واضحا بان يقول ويختار البصريون افعال التثنية والكوفيون
 الاول خلافا للفرقة مع الفرقين فانه لا يجوز افعال التثنية فقط فيها
 اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده افعال الاول ^{قوله} ورواية اخرى
 غير مشهورة عن جابر بن شريك عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
 تفسيرها في التثنية عن جابر بن شريك عن ابي جابر عن ابي جابر
 مع الاضمار في الفعل الاول والاستدلال فيه خلافا للفرقة فانه لا يجوز
 افعال التثنية مع الاضمار في الفعل الاول بل ما ان يقول بتثنية
 الاول للتثنية فيما اذا اقتضيت الفاعل وذكرنا الضمير الذي هو فاعل
 الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يجوز عملان محققا في الفعل
 بقوله ويختار كما يجب على التفسير الاول ^{قوله} وعن الاضمار قبل الذكر
 في العقل قبل وروية رجلان فلهذا قد سبق ان الاضمار قبل الذكر
 بشرط محصور التفسير لا يجوز العدة نحو فقضيت سبع سموات ثم
 الاول ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محقق التفسير العقل
^{قوله} لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسيت اعتوض عليه بانه
 واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخفون عاين انهم قد امن
 فقل هو خير لهم فيمن قوله على صيغة العينية اى تجلهم خير لهم
 فيمن قوله على صيغة قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير
 في موضع المقصود ^{قوله} فلا يلزم الاضمار قبل الذكر في العقل
 لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله لا بد ان
 لا يقتضوا لئلا يجزى فيؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاختار
 والتكرار او الفصل لا يتم في التقدير فاما المقصود الاحتراز عن
 البصرى واخفا ما هو لازم من العتية ^{قوله} على المذهب المختار
 الاول على الاستعمال المختار ونحوه اذ ان المذهب لا استعمال ^{قوله}
 ولم يخفف واذا جاز حذفه لئلا يتوهم فانه قلت كون المختار عدم
 الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت لئلا الاصل
 مختارا مطلقا بل اذ لم يدع داعي خلافة والا لكان الركس
 مختارا مطلقا والحقيقة مختارة للثبات دون الجواز فلا بد لكونه

مختاراً مطلقاً من غير قيد على الاصل وهو هنا ما ذكره **وقد** ويكون
 الصريح راجعاً الى الممكن الاضمار ولا يحتاج مع امكان الاضمار
 كذا ذكره الوجه **والخبر** وفيه نظر لانه ان اراد ان لا يجوز للحدوث
 مع امكان الاضمار فمفسد وان اراد ان لا يمكن منهم خروج فالوجه
 هو الاول **وقد** الا ان يمنع اي اضمرته على المختار وصدق على غير
 الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن للحدوث كما هو
 القول المختار فقوله الا ان يمنع مستثنى من الحدوث والاضمار
 جميعاً **ولا** يحتاج ان لا يتصور التنازع فيه بحث لا ناعاً بمقتضى
 التنازع لو كان الاضمار او التثنية او التثنية او المذكور لا ذماً للخلق
 وشئ منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيقع تنازع
 العقلين المحتملين في الفعل المفرد والمثنى في مطلقاً حال افراده
 بان يطلب احدهما ان يكون منطلقاً معقوله فيصير شئ فيخرج عن افراده
 يطلب الاخر ان يكون معقول فيصير على افراده **ولما** استدرك
 الكوثرية قيل لا يقال لثباته يقول لا يجوز ان يكون من باب
 اعمال الاول والا لزم حركه كاسد على الوجه المرجوح وهو صدق
 المعقول لا نأ نقول بالحدوث بل صدق انكسار الوردية وهذا لا يفي
 على اربابنا لا لثباته ليس بالثبوت شيئاً ولا الجواب ان الاول ان
 اعمال الاول اولى عند من يوجب صدق حدوث المعقول من الثاني
 او الظاهر والبيت شاهد له فتشاهد مع صدق المعقول لثباته في
 اتم واما الثاني فلا توافيقاً لما زعم البيت على غير التنازع لا يكون العزوة
 واجبة المصدق المعقول على غير المختار **ولا** يثبت له عدم السبق لانه يثبت
 وانتفاء كفاية قليل من المال ويثبت ما به انما في من المال ويثبت عليه
 التثنية كمالها انما فاة الطلب لعدم السبق فظاهره واما منافاة لعدم
 الكفاية لانه جعل السبق مستلزماً للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزماً
 لها ولا يمكن دفع المنافسة بانه لو كان معدوداً السبق يبلغ غرضه لانه ما يثبت
 من المعينة كفاية قليل من المال لان ادعاء ما يثبت من المعينة قليل
 من المال لا ما يثبت ان حرج نفسي فليلزم ولم الطلب القليل من المال فيحق

لا تكانا سلفي من الناس من غير طلب لمصلحة الحق **وقد** حجت نفسه
 بأدق ما اعين وتكرس في المحذور على شرف تيار عني به **والقول**
 بالمعينة فلم يكتفى بقليل من المال ولم يحصل في طلبه وسبق لكثرة التنازع
 ولا يخفى ان هذا المعنى هو الطردون ما جعل عليه البصرون **والقول**
 العز والجد فيه ان يوزن الفاسدة بين الصدوقا على الجملة المعطوفة على
 جملة ما في خصوص التنازع فيكون مثلاً جازاً ومضري بمرجود وهو
 فضل ولا يجنب لانه يقال بجواز البصرون **وقد** وكنتما فان قلت ما
 الاستدراك هل تذكر في البيت السابق ان لو كان يسبق في حصول المال
 لاذي معينة لكفاية قليل من المال ولم يطلب الجهد والعز فربما يتوهم
 ان سعيه ليس بمرجود في معيسته بله والحق فاستدرك بجمله بمرجود
 الجهد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاماً طويلاً
 واراد ان يرضى بجماعه او تارة **وقد** انما لم يقصد عن الفاعل ولم يثبت
 ومنه فانه اياً المص في هذا الكتاب بعدم الفصل بين احكام الموضع
 ولا المقصوب بكماله سنة فقول ومنها الميتة ملاقاة عاده في الذي
 يستحق كنية دون ما ترك فيه الفصل **وقد** اي معقول فعل او شبهه
 الاظهر لا خسر معقول عالم بتم فاعله والجملة يصدق على معقول الفاعل
 المحذور الفاعل وعلى معقول الفعل المحذور الفاعل بخلافه العوم
 واصريه العوم واخر في العوم وامثالها ما لا يحصى فهو من تخصيص
 اللفظ بتشم منه اصطلاحاً **وقد** حذر فاعله اي فاعله التخي فلا يثبت
 بآبته الواسع البطلان لان سقوط المارد بقوله واجبه هو صفة ماقامة
 المعقول على وجه لا يخرج عن المعقولة فيخرج نية الواسع البطلان
 لا يستفاد منه معقولة الواسع بخلاف صريح يوم فاعله لا يستفاد
 منه معقولة يوم الجمعة **وقد** واثبت هو ان الفاعل المستلزم ليدل على كانه
 فلا يتوهم خلو المعطوف عما وهو الفاعل الراجع الى المعقول وقوله فاعله اي
 يجب كون الفاعل المعطوف عليه معقولة معقول والصفة ان كانه جملة
 يجب ان يكون الفاعل بمرجود يجب في المعطوف عليه وفي اقامته بهما الفاعل
 على هذا المص في انما على نظر حكم الفاعل ليس مقام اسناد الفعل

أو شبهة اليه مطلقا بمقام استناد الفعل المفعول في خبره ويؤيد
 ومقام المفعول لا مقام الفاعل فتدبر لكن هذا التامية لو ارد
 بالفاعل الفاعل الضمني وقد عرفت ما به عند حق **قوله** الى مثل اي الى
 الماضى المحلول فهو تأويل لم الوزن مصغرا مشتهرا هو بما ونظم كل
 وجره موسى الى كل فاعلا عاد لكذا قيل وفيه ان الصفة المشتهرة بها
 فعل هو الماكمل المحلول من التلا في الجرح لا التلا المحلول مطلقا فالاولى
 انه مذکور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وعدمه يجوز نفسا
 كلام المتن لعدم تنحولا اليه شيان شرط زيد مضروب علامة تزييد
 في التكملة وقيل المراد بصفة الفعل صفة الفاعل وهو فعل ومفعول
 صيغة المفعول ولما كان غاية في الابدل بلغت اليه الشاوح والسفي
 في اصلاح بيان المصنف والامكان **قوله** ولا يتبع المفعول الشاوح بالعلية
 لم يرد به افعال العلوب كما هو المشاوير بل كل فعل متداول مفعولين هما
 مستند ومندل به فكل ان المتأخرين جود واذل **قوله** لم يرد ان يكون
 مستند ومندل اليه في ينقص هذا بزيد معلوم ايه قاعا اذ لو اعتمد
 مقام الفاعل لا يكون مستند اليه باسناد تام لان استناد اسم المفعول
 الى مفعوله في خبره التوكيد عزام على انه اذا كان كون المفعول الاول
 لغيره مقام الفاعل مستندا اليه باسنادين تامين فليكون المفعول الثاني
 مستندا ومندل اليه **قوله** ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى
 بقوله ولا الثالث لقص لا ثالث الا لبا باعلمت فتدل على ثبوت
 اعلمت **قوله** والمفعول له بلا لام قبل الفعل ايضا لا يتبع **قوله** ان الصفة
 فيه مشعر بالعلية قبل نفسها نظرا ايضا مشعر بالعلية فلا بد من بيان
 فاروق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي النظرية والنسب
 بقول على قصدهما جملان المفعول فان لا لا يقتضي العلوية وانما
 يعلم عليتها بالصفة كعقد هاهنا **قوله** كل من المفعول له والمفعول معه
 كذلك ثمة على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس
 هو كالمفعول له من جمل عطف المفعول وانما يخرج هذا الاحتمال لان
 الاوكد ليست على اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال

بنية

بنية

فاعل

بتجديدا لسلوبها لبيان وجعل كذلك عمدة والاولى قسمه كذلك بالمفعول
 من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيدة بفتح عينين وجوب
 عند البصريين وتعين او لونية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل
 الغرابة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالبيت وقوله في جعفر المذنب
 ليخزيه وما يباكم انا يسلمون وقوله عامه وكذلك بجمل المؤمنين وجعل
 اليقين على الاولوية اسند مناسية بقوله **قوله** تلحقه سورة من هذه لقائ
 وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني تناق اذ
 قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بجرح الجرحا في انا
 الله شيئا لانه فاعل انا الله شيئا **قوله** اسند بفتح العين
 ان يقال كان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم
 مقامه في استناد الفعل المحلول اليه لان الفعل المحلول وسبق للايقاع
 على الشا في اذ اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بغير من التنبه
 والمتميز لفتى وجب المفعول به لا يصح اقامة خبره مقام لعدم حوان
 اجتماع التانيب والمنسوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر
 متبعا للمفعول بواسطة فمجدد خبره على السواء لعدم تحقيق المعام
 وقطر ينظر على الظاهر وان يكون ذكر في قوله خبره في الدار لغو
 مبيتا على ما في الكلام ان المعنى مضرورية الدار بضرورية التميز
قوله وما دقة وصغر الضمير وكذا ما دقة الوضوح المعينة في التنبه فينبه
 قال يوم الجمعة ولم يذكر ما دقة الوضوح المعينة في التنبه فينبه
 امام الامير ولم يقل بئنا النبي على ان الوضوح المعين والمكان الطاق
 لا يصلحان للمقام مقام الفاعل لعدم الفاعلية لدلالة العقل عليهما
 على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به بهم غاية ايمان
 مقام الفاعل بل على ما قيل خبره متخضو كذا المفعول بواسطة اذ كان
 في غاية العموم بخوضه في مكان **قوله** لان ثمة معنى الفاعلية متبني
 ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني ولان العالم الثاني
 هو العلم **قوله** وبعض النسخ ومنه الاوجان المخرج ومن الفاعل
 وقوله التنبه على ان من جملات الفاعل على ولا يجعل الفاعل على الفاعلية

قد اورد من جملة الرفع بان المفعول الاول من
 التنبه على ان من جملات الفاعل على ولا يجعل الفاعل على الفاعلية

فقد للقول الواقع بينهما ولا يستلزم ان يكونا احداً بل هو واجب
وجوب تقدم المبدأ فكيف بيان وجوب تأخير الجزو بالعكس بل وجوب
العائد في الجزو الى المبدأ لا وجوب تأخير المبدأ حين معرفته الجزو مضيق
ان يحصل من سائر ما سبقت **فقد** علمنا هو الاصل من ما من القسم
الاول من المبدأ لان القسم الثاني مما اعترف به الصريح حين لم يوجد
وجه لاعلم بوجوب الاستدلال وقال اتحاد المقابلة في وجوبه عند انجزه بل هو
بعدك وتلقوا في اقام التوابع بان اصل اقامات التوابع فاقصروا
فوضوا المظاهر من المصنف فاقوا اقام التوابع فاقصروا على احدها
تفاوت بين التكرار فصار اقام التوابع فارتكبا كما نرى من التكرار
هرما عن جزو المسند مستبداً ويتبعهم العلامة الثانية لمحقق التفرقة
فاقتصر في بحث في بيان المبدأ على القسم الاول ولا يجزى ان المظاهر
على ما هو الاصل فيه فقام **فقد** الى الذي لم يوجد فيه عامل لاعتقالي اصلاً
يعق ان التجريد مجرد عن مقتضا وهو سبق الوجود وعيد والاشياء
بالجبري تنزىل ايمان الوجود معنونة الوجود كما في متيق في البيوت
تسرع جسم البعوض فلت نبه على ان الاصل العامل للفظ وعيد
عنه الى المعنوي فكأنه جرد الاسم عنه ومن غرض هذا التفسير
ان التجريد عن العلم بمعنى التجريد عن جبرها العلم على قول الى
الكل لا الى دفع الايجاب على وجهها ان المراد ليس التجريد عن ما سبق
المبدأ والجزو كما قيل فقاماً عن الاشارة بقوله لم يحصل ذلك لانه
يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن تمام المبدأ والجزو الى
ومن قال لم يحصل على زيد لانه جبره عن العلم يتجبد الى ما اوردته
الفارح ايضا **فقد** وكان ادراكها على العقل ما يكون هو ان
لله ما يكون هو ان العلم **فقد** هذا فقيده بعد ليدل في الكلام
والا وجره ان يترتب على الجزو اي مجرد لفظ او معنى بان لا يكون للعامل
ثابت في معناه وان اترق لفظ او معنى في التعريف في الحقيقة الى الاسم
المجرد عن العلم على العقل سببا اليه من حيث هو كذا ولا حصل من حيث
انه مجرد وليس مستبداً بل مضاعفا اليه كما تقدم **فقد** وثاني قسمي المبدأ الثاني

الفيضان

سما

ما في قوله لا يوجد
في قوله لا يوجد
في قوله لا يوجد

فتم اطلاق عليه المبدأ لان المبدأ مشترك لعقله بين هذين المعنويين
وليس المبدأ مفهوم عام يتدرج فيه هذان المعنويان فلو قال وعين
المبدأ بالمعنى الثاني لكانا ظهوراً فليد لا نقول فليكن معنى المبدأ المعنوي
المراد به ما قلت هذا مما لا يلتصق اليه في تعيين المعنوي ولا يصدق
وهو له اللفظ والالم يوجد مشتركاً ايلاً فليكن المعنوي الثاني للمبدأ
لا يخرج عن ان يكون ما وصفت هذا اوداك دون العلم لان كليهما متاخر
لها المبدأ فمن قال ولتس الخلود والمبدأ ثابت شئ فقد شكك
وما اعترفه عند بقوله مستد اليه جميع الاسماء المدودة واسم العقل
الاول مقابل بل يقتضيا لاشارة لاحتمال حوزتها بقيد التجريد عن
العامل للعقلية ثابتاً بقيد رسمه ان يكون له عامل ولا يكون لفظياً
تكون في بينتيان يجعلها في سلا ما اعترفه عند بقوله عن العوامل
اللفظية ولا يقتصر على ما ذكر **فقد** جرد الحق كما ولا والاشياء
الاخضر لثابت لعلها وليد حوزتها التقى والاستقام والاحضر لثابت
الجزو وغيره لعلها وليد الاستقام فليكن بعد التقى والاستقام مثال الجزو
ما قاله الفارح ونعم ما قاله في ما سبق على ان من قد حضر اليه والمخرج
فقد هذا وما من يجوز من تبادله وما قاله على ان يكون من
مقولين **فقد** ومن سببه جواز الاستدلال بما من غير استقام وفي
مع قبح والاخضر يري ذلك حسن وكان المصنف يعرفه بقوله في قوله
على من جبراً استقام الاصل استقامت افي مقبل لفصل الدال على المبدأ
قانه قد نأى ذلك كما صرح به شارح التفسير قدوس **فقد** وعيد قول
الثاني فخر نحن عندنا سوسمكم فخر مستد ونحن قاعد وفيه نظر
كون فاعلم اسم التفسير اسما لظاهرة سبلة الكل فقيدين كون نحن مستد
دولة سوسمكم لظروف مقدمه فخر سوسمكم نحن عندنا سوسمكم فخر مستد
سوسمكم ووضح ما ذكره بعض اخبر نحن فينقص فاعده جواز الامر به لانه
من جواز الامر به وقد خرج من القاعدة لان غير ليس على الامر به
وبعدوا استقامت القاعدة مقولنا اخبر سوسمكم عندنا سوسمكم **فقد** رافعة
لظواهرها ما يجري مجرى علمه بل جعل المظاهر معنى للفظ كما في بعض

استماع الاحتمال
بما في قوله

الوجه الظاهر

لأنه

ورد عليه ان المراد بالاسم الظاهر هو
اللفظ لا المعنى وهذا هو المراد

الشرع لان افعاله العطف عنه مناه الاصطلاح في الجملة وحده على
 في القياس الظاهر من غير ضرورة لا يحسن فلهذا على الظاهر المقام بالمعنى
 وحده من التحقيق والحكم وبعد لم يتم الشرع لان في صفة رافعة
 لمعنى مستتر راجع الى المعامل في صورة اشتراكها في صواب ومكروم زيد
 اذا حمل مكروم وقد سبق التبيين عليه واورد على الشرع اقام ابع
 زيد فان قام خبر زيد مع سبق الشرع عليه واجب عند تبيين الصفة
 بان لا يكون يزجها صالحة لان يكون مبتداء وهو زيد وهو مع مبتدا
 باقام زيد فان يزج صالحة لان يكون مبتداء وهو زيد الجواب ان معنى
 الوقوع بعد حرفا لا يستقام ان يكون اعتاده عليه قالوا وفي قولنا
 اقام ابع زيد اعتاده على المبتداء والفعال فان طابقت الصفة
 الواقعة بعد حرفا لنفي والاعمال لا يستقام بنية على ان ضميرها يقتضيه
 على ظاهر ان لو كان اللزم ان يجوز في الصفة الواقعة للظاهر ان
 ولا يحقق ان الاوجه الاحضراء كان معزاة الى الوقوع ولا داعي
 الى ما في المصروف في الصفة الواقعة بقوله تع اراغبنا عن الصفتي
 بارادهم هاهنا مطابق للعرف وتعين كونه مبتداء والالزم الفصل بين
 اراغبنا ومفعوله باجتناب وهو المبتداء ويسهل باقامه وصل فانه يصح
 كونه مفعولا دون كونه مبتداء لعدم ما يخص به ويسهل ايضا بقولنا
 طابعا للشرع فانها مطابق للعرف مع تعيينها لكونها مبتداء ولو كان
 خبرا لوجب لها لغة النسب **ف** جازا الامران في قول لو كان زيد مبتدأ
 يستلزم ان لا يجوز اقامه زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب
 الالباس من الالف على كاف زيد قائم واجب بان قام زيد معين فيه
 كون زيد فاعلا بحيث تحقق احتمال كونه مبتدأ بالمرأة لانه لا يستلزم
 على خلاصا لاصل جملة كونه مبتدأ فيلزم المقصود التباسا شديد
 بجملة اقام زيد فان الفاعل يستلزم على كون قائم مبتدأ على خلاف
 الاصل وكونه مبتدأ لولم يستلزم على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا تحقق
 المقصود بسبب كون خلاصا ظهر لكل لا حتمه فيجوز الامران اقول
 لا ضرورة في تقديم الخبر زيد قائم حتى يتكسب الالباس لاجلها وفي الجملة

ثلاثة اشياء في هذا الموضع الاول ان المبتدأ المذكور سابقا
 للصفة الواقعة لا يجوز ان يكون في الجملة الغير
 الواجب اليه عدمه

والجواب عن هذا

زيد يجب تقديم قائم لقبته لا يستقام وتعين الاستقام به المشتق
 على الاستقام يجب تقديمه لا يقول فالضرورة قاعة في تمام وقد
 لا ضرورة لجواز زيد اقامه خلاف زيد قائم فتأمل **ف** لا اسم الخبر في قول
 ان اريد بالاسم حقيقة يخرج عن محض الفعل المانع من ان
 اريد بالاسم اسم حقيقة او كذا خلاف الخبر الجملة لانها في قولنا
 فزيد يصير عن وقوع زيد صادق وسبقه بان يعرب الخبر ليس ثابعا
 الخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند تحقيق النجاة
 الجملة على صحتها يخرج عن قولنا ويل المعرف فبما كلام الشارح عليه
 ان المتضمن تبيينا وبلا تارة الجملة الواقعة خبرا صريح في امساح
 المقصود بتمامه وبلا تارة الجملة الواقعة خبرا صريح في امساح
 واسم عليه وقيل الاول مقدم المرفوع لانه لا اراضا المرفوع
 فلا يصدق التعريف على خبره لانه ليس مرفوع بالمعنى المذكور ولا
 يجز عليه ما اجتهد على تقديره بالاسم من التبريد المذكور ولا يحقق ان
 المرفوع هو احكام الخبر وانما يعرف الخبر لتوضيحه به وبور على ما
 في تعريف العرب عند المسند من فلا يفتقر الى ما يقع الاسماء
 يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يتم فاعله
 الى مصدره على طريقة تعدد بين القسم والبيان وليس كذلك
 بل المسند اسند الى الجار والجر وفي الياء للبيان اما الاسم المستند
 لانه اللفظ سبب اسناد المعنى لانه نتيجة ان الخوي يصح في هذا
 بصفا المقام فيقول اللفظ مستد ومندا اليه كما سبق في تعريف المبتدأ
 فلا حاجة الى ذكر الياء البينية **ف** او يحتمل الياء بمعنى الى والضمير
 راجعا الى المبتدأ الا قريب ان يراد المسند الى الخبر او يجعل الضمير راجعا
 الى الخبر والاولى صلاحيات اللامسة الى الخبر المسند اليه ليس الجملة
 الفعل ملامس بالمفعول للمعامل المفتل بالاداء بالخبر كونه الحاشية
 وكذا التكتة في تغيير العباد ان لا يشتبه بالمسند المذكور في
 تعريف المبتدأ **ف** ولا يظهر بقوله بر قاعة والاحاجة اليه انتمى
 ولا يحتمل على ان الالتباس لا يندفع بالتعريف عن معنى الياء

انتمى الى هذا الموضع الاول ان المبتدأ المذكور سابقا
 للصفة الواقعة لا يجوز ان يكون في الجملة الغير
 الواجب اليه عدمه

والجواب عن هذا

وأما سنده فإذ قول الیه ونزغ المبتدأ فاعلم السند وفي تعريف
الخبر سنده بالسند وقاعله المسترخية فانكته ليس بذلك **وقد** وعلى
السند يربح يخرج به القسم الثاني من أوجه المبتدأ وفيه أربعة
الصفة الأولى خبر المبتدأ لا أساسه في أفعاله لا عاقله لا المبتدأ
جيبه بل المبتدأ لا فاعله لأن الاستنادية هي الشبهة القائمة ولا
تامة للصفة في أفعاله بل المبتدأ وفيه أربعة جمل الاستنادية وفي تعريف
المبتدأ بمعنى الشبهة القائمة بعد جملته من ضربها فاعلم بمعنى الشبهة
اللاحقة تخلف بعد جملته وقد يجاب بأن المراد بالاشارة المبتدأ
أعم من الاستناد واليه أو المفعول أو السبق منه ونحوه يدخل
في تعريف الخبر يقرب في ذلك من تعريفه **وقد** بان الخبر مجموع للصفة
ومعولها كما قلنا **والأثر** أو جملته أي الخبر في قوله القائل وهو
الصفة **وقد** أي يجيبه الأعم عن العوامل العقلية للسند في الشيء
كما في القسم الثاني من المبتدأ وليس ذلك الشيء كما في القسم الأول من
المبتدأ وهذا الاستناد جيبه عامل في الخبر لا فاعله المبتدأ والخبر
على السواء كذا يستفاد من الوضوح فلا يخلو عبارة الشارح على أن
يجوز خبر الخبر لا استناد إلى الشيء عامل فيه وسمي الاستناداً لأنه
ولا يخفى أن تعريفه الاستناد صادق على أعمام الخبر والعرفاء الصريح
بأن خبر المبتدأ عن العوامل العقلية **والأثر** لانه المبتدأ ذاته والخبر جمل
هذا التأثير كلياً ولم يجر خبر الشخص جزاً ونحوها بل تأويله قد
يعد سبباً بغيره فإما أن يحكى من هذا الديلجاجة قد قلنا
فيهم أن يكون أصله من المبتدأ فاعلم أن ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه
تقديمه على الفعل لذلك **والأثر** متع مانع وهو أن السند عامل وشرط
الصالح المبتدأ **وقد** كذا فاعلم أن المبتدأ الفاعل والمفعول متقدم على
دعي الیه **جاء** في رداه وريدوا حكموا في صحة رداه فاعلم أن
جوده لا يقتضي لانه المبتدأ السند أو فاعله المبتدأ في
حكمه وقد جده في أكثر من درج المبتدأ وسند آخر **وقد** يكون
المبتدأ كونه لا يخفى أن المقصود هو أن يتم بين قول وأصل المبتدأ التقيد

وقوله وإذا كان المبدأ متفردا على ما سدو الكلام الجازم بمباحة القول
والثاني خبر واعترض به عدم بحث تنكير المبدأ وكونه جملة على غنى
القديم للجمع بين الأصول الثلاثة المتقدم وتبريق المبدأ وإيراد
الجزء منه على أصله المبرهن بآراء كلته قد قوله وذلك كون المبدأ
نكرة وبه على ما لا ريب ويعمل والجزء من جملة واسم وصف
بعض ما هو من جملة على غنى عن بحث القديم على غنى عن بحث تنكير الجزء
والعدم وشبهه بالعدم ولا ينبغي به إلا كون الجميع يتأخر أصل القديم
عن الأصليين الآخرين فإذا انحصرت جملة ما يقابلها لا حظ للاختلاف
إذا انحصرت بفعل وليد لا يبدلها وبها انحصرت ما ترونه في
عبارة التي فاقها لا نوجب إذا انحصرت فيها شواهد كما انقرضت
المرتب التي هي منافية للشرع على ما لا ريب من مودة أو على السوف
على أنه سوف في ذلك الشرع غير المتكبر وكان بعد الاشتراك انحصرت
قد تقدم إلا أنه خص بالعدم كما هو الغالب ولكن الموضع سيذكر
حيث وصف بالمؤمن تحقيق الصفقة قبل الاستعانة بجملة أسنان
خبر من خبر وصحوا ناطق خبر من خبر بل هي خبر خبر خبر
شخص خبر فلك ما ذكره خبر في الالتزام العرب تحقيق النكرة في مقام
الابتداء ولا منافاة في الأسرار ولا في الأسماء وقد وصلوا إلى
أرجل في الدار أمرة وما يخص خبره ما جاز هذا الاستعانة
فإن يصح أن يقال أن رجلا أمرة فانه يخص بعمل الجاهل المسمى
فإن ادعى وجه الاحتمال فانه قد رجلا حصل عند ذلك أن رجلا
فكان ذلك مكانة فإن آمن من الامرين بالمعروف كون ادعاهما أو أن ادعاهما
عليه فإن هذا التحصيل في المناظر المذكور عند التمسك والنافع في التحصيل
عند الجاهل وهو صدق بانه يخص عند الجاهل بانه الجاهل رجلا
معروف بانه في الدار وهو صدق عن مقينة فبذلك لا يشك في السنين
في الجواب واستقام من الكلام ما ينبغي به واعتبر أيضا بكونه لو كان
المحقق في المثال المذكور ما ذكره بغيره لا يجوز أن رجلا في الدار
وهو أيضا صدق بانه المحصورة في كونه فبذلك انفق الساع على الصفقة

عزیز تو دین
تو در بوی ما نطق ما را زده ای و بسته ما را با انقضای
فرا حلقه انداختی که آن را انسان میخواندند و از انقضای
بشد و بعد من این را چون نطق ما شنیدی
عن عدم الانقضاء فیه لک

مع جواز كونها لغرض الشفعة **في** كذا واحد منهما الظاهر جمل منهما الإكل
واحد منهما لكن مراده وجب كما يقع عنه قوله وفي الدار جرحه ولذا ان
ترى في الظاهر وترى يكون مبتدأ كون مبتدأ حقيقة وصحها فان المعلوم
على المبتدأ مبتدأ كذا انما ان التكرار فيه وقعت في خبر النفي فاعادته
عموم لا فرد وسبقها فيعت وتخصصت الى تحققت كذا لانها وان
لم يحصل فيها تفكيك الاشتراك او قد كثر ما سارت في حكم ما قل
اشتركة في السبق فلا بد ان تفكك الاشتراك التحققت ببعض
الافراد وهو لم يتحقق ههنا **وكذا** جعل كثر في الانبات فقد مرها
العموم نحو جرحه من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر بن عبد الله
في تعيين خبره المادة اذا تفكك احره والمقصود ان يتصدق
بما شاء وعموم التكرار على الانبات في المبتدأ كثر وفي الظاهر قليل نحو
علت نفس ما قدمت بجلان ما في خبر النفي فان يستوي فيها المبتدأ
والفاعل وعبرهما **في** ليشبه به ان يستعمل الماخز اولاد كان في الاشغال
ما علة من اختصاص **في** بالنياح المعتاد فيه ساحة اذا لم يصر صوت
للكل دون نباح على ما في الصحاح **في** قد يكون خبرا مبتدأ لا بالنبذة الى
الجملة ما بالنبذة اليه فصرفه فظهر لانه بهر اذا ارى الحبيب للنبذة
لانه براه غير جيتي ونبأ صادرا ارى العدو لا منظر له حيث يراه
اجنبيا **في** فيندرد وصف وقد يكفي في جعل الشوب للمعظم والاول
النسب بحال هذا العلم والثاني جعل المعاد فلا مغفل فالنات انما يكون
للتخصيص بما يخص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد وانما
اذا استعمل في نباح غير معتاد والنات للمخصص بالصفة **في** وهذا
مثل ففصلها لا يناد انما يجتاز اليه باعتبار اصل التركيب وانما
باعتبار معنى التسمية والتركيب معنونه غير جارية الى تخصيص المبتدأ
في علم ان ما يذكره موصوف بصحة استفاد في الدار او رد عليه
ان قائم بعمل كذلك ويمكن ان يندرد بان هذا سر نحو لا يطرد
اعتبار ولا يحق ان الاول ان يقول للمخصص بتقديم الخبر الظرف
في هذا اصل المهور فيها بين الصفة انما اشارة الى الحكم بان التكرار

بجبان يتخصص حتى يقع مبتدأ في يكون قوله وقال بعض المحققين
منهم لم يعد له وانما اشارة الى اعادة في تفسير سلام عليا ولعمري
سنة الاشارة او ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهدية
والاجابة التي فتلها في هذا العام فارجع اليه ان كانت له المرام
في وقال بعض المحققين منهم فقال انما في كلام الفاعل وما ذكر
بعض المحققين الا ان الصفة لما راوا ان المبتدأ لا في قوله بيا
بين المعنونه من الحكم على التكرار ونزع مبتدأ امثلة قلما تختلف
عنه الفاعل لئلا يكون على مبرق على الحكم على التكرار **في** ولما كانت
الخبر المعرف فيما سبق محض بالمرء يروى عنه انه قد يقع خطر المص
الجلام فيا حوسا اسماء او فعل واسم **في** او اذا ان يشير الى ان
خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لم يزل من
الاعراب وحصرها في سبع الجزا حال والمفعول والمضارع **في**
سرها جازم وقو بعد انما وانما والشيء مع لمرء وانما جملة
لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حق
في سبع المسألة ويسمى ابتداءية كما يسمى الجملة التي سدت حاسبها
والمعترضة والتفسيرية نحو واسم البغوي الذين ظلموا هل هذا
الامر شكك جملة الاستفهام مقسلة البغوي والمجاب بها العلم **في**
جوابا للشرط غير جازم مطلقا كلوا ولولا وما وكيف او جازم ولم يقتر
بالقاء ولا باذا **في** النجاة والواقعة صلة اسمها حرفية والسابعة لما
لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكره ان هذه الجملة حق ففصل
لك المادة ففصل لا موقية **في** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الغلبة
معنى انما ثابتة عند الفعلية والافا لظرفية جملة لا تنقل الى اسناد
الفعل الى الظرف ولهذا استوفى متبركان فاعلا للفعل ولذا ان تقول
لم تذكرها لانها سبقت غير جرح بل متصلة بهذه المسئلة **في** خلا في
الجزء وكذا في المشق والملاو به وقال الكفا في لا في الخبر مطلقا
من عاد واستدلالا لاجرام على ان في خبرك من غير جرح فالواقعة
كان ونداءه كان ونداءه هو لا في بين خبرك ونداءه

اوجب بان في خبر كان المقدرة بالزمان فهو منزلة الفعل **و**
 فلا يد من عاذا الظاهر فيه فلا بد ان لا يثبت مقدرا لتعلق من عاذا
 كما هو الظاهر ان لا يخل ببعض اللغات في شيئا مقدرا وجعل من عاذا
 خبرا بعيد من رعاية المعنى **و** كما لا يتم لزم الرجل لا يخبر ان لزم الرجل
 من قبل وضع الظاهر موضع المصترى لان الظاهر صلي لوصفه موضع
 المصترى باعتبار لام العهد فلام معنى لجد فصار **و** ووضع المظهر موضع
 المصترى جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غير جاز في جديتين مطلقا
 هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سبويه بشرط ان يكون
 بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **و** تكون الخبر تفسير للمبتدأ الاول
 عين المبتدأ التام فلو ان الثاني زيد قائم ومعقول غير فاعدا **و** وقد
 يحذف العاذا اذا كان ضميرا او ما غير المصترى ويكون الخبر عين المبتدأ
 لا يقبل المحذوف ووضع الظاهر موضع المصترى لكنه تغفرت مع المحذوف
 وكذا لام العهد اذ مع المحذوف لا يساق الدخول الى المصترى **و**
 لقيام قرينة دل كلامه على ان المحذوف سابق كمالا في قرينة وليس
 كذلك بل يحذف ذلك بالضمير المحذوف من اذ كان جملة اسمية يكون
 المبتدأ متبعا لها من مبتدأها وانما في غير هذا الموضع لا يجوز
 المحذوف وفي المصنوع بالمرحوم سماحي **و** نحو الكركم في الحاشية
 الكرم واورده شقرا ومزينا يتهى في قوله ان الكرم انشا
 وسقا والوسق سنون صاعا والصاع او لغة الحداد والحداد
 وقوله اي الكرمه الجار والجرودا المحذوف هنا حال ضمير مبتدئ
 فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان لا يتقدم مفعلا
 وان قبله ذلك جاز في الحال الظرف وقوله التين منوان منه وقدر المثال
 صفة منوان **و** وما وقع ضمرا الى الخبر الذي هو ظرف زمان او مكان
 عند اسم لفظ الزمان والكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار
 والجرود ثم يتسامحون على ما يقع الجميع فالشاذ جري
 على السامح الا في بعض اللغات وطرف الزمان لا يقع خبرا عن عاينه
 لا يكون مجزعا فلا سيما لا يذبح يوم الجمعة جلات لطلال ليلة الجمعة

او حال من المبتدأ الثاني في هذا المثال
 نحو انشد الجار الجار والجرودا من كان يصح
 وعا

زائد في نسخة
 وعا

ومن الجواب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلمه
 بان الاخير عن الجنة الزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجنة
 دون جنة جلات الحجاز ثم اعتض على نفسه بان قولنا الوقات
 الحرفي معيد لمن لا يعرف ان الزمان تجدد في الحرفي ولا يتجدد
 الزمان الحرفي من قبل لطلال ليلة الجمعة قالوا اعتراض على هذا
 لا كما قالوا بل لا كما لا كثر من التمام وهم البصريون لو كان التقيد
 بالجملة من البصريين كما ان المتسامح ان يقول وما وقع ظرفا فعد
 بجملة حافلا لكونه ظرفا لظاهرة انشا ويل بالجملة لا يخص وما
 منها بل يذبح الاكثر وكونه على انشاثة الوقت في الجار ليصح كونه
 خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مصدرا من المستد اي حكم الاكثر
 انه معدود بجملة كان اخفى **و** اي ما هو كجملة او كالتقدير واليتلو
 لا في التقدير بل يولد انشا ويل والقرينة عن الظاهر ليصح معدية
 ما يباين والحكم على ما وقع طرفا لكونه معددا مع ان ليس معدود
 بل مذكور وهذه الجملة من مطاوع الانظار ذكر واحدة ما يجب
 ان يعض عنه الا يبصار وما لا يبعد ان يتقبل ان المقدري يعنى
 الالحان بما لا يوردت هذا بذا اي الحقبة اي الطرف ملحق
 بجملة ومجمل من جملته وما يلحق اليك اذ التقدير بمعنى المتدين
 مقاد القروض المدونة في كتاب الله مع اى المعينة والمقيدة ان الخبر
 الطريق مبهم معين بجملة عددا لا كثر وبعده بجملة الاقل **و**
 يتقدم الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا
 حتى حصر عامة النحاة الطريق المسقرة في مكان عام على ما وقع
 بعض المتأخرين ان قد يكون من الاعمال الخاصة اذ انشا القوم
 اليه بحسب العام وانما وقع في قلادته مستقر عنده فالاستقرار
 فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام **و** جلات ساذ اذ قد
 فيه اسم الظاهر هذا متقوس بمثل ونيز في الدواير او ما في الدواير
 اربع فاذ الخبر فيه جملة سواء ذر الفعل واسم الظاهر لانه من
 قبل حاصل اربع وما حاصل اربع وما جملته **و** ان الظرف

لا بد له من متعلق قبل ان يقع الحذف على ذلك وفيه بحث لان الظاهر
لا بد له من مطلق والمطلوب في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر
اخر هذا فقلت الظرف يكون طرفا لاسم امر زيد من صياحه وسكونه
او حصوله او غير ذلك فلا بد مما مفعول ليم البيان **قوله** الاصل في الخبر
الافراد قبل لفظ الترتيب لان اوله لانه اسرع من قول الربط **قوله** اي على
معنى وجب له صدور الكلام وهو معنى مفرز الكلام كالاستفهام والفتن
والتوجيه الى غير ذلك **قوله** وذهب بعض النحاة كانه لم يترك وذهب غيرهم
لانه لا ينقص بتابعه سببويه فن قال بغير سببويه فقد غفل لكونه
معرفة تكون من نكرة ولا يجوز الاضمار بالمعرفة هي نكرة ومنه سببويه
الاستماع في المبتدأ والمضيق للمعنى الاستفهام وابن الجاوي منع كون
من يحذف وكذا اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه
هذا اوله ام ذلك ولم يقل فان معناه اي لعل اوله لكن في قوله
وهذا مذهب سببويه فحذفه فاعرفه وما اجاز سببويه في الاضمار
عن النكرة بالمعرفة الاضمار عن افضل المفضل في جملة وقسمت
صفة محمودة برجل افضل منه **قوله** **قوله** وكانا متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كانا متساويين لكن الى انه هرب من الجمل
على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في جهة الوقوع
مبتدأ **قوله** او كان الخبر فعلا لاي صورة يخرج فيقول له قام ابو
في زيد قام ابو ويقول صورة خرج اليونان قاما لان الخبر ليس
فلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابو ليس الخبر فعلا
صورة فلا حاجة لاضماره الى قوله لاي صورة فقلت او كان الخبر فعلا له
او كان الخبر مستترا على فعله **قوله** اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذا
المورد ليس الجواز مقيدا بقوله وفيه الصدق والكان القيد
لنحو الاغناء والشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجواز
لشرط متعدد **قوله** او بالبدل عن الفاعل اذا كان متشبا وجوبا
قبل وجوب التقديم وفيه الصور مختلف فيه فلو حمل مذهب
الكتاب على عدم وجوب كان اخفا كالاستفهام قبل لا يتبين

الخبر

الخبر من مرجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما عاين ويد
فما يجب فيه تقديم الخبر لمقتضى النفي فاد فليست ان يتبين
الخبر في زيد لا قائم لانه تقتضي الخبر معنى النفي فليست مقتضى صدور الكلام
ما يقتضي معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يقتضي حرفا للنفي الجملة فاعرفه
قوله المصدق في جملة ومجلة ما يفرض **قوله** او كان الخبر مقدم
احتج عن كون الخبر متأخرا معناه لكونه مبتدأ محذوف قلم كان ذلك
انما يصح كون مبتدأ متأخرا حتى لو تقدم قلم يحجب كونه متأخرا
اي لم يتعلق الخبر بالتأخر لم يقل المصنف والخبر والمبتدأ
المستعلق بالخبر ليس متعلقا بقرين كل رجل صيغة والاضمار لا يخرج
ان يقول لم يتعلق الخبر الذي ينتسب تقديمه عليه وانما اراد المستعلق
مثل متعلق الخبر بالمتكلم دون متعلق المفعول بالفاعل لان المستعلق الخبر
متعلق المفعول بالفاعل ضمير في المبتدأ في مثال على الله عبد متعلق
معناه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد متعلق الخبر بالمتكلم والمفعول
بالفاعل ليس متعلقا بقرين كل رجل صيغة والعقل المقدم اذا
كان الخبر جزاء عن ان الشئ صرا الواجهة مع اسمها وجزءها الماويل
بالمقدمة مبتدأ لما كان الخبر عن انه لا يصلح ان يكون جزءا لمبتدأ
اراد الشارح التبيين على ان في الكلام مسامحة والمراد ان خبر عما يكره
عنه ان ولم يمتثل لاسلامه لظهور بعد التبيين على مسامحة ومن قال
اصح كلام المصنف اصح اعلم شانه ونحو نقول كلام المصنف على ظاهره
فولنا عذري خبر في التحقيق عن معوان لان عذري بان قائم فاما
عندي تحقق قيامه او التحقيق مع خبر في التحقيق الزم له ان قيل
هذا اذا لم يكن اذ بعد ما سمعنا انه خارج فلا صدق فقلت
هذا اذا لم يكن اذ ما يتبين موقعا للمبتدأ عما انما اذن خارج
ولولا اذن خارج وخبره فاذ ان السبع حاضر والعقيد حاضر
اسم من متيق العطف **قوله** اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور
فان قلت اذا كان المعنى ما ذكره كان الشرط متأخرا في الجملة فقلت
لم يربط بين المعنى لاراد تذكيرا بربطه به الجزاء من الشرط وهو كل

المستعمل في المثال لا ليعاين بغيره

واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور **وهو** وقد سجد
 الجبر من غير قصد الجبر عنه فبذلك معنى التاكيد قد فانه قد سجد
 مع مقدا لجبر عنه كثير ومنه زيد فانه في غير مقدا ولم يقيد بوجه الكلام
 فيكون الحق وقد سجد الجبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد سجد
 او التحقيق ردة واللفظ بين الحق الحقيقي والجازي من غير صواب
 من الحقيقة **فانه** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
 الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلق الطوع الضمير فيكون
 الجبر المشتق فاليا عن الضمير على انه نكذب وجوب هذا خلوات
 حاصلة ان قلنا عن غير في كل منهما ضمير الحق المجموع كما جرى على كل
 اعلمه لمتى المجموع **وهو** وفي هذه الصوقة ترك العطف والى هذا
 انما يتم فيها ان لم يقدر المبتدأ نحوها عالم وما هل فانه عطف
 واجب لانه جمع المقصود والى هذه الصوقة بالعلم يتم
 خبرا ويجبان يكون هذا الخبر صاعدا لفظا او قد يراى الى ان يلزم
 خلق الجبر المشتق عن ضمير المبتدأ فانه عالم وما هل في مقدا بها رجل
 عالم ورجل جاهل **وهو** ولا يبعد ان يقال مراد المقصود بقدر الجبر
 ما يكون بغير عطف هذا هو الملازم بالكم بما يتنازع مقدا لفظا **وهو**
 وهو بنية الاول والثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور الفاعلة ولما
 على تحقيق الشيخ الرضائي ان معناه لوقوم الثاني الاول في لاجمابه الى التكملة
 في ادراج وما يكمن من مقدا من الله في الفاعلة **وهو** فلا يدع عليه على
 هذا الاصل هذا المشا الى حريمه فلا يكون الاصل جاسما ولم يدع
 بالكم بشذوذ **وهو** لكن في توجيه الوجود على ما قالوا ان كون التهمة
 معهم ليس بسبب كون من الله ولو قيل بتكثير افعالها لغير من
 كان سببها الى ظهور نقصته معنى الشرط فموضوع التخصيص **وهو**
 الاشكال غفلة عنه هو لعل العقل على مع الاعتقال فينتسبه
 المبتدأ الشرط لكن صدق لثبوت لادوم الشرط اذ لا فائدة له سواها
 بخلاف المبتدأ فانه يصح من مقدها وعدمه ليقا فانه بدون
 مقدها هذا افتراق بعبارة القول على الجبر ولو وضع في الجواب فانه

في كلام واحد
 في كلام واحد
 في كلام واحد
 في كلام واحد
 في كلام واحد
 في كلام واحد
 في كلام واحد
 في كلام واحد

لهذا قال وجه عدم لوقوم الفاعلة هنا كون المبتدأ وجبلا في معنى الشرط
 غير عريق **وهو** الاسم الموصول بمقتل ما فيها كان باقيا على معنى الشرط
 على خلاف الشرط لا يكون ظرفا ايضا فيل لا يتخصص هذا في ادراج لان
 المبتدأ الذي عليه **وهو** ما والمبتدأ الذي يكون احد الاسماء
 المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضيه من العبارة
 فان مدعوا انما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاعلة وليست
 مصححة لادعوا ولا تنقص بالاسم الموصول باسم الفاعلة والمقتضى
 لان الموصول يفعل معنى **وهو** او التركة الموصولة بها الى باجها
 قالوا في باجها لغير **وهو** ان الموت الذي تفرون منه فانه
 ملائكم فوفش باية الفاعلة فانه اذ المبتدأ المتضمن لمعنى
 الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورواية الشيخ
 الرضائي صرح بان ذلك لا يجب فيه ويجوز ان معنى الشرط مقتضية
 ان لا سببية للغير بالبنية الى الملازمة وقد بانه سبب الحكم
 بالملاقاة **وهو** على علم رجل لا يتبين في ثبوت مقدا رجل فان
 قلت كرجل لا يتبين ايضا مثال المقصود الى الموصوف ككلامهم قلت
 المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا وانما الحكم المحيطة لادراج
 موصوف معنى **وهو** والشرط والجواز من قبيل الاحتيا والجملة الشرطية
 لا يكون الخبرية فلا يرد ان المراد قد يكون أمرا وفيما يشكك
 عن الجملة الشرطية فانه مقدا كثر الدواعي فيها بين الناس وبعد
 ان يكون مهيأ لادراج كانت النفس طاعة فالشهاد موجود وتبين
 احتياط بانه لم يقع لتنازع الاستقناع ومرفق الشرط في الصدرة
 ويدفع الحاجة بان يقال هل يثبت ان كانت الشمس طاعة فالنهاد
 موجود ويجوز عليه ايضا وجه المقتضى فليست ولعل لكون كونهما
 متولين للغيرية لوجبا لا يمنع باب كان وعلت قالوا لانهما
 ان نأمنه لا يستلزم اذ دخل عليه سقطا اعتبارا وصدور الشرط
 الذي يقتضيه المبتدأ ومنع من الشرط لا نأمنه لادعوا وهو
 الصدرة فلم يقع دعوا الفاعلة في جملتها لصف مقدا في وج

فانه لا يكون الاستقلال في الحق والاولى
 قيل والشرط في

لان الوصفان يكونان لاصف
 على ما لا يتبين على المبتدأ

كما القياس عدم الوجوه على خبر ان ايضا اذا لم تعد تأييد وجهه
 وعدم منع ان المقنونة لا تحاق بالكمسورة **فان** باب كان في التيسيل
 ان المنع من حيث البيع والاستعمال يتحقق فليست ولعل كان
 الاختلاف على هذا الوجه اما واقع في ان المكسورة وانما المنع او لا
 في غير هاتين باب القياس هذا نظيره وجهه في تخصيص وقع من المنع
 في هذا المقام **ووجه** ذلك التخصيص الاصطلاح ببيان الاختلاف
 الواقع فيها بشرا بان بيان المنع بالافتاق مستطيل لبس الاختلاف
 ولا وجه له فالوجه ان شاء الربان خبر الموقوف المشبهة بالفعل هنا
 انه مسعود والمرح كاهن من المبتدأ فلو لم يبين حاله لكان وجه
 الحكم المذكور فيها بعد المسقط في العطف **فان** وقد يجب حذفه قيل
 لا يجب حذفه أصلا لانه ركن اصل في الكلام ونحو الخبر لله لعل الجهد
 في فقد واهل الجهد واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف
 لا يعتمد بل يتعين كونه مبتدأ وما قيل خبره قلت يكون المقنونة
 من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام في موضعه ينقص بيا
 وجوب حذف الخبر ببيان المعصاة حال كون المخصوص خبر المحذوف
 ينبئ عن الاعتداء به بل لعدم ذكرها وهذا الوجه اذا دل
 في كتبهم من ثبوت ثبوت بحث النعت والثبات من ثبوت ثبوت ثبوت
 والذم **فان** بالمبتدأ المحذوف جملة مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر
 جعله مثالا لمحذوف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف المصداق
 فرد المستعمل على ان حذف مضافين اي محذوف مبتدأ في المستعمل
 تحاشا لتعقيل الفرق ترك الظاهر فنقول مثله مبتدأ المحذوف في قوله
 المستعمل بيان للعلم لا للتقدير حتى يطلب وجهه **فان** المصير للحلال
 الغير المثل ليدل حلالا ويعد الترخيص اذ لو كان في القاموس من الحلال
 غير الغير فليطلب او الى ثلثة او الى سبع وليدتين من امر الشهرة وشهر
 وسبع وعشرين وغير ذلك فربا اشار الى المراد بالمستعمل لكتابه محمد
 في كتاب اللغة المشتمل بمعنى مصير الحلال بل هو المعنى الرابع صوت
 يتولد عن القاموس المستعمل المعنى وفيه صوت باليكادوكي كل مستعمل

او خفض هذا فاستعمل المصير للحلال الرابع صوت وفي بعض النسخ
 قيل الاستلزام ما هو وديك وبان كرون وعلما مستقيم هذا
 فحاشا ان اشار الى قول الشاعر اشاق الى استعمال اللفظ المتشابه
 في معنيين **فان** لان مقصود المستعمل قد منع لاحتمال ان يكون مقنونة
 متعين نسخ بالاشاق والحكم على الحلال فالاولى ان يقال ليس
 من باب حذف الخبر لانه العرب حين تخرج الخبر المحذوف لا يفرح
 الا بالمبتدأ **فان** جريا على عادة المستعملين قالوا العادة ما اتفق
 خلافا ونور مقوله غالبا متعين ان العادة ما اتفق
 العادة ان الحكم ما يتكرر لان اعتبار الزمان من بين المتجهين
 الى الزمان مع كثرة من مظان الاختلاف وقوله ولذا يؤمن بعب
 الحلال وجهه انما انما بضمها وفي آخر الكلام الوقف عليه وقيل
 الاصل في ما افرد بالذكر الوقف **فان** قد تقدم على المذهب
 الصحيح وانما المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لانه
 بينهما ان اذا ظنرت مكان خبر عن البيع كان خروجي البيع
 ومنها انه ظرف دكان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اي خرجت
 فوقف خروجي وجها لبيع والمذهب الصحيح ان التقدير فوق
 خروجي البيع واقف فاذ اظنرت الخبر المحذوف والذي يولد على
 هذا المذهب عندى ان العرب اذا يفرح بالخبر المحذوف يقولون فاذ
 البيع واقف وانما قلنا على بعض المذهب الغير الصحيح لانه على
 بعضهما مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا محذوف فاجازت المحذوف
 والتقدير خرجت ففاجازت وقسا البيع واقف ويحتمل ان يجعل
 ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة **فان** بالالف للعطف واما
 فانه الجواز والشرط محذوف **فان** في التزم فقال الزمعة النسخ
 قال لزمع ان قيل ملازمه وقوله فيما التزم اي في تركيبه قال عليه
 الاظهر خبر لانه يخلو الجملة عن العادة ما ولا ينبغي ان لا
 لظرفية الخبر بخلاف الخبر فالخبر مع الشاعر والعاذ محذوف في قوله
 فيه فالتركيب من قبيل التكرار بوجهه ولان ان يجعل ما محذوف

ما استوفى في قوله المذهب

محذوف عن المذهب فان حذفه اذا اظنرت مكان خبر مقدم
 عن البيع كذا لا يطرأ في ترتيب ما منها اذا حذف
 انما كان مكان ظرفي البيع بالباب

والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوباً في وقتنا للترام غير **قوله**
وذلك في اربعة ابواب لم يلفظ المصدر الى حذف الجزئي
ونريد في الدار اي حصل حاصل لان تقدير الجزئي لا يلفظ في
المعنى والمعنى ما كان الجزئي لئلا يلد لا **قوله** الاول المبتدأ
الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وجز علم
لمستغنى عن قوله هذا اذا كان الجزئي عاماً وكان خاصاً وما اختار
بينها على ان يبين الناحية والمضابطة الاولى قاصلة من
تقديم **قوله** اي لولا وجز نريد وديف بان حذف الفعل لا يكون
واجباً من غير نفس ولا في الملتصق تكوّن في غير الدعاء وصواب
العسم الا ناد **قوله** لولا لولا الفاعل الواقعة ولا يفتى لولا
من القول يجوز سند الكلام ان كان جزئياً بلزم كون المبتدأ
سعيلاً لفاعل لفظي وهو **الجزء** وثانها كل مبتدأ كان مصدر
صورة الاولى كان مصدر او مفعولاً فان المبتدأ ومن المصدر
صورة ان لا يكون مصدر حقيقة فاعلم **قوله** مبنوياً الى الفاعل
يدخل فيه نحو من يندم **قوله** وانما وقد اشترط الرضي الاضافة
الى اصدحا او كلهما نحو قضاء ما عاقب **قوله** ومعه حالاً ويجيب
في هذه الحال لولا اذا كانت جملة اسمية **قوله** اكثر شرط السويقي
ملتبساً وحظ ما يكون الامر قائماً فان الشيخ المعنى يجوز في هذا
العسم دفع الحال على الجزئية بان يقال الخط ما يكون الاضمار
لان اول الكلام كان مجازاً والمجاز نحو شوا الجار فعمل اخر مجازاً
فان قلت فلا يكون التوكيد من مواقع وجوب حذف الجزئي فلاتم
الفاعلة قلت اذا دفع قائم لم يكن التوكيد من الفاعلة لا شفا
الحال ولا يفتى ان سائر من جواز دفع الحال في هذا القسم
مفيد بما اذا كان اوله مجازاً كما افاده مقوله الا ان يكون
لكم جنباً على اطراد الباب وجوز الشيخ الرضي وجز المصنف
في اخطبه ما يكون الا من حينئذ اي اخطب اوقات كونه فالمراد
بالفعل المصنف الى المصدر اعم من المصنف اليه بلا واسطة او بواسطة

الشرط المستلزم في الدار والدار في وقتنا
وذلك في اربعة ابواب لم يلفظ المصدر الى حذف الجزئي
ونريد في الدار اي حصل حاصل لان تقدير الجزئي لا يلفظ في

في وقتنا
وذلك في اربعة ابواب لم يلفظ المصدر الى حذف الجزئي

قوله ونريد حاصل اذا كان عاماً مقديراً اكان يحصل الحال حاصل
عامل سوى المصدر اذا المصدر لا يجوز ان يكون عاملاً مع كاسر
ولا يجوز ان يكون العامل حاصل لان الحال هو غير المصدر وفاعل
حاصل هو المصدر فلو حصل حاصل عاملاً اختلف عامل الحال وصاحب
ويجوز لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف ان يفتى
في تقدير اذا كان ويكتفى بتقدير حاصل **قوله** في حذف مستقلقات
الفروق الاولى مستقلة الفروق **قوله** ثم حذف اعم شرط العامل في
اذا هذه طريقة حالية عند معنى المبتدأ كما لا يخفى **قوله** وثمة كلاً كمنع
من حذف اذا مع الجملة المصنوعة اليها ولم يثبت في غير هذا الحكم ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى المعنى التامة ومن ضم الحال
مقام الفرق هكذا كتبت في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب في الجملة
المصنوعة اليها وان حذف اذا مع الجملة المصنوعة اليها اكثر من ان
يخفى في غير هذا **قوله** في جمع الفاعل العصبية ووجه جعل كان حاشية
لم يجدوا من جعل المصنوع بعد المصدر حالاً ليعلم **قوله** وبصورة
تجارتهم ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قد كان ناقصة
كان جزاء الجزئي غير حاصل للزوم الواو لا يرضى الواو في
جزء كان لا يفتى بالحال ولا يلزم وبما ذكر من الترجيب المالى لا يفتى
ان المحدود متناو لان الملازمة بالنظر الى الفاعل عيبي **قوله** بالنظر
الى المعقول عيبي **قوله** ان صدور الضرب ووقته لا يبعد البقي عنها
بالملازمة **قوله** ثم نفعل حذف المعقول الذي هو دور الحال لئلا يفتى
الحاصل دوراً في الحال مرة واحدة كما في راسد امهيدى كان اكثر استقامة
من التفت **قوله** وتفيد المبتدأ المقصود عموماً بدليل الاستعمال
وجه ان الجنس المرفوع اذا اسقط بالجزئية تخصص به جميع ما يقع عليه
دفعاً للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافاً
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يفرق **قوله** اي صريح ونريد انزاعاً
فلا يجب فيه انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء مفعول لا
كحذف اذ مع الفعل مع خاد مفعول وهو مفعول المفعول مع مفعول صفة

في وقتنا
وذلك في اربعة ابواب لم يلفظ المصدر الى حذف الجزئي

ولم يجوز **قوله** لكونه يعنى العقل بوجه عدم صحة تركه المنقلا
 وتوضيحه يقال وجه استفادة الحصر من غير تعدد الجوز غير هذا
قوله وقالها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة لصل السمع
 الوافى خبر الخبر هنا غالبا وجعل الكوثرين الواو بمعنى ثم غالبا
 عندهم منتقل عن الواو المدلوله وهو كلف **قوله** وذلك مثل كل رجل
 وصنعة كبت والخاصة الصنعة واللغة التعاريف الى الارض
 والفضا والمناخ وهما كتابا عن معنى صنعة اعنى الصنعة انتمى
 وكانا منتهيا صنعة الرجل بالاربع المولية التى لا يفتى فى مثل هذا
 التوكيد سؤال شهور وهو ان صفة صفة لا ينعى ان يعود الى كل
 ولا الى رجل واحد فنهى كما اكل رجل نابت عن اسماء كثره صنف
 نابت عن صنف كثره يعود على اكل رجل نابت عن رجل كثره
 فيل ويد وصنعة وعرو وصنعة وهكذا **قوله** اى كل رجل معروف
 مع صفة لم ينعى كل رجل وصنعة معروف نابت لكونه محال الناس
 عن الخبر متناظر عنه فيصنع الحكم بنابية **قوله** وافتى المعطوف في موضع
 لانه المعطوف على المبتدأ وان كان من جملة لكنه يذكر بعد الخبر فيصنع
 ان يتوب عن الخبر وينقل مكانه ومن اسهل عليه ان لا هو معطوف
 على منتهى وهو فاعل الخبر اى كل رجل معروف هو وصنعة محذوف المؤكد
 مع المؤكد وهو جواز معنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه الواو بمعنى
 مع انه عطف صيغة لا حقيقة ولا يفتى انما ينعى عنه بما ذكرنا
قوله يكون مقسمهما معنى متعينة لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر
 من سماعه انه ذكر للاصنام به ليكون قرينة على خبر الخبر انتمى
قوله والفرع الفرع بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا فى القاموس
 الفرع الفرع والفرع البقاء والفرع الدين فيل ومنه **قوله** اى
 من الموقوفات خبران واخرى نابت على ان ذكر خبران ليس لانه من خبر
 المبتدأ بل لانه من الموقوفات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبر
 وهو المبتدأ جملة متعينة لانه يتكلم بمبتدأ خاصة اليه للاختلاف
 بغير الانشاء وليس هذا هو المعنى بل هو استعمال لغوي قاله

رتبها

فيقولوا دخلت امة لعنت ايتها **قوله** وانما قال خبران ولم يقل ومنها خبران
 فصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومنه جازا كقولك وهكذا
 فيما لا انصاف **قوله** اصد هذه الحروف ذاد لفظا لاصلا لا مرفوع
 دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا الترتيب في المحدث اى
 خبر واحد من ان واخرى اما والا ونحو الاخر لا تنفع اذ يقال خبر الحروف
 المشبهة بالفاعل هو المسند بعد **قوله** عليهما اى على المسند ونحو
 اخرو لا يخفى عليه ان المعلوم من العبادات دخول هذه الحروف على المسند
 لا على المسند ونحو اخرو ان كان صحيحا والواو خاصة الى الحال
 عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المبتدأ **قوله** والمرد بوجه هذه
 كما سمع عرق للدخول والمبتدأ وعرف الخبر الدخول لارادة ان
 لغنى لانه نظر الخبر فيه فالجميع خلاف الظاهر ومع ذلك مضى
 لانه بدو في الترتيب المسند الذي دخل عليه ان المحقق للقاء عن
 العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لارادة ان يسمي هو
 التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع ان خبر المبتدأ لا خبر الا ان يتكلم
 ويراد بقوله لفظا ما يتقبل تقديره واخرى ويقول معنى ما يشهد بها **قوله**
 فان يتوهم ههنا من حيث اسناده اه يقوم ليس بما يدل
 عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه تعينه بالمجئ **قوله** ولا يحتاج
 الى ان يحجب عنه يفتى الى الجواب السابق معنى عند هذا الجواب
 الذي يحتاج به الى كتمان بعيد لان المبتدأ من المسند
 المطلق لا المستند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان
 ما حل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متبادرا من اللفظ متبادرا من اللفظ
 المعوم كما اشترى اليه **قوله** ويلزم منه عطف على قوله لا يحتاج
 المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خلاف في حجبته فالاول
 ان يقول على ان يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يحصل
 المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكان يلزم
 الاستدراك يلزم خروج قائم وان ركب قائم اي فان الخبر
 قائم وحده مستند الى الفاعل لا الى اسم ان وقوله معرفة خبران

على اسمه المستطرد استطراداً على قوله فيحتاج الى ثواب الجملته بالاسم
وتأويل الاسم بما هو علم من الاسم حقيقة او كذا ويكون ان يقال
لا حاجة الى التأويل لانه الجملته سبب بقوله ولمره كالمجرى للمبتدأ
كما ان الجملته للمبتدأ يتبع بعد ذكر تعريفه بتحقيق الجملتين **قوله**
مثل قائم في ان دنيا قائم بنه المثال على ان المراد بجزءها واحداً
غير واحد منها وادع المراد بدخول هذه الحروف دخولاً هو من الحروف
قوله والمراد ان اسرع كاسرع لاختلاف المراد من عباده المصروفين
جزءان بحيث يعرف انما هي جزمه فيصير واي جزمها سدد وما ذكره الشارح
يكتف على ان يمد ما في قوله وامره كالمجرى للمبتدأ بان لم يمد ما في قوله
ومن اسماهم الجزم المقصود لصدور الكلام لونه ان يكون جزاء ايضا
كذلك والساد انما لم يمد من قوله بعض الاستثناء لا ينبغي ان يقول
الا في مقصده استقاماً وفي قوله جملته استثناءً في قوله دنيا البرية
قائمة لا يجوز مع جزاء دنيا البرية وما لم يذكر من محذور حول انشاء
على جزم مع مقصدين اسم معنى الشرط لكنه لم يكتف السابق ذكره وقوله
ان من أماله ايراد على مذهب غير سيبويه ان في من اوبله
جزء هو لا يرد على المقصود اختياره مذهب سيبويه **قوله** الا في تقديمه
اي في تقديم خبران فانه حكم تقديمه الاستثناء وحكم تقديم خبر المبتدأ
الجواز والوجوب وهذا بين فساد ما قبله من الجملتين الا في التقديم
لان التقديم قد استثنى لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه
بجمله ان يكون شتر كما بين المشبه والمشببه **قوله** الا اذا كان ظرفاً حته
انه لم يتم ان يكون حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان ظرفاً مع انه
ليس كذلك لان الجزم الظرف لا ينفصل ماله صدور الكلام ولا يجب
تقديمه نحو دنيا المعنى ادراك ان الام ابتداء لصدور الكلام الا
ان يقال اللام له صدور الكلام في غير بيان **قوله** وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح بالمشغول
في دلالة الخبران فليس حكمه الجواز التقديم فتقول المصنف اذا كان
ظرفاً قاصراً **قوله** جزاء انما هي لتحق الجملتين فتدرك المعرف بالاسم سبباً الى رعاة

الى رعاته جانباً المعنى لان المعنى على التركيب التوسيفي والمنهون
فانما لم يقدّر بالتركيب اختصاراً عن صفة الموصول مع بعض الصلة
قائمة لا يجوز عند البصري فالمقدّر جزمه كما ان مقتضى الجملتين على جعل
كاشية حالاً من كلمة لا يتأويلها بالمفعول المعنى العقل المستفاد من
اصافة الجزم اليها اي جزمته كحالة لا وعيلان برعاية جانباً المعنى
اذا عارضه جانباً المعنى فاما الحاشية الاولى والادب **قوله** اي لا ينفق
صفة اذ لا رجل قائم لتحق القيام على رجل لا لتحق الرجل نفسه
ان لا رجل بقدره لا رجل موجود لمقتضى نفس الرجل لا لمقتضى صفة
والوجه ان كان صفة لكن اذا انشأ عن الشيء يقال ان الشيء
ولا يقال ان الشيء صفة الشيء ان في الشيء ليس الا في وجوده فينفق
الصفة صلا عن في غير الوجود فلا يكون لمقتضى صفة الجنس كونه
لمقتضى الجنس فلا رجل هو لم لا لتحق الجنس على معنى في صفة الجنس
لم يتم التسمية فيها هو في الوجود ولو حل على في الجنس لم يتم في
ما هو لمقتضى صفة الجنس فلا بد في التسمية لاحقة حال بمقتضى الخبر
وج يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه **قوله** والمراد
بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول لا يراة ان لفظاً او معنى
فتحق قوله فلا يرد نظراً ما عرفت لظهور ايراد ان في معنى في نصيب
قوله وجعل في الدار صفة قال المصنف المثال الحسن ما يكون له صفة
غير محتملة لا للايضاح محتملة ان يستغنى عن الايضاح واما
ان في الدار في الدار صفة الدار محتملة ان يكون صفة لرجل محتملة ان
في كلامه رجل فذلك عدل عن خبر المثال **قوله** لا يجوز انشاء
صفة هكذا قال المصنف واعترض عليه بأنه يجوز عند جماعة في اد
الشارح لوجه قوله على ما هو الظاهر معني ان رفع صفة المصنف هو
المستقرب فلا ان الظاهر في الاحتمال الظاهر في كلامه رجل نظير
الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه **قوله**
لا يتعبد بالظرف معني من غير سببية يريد بنفسه الحال وفيه نفل
لان الظرف قد لم يقبل القيد بل يصح صار دنيئاً فلا لا لا في

هذا القول لا يوافق
القول الثاني لا يوافق
القول الثالث لا يوافق
القول الرابع لا يوافق
القول الخامس لا يوافق
القول السادس لا يوافق
القول السابع لا يوافق
القول الثامن لا يوافق
القول التاسع لا يوافق
القول العاشر لا يوافق

ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييدا نظرا في غير الاعداد
لأننا نقبل هذا التقييد ولا نتحقق في جميع غلام الرجل بين هاتين
الصفتين ايضا غير مقبول والمعمود في مثل نفى الحصول في الدواعي
انفلام الموصوف بالظرفه وليكون مثلا لا نوعي جرهما وليكون
مثلا لا الجزر المسعد فانه اخرج الى الايضاح فلو ترك بان نوعي الجر
تكان انعمل **قوله** ويجوز جزلا هذه حرفا كثيرا قد مر موصوف كثيرا
مصدرا للفعل والمشتهر في مثل تقدير الرومان وهو الملايم لم قوله
وسوئيم لا يثبتونه اصلا **قوله** لا لالة النفي عليه يقال لان النفي
يقضي منفيًا ولم يكن قرينة خصوصية مما نصرت الى العام
وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشا
للوجود في نفسه والوجود في غيره فلا يدل على الوجود في نفسه
وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفى الوجود في نفسه
كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الالامة
الى نفى الوجود في نفسه **قوله** اي لا الله موجود الا الله جعل الجبر
كلمة التوحيد جملة ما من مقتضية عن تقدير الجبر وكنت فيه دالة
و محمول ما ذكره ان اصل التركيب الله الله فحصل لا والاحصر
فالمتبادر هو الله والمسند هو الاله فحصل لا **قوله** وهذا مما يتغير
في نفسه الى كتابة ويتجهون من كلامه هذا اذا اوضحه اليك
بجملهم وجيز وهو انه لو قيل لا والاحصر انما وقيل انما الله
اله واحد فكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا
فعلية قول النفاة بالمتدبر لداع لفظي حواء لا يوجب جبر ولا
يتحتاج اليه الحق **قوله** ان نفى الاصل والمال فلا يحتاج الى تقدير جبر
زيته المقصود بان لا يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على
الصيغة و قد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم
لا يتبع ما بعده ولم يلقه الشارح الى تزيينه لانه يجوز ان يكون
ثابتا له نفي كناية بما متبادر وهو ويكون فاعلا للفعل الغير
المبهم المميز بالمقصور بعدها **قوله** وعلى التقديرين يحملون ما تروا

جرا مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني بيم لا غلام
رجل قائم ورفع قائم فلا يكون لا نحارة النفاة اشياء الجز في
كلامهم معنى لا يتم لا يقولون لم يجعل قائم جبر لان هذا الحق
ليس وظيفة العرب والاشعار انما يتأقوا لوانتموا في فعل لا غلام
رجل قائم مقبلة قائم ولهذا قال لا ندلسي لا ادري من اين هذا
النقل والحق انه يحيا ثباته اتفاقا اذا لم يتغير قرينة وانما اذا
قامت فتدبر في يتم بجبا الحرف وعند الحجازين يجوز هذا
فنقول معنى كلام المتن ويجوز كثيرا انه يجوز كثيرا لقيام القرينة
لانه لم يصحح باشتراط قيام القرينة لظهوره لانه معنى الحرف
بدون القرينة وكثيرا ما لا يصحح به لهذا كما في قوله ويجوز حرف
حرفا لانه وقوله وقد يحذف المتأدي وقوله وقد يحذفه معا
بمعنى الفعل والفاعل وجه كثره الحرف في جبر لا دون جبر المبني
رعاية مطابقة لفظ الجبر ومعناه في الاستقراء وح معنى قوله وبني
تميم لا يثبتونه اصلا انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال
وداعا عند بني تميم فكان احصا **قوله** و بما عرفت من معنى القول
قد عرفت ما يستعمل عن القول **قوله** اي على ليس هنا معنوم من
اصافة الاسم الى الما ولا لا نقول المستفاد من الاصافة عملها
لا عمل ليس قلت الحكم بالشدوة على عملها لا على عملها عمل ليس
حتى يوم كذا وكذا او انما قال الشارح اي عمل ليس قبيحا لما
هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه ليس قد بعد
وكذا يجوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من
غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ
في نفسه ودخل على المبتدأ والجز **قوله** شاذ قليل حمله على الشذوذ
في الاستعمال او الشذوذ بمعنى الحرف عن القياس كما ان فينقصر
على مودع السماع وهو التكرار ومن قال وهو الشفرينيتا محتمل
قوله من صدكت في الحاشية الضدود الاعراض والبراح الزوال
والضيق شيئا منها للمرابي من اعرض عن بني العرب فلا يزال

قوله ولا يجوز ان يكون لشيء الجنس رد على الشئ الوحي حيث قال
 انه لشيء الجنس ومنع وجوب تكرار الموقوف به لان التكرار انما
 يجب مع الفصل بينها وبين معلومها بقى احتمالا ان يكون لا يروح
 من قبيل اللاشئ فيجوز الشارح نفسه عدم الموافقة كما يجعل الرجل
 عن العدول في رجل عدل واحتمالا ان لا يكون لا عاملا لحوار
 ان يكون متعلقا بطرف مرفوعا فلا استنشاء في البيت على عملا
قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا المرفوع متعلق على النقلة عما
 ذكره في تعريف الافعال **قوله** علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث
 انه علامة كون الاسم مفعولا **قوله** يبطل طرد تعريف علم
 المفعولية ولا طرد تعريف المفعولات بمررت بمسلمات ومسلمين
 ومسلمين بل مررت زيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا
 لا مع قيد المفعولية فلا حاجة الى تعيين الامور الاربعة بالحينية
قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة وانما اصطلاحا
 فيصعب الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرره بفعل الفاعل في
 يستدل به ذلك العقل ومتعلق به فعلها مخصوصا ولا يخفى
 انه يستقصى مفعول بالم اسم فاعله فانه مفعول ولم يشمل المرفوع
 الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
 اصطلاحيا **قوله** بخلاف المفاعيل فيه نظر لا ننقاد منه بضربتيه كذا
 وكرهت كراهتي وقيل الضرب والثناء بيب ولدت زيدا في ضرب لانه
 يقتضي اطلاق المفعول على هذه الامور لا ان يقال لا يقع اطلاق
 المفعول على الادب مطلقا بل بالثناء الى بعض افرادها ويستخرج
 من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فلنحفظ
 فان قلت معنى اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار متعلق
 الفعل به ووقوفه عليه فانه نقول فعلت الضرب وبهذا
 الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق فلتنا المفعول في اللغة
 ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك
 حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الادب وانما ان القول بغير

في المفعول

بالفعل يشترط التسلسل في نفسه وانما على هذه فان قلت اذا فتح المطلق
 المفعول به فتح اطلاق للمفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة
 اطلاق المفعول فلتنا المفعول به فقيده في الظاهر وتفسير التحقيق فان
 المفعول فيه ضمير يقتضيه الصفة والمفعول به حال عنه مقتضى الاية
 فيقيد به ضمير يقتضيه المفعول لا مقتضى وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم
 صحة اطلاق هذا المفعول **قوله** فلا يراد عليه مثل مات مونا وكذا ضرب
 زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعل بمعنى ان قام بفعل معنى الفعل
 المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا الضمير
 الى جعل الفاعل انما من الفاعل حقيقة او حكما ليدل على ضمير
 زيد ضربا كما قلنا البعض بمقتضى الظن **قوله** وانما لا يراد بهذا الاسم
 ما ذكره في وجه زيادة الاسم وانما لا يراد به انما الشأن في تخصيص
 المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلتنا
 الى ما قيل ان ما زاد في قوله خارج ضربا لثاني في تعريفه ضربا وبقوات
 ضربا لثاني ما ضل فاعل فعل مذكور ويخرج عليه امران احدهما ان
 في ضربا لثاني ليس ما ضل فاعل لانه لا يجوز صفات المعاني
 النفسية على اللفاظ وانما يجوز صفات المعاني المتعاقبة وانما
 ما نقول انه لا ينفع لا يخرج زيد ضارب فالوصف حال زيادة
 الاسم ههنا وتذكر اخواته تتفق في البيان والشايع جعل الاسم
 محذورا في تعريفه اخواته اكفاءه مذکور في تعريفه **قوله** او اسما
 عطف على قوله مذكور او لا يجوز ان الفعل المذكور يشمل المفعول
 والمقدور والاسم لان المراد ان الفعل ^{من} الفعل وابنه كما هو الشايع
قوله وخروج به المصداق انما لم تذكر فعلا لا حقيقة ولا حكما نحو
 الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو وبذلك وانواع الضمير وقت
 او الف ضمير وقت ولكن لم يخرج بعد من تشديد في قولنا خرج
 ضربا تشديدا وخرج انواع اوالف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى
 اسم ما ضل فاعل فعل مذكور ان اسم يقد على ما ضل فاعل فعل
 بحسب التوكيد متكررا في قوله ضربا يزد على ان الضمير فعل المفعول

من هذا اسم ماضى فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاجلها
 الى قيد ضل مذكورنا هو لا يخرج مثل اصاب ديد وجرب ديد
 صبي شديد ولا الى قوله بعينه لا يخرج ثاهيا في صيرت تاو ب
 وانما هو لا يخرج اقله وصادف ديد على سبيل التشايع فان صادف
 اسم ماضى فاعل القائل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بعينه
 فتأمل فيه هذا اضع عن العرف ودود نحو كرت كراهي فاعل
 كراهي لا يقول بحسب التركيب انه فعل فاعل **فعل** صفة ثابتة لا يبعد
 ان يكون متعلقا بمذكور **ب** بل المراد ان معنى الفعل منتهى عليه
 اشتغال الكل على الخوة عقل الشايع عما ذكر ان الفعل اعم من الاشياء
 الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى العقل عين معنى القول
 المطلق ولا يكون شتم على شتم الكل على البرد اذا كان مصدر
 والمراد بان شتم الالعامل على معنى القول المطلق ليس اشتغال
 على منزوم لفظ بل على ما قصد به من الافراد لثمة شتمت نحو
 انواعا فان صيرت شتم على ما قصد عليه الانواع لا على معنوها
 لان ان الصيرير المقصود منه عين الانواع ثم خروج ثاهيا انما هي
 لو كان انشاء صيرير الصيرير اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج
 حقيقته بالتحقيق الذي سمعته **فعل** للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
 زيادة على ما يفهم من الفعل الى التاكيد العامل باختيار تمام
 معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غير محو صيرت صيريا
 ونظير نفعه واوارة ويلزم مما ذكر ان يكون مثل صيرت صيريا في
 الزناد الماضى معقولا سلفا للتاكيد **فعل** والنوع ان دل على بعض
 انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على
 جميع انواعه لئلا يخرج نحو صيرت جميع انواع الصيرير والعددان
 دل على عدده الى على عدد الفعل لا عدد نوعه وهذا امتياز للنسبة
 للنوع عن النسبة للعدد **فعل** لانه دل على الخاصية المعرأة
 عن الدلالة على العدد والا كان في مفهومه زيادة على مفهوم
 الفعل **فعل** وقد يكون ايا القول المطلق بغير لفظه وسنألفه

هذا الحكم كلمة فالمعينة للتفصيل لانه وان علم من التوقيفات لا
 يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انه ما هو بلفظه قبله وهو
 على لا ينفى ولا يجمع ايا ولا قد يكون بلفظه هو لا ينفى قوله ان
 كونه للتاكيد بوجوب ان يكون بلفظه لان التاكيد المشهور باللفظ
 محفوظه والتفصيل لا يكون بلفظه ولا يبعد ان يقال ان الفاعل
 بائنه ليس تابع سبويه **فعل** نحو قدت جلوسا هذا التركيب انما يجمع
 بطريق الحقيقة ولم يكن العقود محصورا بما بعد الاضطرار و
 الجلوس بما بعد القيام كاذكر في شرح المصباح البهنية ولا يخفى
 انه مثال المفارقة بحسب ايجابه **فعل** وسبويه يعذر له انما كان
 فيما عدا مثل صيرت انواعا وانما مرع سبويه في مثل ابت الله
 دون مثل صيرت جلوسا **فعل** خبر مقدم هو من قبيل انواع الفعل
 وخبر مقدم تفصيل محققا خبره لا يغير في التثنية وفي القاموس
 يقال فلان خير الرضيل فلان خير النساء **فعل** والمخرج قطع لا
 والاذن اه في الرضيل كلمة او بدلة كلمة واو وهو الموافق للغة وهو
 دعاه عليه بالولد ونوع الحال **فعل** وهذا معنى وجوب الحدوث سماعا لا
 انه لو كان معنى وجوب الحدوث سماعا هذا الجان القياس ايضا وجب
 الحدوث سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب اسما للاحوال العامة
 فيه بل معنى وجوب الحدوث سماعا انه لم يوجد اسما للاحوال العامة
 ولا فاعله لا يعرف **فعل** فاجاب بعينه ان العوار ان لا جواب
 للاعتراض لان على مصدر اصبحت الى الفاعل او المفعول بواسطة
 حرف الجر لفظا او تقديره ولم يقصد بهما بل ان النوع وجب حد
 ناصيا سواء كان هذه المصادر وغيرها في زمن علمها في سني
 او ليس بواجب ولا يذهب عليها ان الاو في صيرت المفعول الجواب
 الاول **فعل** مستغنى او بدلة لانه لاجابة الى الجملة المثبت على ما اردنا
فعل لاجد نفى داخل لانه قد نفى نفى **فعل** لان الصفة الواحدة
 لا يجمع ان يكون ناصية لموصوفين وجعل صفة نفى فامتنع صفة
 معنى نفى ما ذكره الشايع انه لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف

والحق انه صفة لقوله نفى ومعنى نفى بيا وبه واحد من نفى ومعنى
 نفى والصفة في الحقيقة صفة واحد منها ولو قال بعد نفى يا حل
 على اسم لا يكون جزاء عنه ومعناه با رجوع ضمير معناه الى النفي للمعنى
 كان او وضع فافهم **قوله** داخل على اسم لا يكون جزاء عنه لعدم قصد الحكم
 خبرية والمراد بالدخول الدخول صورة ومعنى يشمل مكانا وريد
 الاسر بمعنى الاسير سرقان النفي وان لم يدخل على ويد لفظا لكنه
 دخل معنى لانه نفى السيرين وريد كما في ما ريد الاسير واخرج بقولنا
 لا يكون جزاء عنه بقصد المستعمل نحو ما ريد الاسير بالوضع وقيل المعنى
 لا يصلح ان يكون جزاء بل ان كان على ما علة وفيه نظر لانه يصح
 مع ذلك على ما ريد الاسير مع ان ليس يجدون الفعل **قوله** لا يكون
 جزاء عنه نحو ما ريد الاسير قد ريد مكانا مفعولا على الخبرية قيل
 فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مفعول ورد بان المفعول المطلق
 قد يقع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه
 معمول للفاعل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وقد نظر
 والاولى ان يمثل بما جاء في الاسير استند فان حذف فعل لا يجيب
 بل يصح ما حاله الا ان كثير سرقا **قوله** او وقع مكرورا
 لو قال او مكرورا بالاعطف على غيبة كان احضارا لانه احترق
 توضع عطفه على قوله خبر **قوله** اى في موضع الجزاء على اسم لا يصح
 وقوعه جزاء عنه لا نفى لانه لا نفى العادة بتقدير هذا كما جعل
 المضمير وقع راجعا الى المفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون
 جزاء عنه لانه مما ذكر معنا لكنه بعيد ايضا والا فخلوا فخلوا
 يقال ما وقع مبتدأ بالاداء ومعناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون
 جزاء عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد
 اسم لا يكون جزاء عنه فانه مقتضى ان يجمع بين قاعدتي ما وقع
 مضمون جملة لا اشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** البود تومر
 دهم بوزية وهما اسم استويا م او علامته وقطع الذئب ثم صار اسما
 بمعنى **قوله** بينهما على ان الاسم الواقع موقع الخبر الى اولى انه

اى راد على اسم طالب الخبر ولا يكون
 المصدر جزاء عنه

يكون للتأكيد والتنوع ولم يلبثت الشارح ان هذا الوجه لانه
 يومه المحصر بينهما وعلى انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامل بعد
 الا كما في المثال لا لاداء لا يضي استثناء والسير المطلق على المطلق
 وقد يكون بحيث لا يجيب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير
 العامل قبل الا اى ما انتة قيل لا سير البود **قوله** ومنها ما وقع
 تعضلا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه يتقبل
 منه الى ان كان وفيه نظرا لو كان الانتقال منه الى ان كان لم يجز
 الى ذكرها مع ان الحاجة بدنية الى القرينة في حذف عامل المفعول
 المطلق معقبة لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله** والمراد بتعريف
 الجملة مصدرها المتأخر الى الفاعل اى ان كان متاخر الفاعل
 نبتة المسند الى الفاعل والمفعول فانه اذا كان ساطعا الفاعل
 الاتقاعية وح نقول والمصدر المعقود بالمال فيما اذا كانت
 متاخر الفاعل الحال نحو اصحب مع ريد سرور قائما ان يقفه
 او ينفعل فان مضمون الجملة هنا صيغة ريد في وقت السرور
 والاثر انهما فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة
قوله وبارئ عرضه وغرض الشيء ان فاعله بواسطته ينبغي ان لا
 وح نقول الظاهر ان يجمل مثل فتد الوفاق فاما ما بعد
 وانما قد مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر
 الشارح على بيان معنومات العتود وارض عن بيان لفظ
 المبني لغيره لان ما قبل ان مضمون الجملة احتراز عن مضمون
 مفعول محمول سقر يصح **قوله** او يقتصر باعتبار ما لا مضمون
 المعزى كلام لا محتمل لانه لا مضمون او مضمون الجملة لانه ان
 سقر وسفر مضمون الجملة وكذا ما قبل ان متقدمة بيان
 الواقع لانه التقيد لا يتقدم الاجمال كذا ما قبل الحذف
 عزو اوب في صورة تقدم التقيد لا ووقت له لعدم استغنى
 فائدة المتقدمة لم يقر **قوله** وبتقدير الاثر بيان ان وقع
 هكذا اضرب الرضى ايضا وهو يقتضى لا لا يجيب الحذف في مثل فتد

كأنه قد وقع
 من قوله الشارح
 كذا في قوله
 من قوله الشارح
 كذا في قوله

الوثاق من بعد وفاء او قضاء او نفي فداء ولم يذكر الصلة
لثبوتها **قوله** او مضافا وقع للثبوتية علامتها اي لان ثبوتية ما هي
اخر بردي عليه بخبر ريد بزيد فاذا الصوت مثل صوت حار فوات
المفعول المطلق هنا الثبوتية به شئ لا لثبوتية به شئ فالاول
ان يجعل للثبوتية بمعنى لان ثبوتية بشئ والمفعول المطلق للثبوتية
في مثل لا محالة منه او بمعنى للثبوتية لانه يعمل المفعول وصفتها اي
وقع في الكلام لاجل الثبوتية سواء كان مشهبا به كما في المثال المذكور
في المتن او اداءه ثبوتية كما في مثال ذكرنا او مشهبا كما في صوت
صوتا مثل صوت حار وهذا هو الذي لا يجوز لوجوب صفته
الموصوف في مثل فلا يرد من قطع الفعل لانه يرد صوت صوت
يرد عليه واخراجه من المفعول المطلق لانه في القيد لا
ان يقال القيد المذكور لثبوتية على المطلق لانه في مثل هذا القيد
ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي ان العامل
من الجملة السابقة فاذا العامل المصريح بوجوب صفته العامل
فيه وانما يمان اعلمه فعند سيبويه صوت صوت حسن يدل
او وصف لصبر ودية مع صفة بمنزلة شئ واحد هو نظير الحال
الموصوفة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تأكيد الفعلي **قوله** واحترز
عن نحو صوت زيد صوت حار والاولى انه اعتراذ عن مثل صوت
حار بصوت زيد **قوله** فاذا الصوت صوت حار جواز بضمه تقدير
مثل او بنا ويل ينكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرفت وقوعه لا يكون
بالوصفية الا عند الخليل لانه يتقدم وعمل وهو لا يوجب الاضافة
وانما يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يمتنع
تاويله بان مع الفعل وعمل هذا التأويل وانما لم يجوز لان
مع الفعل ممتنع وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** خارج قبل هو سم
بمعنى المصدر **قوله** لا محتمل لما غيره الا وقع وقع مصفون جملة لا محتمل
غيره فحق ما قبله وقع مصفون جملة لا محتمل غير وانما هذه العبارة
غيره مرفوعة على انه جاز لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله

لا يجوز ما يرد
في قوله
صوت صوت
لا يجوز ما يرد
في قوله
صوت صوت

على ما يرد
في قوله
صوت صوت

لهاسقة محتمل اي لا محتمل فاما لما غيره وقبله من مصفون مفعول
لا محتمل والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة **قوله**
قوله اي عترقا اعترافا ينبغي ان يكون خلافا سيبويه في العقم
جاء يافيه وفي ما بعده **قوله** ويسمي هذا النوع من المفعول الى اخر
المستعم من متاخرى النفاة في هذا القسم وصية فالاولان
يكون سمي على صيغة التكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن
المتاخرين **قوله** ما وقع مصفون جملة لها محتمل غير يخرج ما وقع
مصفون مفعول سواء كان لا محتمل اعلم يخرج جميع المفعول الى
يكن مختصرا من قوله لانه من حيث هو منصوص عليه بل فقط المصدر وذكره
منه من حيث هو منصوص عليه بل فقط المصدر وذكره
من حيث هو محتمل الجملة قد جعل المؤكدة معنى المصدر وجعل
منه المصدر بالثابت كيد تستعمل ما به منتهى وتنفق نقد المتأخر
فالبشر ان المؤكدة فقط المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق والدلالة
على ما دل عليه وتقرير قوله ان يقال المحتاج الى التأويل وقوله
تأكيد المنه وفي وجه انه يؤكد جملة كما هنا عينه لتعنيها للدلالة
على ما يقين المصدر للدلالة عليه واما ان يؤكد الميز فلا خلاف
فيه لانه يؤكد اللفظ الجملة وهي غير وليس فيها ما يؤول منزلة
فمنه لانها لم تفتا ذكره في القيد للدلالة على ما يقين للدلالة عليه
قوله ويحتمل ان يكون المراد ان تأكيد لاصل غير هذا ما احسن
المصروف ورد عليه قوات حسن التقابل فاشا ان ورد في قوله
وعلى هذا ينبغي ان وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لانه
هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليكنوز وتقرر مع ذلك
تأكيد لوقع غير حسن التقابل انما يكون مرعا لوسم القسم
تأكيد ليس لغيره **قوله** ومنها ما وقع سمي على صيغة الثبوتية وانما
للكثنية فيه رذعن من قال المراد ما يكون معنى التأكيد واستاء
الى ان المراد به اعلم ما يكون للتأكيد والغير **قوله** مضاعفا اذا انما على
او المفعول مع هذا القيد يتفحص بصيرت ضربي الامر فانه شئ

المفعول او مرفوعا

المفعول او مرفوعا

المفعول او مرفوعا

مضافا الى المتاعل فلا يرد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل ومفعوله
ومع ذلك فيقتضى ضربا بريد ضربيه فالوجه ان يقتيد الاضافة
بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد **المراد** وفي جعل
المثال من تسمية التعريف لافادة هذا القيد سكنت اذ المتاعل يعلم
المرقي يكون المثال على ان القيد بالمثال يقيد بمطابقة المثال
كون المعنى للتكرار واشتراط الاضافة الى المفعول **المراد** ويجوز ان
يكون من لبت فالمثال قد قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف
الذي لا يرتكز الا للاحتياج اليه قلت كما انه اخرج اليه جعل المفعول
على ما هو اكثر استعجالا في القاموس الباقام كلب ومنه لبيان
اي اقامت على طاعتك اياها بعد البياض ومناه قصدي وبها
لك من قولهم دوي تكتب داره اي تولعها ومناه محقق المثل
من قولهم امرأة لينة اي مجنة لزوجها ومناه اخلاص لان نزلهم
جيب لبيان حاله **المراد** تخريج الفعل ليخرج الماخذ عن جماع
العلمية فيما هي سريعة وقيل ليخرج المصطلح السريع فيخرج بجماع
الماحويه والاول انب بمثل رعاية الادب فاقدم **المراد** وعلي
هذا القياس سعدك اي سوي جواز ان يكون غير محذوف
الوفايد فانه لم يخرج بلاق اسعد بعناه **المراد** المفعول به قال
المضارعما سمي لانه واقع الفعل او يعلق به يعني ان الباء ليست
تعلق بالفعل او للصلة فيعلق بها ضمة من معنى التعلق ومن
تخي عليه مراده ذاد عليه وقيل لانه سبب وجود الفعل لانه لعل
لسبب **المراد** ولم يذكره اي الاسم اكتفاء بما سبق واكتفاء بالمفعول
ان المفعول به من اقسام الاسم او تعانها عن الملائم الاسم في التعريف
على سبيل المسامحة فان المفعول به في قوله زيد او قلت زيد قائم
ليس اسما واقع عليه هذا الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف
المفعول المطلق وتقدمنا ثبوت في تعريف المفعول المطلق على ما هو
حقيقة البياض وفي تعريف المفعول به على ما هو لجان المشهور فيها
بينهم من تسمية المفعول باسم معناه المطابق لافعاله وقد يكون

المفعول به دالا على واقع عليه الفعل نعمنا كما اذا قلنا سبق
الاستغناء او الشرط لانا نقول المتعق بغير الاستغناء والشرط
دالا على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستغناء
طائفة ولذا اعتد اسماء بريد بدلالة على معنى غير مستقل وقد
ولم سلم فقد سلك في التعريف حاوت التعقيب **المراد** بوقوع
الفعل متعلق به بلا واسطة حرف قاتمه يقولون يعني ان ارباب
اللقية يقولون لكن يتعذر ذهب بريد فانه يقال الاو خاير وقع
على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بريد وازهبت زيد فوقع
الفعل فتمثل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة
حرف جزو حرف الجزاء المتعلق وبعد التغير بعلق الفعل بنفسه
وهذا يتبين ان زيدا قد ذهب بريد مفعول به دون زيد فزبرت
يزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جزو في المعنى
معنى ضربت زيدا قائما بمرتبته وقال القيام وخرج المستثنى والقيود
لانهم يعلقون الفعل بهما بل في التمييز فكل ما يتبين به ووق المستثنى
بما اخرج منه من قال المراد التعلق اولا ليخرج لخال والمستثنى
والتمييز لم يكن على تمييزهما بين الاحوال على انه يسكن بالمفعول
الثاني والثالث ان ليسا متعلقين باو ولا وما يعجبه ان يسكن
على بعض حرفي واشتراك زيد وعمر فاحتاج الى تقييد التعلق
يتعلق غير الفاعلية وغلقا فقرر ان التعريف جميع التعريفات
ما يخرج النوع ولم تذكر ان القيد لا ينفع في الاستفاضة
بضرب زيد وعمر انهم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل
بالمفعول ليس وقوعا عليه بل وقوعا بفسقه تعلق **المراد** المفعول المطلق
بما يقع من مزايرته لاحاجة الى هذا الاعتبار لانه لا يلزم
الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة **المراد**
المراد بفعل الفاعل فعل بعتر اسناده الاو فعل اسناده وكذا
الاو في قوله فانه لم يعتر اسناده لم يستخرج به مثل زيد
فترتب زيد الاو لان يقال فخرج به زيد ودخذه في اعلى زيد

دوحا واخرج زيد انما لم يكن معنولاً في اصطلاحهم وهو
 الارجح الايق باعتبار ما يوجد منهم تصريح بأنه معنول به وتوهم
 بأن المعنول به وفيه يعنى ان يكونا معنولاً سالمين فاعلم لا يدل
 على سميته معنولاً سالم اسم فاعلم معنولاً او معنولاً في كالا يحذف
 في منع عدم كونه معنولاً في حق عليه المانع لدقته **قوله** فلا يرد عليه
 انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان احضره دفعه اخر وهو ان لو قال
 الفعل ليتبادر عنه الفعل الاصطلاحي فيقول عليه ويلزم في اسناد
 الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء ما للفعل الاصطلاحي في خروج
 شبه الفعل **قوله** العلق الفعلية على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل
 الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائر لكن ينبغي ان يعلم ان الفعل
 والمفعول كما للفعل **قوله** كونه في خبره ان يكون الفعل مؤكداً بالنون
 لان التأكيد يوجب كون الفعل افعلياً في التقديم المذكر على كون
 المعنول به افعلياً وفيه نظير لزيادة التقديم للخصيص لا للاعتماد
 اي توبه مكية اى توبه مكية **قوله** تخصيصها بالذكر ليس المحذور على
 ان العدد لا يفيد المحذوران قلت فاما قوله فيكون ذلك لينتظم الكلام
 عند السامع ولا يتأخر شيء لكن يتجوز ان المذكور خمسة خاصها الستة
 على صفة المصروف على مذهب مفسريه ان يجعل الارب خمسة **قوله** واما
 الحذف في باب الاعراض كبت قدس سره في الحاشية فاحاله احوال على
 الوضوح ونحو قوله المحيد ونحو انا في زيد الفاسق في الحاشية ونحو
 يزيد المسكين **قوله** نحو امره ونفسه ومعناه الحذف على ان المراد من الامر
 او نفس البدن والشئان فعل الاول والاول العطف وعلى الثاني الصلابة
 ايضا **قوله** وانه لم يجر الحكم انكر سبويه وجوب الحذف فيه واعرف
 به التوهم في انما قال العلامة الثاني الحق المتبادر ان
 التثنية لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر مما يجزئ منه لانه
 بهذا الاعتبار لا يمدون الحذف الجازم اجاب **قوله** سهلاً من البلاد
 لاخرها في الحاشية السهل يقتضي الجبل والخرى ما قبله من الارض
قوله يوجب او يقبله لما كان الاقبال في اللغة يقتضي الاداء والتعريف

التثنية
 الخبر بضمه والاداء بضمه

تارة من

خمسة

بحقيقة لا يتناول نداه المقتبل عليه بوجه ولا نداه من لا يملك
 الاقبال بالوجه عن كان بيننا وبينه حال وكان جوف اكثر
 اقر المتناهي من تفرقة مستبعداً جداً صرف قولنا اقباله عن ظاهر
 لكن يتجوز انه لاجابة الاصل الاقبال عن من الاقبال بالوجه **قوله**
 ثم جعل الاقبال بالوجه او اليه اسم من كونه حقيقة او حكاية لانه ليس
 الاقبال بالقلب والحق في الاقبال حكاية **قوله** او حكاية ما يعاد ولا
 جبال ومنه تدافع عن التفرقة عن الاقبال لانه لا يقبل له
 فلا بد من ذلك التميز من امر يتناول باعتباره وجعل داعياً الى التميز
 وبيان على علم آخر يقال في القول يتناول بقرينة من له صلاح الله
 قوله ادب قالوا في ان هذا المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لانه
 القرآن ينزل على لسان الصادق فلا بأس بالتميز بعد ما ثبت في الشرع
 ولا سقى لاداء الاجابة لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا
 من تقدير ادعوه ان قد يكون المقصود بالنداء الخبر لا معنى للاجابه
 فيه وان اريد بالبكته فيكون مطلوباً فيه **قوله** وفيه حكم يمكن
 دفعه بان المستوعب باه واسم كثير الدوران على السنته فلم يستعد
 جملته بما اقره بالحق بالحقيقة بخلاف ما عاده ثمة قليل الوقوع **قوله**
 قالوا في احوال تحت المتناهي كما فصلها صاحب المفصل وكان شاعراً
 عن ذلك انهم لم يمدوا كلمة وامن حروف النداء **قوله** بان يكون الله
 المطلب لفظية الطلب والتعطف يتوقف على لفظية النداء والمطالبة
 فانهما قد صاروا الطلب قد يرتفع بالاقبال لانه الثاني الثالث ملحقاً
 هذا الاصل لافئاسل **قوله** والمتناهي او الحرف وفي جوف حروف
 النداء مع كونه نداءً على ذلك يمكن دفعه بان الثاني يمدح اذا
 كان له نائب كما في ضرب زيد فايداً او الغيبة هنا ثامة وبقية على اصل
 التقدير المتناهي لانه لا وجه للخصيص هذا التقدير بغير المتناهي
 دون المعنول المطلق والمفعول به البتة والخبر الى غير ذلك **قوله** وندوة
 يجوز النداء لندوة سداً لفعل كان الميزة زعم ان الفعل المعدول
 عن الفعل وندوة ما التزم في نونه فلا يمان الميزة كما لا يكون سداً

يمكن ان يجعل النداء افعالاً
 من ان يكون حقيقة او حكاية

مستند الفعل فلا محالة جمل عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا
 مخالفة بينهما فليذهن الذهبيين لا يكون من هذا الباب
 اللهم الا في الهمزة فقد سيبويه يجرى الجمل في الفعل والفاعل
 معذرا هذا انما يتم على قول من قال المسكن محذوف وانما على
 ما حققنا ان ليس بصوت ولا لفظ وافرقت بينهما وبين المحذوف
 فلا يعض القول بتقدير الفاعل عنها وعند الميزر خوف المذاق
 فانه مقام اصدح في الجمل لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
 في افاضة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه
 العمل فلا يندان يكون المقدور عنده جرفا للجمل وعند ابي على
 احد جرفها اسم الفعل لا اخر صيغة او رد عليه ان اسم الفعل
 لا يفتقر فيه النظم وتفتقر يا في بمعنى انفتحت وتفتحت بانه صوت
 على اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف
 المذاق لظرفه واورد عليه وعلى مذهبه سيبويه انه لو لم يكن المتأخر
 جزءا لكان اسم الكلام بدون المتأخر مع انه لا يفتقد يا واحد ويجب
 بانه قد تقرر في الجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرح والضم
 وهذا لا يتم ما لم يثبت ما عارض هذا بل الجواب على مذهبه سيبويه
 ان الكلام تام بدون المتأخر وانما لا يفتقد حرف المذاق بدون
 المتأخر لانه متعلق بحرف المذاق لا يفتقد بدون متعلقه
 وعلى مذهبه في على انه استعمل الجمل هنا للبيان لا ليدفعه عن
 بمنزلة فعل على المتأخر في بمنزلة الفاعل فلا يتم الجمل في النظر
 الى ما هو المقصود بدون المتأخر في فاعله **و** ويذكر اي يجب
 ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الجمل المسائل لا الخواص
 فالعلم الموصوف باب مستغنى عن الحكم كما سيأتي **و** قلنا الى اللفظة
 كل منهما لانه لفظه الثلاثة لتساوي المجموع بالتصايد افعال المتصور
 ثلثة كما تمام المرفوع والمخصوص والمفتوح فمن قال اتمام المرفوع
 والمخصوص والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغنى عن جمل المشهور
 قائما ثلثة مضافا وبشبهه ويخرج غير معيشة يروى ان احصاه غير المقصود

ثلثة مفرد معرفة ومستغنى باللام ومستغنى بالالف **و** والطلب
 الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخصف باللام لا شفا
 ونفع ما لغنا ونصب المضاف وشبهه والذكرة المرفوعة ونصب على
 يرفع به ما سواها كان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع فلا يذ
 من يرفع طلبا للاختصار في بيان النصب على طلبا للاختصار في بيان
 البناء حتى يتم ثلثة تقدم ما عدل النصب عليه ويمكن ترجيح ما ث
 الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار في ما هو اقل منه ولا وجه
 في ثلثة التقدم اذ يقال بيان البناء على ما يرفع باجم لانه من خواص
 المذاق بخلاف النصب فانه لكونه معنويا وبخلاف الحذف فانه
 محو الحرف وبخلاف الفتحة فانه لا لحاق الا لانه تقدم المستغنى
 بينهما البناء او النصب من حاله الاصل **و** يرفع به المتأخر في غير
 صورة المذاق اما قبل المذاق فيكون اسناد يرفع الى المتأخر
 باعتبار ما يؤول اليه وما بعده فيكون النصب عن المسند اليه المتأخر
 باعتبار ما كان من حصر النظر على الاول فقد عطف ولذا ان يحصل التغير
 الى ذوات المتأخر فيكون من قبيل اعداؤه او في التقوي الواضح
 مستند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سبب فانه في وقوع ان
 الفعل مستند الى ضمير المتأخر كانه قيل ويبنى على ما يرفع وينتج
 عليه ان حمله الرفع التوهم وكان هذا الاعتبار البعض ارجاع النصب
 الى اللام **و** اي لا يكون مضافا ولا شبهة مضافا المرفوع وهذا الباب
 بمعنى ما يقابل المضافا وما مقابلة شبهة المضافا في الازالة
 بازاء مرفوع محذوف بغيره ذكر شبهة المضافا في مقابلة وقيل يفتقر
 المرفوع الى الازالة المرفوع اكمال المرفوع بمعنى ما ليس بمضاف **و** وهو كل
 اسم لانه معناه انما المقام اخر اليه هذا امرا لا انضباط له
 ولا يرجح الى يحصل ويجب كون الموصوف بجمل او ظرف شبه مضاف
 في باب المذاق دون بايد لا فاق يا حليما لا يفتقر شبهة مضافا دون
 لا حليما يفتقر كما لا يخفى على المتبحر لا سائر الفن ولا الى يحصل ويجب
 كون الموصوف بجمل او ظرف شبهة مضافا في هذا الباب دون الموصوف

بالمعروف وقد سمي فيه الشارح وأصل كلام الشيخ الرقي فانه قال هو
 يتجوز امره من تمامه فظن ان المعنى ان من تمامه من حيث المعنى
 وليس بذلك بل المعنى ان من تمامه في اعتبارهم اما لدواعي مسند او
 لا ضطرار حتى اما الاول فكان يكون ما بعده محموله او معطوف عليه
 ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما للشيء اما على نحو ما زيد
 ونحوه اذا جعل علما واسم جنس نحو ثلثة وثلاثين رجلا فانت
 ثلثة وثلاثين اسم لعدد مخصوص كما ويعة واربعة عشر واسا الثمانية
 فكان المتناهي الموصوف بالجلية والطرف فانه لا بد وان يجعل
 من تمامه الموصوف لامن وصف المتناهي والاولون وصف المعرفة
 بالجلية والطرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف
 المنفى لامن في الموصوف لم يميز وصف المعرفة بالجلية هذا فاعرف
 ان غيبه المتناهي في باب المتناهي العامل فيما بعد والمعطوف عليه الذي
 مع المعطوف اسم للشيء والموصوف بجملته او ظرف وفي باب الاول
 فقط **والثاني** لو جزمه موضع الخاف لاسم المثلثة لفظا ومعنى
 الخاف الخطأ الحرقة فعولهم المتني ما تاسيس معنى الاصل بمعنى المثلثة
 له بواسطة او بغيره واسطة ويمكن ان يجعل عدة المتناهي عرض الحاشية
 المتناهي في الدلالة على المعنى المراد منه في قرينة الخطاب كما نصير **والثاني**
 فيقول المثلثة المشابهة بالحرقة وان قدمت في العلم لكن لم يعتبر فدل
 طردا للثبوت **والثالث** لو كانت متناهي افراد او غير متناهي اعتبر لانه لا يميز بين
 المتناهي وما في حكمه وبناءا لنكرة الغير للمثلية وفيه ان النكرة الغير للثبوت
 لم يقع موقع كما في الخطا **والرابع** واديانا ما اشتهر فيما بينهم ان العلم
 اذا سئى او جمع بالووا والنون لانه لاهم التعريف مخصوص بما سوي
 المتناهي فلا في حرفا فدل انه قائم مقام الحرقة التعريف في المتناهي فلا في
 ان المتناهي لا يصح والصواب بان يكون **والرابع** يلاحق بقوله
 الاستقانة بمعنى الاستقامة لا ذرة ملازمة وليس من قبيل الاستقامة
 اللفظ الاول ولا كما هو المتبادر **والخامس** لاهم التخصيص فدل ان لاهم
 التقليل اما غشي للفعلة ولا ضرورة ولا مله غشي للمقتضى فان

ولكول ما لا يخفى بان لا يكون الاستقانة بمعنى كماله ولا يكون
 لاهم الاستقانة الا في مقام الاغانة والتمثيل **والثاني** يدبر
 واجيب عن الاعتراضين فيما قبل او بان قوله مثل ما بعد الله
 من تمة الفاعلة من غير عن الفعلة **والثالث** كان المهدو واسم فاعل
 يستغنى بالمهدود وفيه ان ياتي عن هذا التوبيدان المستكمل
 بهذا الداء في حصول المهدود والمبهي عنه وانه لا معنى للاستقانة
 بشيء يحضر فيستغنى منه لانه لا يقبل الاغانة منه فالوجه ان يقال
 يستغنى بالمهدود ليعبر جازم ولا ما يوجب قبله او ضرب في غيبه
 المهدود ونحوه عن اهم العقل والضمير او يستغنى به لاجاب
 بغيره عن الفعل بتغير احواله وترك مساوي حصوله **والرابع** يستغنى
 بالمبهي عنه ليعبر في العجز المبرور الذي هو طاقته فيغير حاله
 ووقع عنه ما يوجب هذا العجز **والخامس** لا تنقضاء ما يقتضيه فتحا لا
 يختص بالمقتضى فيما سبق فكذلك وهو موقع كما في الخطا **والسادس**
 ولولا ما فيه من كلام المصدا للجلية حاله فيحصل بالمقصود لانه
 بعيد تقيد الغنى بالالف لعدم اللام لا يقول لانه عدد وهذا
 جهل الاحتمال الظهور انه لا يمكن غير الغنى مع اللام ايضا لان
 يوجب ما قبله لانه لا يقول وجود الف ضرورة وجواز الفاعلة
 ما لا يقتضاه اللام التخصيص وقوله فليس اثرها متاف فيه بخلافه
 لا تنافي بينهما في اطلاقه لان جوهر المصنف بالفتحة الا انه غير
 اطلاقا للمبادر ولان يقول ليس التناق لا خلافه من كونه الحر
 والغنى بل لانه احدهما يتاثر والاخرى غير متاثر **والسابع** ما هو
 فيه ان اد اراد التخصيص لفظا ونقرا المخرج عن الحكم نحو ما يوم
 للشيخ مال ولا يونس وبمثل ما ينبغي وبغير ما يضر في ما هو مستغنى
 على الفتح لانه سيب لفظا ولا تقيد بل يحل مع انه داخل في ما هو
 وان اراد التخصيص ما هو لفظا وتقدير او محلا من متون
 بين كل متناهي ولا يختص ما هو ويمكن ان يقال اراد ويستغنى على
 ما كان عليه من البس ما هو وبهذا عرفت فانه قوله ان كان

بيان ترتيب المناوي

معر با قبل دخول حرف النداء والاستعانة عنه على فيه انه يبقى على
هذا التقدير بيان مثل ما يوم لا ينفع مال ولا بنون ههنا في بحث
المناوي **و** مثل ما طالعنا جبال هذا المثال من الزاوية الصورية
فانه لا يصح العمل طالعنا وتقدير الموصوف شكل الانا
قد موصوف يكون موصوفه مناوي مفرد المعرفة ويجب
معرفة طالعنا ولا يكون هنا شبه مضاد وكره لا مثال له
وقد ما شاء **و** يا حسنا وجهه طرفيا في الماشية اما هي ناه
بقوله طرفيا ليكون نفسا فيكون نكرة لم يقصد به معنى فانه
لو قصد به معنى لقال يا حسنا وجهه الطرفي هذا لكان
وصف شبه المصا بالمعرفة بعد قصد المعين من شرط بان لا
يكون موصوف بجملته او ظرف نحو يا حلما لا يحفل قدوسا
فانه لا يجوز العدوس ويا تحلة من ذات عرق طويلة فانه
لا يجوز الطويلة **و** وتوابع المناوي يريد التوابع من كل وجه
اعنى التابع في الصورة والحقيقة يخرج بالانها الرتبة لا تابع
صورة مناوي حقيقة وسيجي في كلام الشارح نكتة عدم تعقيد
التابع هنا بما يجزئ من ذكر ههنا ما سيجي في كلام الشارح
فلم يتبع كلامه بادى تتبع **و** المبتنى على ما رفع به قبل هذا المتبادر
من لفظ المبتنى هنا لا يترا فيه ويسبق دون غيره **و** لا ت
توابع المناوي العربي تابعة لفظه هذا الحكم صحيح على الامة
فان يا عبد الله وعمر فانه تابع للفظ عباده لانه منصوب
الحل بالبعيدة لا غير واما بان فليس بالبتعية فمن قال يريد
بالمتابع غير البدل والعطف الا انه صكه لا ميا عن صكه وكذا
يا لزيد وعمر يجزئ من غير وعمر ولم يجزئ بقصه حلا على محله **و**
لان توابع المستفاد هي ان الحكم على توابع المناوي المبتنى
يرشد الى تعقيد المبتنى لانه حكم مخصوص ببعض افراده عطلا
واما خفض فاذن التعيد بالنظر التوابع المستفاد دون تابع
العلم الموصوف بآين مضادا الى علم اخر نحو يا لزيد بن عمر ولعاقل

المراد

المستفاد

فانه لا يجوز في العاقل الا الفصل لا يرشد الى التعقيد
لان لم يعلم حكمه بعد **و** لا شبه مضاد المعرفة الحقيقي فمثل شبه
المصا فلا حاجة لادراجها الى تعقيد المعرفة وانما يحتاج اليها لادراج
المصا لا ضافة اللفظية **و** ولما لم يجوز الحكم الا في المعرفة عدم
الجواب المذكور لا يستدعي التعقيد بل التعقيد يقع ان يقال
وتوابع المناوي المبتنى المعرفة سوى البدل والعطف غير المتبع
د قول يا عليه بل ولم يقيد كان بيان حكمها في ما بعد معرفة لا
بما هو عادة فالتعقيد لغيره من التوابع اجمالا وبنية ذكر التاكيد
والصفة على انه لم يتبع الا الصحيح في امتناع وصف المناوي ولم يتبع
الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كما يدل **لانه** التاكيد اللفظي
صكه في الاغلب الظاهر ان يقول عندا الاكثرين لايامه وقد
يجوز فانه يؤول على ان المسئلة خلافية لان استعمال العربي يختلف
يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المعقود **و** وذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنى اعني منه انه لم يقل فيا بعد والبدل
والعطف والتاكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن
تصرحه في تشريحه المفضل بتعقيد التاكيد بالمعنى ليضع
بان بوله التعقيد هنا متبع عن الفعل **و** والصفة فيه وذو على الا
حيث لم يجوز وصفا المناوي المعرفة لشبهه بالمعقود **و** لا
يقصدا العلم ودفعه يا لزيد العالم بانه على الاختصاص لصنف
الدارمي وعدم جريان التاويل وصف المناوي المستفاد الا ان
يقال ضامة المستفاد بالمعنى لم يعتد حدث لم يبين فخلق المناوي
المعرفة **و** المعطوف المتبع دخول باء عليه معنى الحرف بالانتم
يتبع الى تعقيد بقولنا سوى لفظ الله ولذا لم يقل الموصوف
المعقود بالانتم مع انه احضر واوضح **و** يرفع على لفظه هذا من فدا
مضى القول ان العامل في التابع هو العامل في المتبع والتابع
سابقه من جهة واصط والمقام لا يحفل بتعقيد فتركناه لما هو
احد وقوله الظاهر ان المعقود قاسر لانه لا يستعمل الحل على محله نحو

بأصوله العاقلون فان هؤلاء محليين محل مقبوع ومحل دفع
 واقتصر على منالها اولاد اول ما يكره ان يثقل فيه بالمعرفة
 باللائم المنافع لطرف النداء وهو اول بالتشليل ليعلم انه يثبت فيه
 اثر حرفة النداء مع منافاته له وهو اسناد سبويه وهو الذي
 قال اعراب الصائفة في مقامه لم يتقدمه مثل ولم يتخلف مثل وقال
 الحق الترتيب في حاشية الكشاف هو اعل كفا من سبويه **وقد**
 ان كان كالمحسن معني علما فقول ولا يعني ليسو يعلم كذا يحق
 الشئ الوضعي من حيث الميزة لكن المص في منزله وقبيل ما ذكره
 الشارح وكان المص لما ذكر ان المعقول ان اللام في بعض
 الاعلام لاوم كاللحم في اسم الجنس فلا يثبت في العربي بغير ما قيد
 العلم في كلامه بما يمكن بنقل اللام عنه وحمل اسم الحسن الحسن
 على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا يد من معرفة معرفة
 باللائم يجوز نزوع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدر
 اوصف او اسم صفت وقصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
 لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان احتمل
 وعليه لم يجوز دخول اللام عليها وما لا يجوز نزوع اللام عنه
 معرف باللام وقصد بلاصا التعريف او جعل لانه جزء الصلوة
 في علم هو اسم يشترى في الاصل حتى يفرق منه لخاصية لا تقتض
 ذلك التحصيل ويصير علما غالبا وذلك الغلبة اما تحقيقه
 كما في التصقح **فجوز** بل يصح به لانه اصابت الصائفة واما
 تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي كالذكور او مقصور
 وعدم ثبوت كالادعاء فانه يقصور له معنى جنسي هو الابع
 لكن لم يثبت لهذا اللفظ او بقصوره ويثبت لكن لا يعلم ثبوت
 المعنى العلي كالمستوي **والا** المصانفة عطف على المفرد من حيث
 على ترفع عطف اوبن على معولي عامل واحد لان العامل في لغة
 المبتدأ والخبر واحد هو المبتدأ **وقد** حكواكم كل واحد منها
 او الضمير يجمع اليها بناء وبها بما يقع من السوانع فعلم من انه

نداء

انه لوقال وما بقي حكمه المستقل كان احص **والعلم** للموصوف
 فان قلت هذا من مسائل المنادي فكيف ذكر من مسائل النام
 قلت من مسائل النام باعتبار ان التابع المستقل او جبا حيتان
 بناء المنادي على الفع **والمنشئ** عن جواز صفة لانه لم يعرف
 من البناء الا البناء على الفع او الفع وفيه نظر لم ازان يثبت
 اختيار الفع عن جواز الجوزي بالزبد من معني **وقد** يحج عن
 البناء او المحي او ملحوقا بها يعنى من غير تغيير او لا يجوز الفع
 في ما قصد بنية عمر **وقد** لا تحذف واسطة **ان** اذا اريد نداء
 فيه ان اذ لم يجوز جعل المعرفة باللام منادي علم واحد من اولياء
 اللسان نداء فكان لا ينع ان يكون المعرفة باللام منادي لا يصح
 ان يكون مراد النداء فتقديره بالارادة لا يثبت **ولا** يعنى من
 جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوليع لانه
 يثبت ان قد يكون تابع المنادي المبتدأ ملزوم الرفع فلا يمتنع
 ان موقعه ما بين احكام المنادي **فيل** مثل معنى الكلام على سبيل
 التثنية فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لم الجوزان
 يقال يا هؤلاء الكرم ويا هذه المرأة ويا هذا العالم **لان**
 الى غير ذلك ومن فتنه الناطق في هذا المقام انه اذا
فكر الرويان يقال يا ايها **يحيى** اللام لان النداء يعنى
 عن جبر نقصان نوعيا علم جنس تثنية وجهه باللام وما
 اجلب به عنده من ان اللام فيه لجبر نقصان التعريف ليس
 الا بالتعريف على ان المعرفة باللام عندهم ذوا اللام ولهذا ارجح
 الى استثناء ما عدا من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام
 على التثنية يدفعه وفيه سافه وان قصد النداء في ما يرد ان
 الى تثنية العلم لا المعرفة باللام حتى لو اريد الرويان المعهود
ان لعبد يا ايها الرويان فاعية فانه مراتب الكلام هنا بلغت
 اعلى المقام الذي لا يناله الا الكلام **وقد** يا ايها الرجل بتوسط
 اذ الموصوفة المحذورة ما اضيف اليه بقو من حرف التثنية عنه

بين الذين وهو من كذا هو المتبادر المبادر
 الى عدم

واستدراك لادنى المعرفة باللام ذوا الرويان
 نقصان التعريف

عند غير الاختصاص الموسعة عند الاختصاص بتقدير ما ايوها قيل
 حذف صيدا للصلة لان المتأدي طالبا للتخصف والاول
 هو المخرج واين كانت الموسوعة اكثر ليكون هذا واخرى في القسط
 على نحو واحد ولا هنا لو كانت موسوعة لتعقب باو منها البع الصق
 ولا في جعل المعرب باللام وصفا اقرب باعادة كونه مقصودا
 بالبناء فن رجع قول الاختصاص بيرو والموسوعة اخف
 عن هذه الوجوه المكشوفة مع هذا التنبيه ليجري بعد المعنى
 بالبناء عن حرف البناء بقرب حرف التنبيه المشاكلة لحرف
 البناء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل لشعر بالبناء حرف
 التنبيه في مقام التوسط والعرف بين ايها وهذا اذا فيها
 لا يكون مقصودا بالبناء اصلا وهذا سيجل بالامر فلذا
 قدم ايقاعا والتزامه رد على الاختصاص حيث جعل اى
 موسوعة لانه على هذا المعنى لا حاجة الى ثبوت التزام الرفع
 قوله ولهذا لم يذكر هنا ما يجمع صفة الاسم المبهم اى صفة الذي
 جعل وسيلة الى بناء المعرب باللام ان لا يجوز اخراج صفة الاسم
 المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وجها
 اذا قصد بناء اسم الاشارة قوله متأدي معرب الى ولهذا التنبيه
 تابع المتأدي المشتقات باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع
 محله لان تابع المتأدي المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال
 التنوين في معرب يوصف اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد
 تابع للفظ والمعاد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد
 فان المعرب باعرابين معربا وحكما ولا يخفى انه بلغ من التكامل
 سلبا لا يلتفت الى الامن لا يتجاشى عن النقص واصا
 ما قيل انه لكونه متأدي حقيقة منصوب فيكون له اعرابان
 ففقد اعرابا ليس للمتأدي لفظا لا للمتأدي حقيقة وقالوا
 ما قلح حصة هذا الشارة الى ثبوت الحكم للفظ الله في باب اللفظ
 وقلم حرة واختصاص بناء بكلمة ما من بين حروف البناء

نواد ايها وايضا ذكر في مفتي اللبيب ونادى بلا توسط المبهم
 وبحقيقة الحكم الاجرة وان كان استنادا سببا بالمقام فن سبق
 اللفظ الذي لا يليق بالكرام ولا ان تجعل معنى قوله
 حاصلا فله فقول من غير ان يقول يا ايها الله مثلا في حين
 ومن خصا به هذا اللفظ انه يحذف منه حرف البناء ويعوض
 عنه الميم المشددة في اتم فيجب الحذف وهو مختص بالبناء
 بانه استند شدوا الظاهر استندوا كانهم يسكنوا في الغنفل
 في يصيغونه استند ولم يتبعوا من السندوا فعل الجمل السندوا
 بمنزلة العيبه ويقيم الثاني تأكيد اللفظ فلم يتون لعدم انظر
 تكون علما موثقا بابل العيلة او لكونه علما وانما في الشعر
 يقتضي عدم صرفه في بقرت بسبب واحد هو اعلية كما هو في
 الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال وانما ما في الشعر الرقيق فهو
 ان التأكيد اللفظي في الاصل كونه اللفظ الاول بلا تغيير
 وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للانفائة كونه بلا تنوين
 فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يصفه وذلك مذهب سيبويه
 المذهب لا ستاده وهو الحليل وهو تابع لغيره والبيان
 احياء الغنم مكان القب وكان المصانفا والوجه يخص
 الاحتمال في اللفظ السبب بتقدير المجرى لا اياكم قال في المجرى
 هو وحده اياكم سجع ما جد مستغن عن الارب وقال في المجرى
 ان شئت لاشتم فوقه والمعنى انه ليست يا بن وشيد قلته لا تابع
 لجواز ان يكون من الامداد وفي العاشر من الارب ولا اياه
 ولا اياه ولا الارب ولا كل ذلك دعاء واللفظ لا محال في اللفظ
 جتره في ايام وهو الاصل مما هو المشهور والسكون اكثر قوله
 احتراز عن تحريفات في اياها حتى وامر يا سبلي تحيا وشقيه منه
 فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء الدالة بانه جمع والفتحة على
 الاضافة وعدم الالتباس بالفتحة المعروفة بصوت الحرف هذا اذا
 كان الحرف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء

حرفه ياءه ما

بالاشهر كما في لغة العرب ومنها القارة الشاذة في زيت الحكم بضم الهمزة
 فيبغى ان يجوز يافتا اذ الشاهر اكثر اضافة الى اياه المحذور ولا
 يذهب عليه ان كان الاكشاف بالكسر مخصوص بغير يافتا وكان
 القلب بالالف وقوله المعيرة بالمدح او بالقليل بغير عبارة الرض
 حيث قال ليدل الشمر على اياه المعيرة او المحذوفة وهو الاول
 لانه لا يسمى المحذوف مقبولا وقد جاء شاذ في غير يافتا
 فانه كثر فيه القبح لسفل اليائين وقوله ويكون المتأدي المضى الياء
 المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا ويكون
 فيكون الجوز عطف على الجوز وعلى الجملة الاسمية وعلى المقدرة
 يعين العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الاسم الالف
 واما الوقف على غلاي يسكون اياه فيساكنون الجوز ويجوز
 اياه واسكان ما قبله اذا وقفت على غلاي بالفتح يجوز بالهاء
 والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطف على محذوف اي بالهاء
 والهاء وقفا فيكون وخير الجواز انه ان يجيبان يحمل الجوز على
 الوجوب لئلا يتشكل بيا غلامه وقالوا يا اي ويا اي على اليمين
 الاربعة مستغدا هذا من عدم التقيد بوجه بل لا تقتصر لستفا
 على الوجوه الاربعة وتقبل الوقف بالهاء والاحضار لا وضع
 ان يقال ويا ايت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلاي فيكون
 المعنى والمضى الياء المتكلم بوجه يافتا ويا امت خاصة
 بابدال الياء بالياء صلة الابدال واما ان يخل على الملوحة
 فهو التثنية وما في قولها العوقاية دون العكس كما سبق الى الهم
 وقوله جاهد الضم ايضا وفي لغة النعم جاهد الهاء علميا في القاموس
 وطولت الناء لانها غير متحذرة للتأنيث لكونها بدلا من اياه
 كما في بنت لكن قوتها عليها بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف
 بنت فان تأوها عوض عن حرفا صلي او مكسوة لمناسبة الياء
 اكثما لا يناسب الكسر لو اد عليها بل يناسبها واما يناسب الكسر
 فالوجه انه يقال لا بد بالياء الناء فاقبست كسرا فادامت التأنيث

نعم

فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء او محذوف
 بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعزها المشتق ينتقل الى غير
 بعد ان غير المشتق عنه بما أحدث فيه من الاعراب وبالياء
 عطف بحسب المعنى على ايت فاة فيمضي ويا ايت ويا ايت او
 على نفسا ايتا مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بالالف
 والفضل للمقدم فانه يعولون بنتا لم كان اعتبارا لا
 الاحضار بالنظر الى الالف والهم دون المضى لافاد العبارة
 جواز ما غلام ام او يا غلام عم فالوجه ان يعبر بالاحضار بالنظر
 الى الجريين ويجعل المؤنث اذ خلا تحت ذكر المذكر كما شاع
 سؤا يا ب غلاي فقالوا له وقالوا بالهاء وقفا وقالوا يا ايت
 ام ويا ايت عم آه الاحضار قالوا يا ايت ام ويا ايت غي حاصه مثل
 يا ب غلاي نفسا قوله الترجيم في القاموس رحم الكلام ككريم
 ونحوه لان سئل فهو ترجمته والجارية صارت سيدة التعلق
 فهي رقيقة ورجيم ومنه الترجيم في الاسماء لانه يستعمل للتعلق
 قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وتوحي ومفيد سبعة
 الكلام ليجس مقابلة المزدوجة وهما المزدوجة في النداء معلوم
 بالطريق الاول والاخير ان الجواز في مطلق وفي عزم مفيد
 بالضرورة قوله اي بضرورة شمرية فلا عزم انه جعل مزدوجة منصوبا
 على انه معقول له وعامله الجواز جواز وان الجواز صفة الترجيم و
 المزدوجة انما لا تضطر لصفة المتكلم ولو وجد شرط مقبول للمعقول
 على ما سيجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فيقول العامل في قوله
 الترجيم والمقدرة ويرحم في غير مزدوجة ولذا ان يحصل الالف
 للوقت ايجاز وقت ضرورة ولذا ان يحصل الاضطرار لصفة التثنية
 في غير المتأدي واقع لا يضطر ان الى الوقوع قوله اي لمرة التخفيف
 ويسمي صغرا على سبيل الاعتباط وهو اد والموت شبا يحميا
 كذا في القاموس وما في هذا المقام في كتب النحوي انه الاقتضا
 فيج انشاده بلا علمه لبنت القاموس وجعل معنى الجملة واودد عليه

تنويذ فانه حذف لا اعلان بدليل ضرورة ما قبل معتقبا لاعراب
 والمحدوث لعله لا يكون متعقبا وقيل حذف لم يصر الاعراب ظاهرا
 لا لمحو الضيف وقيل الترجيم حذف بعد التركيب والمحو في يندخل
قوله او شرط الترجيم اذا كان واقعا في المتناهي على المقدس
 الثاني لم يلتفت الى اوصافه الى الترجيم المتناهي في حواشيه عما
 لجعل الضيف الى الترجيم المتناهي بعد جعل الضيف في قوله وهو حذف
 الى مطلق الترجيم ومن لم يثبت ذلك قال ولذا ان جعل الضيف
 المتولد من الترجيم المتناهي **قوله** امور اربعة فكل منها عدمية للثلاثة
 عدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المتناهي الترجيم المعبر عنها
 وغير مطلق الحاق الف الاطلاق فالتقول في يا ضياء في الوقت
 لا محالة يا ضياء به الجاه في مقام الحاق الف الاطلاق فالتقول
 فيه يا ضياء عاشره بحذف الناء وتقف بالالف الاطلاق **قوله** لا
 ليس اخر اخر المتناهي نظرا الى المعنى لان المتناهي في يا غلام زيد
 الغلام المحصور وهو لا يستغاد بدون زيد ولو ان لا يكون جملة
 وبعض العرب يرتفعها بحذف الجاء الاخر **قوله** ولزيادة على الثلاثة
 لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل اربعة العرب لو
 حاد ونقصته وان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما من فقد غفل
 من قال لا يزمن فتنسب الاسم بالذي في حكم المعرب **قوله** بلا صيغة
 موجبة كما في عصا اذا احدثت لعله موجبة في حكم الثابت **قوله** واما
 اسماء ملقبين تاءوا التانيث واداء وقف على الموحدة في تاء الجاه
 يقال في فلان يا فلانة لان يكون معام الف الاطلاق نحو في فلان
 الشرف يا ضياء ولا يلزم موقف ذلك الوداع **قوله** زادت
 في التانيث ان يكون المعنى يخرج نحو عصب **قوله** في حكايا الورد في تاء
 زيد تاسعا واداء كانا لعينين نحو سلمان وتيسلان عليان وتيسلان
 الويا دنان واداء التانيث والطمع والتانيث والتسمة والالفاظ
 وزياد في عمران هكذا هبل وفيه نظر لان زياد اخر شملة الالفاظ
 ولا يجوز حذف منه التاء ويتخذ حذف قائما ليسا تاء زيد تاسعا

قوله واما
 في بيان شرط
 في بيان شرط
 في بيان شرط

لان اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون الناء **قوله** ويحذف
 به عن نحو ثمانية ومجانية وبنه على وجه حذفها سعا **قوله** او كما
 فاجز حرف صحيح اصله لسان الى الدهن فاعينان او الى
 فنداء عشرين الى حيث قيدت بقدر لسان لا يخرج نحو سعلات
 السعلاة كانت السعلاة بكسر الفول او ساحن الجن كذا قالوا
 ولذا ان تريد باخره اخره الحقيقي وتاء التانيث فاجز صكاهو
 كلمة اخرى حقيقية **قوله** وهو اعلم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن
 ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلزم جعلهم
 المعتل الذي يقبل الاعراب مطلقا بالصحيح **قوله** اي الف او ياء
 او واو ساكنة احتوز به عن محذولو وظروفه لسان او لسان
 فيهما حرفي مدة **قوله** حوكة ما قبلها من مبنيا احتوز به عن نحو حيل
 وسنود قائما لا يسمي مد **قوله** والمراد بها المد الزائدة لسان
 الى الدهن لتعليقها وكذا هو المراد ما هو مد مطلقا والغرض
 لم يكن مد في اصله وانما صار مد بالاعلان **قوله** وانما لم يأخذ
 هذا القول لان لا ياضد فيها ويحصل يتوابع اكثر من اربعة
 احرف في الاصل **قوله** لان نحو شون جمع منه واما ان يحصل
 جميعا لان لم يستعمل الاكثر من اثنين في بيت القاعه بما يجز
 فاعرف **قوله** وهذا في الحرفان الاخيرين في كلا الصيغتين لا يفتقد
 في الجرام التقييد بالشرط لانه لغو فتصير ليس كما ينبغي ولو
 المضيق كان ما قبل اخر مد حذف لورد نحو سعلات صيد
 من قال لول كذا لسان الحذف انما لان لم يقبل لعدم شوكه
 الصيغتين في جهة حذف الحرفين فقد غفل **قوله** وبلدت من ابوالفتح
 صفار الغنم على كبة في الماشية **قوله** اي في حذف واحد قد
 المضارع مع معنى اخواتها الماضية لداعي كلمة الغنم فانها لا يجوز
 في الجراء الماشية بغير قيد والانسبان بجعل المقد يرفع حذف
 حرف واحد فاجز اعلم ان قوله وانما كان موكبا حذف الاسم
 الاخر وقوله والاخر في واحد ينتقصان بياضاربه فان صاربه

مركب ولا يحد منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما
 حمل المركب على المركب حقيقة وصفا والصادرة مركبة حقيقة
 حكما وهو في حكم التناهي مع ان الحرف لا لعله موجبة وما هو
 في حكم التناهي ما يكون لعله موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو
 يردوم ويستثنى من القاعدة اسم اركان الترجيم فيه موجبة ضد
 حرف اللين نحو علقون وقاصون فيقال بعد الترجيم يا اعلی
 ويأقاسي فيعود المفعول لا ارتفاع اليها كين واسم قبل اخر
 مدغم ساكن في الاصل قبل مدغم نحو اسما يدفع الحرف وكسرها
 ليست فانه دفع للساكن واسم قبل اخر مدغم متحرك في الاصل
 قبل الف نحو راو فانه يوحى في حركة واسم قبل اخر مدغم ليس
 قبل الف على نهض الغراء نحو يا بحر فان الفاء يعقوب على
 سكونه والغراء يرد الهمزة فيقال الفاء فاد النقة ومن
 فاد هي حقيقة خرج عن العضاضة وياكر في الحاشية كروان
 طائر صنف طوله العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له
 الحينادي وانما استواءه كونه يروي كراون جماعة كروان كلس
 ايضا جماعة على غير القياس كاد فاد لولان المنادي
 في حكم المركب لعدم بقاء فاعل ما يعل به الاسم المركب ولم يحل
 في حكم هو مع انه معني وقد استعملوا الوجة لا يراى المندوب
 فانتا مباحة المنادي والعقل به بين مباحة في الاولى ابن
 يوزن تحت المنادي برتبة كونه اشهر صيغته وهذا المثل
 صيغة النداء واو يد يا ماضة لا تصرف المطلق اليه ولم يعمل
 وقد استعملوا في المندوب مع انه اخر واظهر للفتية على ان ال
 الصيغة للنداء اعربت المندوب وهو المتفصح عليه وجره
 او عدما المتبادر من المقتض عليه من يكتى عليه لا ما يكتى له
 فالجمل على ما ذكرنا الشارح بعيد جدا في الاول ان يقال ان عمل للف
 واويله واومصيته واحسنه كناية عن الميت لانه
 كانهلاك النادوب ومعيته وحسنه واحتساب المندوب

عند سيبويه يكون ايضا عند سيبويه
 وفي الامتنان الساكنين

فانتا ما المنادي خبر في الصراح
 والمثل المنادي في فانتا ما المنادي خبر في الصراح
 من ساحة من ساحة ما الموصوفة للنداء
 حقا فانتا المنادي خبر في الصراح
 فانتا ما المنادي خبر في الصراح
 فانتا ما المنادي خبر في الصراح
 فانتا ما المنادي خبر في الصراح

المنادوب لوامتنان به معنيان تغلق حرفا لوابا لاحتصاص
 معنيان لاحتياز وليس صلة للاختصاص لان البناء الذي صلة
 الاختصاص لا تغلق الا على المفعول عليه فبقيته ردة على اللفظ
 التناهي في حيث فاد العرفي ودول الياه في الاختصاص به
 على المفعول وجه التناهي البناء العرفي على المفعول ليس صلة
 الاختصاص والعرفي في صلة ودول على المفعول عليه ليوف
 ان لا يقع تكويف ليس ورود هذا بامتنان على ثاويل قوله
 وحكم في الاعراب والبناء حكم المنادي بما اورد به لكون قوله
 ولا يدوب الا المعروف في حكم المثنى من قوله وحكم في الاعراب
 والبناء حكم المنادي وجاز لنا زيادة الالف فيه ردة
 على الاندلسي حيث قال يجب مع بالثلاث ليس بالمنادي
 وفيه انه يرفع الالتباس بالمستفاد وفي ذكرنا المنادوب
 استغاد بقرينة زيادته فان حقت اللبس حالف المتعدي
 المضى فمما كان حركة اخر اعلم به كما في منادوب قوله
 فيه ونصير الرجله وانما قال المصنفان حقتا للبس المنادوب
 اشتاف الخان وزيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل ولا
 ان الياه منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المنادوب
 لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدود اليه وحكمه الفاء
 في عيان المصروف في مكانه واعلمكم به بهذا المثال
 على جواز ندبة المصنف الى الجاهل على خلاف المنادي فانه لا يجوز
 لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تفتية او جمع
 او عطف ولا يبعد ان يكون هذا عيا الى خارج المندوب
 عن المنادي وعدم جمل منادي على مناد من الدعوي في
 التفرع كما في الجبال لانه لو كان منادي لكان مقصودا بالخطاب
 ولم يقع واعلمكم لانه يحتمل لتمام المصنف لان الاسم انما
 يتم بالتقريب او باللام او بنون التثنية او بالجمع او بالاضافة
 لتمامه بل بالذات اي دائما قوله بخلاف المصنف والمصنف اليه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

فان قلت مبررات به كركه والمواد فمخففه من المبررات
فكيف يكونه مراد فاقته المراد العود الذي يقصد
بابه ورواها ورواها عن غيره مرادها
لها اوزع عن

العامل بحركه الفعل وشبهه لا المركب وهو مقدر كما هو الظاهر المتبادر
 شقاق جميع امورا عتيها وكلام الحق لا يجد قودا لمفعولته ويتعد
 الفراغ عن العمل فيه بحمد ذلك الاستغناء لخرج نحو زيد ضربه فنه
 انه خرج جميع صور ما اضرم عامله لا ليس مانع عن ادخاله بحركه لاقتلا
 بل شغل العامل بالمقدزايه ايضا مانع الا ان يقال لامانع من العمل
 صورة الا ذلك الاستغناء لا يخلو في زيد ضربه فان رفعه زيد مانع
 عن العمل ما بعد فيه ويتبين ان الضرب بالمفعوليه خرج حركات
 نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما
 ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنتبه الضرب بالمفعوليه كذلك
 المتبادر من اسم المفعول وله ان يقول كل اسم خرج من المفعول والرفع
 لطف ما اضرم عامله على شرطه التفسير منه زيداً كنت اياه فلا معنى
 لتقدير قوله لنتبه لآخره والاحسن في ترتيبها ج وجبه الغير
 الخفي بمقتضى سوق كلامه لخصوص اتمام المشتغل بالضمير عن الفصل
 بينهما بما ليس منها وله وجه اخر وهو خصوص امثلة المشتغل بالضمير
 عن الفصل بينهما بما ليس منها وما فعل المصرا ايضا وجه اخر الاول
 عدم الفصل بين الاعمال المعرفه بالفعل المجرول على حسب عياله
 تقدم المسقط بسفنه ثم المسقط ممدود ثم المسقط باللازم الا انه
 قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتأمل ^{في} يتبين زيد جعل ضمير
 شيعي لا زيد دون ما اضرم عامله على شرطه التفسير لاقتضاه قوله
 اضربت اياه جعل ضمير كضرب ما اضرم عامله على شرطه التفسير لاقتضاه
 وفيه برهان قالوا لا متصوب ما بعده وجه الرفع مستغن عن الابهت
 فان العمل فيه ضرب زيداً كضربه اضرم ضرب الاول لوجود مقتضى
 فيه ان الاصل فيه ضرب زيداً ^{والله اعلم} وفيه في مقام الاعداد
 في ما يشبه الكتمان في مواقع يظن في ابدى النظر انه من قبل الامتداد
 على شرطه التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا في القاموس مضمته
 الشيء موضع يظن فيه وجوده ومثله لان يكون كذا اي جدير
 فيه ان يقال انه كذا ويجوز ان الرفع هدم ما احتير فيه الرفع على ما

هذا ان هذا التفسير منه شاذ لا حقيقة وانما التفسير
 من هذا التفسير منه شاذ لان ما اضرم عامله من المفعوليه
 لا يخرج عن العمل فيه بحمد ذلك الاستغناء لخرج نحو زيد ضربه فنه
 انه خرج جميع صور ما اضرم عامله لا ليس مانع عن ادخاله بحركه لاقتلا
 بل شغل العامل بالمقدزايه ايضا مانع الا ان يقال لامانع من العمل
 صورة الا ذلك الاستغناء لا يخلو في زيد ضربه فان رفعه زيد مانع
 عن العمل ما بعد فيه ويتبين ان الضرب بالمفعوليه خرج حركات
 نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما
 ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنتبه الضرب بالمفعوليه كذلك
 المتبادر من اسم المفعول وله ان يقول كل اسم خرج من المفعول والرفع
 لطف ما اضرم عامله على شرطه التفسير منه زيداً كنت اياه فلا معنى
 لتقدير قوله لنتبه لآخره والاحسن في ترتيبها ج وجبه الغير
 الخفي بمقتضى سوق كلامه لخصوص اتمام المشتغل بالضمير عن الفصل
 بينهما بما ليس منها وله وجه اخر وهو خصوص امثلة المشتغل بالضمير
 عن الفصل بينهما بما ليس منها وما فعل المصرا ايضا وجه اخر الاول
 عدم الفصل بين الاعمال المعرفه بالفعل المجرول على حسب عياله
 تقدم المسقط بسفنه ثم المسقط ممدود ثم المسقط باللازم الا انه
 قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتأمل ^{في} يتبين زيد جعل ضمير
 شيعي لا زيد دون ما اضرم عامله على شرطه التفسير لاقتضاه قوله
 اضربت اياه جعل ضمير كضرب ما اضرم عامله على شرطه التفسير لاقتضاه
 وفيه برهان قالوا لا متصوب ما بعده وجه الرفع مستغن عن الابهت
 فان العمل فيه ضرب زيداً كضربه اضرم ضرب الاول لوجود مقتضى
 فيه ان الاصل فيه ضرب زيداً ^{والله اعلم} وفيه في مقام الاعداد
 في ما يشبه الكتمان في مواقع يظن في ابدى النظر انه من قبل الامتداد
 على شرطه التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا في القاموس مضمته
 الشيء موضع يظن فيه وجوده ومثله لان يكون كذا اي جدير
 فيه ان يقال انه كذا ويجوز ان الرفع هدم ما احتير فيه الرفع على ما

احتير

على ما احتير فيه الضرب مع ان مناسبه التثنيه استند بالباب استند
 لانه جعل ما هو ابد من الباب مناهم وقيل لانه ارجح سلامته
 من الحدوث بالابتداء فحمل امين الابتداء الذي هو العامل
 في الابتداء والخبر لا يتعين بذلك سنده والتثنيه مصدر المتبادر
 الذي يمتنع كونه سنده وفيه رد بعمل رافعه فعلا بمجمله معدن
 الا انه ارتحاب ما لا حاجة اليه واستغناء بحده كون الرفع مختاراً
 وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل لان مجردة عن العمل
 اللغويه لا بد له من قيد اخر وهو الاستناد بعرفه الوالي في هذا الابتداء
 وفيما ان مجردة بحيث رفعه بالابتداء فكيف يقع وقد يصح الا ان
 مقال المراد منه مجردة بمعنى قتيبة اي مرتبة ترجح خلاف الرفع
 وهي ما زاد على سطح الضرب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه
 العوجج لانه في صورة استواء الامور من مرتبة لا يصح ليس ترجح
 خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصح وايضا لو ادعى عدم ما
 يرجح الضرب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اخوي منها لان
 في صورة وجوده اني يتحقق عدم مرتبة ترجح خلاف الرفع وقيل لو
 جعل ضمير خلافاً الى اختيار الرفع لم يتحقق التفسير بالمرتبة
 لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا مرجح
 الاختيار في الترتيب والاول لا يستغنى عن قوله او عند وجود اخوي
 منها بل يمكن لمصنف لانه لم يكن وجود اخوي من مرتبة واجب
 اختيار الرفع في الترتيب فافهم وانما جعل مرتبة خلاف الرفع على
 مرتبة ^{الرجوع} جميع دون التصحيح اما لما ذكرنا مرتبة التصحيح لانه
 موجودة واما لان مرتبة عدم صحة الضرب لا تتجاع مع اختيار
 الرفع لانه الرفع واجب لان ترتيب التصحيح استغنى عن اختيار
 لا يتغير مرتبة خلاف الرفع بمرتبة ترجح خلاف الرفع كما قبحه سلامة
 عن الخلاف فيل معارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ووجه
 السلامة عن الخلاف ارجح لكن ^{الرجوع} يكون زيد مرتبة عما احتير فيه الرفع
 لوجود مرتبة اخوي من مرتبة خلاف الرفع لا لعدم المرتبة المرتبة

للقبض والمشيور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يحتمل فيها لرفع لغو
 فترية خلافه كلاما لاحقا او متصلا وعند وجود ما مع غير الطلب
 او ان المعالجة قاله الاخوة الذي يوجد مع فترية النصب ليس
 الا ما هو فيه واذا هذه مع غير الطلب يتلوا مع الخبر لان المتبادر
 عن الخبر في عرفهم خبر المتبادر فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
 او هو لا يجوز اه قيل ولا يلزم كون الجملة الاسمية اسمية وهو
 قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا ثابوا لا يكون الجملة الاسمية
 اسمية فالمراد بل يوم الاسمية غلبة وقوعها بموها وقبل المروء
 في خبرها بالاضمار على شرطية التفسير بالعطف على الجملة فعلية
 حقيقة او كما يجوز ان يراد بربط خبره عندها مقبلا فان اسم
 الفاعل يشبه بالفعل في حكمه واستغنى سببه عن الجملة الفعلية
 الجملة التفسيرية نحو احسن يريد وعرف يصير لكون فعل التفسير
 ويحذفه عن المعروض لاصحاب الاسماء يقال الفاعل الجملة الثانية
 في المثال المعروض اعراضه لا عائلته والالوم عطف الخبرية على
 الاسمية وفيه ان محو يصير به اسهل في انشاء الخبرن والتعسر
 وحال انه لا ينبغي ان يشترط ان كانت الجملة متعقبة القول
 نحو قال زيد عمر فانه ويكره خبره فانه ليسوا بالعطف في مقول
 القول باعتماد اشترطها في التحقيق حتى يتوافق الاسمية والفعلية
 في التفسير بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقول لسمية
 بين الاسماء ولا يعتمد عليها للصفها في الفعل فانه اراد
 انه لا يقدّر وجودها لانه يكتفي في ما هو مصدده ففي وجوده التقدير
 فلا بد من وجوده الفرق بين ما لم انه يجوز حذف فعلها
 دون لم كما سياتي في محله لا يصح ان لا يقدّر معول ما هذا لكن
 انظر ان جواز حذف الفعل زيد لما بها شيئا بمعنى يقال الاتباع
 لا لا يجوز واقفا على حروف الاستفهام لو قالوا الاستفهام عطف
 على حرف النفي يخرج عنه نحو من صيرته لا ليس بعد الاستفهام بل
 فادرك لا يصير لكنه لا وادح الخبر وانما يصير لكنه لا وادح الخبر

على الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر الحرف عنوان الاسم الاستفهام
 يجب دخول على الفعل الصريح فلا يجوز من زيد امرته مخرج الرق
 ليشمل مثل هل زيد امرته فانه يجوز ان يستفهام الحرف لا يقتضي
 هل لفظ الفعل لانه يحقق قد في الامس ولا يلحق فيه بقدر العمل
 كلام الحرف ان هل لا ينفارق لفظ الفعل اذا ذكر في كلام ضل ولا
 بالعقل بينه وبين الفعل اما ان لم يذكر في كلام فعله فعله لا
 نحو هل زيد قائم فمفعولها ما فان حروف الاستفهام ودورها في الاستفهام ليشمل
 نحو هل زيد انت ضارب فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في حقا
 حولا الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقيم على ان العود يقع هل
 ويذكر في ما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جواز مثل زيد امرته
 لا يجوز على بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد امرته وعلى بيان المفتاح
 لا يقع هل زيد امرته بل يحسن فلا وجه مع القول بجواز هل زيد
 امرته وتكفي بيان المفتاح لا يقع هل زيد امرته بل يحسن فلا وجه مع
 القول بجواز هل زيد امرته الحكم باستفهام هل زيد امرته وفيما ذكر
 وما ذكرنا من ذلك وما ذكره الرضوان المراد بحرف الاستفهام الحرف لعدم
 جواز هل زيد امرته لوجوب دحوله على الفعل في هذه الصورة لانه
 لا يمتنع بالعقل بينه وبين الفعل او وجه في كلامه وبعد ان التفسير
 حلالا للكونيين في اختيار الرفع بعد لانه اذا ليسو فترية النصب وقوع
 الجملة بعده على السواء وخلافا للخبر فانه يجب بعدها الفعلية
 فيجب معها وفي ما قبل الامر قد يتأخر في التفسير ولا في العذر
 وثانيا في التفسير حيث قد الموصول مع مفعول المصلة وحذف المصداق
 مع ابقاء المصداق اليه على غير وجهه وهو جدير فسر كما ما المعذور
 بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والتفسير ولا حاجة الى الاول ويصح
 ان يراد ومحتا والنصب في وقت الامر لا من الزمان عن المصدر
 كثير ولا في التاخر لانه يقع تفسيرها على ما يحتمل والنصب في اسم مثل
 اعواضه وقوع الفعل فيها اكثر من غير اضافة المانع الى الفعل
 باعتبار ان لها مزيد احتصاصا بالعمل لانها مخصوصة بكونها على

على بيان غير المفتاح

بالجواز المبرور لا ينبغي
وضع اليأس

المشقة وعند حروف البس المقترى عند حروف البس حال الرفع وانما قاله
عند حروف البس دون عند البس لانه الرفع لا يمتزج بالبس لغيرية
لكن المشقة راجح لانه فيه مخنن كماله قرينة ومن قال اذ رجع الحرف
لا يسمع اليأس يجب وضع اليأس فيجب اليأس واما عند الحرف فترفع
اليأس محتاد اوله لم يشبه اليأس كونه جبراً ما ان الجبراً قيد من الصفة
لا ينبغي فاشقة فاشقة فيز عليه انه يترجح كونه صفة رتجها كونه
يعود جبراً على كونه صفة فاشقة فاشقة فاشقة فاشقة فاشقة فاشقة
يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه قيد وان ينبغي ان يذكر اليأس
في مواقع وجوب اليأس واعلم ان حروف اليأس بالصفة فيما اذا كان
المقصود تكملة ويكون المقصود متعلق بجمل جبراً اذا رجع المقصود
ولا يتحقق حروف اليأس في المقصود المعرف ولا فيما اذا لم يكن
المقصود متعلقاً بوقيل الشيء حلقته بعدد يتبدل كل باللام لا
الا استقراره فلا التباس وكذا لو قيل على شيء وحلقته ثم اعلم
ان من مواضع احتيا اليأس ما استخرجت من القوة الى الفعل
وارجوا الله ان يكون فيها منه وهو فيما اذا اليأس المقصود
بالافادة بغير في صورة الرفع نحو زيد صرته علامة فان المقصود
بالافادة اهانه زيد فانه ايتل ويد صرته علامة يكون ظاهر
في قصد افادة صرته علامة وبما لا يلتصق النفس الى اهانه
اللامعة فان المقصود على كل شيء بانه مملوك لا بغيرية
قرارة اليأس فلو رجع وحل على الصفة فانه هذا المقصود يتبدل
بمعنى غير مقصود ولا حياً في معنى كون المقصود صفة الى الاستدلال
بانه يستدعي هذا لانه الذي ان في مقام مقصود الاحتيا
بالجمل بعد الاسم نفسه لانه كان مع الرفع يلبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى
اولاً على انه مذكور يلزم ان لا يكون اليأس في الافة مختاراً عند
المعتزلي مع ان العرب يقيسون متفقان في ذلك التقدير اعني
اوقودان ونحو ذلك فان قوله فلا يمتنع كونه ما يستوي فيه الامران

المرجع

لترجح الرفع باستثنائه عن قدر نحو عنده فكل اذا كان المقصود
اكرامه عنده ولا بد من قدر عنده على قدر اليأس ايضاً
قلنا هي معارضة بقرين المعلق عليه ولك ان تقول ان اليأس
موجب بالاستثنا عن يتخلف جمل الجمل جزراً قلنا هذا ايضاً
المنتهى اما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين
اورباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا يذلل اعتبار من هذا
والا بالتشديد ليس الا عند الجليل لوجوب دخولها
على الفعل اما حروف التخصيص فما لا تنفك وحروف الشرط عند
غيره لا حشيش فنده تحتاً بعد ما اليأس بعد عند بعضه لا
للعرفه والمضمرات اما هنا او فيما تحتاً فاشقة وكما استخرجت
من العطف الى الفعل من مواضع وجوب اليأس ان يكون ما
انصر عاملاً على الشرطية التفسير كونه صفة نحو رجل اخرته فانه
لا يجوز فيه الرفع لا متناع اشكيا المصروف المبتدأ فالاحتياط فيما
ذكرته مفعول تحقيق المقام ان الملازمة ما يلبس الفعل المقصود
في المقصود ويكون مقصوداً بغير قصد بغيره بغيره بغيره
او دل قرينة عليه فهو ما نحن فيه فقدم كون هذا المثال ليس
لان يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى
مثلاً اذ خلق من هذا اليأس يتصور احق الله ويدل لانه حذر
الفاعل في التعيين فهو بمنزلة الماكود مجمل الاتحاد بينهما مما
لا يقول عليه نعم كل ما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه
ويجوز ان يقع ما لا اذ اريد ذهب به يصح ان يكون في تقدير
اذ ذهب انتهاب به وفيه ان يكون الناصب لزيد اذ ذهب
المسند الى المصدر بخلاف لانه قائم بغيره ولول ذلك قرينة
على قصدته فليكن منه وقد رجم البع الرضى بانه المصدر الذي
يسند اليه الفعل ما يكون له احصاء بالفعل وفيما نحن فيه
ليس كذلك بل يوجب ان الذهاب وان انتسب ما ذهب
فتقال اذ ذهب ويداً وبها باكتفاء لا بانه الله شياً لكن ليس

وما يجيب ان يبين
بغيره اليأس

والا فبعد

لما اختص من ويريد مسانلة بل اختصا منه بذهب والفعل لا يسند
 الا الى مصدره كذلك وفيما قلنا عنه شاهد على انه لا يجيئ اتحاد
 الفاعل والذو وجب بل يفتقد الى رده هذا الامار لهذا المثال
 واجب بالابتداء فقيده الوضع بالابتداء بقياد ومن اطلاقه
 في هذا المقام وقد قيده المصنف في ترجمه ايضا وجهان فقال
 تقدير اذهب زيد مرجوح لا حتمية بل الى الحد من المستغنى عنه بالابتداء
 وفيه ان يكون الاستغناء او الى الفعل يرجع على انه احتمال موهوم
 يكفي في ابطال الحكم لوجوب الوضع بالابتداء وكذا اي مثل اريد
 ذهب به قوله في الخارج يريد المصنف موهوما وقع بعده فعل
 هو متصرف للمفعول لا يتحمل ان يكون من هذا الباب لانه تركب
 تشديدي ولو سيطر الفعل على المفعول ومضيه به لا يتحمل التقييد
 الى الاجبار ومفعول المقصود مفعول كل شيء مفعول في التركيب
 عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من الباب الى بطلانه
 سلفه لعدم المصنفون ويكفي على تقديره ومضيه لانه لا يكون
 مقصودا كما اتفق عليه كالمسألة سائر الشارحين في هذا المقام فيهم
 الشارح نعم لو بين كون الآية مما يقصد فيه وصف المفعول بالاعتناء
 ببل كان لا يفي بالمقام لكن حمل عباراتهم على هذا المعنى
 بعيد عن ذاب الكلام واعلم ان قوله في كل شيء مفعول في الذم
 مثلا اريد ذهب به في انه يوجه ان من باب الامار وما يجتاز
 فيه النصب لانه على تقدير الوضع فوق ليس المضمير بالصفة في
 الرتبة الثانية مصداق اعمالهم في القاموس الوفود كما يقول الكنتا
 جعدن تركسوا لانهم لم يوصفوا فيها فعلا بل الكلام انما يتوقف
 او قوامها كتابة افعالهم كما ذكر ذلك دفعنا لجل الفعل على الكنتا
 بان لو جمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كتابين وفيه
 انه يصح يجوز حمل الفعل على الكتابة بفتح اسناد الكتابة اليهم
 لانهم اسباب كتابة الكلام نعم ان هنا ما اذا اخبر عن حمل هذا الفعل
 على الكتابة وهو انه لم يكتب في مصداق اعمالهم على سبيل كل واحد

لهم ولما ان جعل قوله بل الكلام الكتابون او قوامها كتابة افعالهم
 اثباتا لهذا المانع بان يكون منطوق الفاعلة اختصا من كتابة كرام
 الكتابين بافعالهم وان كان متصرفا لشيء بناء على مجزئ الفعل
 بين الصفة والموصوف بجمل الموصوف لان كل شيء كان في
 مصداق اعمالهم مقصودا لان اراد فيه لعدم موافقة غاية الآية
 الاخرى فلا يقع تأييدا لانه الامارة خير من الاعادة وان اراد
 انه ليس في اعادته عرض لاق بخلاف اعادة المفعول السابق فلا يتم
 لان فيه بيان انه لا يكتب في مصداق اعمالهم كاذب بل مصداق
 اعمالهم مطابقا لاعمالهم بحيث لا يفاد واي لا يتوقف
 وانما ان قوله مع او كون وقوله تحت الفاعلة ظاهر الامر ظاهر
 ما للنية المبتدئ في المعارف بقا عدة اعمال ما بعد الفاعلة
 فيما قبلها باعتبار اداة جمل الانشاء جمل افعالها ولهذا جعل
 ترجمته المبتدئ ايضا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور
 كون الفاعل بمعنى الشرط عند بعضهم هو عيسى بن عمر الفاعل
 مرتبط لا تقدير الخاص بعيد عن التعميم والمبتدئ وقدر كانت
 وجعل الياء للبيان ومثل هذا الفاعل لا يعمل ما في خبره فيما
 قبله بل يرتفع هذا الفاعل في الشرط الذي وقع موقعه والمعرفة
 موضع الفاعل ومقام اخرجه عنه مقلد والاية جمل افعالهم
 الحان قوله الزانية والرافع عطفا على كل شيء مفعول في الوتيرة وقوله
 وجملنا يتقديروا الآية جملنا عطفا على قوله الفاعل بمعنى الشرط عند
 المبتدئ والجملتان تقديرا لكون الآية مثل قوله في كل شيء مفعول في الوتيرة
 ويجوز حمل الملق ضلوع ما اشار اليه بان يكون مبتدئا خبر قوله
 الفاعل بمعنى الشرط والاداء تعريف الفاعل فانه في بعض ما في قوله
 الفاعل فيه تقدير تركيب ما لا حاجة اليه وجملنا عطفا على المبتدئ
 فيكون التذكير في قطع الآية بما قبلها ان من هذا الباب عند بعض
 المتأخرين ما قبلها وقوله جملنا مستقلة وقوله لا يجتاز ويدا
 ضريبة ايضا جملنا والمزاد لا يستقلان ان يكون ذكر اديهم

وليس هذا المقام فاعلم في الفاعل عن موقعه اي

متبرعا على صفة الفعل من الاخرى ولا ان تريد ان الراء والنا
 جلتان مع رفع الراءية وما هو جدتان وقالوا لا يصح ان
 يكون من باب الاءاد فلا يحتاج الى تنبيه الجليتين بالاستقلال
 او للتنبيه هذا اظهر واحتمار النصب باطل بالاتفاق الخ
 بيقان قوله والفاء مختار النصب دليل على اثبات اعدا الاربع
 السابحين ولا ان يجدد دليلا على عوي ان الآية ليست من
 الباب وعلى التقديرين يتجدد السوق يستدعيان يقولون
 فيلزم ان يختار النصب فالوجه ان اشأ والمص الى جميع ما ذكر
 في الآية مع تنبيه على ما هو المعرفة فعلا لاية ليست من الباب
 لانه الفاء بمعنى الشراء والاية جلتان عند سبويه وان كانت
 من الباب كما ذهب اليه البعض فاختار النصب ولا يبعد ان
 يجعل قوله والفاء مختار النصب بمعنى ان ليس التوكيد التثنية
 المتقدمة من الباب والفاء مختار النصب فيها اما في الاول والثاني
 فخطا واما في الثالث فلا يلتزم بالصفة لصيق على ذكره لانه
 لو ذكر لفظة وقت الخبر سبها في القسم الثاني الذي ما جتمع فيه
 التكرار المحذور منه لعموم اشتغال على محافة سيع السامع لها الى
 الاحتراز عن تجمعه سماه وهذا لا يذكر المحذور اعلم على
 به بذلك على ان العول يتناول العول فيه فالمعول في هذا المعام
 من قبل المحذور والايصال وقيل من قبل اطلاق اسم الحال على المحذ
 او ذكر محذورا فيكون مفعولا لكان قلت وقيل محذورا
 مفعولا للمستقر فوقعه في تقدير ذكره او قد فقد او تكلمنا خارج
 ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير فتصح عطفه او ذكر
 لا يتناول لا يصح جعل محذورا مفعولا للتقدير لانه لا يستدعي
 بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانه يقول بذكره اعدا ليعتق
 منية التذير مقصدا للتحذير دافع الى التقدير ومن لم يمتنع
 هذه الدققة الحال على نفسه المسافة فقالا التقدير اني جوف
 غير والا في جعل ذكر مصدرا منصوبا بالاعطف على المحذور

التقدير

اي بتقدير اتي لما للتخويع بما ذكره واما لذكر المحذور من كذا القول
 الكلام به اي ما جدد ذلك العول هذا بظاهر يدل على وجوب
 تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اتي
 اتي وهو اتي لمصلحة الضمير المنفصل فاشمل فان قلت
 فعل هذا لا بد من ضمير في المفعول هذا ممنوع بانه لا بد من عائد
 وهو ضمير الضمير وكيف لا ولو تم وجود الضمير لما منع ما ذكره
 في الجواب فالاول ولا بد من عائد ليصح ما ذكره في تسليم الوجوب
 وفي حمل الضمير على العائد بهذا الضمير عن اعادة ما في الضمير مثال
 انك والاصد بنه بكنية تكرار مثال انك على ان الغلبة في هذا
 القسم من التحذير وان كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يحتمل
 استحالة مخاطبتي والشر والغلظة بتقدير لا تقي على صفة المستحتمل
 على ما ذهب اليه سبويه لكن قول المص بتقدير اتي ينضم الى اختيار
 مذهبه غير من ان التقدير على صفة الخطاب ايضا على سبيل
 الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى مخاطب محذورا
 والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء والظاهر ان الضمير
 كلها ولا يخفى عليك ان تقدير اتي في اول النوعين غير صحيح
 لانه لا يعمل في ذلكا تقدير اتي بضمين معنى التبعيد لان العربية
 لا تقول عليه فن قال يجوز تقدير اتي بضمين معنى التبعيد فقد
 حقيق ومال ونحن نقول انك والاصد بتقدير اتي ففعل
 والاصد بالتفسير عن الاسد ففعله ونفسه بالاصد واما ان
 من الاسد بتقدير اتي ففعله من الاسد فغير عن الاستدلال
 محال قريب مثلا وابل من الاسد عنه وان تقول بتقدير
 مثال انك غير مناسب لان المعنى في الاخر فيه انك لا تتواءم على طريق
 انما يكون بتبعيد عن جوفه من يتصرف فيه بالارادة فيصح جعل التقدير
 بعد ففعله عن الطريق فعمل لا يناسب بتقدير بعد الطريق لكن ليس
 من ضرورات تقديره مفعلا لان ميان يلزم من نفس الطريق بجوف
 الجار وهو ساعى فان المعنى على تقديره ميان ويزيد كمال اسد

ان لا يكون الضمير مفعولا بتقدير اتي فغير انما مفعول المحذور
 في المحذور قد ذهب الى ان الضمير محذورا في التقدير فاعلم ان الخطاب
 ما مفعول بتقدير اتي لان الاءاد في هذا الاسد من قوله
 ففعله ولا دلالة في عبارة التوقي على ان الضمير محذورا بل ان
 الاءاد ان الضمير محذورا

لا يجوز ان
 هذا ان تقديره عند تفكيرك بوجوب كون النفس محدودة فلا يكون من
 اقرب النوع الثاني وليس من اقرب النوع الاول ايضا لانه ليس
 متصورا تاما جملة الا ان يراد بما يحد لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن
 ان يقال ان التخيير عن النفس بالتوجه على تبعية عن الوجود
 التي تؤيد ذلك ولا يخفى ان يصح تقديره ان في هذا ايضا الا ان المرجح
 تقديره بقدر الاستغناء عن التبعيد بتقديره حرف الجز ولا شتماله
 على بيان كيفية الحد فاقم ولبعضا لنا ظريفي في هذا المقام كلام
 بتجديد الاقسام ويدعى الاوهام ونقول في قسمي النوع الاول
 اياك من الاسد فتذكر ان الحدوث وتحدد المعطوف لان المقام
 لا ينسج الحدوث والمعطوف معا اياك ان تحذف بتقدير
 من لا يتقدير العاطف فانه لا يجوز في سبعة الكلام ولما علم
 من قوله بتقدير من عدم صحته تقدير العاطف ثبت امتناع
 تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجوز قوله فانه قلت
 فليكن بتقدير العاطف وما ذكر من الجواب بقوله قلنا لا ينفع
 لانه السؤال ان قوله لا امتناع بتقدير من لا ينتج المدعي برون
 صهيبة امتناع تقديره ولو ثبت امتناع امتناعه امتناع من امتناع
 تقديره حرف الجز لا ينفع ما لا مدعى امتناعه واضح مستغن
 عن التبريق والبيان شامل لاسماء الرمان والمكان والمراد
 باسم الرمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر
 فانه لا يتصور رمانا او مكانا عن ان يفصل بينهما صواب فيه
 سواء ذكر الفعل الذي يحد فيهما لفظا او تقديرا وهو المراد بالذکر
 والمذكور في هذا البحث فلا تفصل مثل يوم الجمعة يوم طيب
 لا تقول ما من يوم الجمعة الا وفصل فيه طيب لانا نقول المذكور
 طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفصل فيه والامكان الرمان
 ولما ان تقول اذا ذكر طيب الرمان فقد ذكر الطيب مطلقا في
 صفة لان ذكر المعنى لا يمكن بدون المطلق في يوم الجمعة مما فصل فيه
 فصل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المعقول بتجديد يكون غير

لا تفصل

او كذا ان يفصل المعقول
 عن المذكور ضمنا

من المذكور ضمنا فلو عرفت التعريف قيد الحقيقة اعترض عليه بأنه
 لو اراد بمعول ما فصل فيه ما نسب اليه الفعل كماله في لم يتحقق له اعتبار
 قيد الحقيقة ولو اراد بمعناه الحقيقي لم يتحقق له اعتبار قيد الحقيقة او يوم
 الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اذعن وصوفا بكونه ما فصل فيه لم يفصل
 معقولا فيه وفيه نظر لانه لو اراد ما نسب اليه الفعل كماله في ولم
 يعتبر قيد الحقيقة لصدق على يوم الجمعة انما نسب اليه فصل مذكور
 بكلمة في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اراد بمعناه الحقيقي وعبر
 قيد الحقيقة كان الحق هواس ما فصل فيه فصل مذكور من حيث
 انه فعل في فصل مذكور ويوم الجمعة في شهدت في يوم الجمعة اسم ما فصل
 فصل مذكور لكن لاسم هذه الحقيقة لا تقول استغناء من كلام الشارح
 حيث قال فان ذكر يوم الجمعة في الجملة لا يجوز قيد الحقيقة متعلقة
 بمعول مذكور فيخرج شهدت في يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه
 الحقيقة لانا نقول فلا يكون هذه الحقيقة ما شاع اعتباره في
 التبريقا ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور
 عنه بعد اعتبار الحقيقة كما ادعاه الشارح لانه متعلق بالحقيقة
 والمعلق بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة في ليس له معنى انه
 ليس ذكر من هذه الحقيقة حتى يصدق عليه ما فصل فيه فصل
 حيث ان كنهه ولا يصدق التبريق مع الحقيقة على ان
 يكون ذكره لاجل انه مفصل فيه فصل فتأمل ولا يخفى ان على
 تقدير المتبادر قيد الحقيقة الى لا يخفى ان قيد الحقيقة بتقدير بعد
 قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر
 وهذا من الاتقان لم يعيب بلبثه على امكان الاحتصار بينهما
 كان او محدودا واليه من الزمان ما لم يفصل احد منهما بانه
 والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والنهار والسنة
 وظروف المكان ان كان المكان جلا لغيره كاجاء الى الخراف
 المكان يتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم حسب
 يقع على العمل والكثير واسد بقوله ان كان بينهما او جلا للتذكير

فان قيل ان فعله فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت
 يوم الجمعة اسم ما فصل فيه فصل مذكور

وطريق الشاويل فلا يرد ان الصنعة ارجع الى المكان خلا الجمل
 عن صنعة البناء ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الصنعة الى المضاف
 اليه المبتدأ بالاضافة اليها بيانه كما رجع الى المبتدأ والاعيان الغير
 راجع الى الظرف والمكان يتاويل بالعمق لانه ختم من الظرف
 وقصر اليهم بالمجتمعات الست ومنهم من فسر بالتركيز فيه انه غير
 مانع لدخول نحو بيت ومسجد وحائيت فيه وقيل عز جامع لم يخرج
 نحو ذلك عنه ورد بان الجملة الست مثل غير التي عدم التفرقة
 بالاضافة صريح بالغا مثل الهندي في المشرقة ومنهم من فسر
 بما فسر الزمان اليهم ورد عليه جابيه وما في معناه فانه لا
 يقبل النسب بتقدير كذا البيل والعرض فانها تقبلان
 مع انهما معنيان بهذا التفسير لانهما هما ايراد لاهام القوي
 لانهما متبوعان لاهامهم الاصطلاحى ولم يذكر وجه حملهما
 عليه لانه حكاه عندهم وانما يحمل الصنعة راجعا الى عند ولدي
 وشبههما لاجلها بمنزلة المشية والمشي به والله ان يحمل الصنعة
 راجعا الى الملبس وعند ولدي وشبههما يتاويلها بالحوادث عليه
 وعلى التقويين وجه حمل الجميع مذكور ذلك ان يحمل الصنعة الى عند
 ولدي ويحمل لاهامها ما ياتي الوجه الشبه لانهما يحمل اي شيهما
 لاجل لاهامها في لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا وفي بعض النسخ
 لاهامها كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدي وشبههما
 ويحمل الجميع اليها الملبس ولقد حكاه وان كان معني
 نحو جلست مكانه لكثرة في الاستعمال لا يقال لكنت مكانه
 ويقال جلست محبسا محملا اسم مكان ينصب بما استقنته وامرأة
 ولا ينصب المحاك بغير ما استقنته امرأته وحمل الكادح وغيره
 قوله كثر على كثر الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان
 يرد ان حمل كثر المودة للإيهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل
 الى مكانة اكثر فيصيرهما مابعد دخلت وسكنت ونزلت
 فانه ذهب بعضا الخاصة الى انه معقول به اختلاصهم في انه معقول به بولد

من راجع

على انه لم يقبل مع في ولا لما كان لكونه معقولا كما قال الشيخ الرقي
 انه دخول ولازم في غير المكان جائز فيه وسيجي ان استعماله في صيغ
 وحكم ميبويه سبند وقد قال العقل لا يلبس المعقول فيه لا يلبس
 قام معناه فيه فيه بحث وبما عارضه ان يقال في الفارسية رد ولده
 ورجاء لا يلبس ان ينسب الى المكان شامله ولغير هذه لا يلبس على
 كلية اذ يصب ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصب ان يقال
 جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلهة وحمل الدخول بال
 الى الدار وليس كذلك فانه يصب ذلك في دخلت الباب دخلت
 الدليل في دخلت الدار واذا كان الباب معقولا فيه فكذلك
 كل ما يند دخلت قلنا المراد مذكور مع التركيب الذي هو فيه
 جروح نحو عجبتى الثايب الذي عزيت لاجله بل في العجبتى الثايب
 لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور مع التركيب
 الذي هو فيه فقولنا عجبتى الثايب الذي ضربت لاجله لا يلبس
 الا اذا براد بذكر مع ابراده مع العمل فيه فانه التعريف للمعقول
 لا يفرق حكمه وهو استقنا بالفعل فلو توقف مرفعه على انه ينصب
 بالفعل او رد الفعل لسيصب لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد
 العجبتى الثايب الذي ضربت لاجله بل العجبتى الثايب ايضا
 لانه يصدق على الثايب انه ما فعل لاجله فعل مذكور مع العمل
 في تركيب ضربت رديا للثايب فانهم مثل ضربت ثايبا الى
 قوله فان الثايب انما يحصل بالضرب قبل الثايب بين الضرب
 فكيف يحصل به واجب يانه يحصل به ما يستقنته ثايب وهو
 الثايب وانما يقينا لثايب لثمنه الثايب وبكيفية استنام
 ضربته ناديا فاصح به الرخا فلا عن الحاجة فالجواب منع ان
 عين الضرب بل هو احداث الثايب والضرب سبب الاحداث
 ووسيلة له بخالف خلافا ظاهرا للرجحان لا فائدة لقوله ظاهرا
 والا فلهذا يقدد بخلاف بخالف الرجحان لانهما خلافا لان
 قول الحاجة اصلها خلافا ما وقع من قوله ورد قول الرجحان بان

باقية صحة تأويل منع وقوع لا تدخل في حقيقة فيه ان الزنجار لا يدخل
 في المعقول المطلق لصحة تأويله بما يؤيد معناه الى المعقول المطلق
 وانه ان مراد التركيب هذا المعنى فذلك هو المراد من ذلك بل ما يؤيد
 ورده المضروب في الفرق في المعنى بين تأويله والتأويل وليس قولنا لا
 يدخل في مطلقا وهذا لا يتجوز لان قولنا للتأويل معقول المراد لا عند
 العتوم فليس على الزنجار رده الى المعقول المطلق **قوله** وحققا للاشم
 التقرير بوجه تحقيق الام هنا دون في المعقول فيه مبنى على القطع
 عن اذ الية ايضا من داخل المعقول فيه تحت بالمسجد **قوله** اعتزل
 عما اذا كان معينا يتبين ان يقول اعتزال عما اذا كان غير متميز
 تحت شئك للسواد **قوله** اى تحت فاعلة فاعل عامل متاثر الى ان المص
 فاعلة الواضح الاحصر **قوله** ومثله ان لا يعمل المفعول في الواجب ان يتجدد
 زمان وجودهما فالعبارة الواضحة المتوخة وانما حاز صفتها اذا اعتد
 تأويله وفاعله عامله زمانها وان يكون زمان وجود اعمدها
 بعضها من زمان وجود الآخر لا حاشية الى هذا الصحيح المتاثر المتكرر
 لان علة المعقود هو الوجود الجاهل الموجود مع العقول لا الجاهل المتناهي
 عليه الا ان يقال بعد الجاهل من اول الامر **قوله** حجبنا واحدا لا اجنبنا
 مستدركا ونحوه شدة الجاهل ايضا الصلح لا يتجوز في دفع هذا التركيب
 وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا في الوجود اذ لم يجب
 الوجود فضلا عن المفارقة في الوجود الا ان يقال المراد بالمفارقة
 في الوجود دائم من المفارقة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل **قوله**
 وبعث الحاشية ان هذا الذي شريف جدا لعل ما هو محض الغائبة
 قائما مقام الفاعل لعل عن تحلف خبر واجع الى المصدر واقامته المصدر
 المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر الفاعلة على ان لا يجوز اصلها من
 السوانح فوجه ثالث وهو ان معه متعلق بحزبون هو فاعله والفعل
 قائم مقامه فقد رآ الذي فعل كانه معاى مع فعله فالفعل فاعله بخلاف
 كانه خبرا كما في نحو زيد في الدار وفيه تأمل **قوله** العبر والنزوات
 كنية في الحاشية العبر الحمار الوحشي والاهلى والنزوات الوغوب

في قوله
 في قوله

قوله اعتزل عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاعتزال على
 ما ذكره بل صحت ان يعتزل بذكره بعد شئ ايضا فالحقان المعقولان
 الاعتزال عن المذكور بعد مع ولوله لعل المذكور لصاحبه الى
قوله ستان يتكرر فيه لطافة ولو قال بالمذكور كان التفسير
 أو مستغلا نحو كفاك وبيد درهم اتفاق الفاء على ان صرت تفعيلا
 وعمران فبقي العطف لا غير منع كون زيد في كفا أو زيدا مفعولا
 معه اذ الفارق بينهما وبين صرت زيدا وعمران محكم وانما هي السادة
 على ذلك حسبك وزياد هو لا يسمي ولا يفتي من جوع لان حسبك
 مضارع ومشتا اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الفظير المستقطعة
 عن الاستارة والمراد بمفعول مثل ما على المعقول به المعنى **قوله** **قوله**
 كان الفعل لفظا اراد بالمثل ما يدل على الحد بانه كما سيأتي فان ذلك
 فيه المبتدأ بالفعل وسعى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه انه
 لا تأويله يدل على الفعل لفظي فلا وجه لعوده او معنى فالوجه ان المراد بالفتور
 الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهة بوجه المذكورة اذ كثيرا ما يكسفي
 عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل **قوله**
 فغيره لا لا معنى لبعض الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء
 السماعية ولا يتجوز ان الاولى بلان معنى الفعل هنا ولا وجه لفتور
 المفعول فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبة لمفعول الفعل
 في تلكه العقل في زمان واحد هذا مذهبنا لا خفتش ويرويه المسال
 المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشب لا زل
 استوى الخشب بل صفة الماء اذا ساوى الخشب واجاب عنه صفا
 العباب شارح الباب بان استوي بمعنى استقام او بفتح كانه كما يقال
 استوى الرمل وليس بشئ لان لم يستقم الخشب ولم يبلغ كاله بل انما
 فقط وغيره لا خفتش بشرط المشاركة بل بمرجه العتية ويشهد له
 والنيل ايضا فائدة الاستدلال لا يفتي في العطف ويتعين فيه القس
قوله او كان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام معينه عبارة
 العباب قيل ان اعتبار الوحدة في الجاهل خلاف المشهور ونحن نقول

لولم يعتبر في المثال المذكور الوحدة والوحدان ايضا لم يقع لان تركبهما
 متحد واحد مع مقدرة الوحدان لا يستلزم ان يوضع الناقصة ولدها
 فلا يتبع ان المعنوية فيه المتداخلة في متحد واحد لا في زمان واحد
 كما هو المستفاد من العبارة في الاول لاكتفاء بها عن المتيقن من
 تفسير المصاحبة بالمتداخلة كما قد ويجعل الملازمة مبنية على ان
 الترتيب عدم المحافظة بيقول لم يحفظ الناقصة واحدا ولم يحفظ
 في هذا الزمان ولدها ايضا والصنفان وتركبا من مكانين من قبيل
 حفظهما وداخل في عدم تركبهما نحو تركب الناقصة على سبيل الجمل
 ولوجبة صيغة معروفة في باب ضرب زيد وعمر او غير ذلك مما
 هي فيه وفيها كناية في الحاشية تفصيل بجهة شرا في غير ما
 كونه وضع العقب في خبره كوك اعلما انه مذهب جهود النجاة
 استوزع بغير جهود النجاة عن عبد القاهر في جمل الوائو فنهى
 عاملة وعن مذهب الاخضر في جمل الوائو فنهى معول الفعل
 الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما قبلها في النقص
 واصلا واد العطف قلنا لم يجوز تقويم المعنوية على معانية
 خلافا لاجم الفصح ولا على عامله خلافا للشيخ الويتي فيما اذا تقدم
 مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقديره على مصاحبه لفظا
 او اسم فعل فانه اسم الفعل واصل في معنى الفعل على ذكر النسخ الوي
 في بحثه الحال مع انه يجوز في المعنوية الذي هو عامل وجها
 وجاز اذ لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى مديد وانما جعله
 جعل معول الفعل اعم من المعنوية حتى يدخل في التفرقة كحال
 ونداء او لا يخفى انه يدخل في التفرقة ضربت زيد وعمر ايضا
 مع انه ليس بمعنوية لانه متقن لمرتب ونداء وعمر خارج عن التفرقة
 المعنوية لانه ليس بمعول الفعل كما ذكرنا في ضرب زيد وعمر
 خارج عن التقسيم في خبره فله خارج على معنى عدم الاستماع لا
 ينتقض الحكم بالمثال المذكور لكنه فالوجهان جملة معنوية لا
 ومعتزلا لا العطف وعدم حتى يحذف الترتيب والجراد مقيمتا في

التي ترجعها فبقية العطف عند غير المحس ترجع العطف فان قلت
 ما لزيد وعمر خارج عن التقسيم لانه ليس بمعنوية لانه ليس
 قلت هو معنوية اذا مخرج بقية العطف يقال ما يصنع زيد وعمر
 والمراد بالمعقول مع المذكور بعد الواو لمعاجزة معول من معقول
 كان معنوية ظاهرة وحقيقة فاقدم ولم يجوز عطف عمر على زيد
 فيه بحيث يولد العطف بجمل الكلام على حذف المتعاضد واقامة المقنن
 مقامه والتقدير ان يترجم بالسلامة على المخرج ترجع العطف الى معنوية
 عن اعمال العامل المعنوية وانما حكمنا بخلافه وبيان المعقول
 لان المعنى ما وقعنا والظاهر ان المعقول النقص لا يسمي وهو من المتعاضد
 لان المعنى ما وقعنا الحال من حال الشيء يحول الى انقلب معنى هذا
 القسم بالانقلاب غالبا هيئة الفاعل الهيئة الحالة الفاعلية
 لما نهى في الشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة
 المعقولة والمقدرة نحو فاذنوا لهما الذين اي مقدري القول ويصح
 الاولى حال حقيقة والثانية حال معدومة وايضا في اعم من حال
 نفس الفاعل ومستقلة مثلا نحو جاز زيد قائما هو لكنه يشكل
 بجاز زيد والتعريف طاعة الا ان يقال الجملة الحالية يتعين بيان
 صفة الفاعل اي مقارنته بطولوع الشمس وايضا في اعم من ان يدوم
 للفاعل ويكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وسعى
 واجهة ومنها المؤكدة كاسي وس اذ يكون بخلافه ويسمى مستقلة
 اي من حيث هو فاعل او معقول اضافة في قيد الحاشية
 معقيد لاسانة الحسوس وثوبها للفاعل فاما تحليل فيشكل جاز
 زيد معنوية فان التحسين لم يثبت لزيد من اجزاء فاعل او ما قبله
 ولا يحتاج الى ان لا يثبت للدائم المتأخرة مع صفة الفاعل بل
 الدائم في وقت الفاعلية وانما يثبت فيكون المعنوية ما يتبين صفة الفاعل
 وهو ان يمكن فهمه بانه يبين كون الفاعلية في وقتها فاعل الا انه
 يتفقوا في التفرقة بالمعقول فيه والمعقول والمفعول والمفعول في
 غير ذلك واعتز بان المثال لا يلد هيئة الفاعل او المعقول في

بل يتبين حقيقة ما صدقته العقل وأقام به العقل في مثل ضرب زيد
 عمر أو كسب زيد أو كذا أو كذا إذا انما كانت حال الفعل
 والمفعول فلا بد من التفرقة فان لم يكن خبرية فالاولى جعل كل منهما
 بحسب ما جازها وقد يذكر على سبيل التبع والنشر المربوع وقيل هذا
 وقد جاء على صنف جعل المفعول بحسبه وتأخير حال الفاعل
 او يتبين على سبيل المصارع الجمول وعلى سبيل المصارع المعلوم
 وهو اوضح بما هو المشهور من غير حاجة الى تعيين الفاعل او المفعول
 لا يبيح ان المتبادر من غير حاجة الى تعيين الفاعل او المفعول
 احداهما في لا يبيح استثناء قوله لا لدخول ما وقع لا على الحقيقة
 البديعة واعلم ان هذه عبارة الخليل عن احد هذين الوجهين انما يبيح
 انما يتحقق منه صفة الفاعل ان كان يقع عن المفعول مطلقا ولا يقيد
 بالمفعول بما هو ما ذكره مثلا فيجعل العرب الحال في ضربت العرب سندويا
 عن العرب بلاما ولا يبيح الضمير وندى في الداء فانما سأل
 اللغوي الموقوف كما ذكر على ما في شرح المصنوع من الحال على ما
 معنى فان مفعولية زيد في الظاهر اذا اعتبر العامل هو المتعين
 يكون وهو الحال اسم الاشارة لا فاعلا به بل الفاعل انما الاشارة اليه
 المستنبط منها ايضا عامل فيه لان الاشارة مستقلة بما يعبر عنه باسم
 الاشارة وذكره زيد ليس لتعلق الاشارة به بل لتكميم خبره وهو
 ما يدل على الفعل وهو من تركيبه انما يشتمل على حرف واحد الفعل العبد
 هو لغناه وح حرف اسم الفعل عن خبره ولا يبيح ان لا يدخل في معنى
 الفعل على ما صرح به الشاعر فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحسب
 ما يدل على اسم الفعل او معناه المستنبط ولا عمل كذا يستنبط
 فانه وان كان الاستفهام والتعريف لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل
 حائقي وجعل حرف النداء في قوله ان لا يكون المتبادر يتقدم
 ادعوا بل يكون العامل في النداء حرف النداء فيكون له معنى
 المعنوي عند الفهم وما سمع عند الفهم والتعريف والتعريف وما فهم
 البين الرضي فان المعنى على تقدير جز المتبادر لا على تقدير التفسير

قوله تكون موصوفة قبل قوله بالخصوصية ليشتمل النكرة المختصة
 او قلته لولا بالخصوصية لئلا يجمع الموصولة في حال التفرقة
 الموصولة نكرات بالخصوصية في لا يبيح التقابل بينه وبين باق الصيغ
 ان جعلت امرا لا من كل امر او سألوا جعلت حال من المستقيم
 في حكمه فليس مما نحن فيه او بعد الاغتراف للنفق فيه بحيث
 احدها ان شمل ما جاء في وجلا او كذا النكرة فيه مستغنية فلا يبيح
 الاستغناء وتاثيره انما النكرة لم يقع بعد الاغتراف بها ومنه قوله
 فاعل بعد الاغتراف على سبيل الشاعر ولا يبيح ان قوله بعد الاغتراف
 على قوله في هذا النفي فهو شرط لغيره لا يبيح الاظهار فهو والعصم
 او قبله او يبيح ان يجاب عن الاول بان ما جاء في وجلا او كذا
 متبع تنكير صا لانه من غير الاحتمال وسبقها للذي هو الحال
 على ما صرح به المفسر فهو بهذا الاعتبار مقبولا الاستغناء عنه فيه
 مصححا كما في كل امر حكيم وفيه ان منع الا تكون مصححا للنفق
 وندى وجلا او كذا ولما ذكره مفسرنا في النفي فالتصحيح الاستغناء
 واما من قال لا منع الا يجوز وقوع الصفة بعد الاغتراف فربما
 لانه الصفة النافية لا تكون بعد الاغتراف عما هو الصفة المعنوية من
 خبر المتبادر والحال وارسلها الى اوله او راسلة موقوفة بها
 للنقض الاول من شرطه والفاء في ما منع في الماوراء والحال
 ولم يورد الا في شرطه بشرطه لانه لا يشترط ان يبيح فيها بينهم بحيث
 يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا ما منع في الماوراء بحيث
 لا يحتاج الى التبدل بوقوعه في نفس البليغ فالصاحب لقاسوس
 يقال او رد اليه العلة اي او دعهما للماء جميعا والاصلهما
 فاعل اذ ولم يغير معنى المصدر هذا كلامه ولم يؤد حاكيت
 في الحاشية الزيادة والمنع ولم يستغنى عن نفس الرضا كعبت
 في الحاشية الشفاعة في حق والعصم بالبناء المهمة والبناء
 الجملة المستغنى عن نفس الرضا كعبت ولم يرد ان انتهى
 وفي الصرح نقض عزاد عام تار سدر وسيلان تار سدر

المراد بالارسل البعث أو الجرح وسال البعث أو التخليع كقوله
 هو انما وعظمه يزدها للتفسير ثم يرد مضاعف مجهول
 من العظم الى الحوصلة العظم فالحاشية العظم ما حوّل الحوصلة اليه
 من بداره الا بالمراد المتأخر يعني جابى شتره بارسال
 ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحده يقال
 وحده وحده وحده كونه عديد وعده انتمى قالوا انتمى
 وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المتعذر ولازم الفاعل
 الا في مواضع مخصوصة مثل فعلته وحده كتب في الحاشية للبعد
 بفتح الجيم ومنها الاجتهاد وقال الفراء هو يفتح للجيم المشتقة ومنها
 الطاقة ستا ولا يكل واحد منها كذا قيل قلت وكذا صيرت
 بل هو اقرب الى ويل والافراد المراد بفعل العراك المرقى باللام
 من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجيم القليلة كثيرا سائر كذا
 وصيه الارض ونحو ذلك الاول فالاول اعادوا فاقولا ونحو
 وحده المشتق من المصادر ومن غيرها نحو جابى لزال ثقتهم الي
 عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى سائر مضمومات
 على الحالية في الجا اول وقوعها موقع التكرار فانها في معنى مجتمعة
 في الجملة وتأكيدا لما جئنا في تميم معربات ما عرابه ولا يبعد ان يجعل
 الحال التي هي جملة واحدة في نحو لان الجملة ليست بتكرار اذ هي كالمركبة
 من اصنام الاسم بل هي بالوزن التكرار بحمل العراك ونحو مقتصد
 بالجملة الحالية المحدودة الحالة للطريق احدها فانها مصدر
 لافعال محدودة هو الاصح على قياس تقدير الجزاء الطريق بالجملة
 ويجوز تقدير الصفة المعنوية لان الاصل في الحال الافراد تجري
 الفاعل على مذهب الكثير ومن لم يثبت ذاك على كلام الشارح
 حيث قال لافعال محدودة او صفات ضوى بينهما اى
 مقتدر العراك اشار الى العراك مصدر لم يستعمل فعله لاسهل
 الموند فيه فحين الجملة الفعلية وحقت حاله الظاهر احوالا
 وثانيهما انها معادى موضوعة موضع التكرار هذا هو الوجه

والى
 الجيم

المخرج الذي يليق ان يكتب له الجمل في الاحوال المعرفة كلها بخلاف
 الاول فانه لا يخرج عالا في المصادر فان كان صاحبها اى صاحب
 الحال اى المعرفة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
 ولم يكن الحال مشتركة صاحبها مجموع المعرفة والتكرار مجموع المعرفة
 والتكرار ليست معرفة ولا تكرر متخاذا رجل ورجل ورجل ورجل
 فيقول تكرر يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد
 ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه
 بدفع لبقية معرفتي صاحب الحال يكون غالبا فاحفظ فانه
 ايضا متنا لا تهما في المعنى مبتدأ وخبره ان قائما رجل في الحقيقة
 قائم رجل فالخصم بالجزء المتقدم الذي ليس بمتن في صورته لا
 يتبع في تصحيح الابداء لانقول الحال بمنزلة الطرف فتقدم
 كتحقيق الجزاء الطرف لانه مقول لا يقع الاخبار عن الجزاء طرف
 الزمان ولا يلائم ليس بالصفة في السبب بدنيان لا يحدد
 بخصوص ذي الحال بالاضافة الى التكرار ولا بصفة ولا باستقرار
 نحو رايته غلام رجل واكبوا رايته رجلا ما لما واكبوا نحو
 ما رايته رجلا واكبوا لان الالتباس بالصفة باقي بعد ولا
 يتقدم افعال الحال فيما عد متساويين قائما لغيره وقاعد يعني دل على
 صدق غير مقتضى ان بالعبارة مختلفين بالحال بان يتناول كل
 منهما حال فانه يجبان على متساويين معنى واحد وان لم
 التقديم على العامل المصنف فانه التثنية بدل على صيغة قائم
 بالمشية وحده قائم بالمشية ويقال قائم بالمشية العظام
 وبما قام بالمشية المقعود على العامل المعنوي ولا على
 الفعل الغير المنصرف ولا على الفعل المصدر بما لا صدر الكلام
 ولا على المصدر بالحروف المصدرية بانه صدر الكلام كقوله
 المصدر بالاسم الموصول ولا على فعل المقعول فيها عدا هذا
 بسرا طيب من وطيا فهو من فيل ورجل قائما كقوله وقاعد
 ففعل هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي

الحال المشبهة

والى

اتفاقا يكون مدار الحادثة بين العامل المعنوي والعامل الظرفي
 كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مثلا بتغييره العيان مثلا
 ولا يرضى منه المذوق في الاستفاد من دلالات الكلام فالرجح
 انه يقال المراد ان لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف
 فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيها يتقدم ان العامل المعنوي
 كما يتألف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل المعنوي
 والمشتق ايضا فانه الحال يتقدم عليها مطلقا منحصرا في الحادثة
 بالظرف مثلا يزيد من وجه ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال
 والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال
 متعلق بتغيير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي
 حال كذا او جملة معتدلة هذا ان لم يكن الظرف داخل
 في العامل المعنوي فيه نظر لانه الظرف لا يتقدم على المعنوي
 الذي لم يكن ظرفا او شيئا من الجواهر والوجود فان لم يدخل
 في العامل المعنوي لم يقع ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
 فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان الاول هو استثناءه
 عن العامل المعنوي لان يثبت في الحادثة بقوله بخلاف الظرف
 ولا على ذي الحال الجبر والمشاورة من الحزن من عبادة المنة
 ولا على العامل الجبر والمشاورة لا يثبت الا في حال ولا يتقدم
 على الجبر في الاتبع ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
 واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فمما هو مطلقا
 عند البصريين ومنع عند الكوفيين الى في موضع تقدم
 عامل على الحال لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان
 المصنوع بحيث يمكن صدقه واقامة المصنوع اليه مقامه نحو
 ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع وفرع لزيد الحال انفق
 بجوارز كما جاز في عدم جوارز تقدم ذي الحال ولان
 ان مقتضى جوارز تقدم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه
 الا انه لا ينبغي تاعلا بل مبتدأ وانما يحل كلف ويقسم اما كون

المستند على ما يكون بناء الكلام على مقتضى
 لا يفتش وبعد نتيجة

الاول

ب

الاول كلفا فلان تمام الحادثة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى نكرها
 البعض في غير فعل وفعل ومفعول والاستشهاد بالجملة والاشارة
 غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالناتجة وغيرها واما
 كون الثاني كلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثاني كلفا
 فلان اتيانه مسدرا غير معلوم واما كون الثالث نفسا فلان كانه غير
 م صفة لازمة الحالية بمعنى جميعا وكل ما دل على هيئة اى صفة
 سواء كان الدال مستقلا او جامدا فالشئ الركن من الاصول للشيء
 المشتقة قياسا على الحال المؤنثية وحاصلها موصوف بصفة هي الحال
 في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطائرا يطير لاهو حال في الحقيقة
 نحو قوله تعالى انزلناه من ربابها ونحو قوله تعالى ونزلنا بها
 ما مقتضى بالتبنييد من جواهر دينا اسدا اى مثلا اسدا ونحوها
 المائل في نحو بيت النامشة ودرها وضابطه ان تقتضي التقييد
 فيقول كذا جزء من اجزاء الجوز فتسقا وتنب ذلك العطف على الحال
 ونحوه بدينه تابع بواو العطف او تحذف الجوز وقعت البئر فغير
 بدوهم هذا القول لعدم احوال المؤنثية واما يحتمل ان اشترط الاستثناء
 واما ان لم يشترط فيشعر ان يقال في جواهره ونحوها ههنا كنهنا
 حالات مترادفات لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حال
 فيه ان المقصود من اشترط فيها الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف
 ان يكون مشتقا وجامدا يكون وصفا لغرض المعنى فينبغي ان
 يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتبارا على الهيئة وليس
 العرف من مقتضى تلك ههنا بغير الابه وقد يفهم من ذلك
 ولا حاجة الى ان يؤيد البصر بالمبسر بزيادة البصر عن الصائر ليس
 وجاء المراد بمعنى الصائر وحدها كما جاء عن الصائر ما عليه وطبا
 وحي تكون وصفا للجنه فوجه قوله لاجابة الثاوي بل البصر بالمبسر
 انهم كانوا يولون الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع او الم
 يوجد في استقالاتهم اذ مقتضى ذلك تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا
 لا يتوقف على وجود مشتق من لفظ وتغيير بالمشتق المرفوض

الاستثناء

بمعنى غير متعارف

انما هو لغة وبرا المار به واما قوله من ايسر الخلق فيدل على انه جازا البسر
 كقول صفه للخلق فهو انما يقص اذا كان هذا اسما الى الخلق لا الى ما
 عليه وهو غير ظاهر لانه اذا سمي بسرا لكان لا يسمى بسرا حتى يصح
 خلافا من غير تارة بل كما اختار المصنف قوله ان هذا اسما الى ما
 على الخلق والمقابلة ما قد مر قد مر لكنه لما كان الضمير بالنبوة الى
 المظهر كعدم الظهور لما كان المستقر بالنبوة الى المظهر والبادر
 كعدم قاتم لانه يمكن ان يكون المشار اليه العزالي بس
 فلا يتعبد الاسماء بحالة البسرة فيه ان فذلك حاله متقدرة
 نحو منة على بسرا طيب منه وطبا يقال هذا المثال مستور
 لا يوفق به والله اعلم وله الجلال ثم ويكون جملة ما لا ينبغي
 الوصف قد قام الجملة الحالية معكم مفرد بغير الجرد الاول منها
 اعربا لالحال وبلدت تنكير لقيام مقام الحال وفاء له في مشار
 تخيرت بكذا بيد اذ يد يد يدي النقص باللفظ ونحو بعض النساء
 شاة بدوي والاصل كاشاة بدوي وكذا قولهم بعثت النساء
 وورعها والواو بمعنى مع كذا وكل رجل وضمت اى شاة ودورهم مفرد
 منقلب هنا الجواز ليعتد بها الاعراب قال الخليل يجوز ان ياء به على
 الاصل نحو بعثت النساء شاة بدوي وشاة بدوي هذا ولا ينبغي
 ان اذا يوفق بالاصل ينبغي ان يوفق بالواو لعدم جواز حذف الهمزة
 عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف فالاسمية وفي
 حكمها الجملة المسندة بليس لثنا بجزء النفي على الصحيح ولا يترك لثنا
 فهو كفي داخل على الاسمية وقد جازوا الاسمية عن الرابطين عند
 ظهور الملازمة نحو خرجت زيد على الباب وهو كليل والمضارع
 المبني والحال المؤكدة مثل كاعرفت وكذا المضارع المبني بكالية
 وبكالية لا في الاعراب ويشترط في المضارع المبني الواقع حاله ان يكون
 عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ويجوز حذف العال
 في الحال لم يقل حذف الفعل لانه المتبادر عنه حذف وشبهه كما شاع
 ارادته في نظائر المتكررة والمعصود جواز حذف عاملها باضامه

النبوة من الفعل وشبهه ومعناه مثلا الثالثة الحلال بيتا وهذا
 الحلال بيتا ولا مقال 2 ضمن قوله فنية حالية والمراد برشد
 مهديا الرشد بنفسه مهما امكن الهدى اذ الم يكن الرشد بدو
 الهداية فلا مرد ان الرشد فرع الهداية فينفذ مقدم مهديا وكذا
 يعود حال يحتمل التوافق والتوافق على الشاة ليس ما نحن فيه
 كما اذا كان صفة ^{وهو ان كان في قوله} ويجيب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
 وكذا في قول بيتي اذ وباد النفا وغيره مما حذف الفاء او تم حذوها
 بدوهم فصاعدا وقررت جزا من القران فصاعدا اي فذهب القران
 في الصعود والمنقولة حذف العامل بخلاف المؤكدة فان قلت
 المؤكدة التي تفتقر الى الحذف اذ لا يكون حذف العامل في بعض الحلق
 قد يخلو المؤكدة قلت ببيان ومقارنة عاملها بالخال اعلمتها
 فتكون مؤكدة لا معقولة اى تحققت اوتيمد فو لما ذكر المحقق
 الوضوح من انه لا يقع للمؤكد تنقيت الارب وقال انه عطفوا بهم
 ان يكون الحق عند عطفها لكن عطفوا فاحسب معقول فانه لا حال
 ووجه الدفع ان الحق في تقدير راجح اوتيمد بجزء المشا ليعقود
 واقامة المصنف اليه مقامه وهكذا البنية ان تكون مفرقة اى
 مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الارب لم ينفذ
 ومؤكدة فلا مرد ان الحال المؤكدة قد يكون للمفرد وقد تكون
 للاستدلال وانما جعل قول المصنف في شاة وجوز حذف عاملها
 تحليله على ما هو من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة
 الاسمية والعقلية كما صرح به في محشري منه قوله ولا يعقود في
 الارض معنيين لكنه يختلف لا يرضى به صاحب قال الحق الشاة
 في شرح التحصيل لالحال المؤكدة مخصوصة بجزء معقول الجملة الاسمية
 فليس قوله ولو لم يرض منه فارد له اسما فاسمها ايمه المعقود
 جملة اقترنه مما ذكره معقودا بها الا يريد ان رسولا لا تؤكد
 الا رسالا لارسال الله ان يكون الشخص رسولا لا يزيله الا رسالا
 دون ارسال الله لكن هذا اذا اراد بالرسول معناه المعقود اسما

لراد بدعائه الشرعي وهو انما دعته الله الخلق بكتابه وشرعة
 وتؤكد مصفون الجمله وهو ان الله ولا يقرهنا ما قد
 اخبره بظلاله يقض ان يراد بمصفون جمله اسميه ماله مؤيد شخصاً
 بالجمله الاسمية وهو ما يمكن مصفون جمله فعلية ومصفون الله
 شاهد شهادته وهو مصفون شهد الله ايضا ومصفون الاسمية
 خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقود
 في الله شاهد قائما بالقسمة احقة ويكون التقدير مع وجود
 ما يجعل في الحال طردا للفظ واقفا على المطلوب التميز ويقال له
 البين والتمييز والمنفرد على صيغتين في الاسم الذي يرفع
 الابهام اهتز بمعوله اي الاسم عن فعله اي قبلت فانه قبلت
 برفع الابهام الوصف من فعله لكنه ليس باسم لكنه يرفع عن
 حسن زيد او حسن زيد وكذلك ينقص بقود زيد حسن الوجه
 او وجهه بالقسمة لانه يرفع الابهام كوجهاً ان ليس يميز عند
 البصريين للتمييز لما عني عن كونه تميزاً لا هو شبيه بالمعقول وكذا
 فيشكل بغيره في ذاته وسبقه منه والم يظنه بالشيء مع انها ليست
 بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويوقع بان المعنى
 عين في ذاته والم يشاك في نفسه وسبقه نفسه بالشيء بغيره
 من الحيث ولا يحسنه كقول لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق
 عليه المهور اذ لا فرق في المفهوم بين سلفه وسبقه نفساً
 ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شياً بالمعقول دون هذه الاشكالية
 قالوا ان يفسر كلمة ما بكونه اعتداد على اشتداد وجوب تنكير
 التمييز فهو المودون وهو ليس بمصنوع للمودون وهذا انما
 لم يوجبه الى الاقوال وقد فانه يرفع الابهام المستقر في ما وقع
 له الوصل وهو ايهام مودونه وان ليس المعنى الموضوع له مرادفة
 لتلازله فانه من قول الاقوال لكن المطلق متصرف الى الحال
 هذا اذ اعتد العله بالعلامه والتقدير هنا لانه لو كان على العلامة
 للعدا يرفع ويعد فيه ان الحال هو انشا في الوضع والاستعمال

في المتن الموضوع له من حيث ان موضوعه وطلوذاً يرفع
 الابهام عن المعنى المراد

ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المستقر
 وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثابت وفيه ان الثابت
 من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع قسماً
 بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثاله عن جارية
 بالمستقر على مفهومه فلا بد من تعلق بحمل بالمقريف وقد عني
 جارية وامثاله ما ينشأ من التوابع والاكلام في المعربا صانعة على
 غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت وقصد التعلق بكن التمييز
 بعد الابهام يبتك في الاقوال لانه ثابت في القصد في وجود
 التمييز بخلاف قازاله كالحسن والابهام في هذا المفهوم بجهة
 علمه انه يلزم ان لا يقع بحد ولا على ان يفسر في ما لا يتفقوا
 عليه ولا يصح كون ذابغة عن مذهب لانه استعمال مجاز في
 ايهامه ونحوه اذ يقال معاني ذابغة عن مذهب في المذهب بحيث صار
 موضوعاً لرفع التمييز عنه وكذا في ما اذا اراد ان يرفع هذا مثلاً
 بعد ساداً في المذهب عن ذات لا عن وصف فرق بين التفت والمحال
 والتمييز بانه وضع الصفة والمحال ليشأ بكونه وصف في شيء هو
 يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن تعيين
 الاسم ويان انه من اي حسن فعمل ما قبل ليشأ الصفة العقلية وبذلك
 وثباتاً لبيان انه الرطل كما تحت التوبة وذلك فرق واضح لا خفاً
 فيه الا من حيث هو العامة على الجنس ولو ادعى بالذات ما قبل
 المفهوم لتصح وكان او يرفع في رطل ذاتاً في رطل يهيم لانه
 ان من اي حسن فعملاً ذاتياً يان فانه يان من مذهب التوبة وقد
 يشك بكونه في غير هرة صفه فله ذرة فارسة فانه يرفع الابهام عن
 الصفة فاذ العرض من وضع المشتق المعنى الاتقان التمييز اخرج الم
 عن وضعه الذي لرفع المعنى وحصل ليشأ الجنس فانه فرق قولنا
 طاب ثوبه منسوب الوردية ان هذا التقدير مع كثرة الاستفهام
 بتقدير بوجه الصفة بجهة علمه لا ياناسب في كون زيد وجعل ان
 عين زيد لا شيء منسوب اليه وقد انشأ الرض في مثله طاب ثوبه

راد عنه ان يرفع الابهام عن المعنى المراد
 ولا يرفع الابهام عن المعنى المراد

الشيء متواترا وجعل يدبده ويصير ما يقابل الجمله لم يحى المراد
 معنى ما يقابل هذه الشئ وكانه اراو معنى محاذيا بقرينة المقابلة
 وفيه اذ المراد هو بل بالبنية وهذا الشئ في المقابلة مقتضى ان يراه
 ما يقابل منه في جملة او شبههما واصافة وتيجر على ما ذكره على المراد
 شليا وبذلك فانه متشاور وجعل من امثلة المراد العداد وكأه اراو
 بما يقابل المتنا ما يقابل المركب الاضافي والمعدا وانما يستحق
 في ضمن عدد جعله في عدد العدد للمعدا من قبيل الماهي العالم
 ان يجعل من نظرية المولود للدال فانه المراد المعدار مستقر في عدد
 وفي غير فاهم فانه اذ اطل مضطحا لوقال مضطحا المتنا كانت
 بياتا للمعدا ايضا فانه تشبيه متنا بالعدد وهو اوضح من المتنا التشبيه
 وكما قيل في محققين هو الفقيه مكيا لثمانية كما قيل والمولود
 كشو ومكيا لبع صاعا ومضفا ومضفا رطل الى غلاة اواني ومضفا
 الوتية او ثمة كيلجات والكيلية متا وسبعة اثمان والمناز ملكا اطل
 بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية استار وثلاث اسيار والاسار اربعة
 مثاقيل ومضفا والمضفا درهم وثلاثة اسيار والدرهم ستة واثني
 الدائق قيراطان والقيراط طسرجان والطسرج حبتان والحبة ثلثون
 درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم الوتية اثنا عشر
 اربعة وعشرون مدا والمدا بالضم مكيا وهو رطلان ورطل
 وثلاثة او ملاقو لا سلط المعدل اذ الملا هو واحد بينهما ويصح
 مدا وقرينة ذلك وضرة صحيحة فقلت جميع ذلك من اقاموس
 وانما احصى الحصر على الاشياء الثلاثة ومن غير العدد والاف قد مثل
 للعدد ايضا والاولى ان يبدل متوازن حسان بر او توله وهو التوزن
 صحقا او معدا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويبدل ما يتجه به المراد
 ما يتجه به المراد كما في سبب التمييز والالوجب التبعية على المعرف بالالام
 ايضا بقا من التام التامب التمييز التام بنفسه كما سائة وانما
 مضد لا يستلزم الاقسام اى اقسام الاسم التام دون المعداد
 لا يشاء فكيف تحذف على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه في

خزان كان يشترط الى ولا يخفى ان لولم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء
 الاقسام للاسم التام فانه اذ دخل في النظام **فانه** لانه المصنف ثانيا
 بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمره وان يكون غلام مصدرا الى زيد
 ثم عمره وانما قلنا بحسب اللفظ لانه ايضا بحسب المعنى ثانيا كما هو صريح
 فان الحيات منقاة الى الوشاد ثم الى الخاطبة لانه يقارن الى الم يكن الخاطبة
 زمان بل حجت ومادة لكن بحسب اللفظ اصح الحيات الوشاد والوشاد
 الى الخاطبة ولا ينقص هذا بكل فرد فانه ما اول مجوز العطف العا
 او كل فرد وفرد **فانه** فانه اسم بهذا الاشياء قال الوضوح قد تم
 بنفسه كما يفهم في زينة وجلا وهذا في ماد او اقله بهذا مثلا **عند**
 الفرد خلاف في القاموس الموجود الدق اكبر او الطويل الاستغناء
 داخل وفي الاساس مكيا معروف لاجل مصر باثني اربعة وعشرين
 صاعا **وهو** ما يشابه الاجزاء اى مشابه الاجزاء في اسم كل واحد لا في
 وهو مشابه نفسه وحزونه وذلك ان يجعل مشابه مضارع المتفاعلة
 ومضعا الوضير ما اجزاء مفعول به ويشكل بالاقوة لانه لا يفرق له
 فاقوى الاقتضار على الوقوع بحرة اعز الله على العكيد والاكثيرة كالأقوى
 اذ في الاقوة جرحه من التاء واذ لم يفصل يلقبم انشاء **فانه** طارئة
 جلسين للزوج حارة فاقطاب زيد جلسين ووداد يقول بول
 فوبين لانه يمكن المناقشة في كون فوبين العدد متلاو جلسين
 فانه ليعقد الاقوال لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن التنبية وكذا
 في التمييز ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده اعترض عليه ان
 انشاء اخرج الكلمة عن كونها جسا فهو خارج عما نحن فيه فغير انما
 قلنا انه يفرق ما من اصل كلمة سواء كانت صيغة المفعول او النوع وليست
 العارضة بين الجنس والافضل انما في كون الكلمة اسم جنس شامل للقبيل
 واكثر من النوع الجالس واحداها وانما شائنا قلنا المناقشة في انشاء
 ليس من ذاب الجسد والجلود اذ الشاوح اجاب على سبيل التناول
 ليس مما يصح ان يادب التفرقة **فانه** يمكن ان يجاب عنه ان المراد بالاقوة
 حصر الجنس هذا بعيد جدا مع ذلك الاول في مقابل الاقوال الجنس بكون

الحاصل ان الحصة لا تطلق في المتعارفات الا على العرفا الاعتباري
 الذي يحصل العقل من اضاع المعلوم الحكم مع اضافة اليمينين ولا تطلق
 في العرفا الحقيقي ويجمع ويخرج اي يورد الحقيز على ما فوق الوارد
 قد جازوا وصدا تسكن كيف والجمع الذي قبل بالافراد مراد به ايراد صفة
 الجميع مع انه لا حاجة الى ذلك لان المعنى لا يجوز في وقتها المتعددة الى
 صيغة الجمع فلا يجوز عنده الاتخاذ انما كاصحرج به في اوضح المعنى
 ومؤيد ان اوله المراد بعبارة ويجمع في غيره حقيقة الجمع لئلا يتحقق
 اعلم ان سوقا محلا ما ظهر لان المراد بغيره غير الجنس والحقيقة ان
 المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع فمما كان في العرفا
 المتعارفات ان الظاهر راجع الى المعرفة المعدل غير العدد وان كان
 الحكم المذكور شاملا للمعدل او مطلقا او المعنى او وجد
 التمييز لا يوجب لخص كان في التوضيح الاول ناقصة وفي الثانية
 وكأنه اورد الاشارة الى الوجهين لئلا يكون في التوضيح والتوضيح
 الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز بلبس يتبين منهم او بونه ركن
 جدا والمبتدأ ومن قوله جازت الاضافة اضافة الجنس بالتبين
 لانه اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الامراة شاذكة صير في غير
 اذا كان في الجمع لخص بنية على ذلك المتعارفات باللفظ بتم فان
 التمييز هنا لا يفرق في الوفاة بل لتفاوت الحكمين فان اصدحا
 متعلق بالتمييز والاخر بالمحيز انه اورد عشرين ومثنا يجب
 ان يقال عشرين ومثنا لان ثمانية واثني عشر في عشرين في العلية
 والعن والنون المزددين لكنه اذا وقع محيزا يكون منكر الوجوب
 تنكير التمييز وح في التلبس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة
 الاضافة الى التمييز تنكره مرفوعة وفي صورة الاضافة الى غير معرفة
 في مرفوعة اذا ايراد اليوم العشرين من ومثنا لكن سوف
 كلامه لا يساعده وعند مراد او قال الشيخ الربيعي هو على فرع
 حصوله بالفرع اسم خاص بلبس اصل ويكون بحيث يقع اطلاق
 اسم الاصل عليه فحاجته صديدا او اما الفرع الذي لم يحصل له

اسم خاص فلا يجوز انتساب ما يليه على التمييز بقطعة ذهبية قول
 بشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبه رفع الابهام المستقر
 هذه قطعة الا ان يقال انه يميز لان لا يجوز فيه كما في تلكه رجلا
 وهو ايضا من موجبات ادة المفضل اكثر في الثانية فتشاكل لكل
 لما كان الابهام وطرق التسمية يستلزم الابهام فهذا الابهام وطرق
 التسمية لا يستلزم ابهاما فيها وفيه القسم الثاني من التمييز لا يوجب
 ان قولنا عندي رجل لا يهتد في التسمية فيه انما الابهام في الطريق
 وبازالة الابهام عن التسمية لا يزيل الابهام عن الطريق وبازالة
 الابهام عن الطريق لا يزيل الابهام عن التسمية فخطاب وطولنا
 فان التسمية فيها على ايهاها حتى من الحكمين اعني قوله الابهام في
 طريق التسمية يستلزم الابهام فيها وقوله وفيه عنها يستلزم الرفع
 عنه هي بحث الا ان يرد الطريق المعدل وكذا كل مكان فيه
 معنى الفعل بشكل ايما اء الاحاد فان فيها معنى الفعل وليست بتمييز
 جملة بل جملا واعلم ان في قوله هو اسم الفاعل في المساعدة والمراد
 هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان تحذف اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملة وذكر تمالك جملا رجاء اذ
 على قوله والاولى في قوله حسبك ونور رجلا حسبك في الحقيقة
 حسبك فاعلم ان هو التمييز حسبك لاسم حسبك ونور والله
 وقوله قاسا قال الشيخ الموصي المذبح الاصل ما يدعي ما ينزل
 من المخرج من البيت ومن التمييز من المصروف هو كناية عن
 فعل المندوح المصروف عنه وانما نسبة فعله اليه في قصد التسمية
 لان الله تعالى سئس العجايب ككل شيء عظيم يريدون التبع منه في
 البيت ويصفون اليه في قوله وقوله ما يحب فعله في الفاعل وقوله
 والله تعالى اي عمله مقول الثاني اي الله خير جعل الورد كناية
 عن الخير لا يوافق تحقيقه ثم ان كان اي التمييز فمدام يكن
 نفسا في المنصب عنه في هذا النظم بهذا القيد لرفع ما اورد عليه من
 التفسير فطامه في نفسا فان التمييز في اسم يقع جعل لما انتسبته

في قوله حسبك ونور رجلا
 في قوله حسبك ونور رجلا

معان لا يقع جمل المتعلقة وبعد تقدير الشرط هنا لما صار منقطة
 اذا يكون قوله والختم والطلب ويدفعنا فيقبل قوله فلو لمصلحة
 فيكون قوله والانتفاء وفيه نظرا لا انما يحتاج الى التقييد والعين
 ليرحل المعنى على الامكان العلم انما هو على الامكان الحاص وهو
 القطع المتبادر فلا حاجة الى التقييد في القسم الثاني فلا يلزم
 الصفة عن ظاهرها في تقدير الشرط ولا في التمييز لا يكون محتملا لا يكون
 ذاتا بل هو المنقبة عنه والمعلق فلا معنى لعدم كونه فصلا في المنقبة
 والمشتق الا كونه محتملا انما انقبة عنه وللمصلحة فيجوز الشرط والبر
 ح وكذلك يتجه على قول المصدر انه مستقلة انه ليس فائدة تامة
 لانه التمييز اذا لم يصح لما انقبة عنه يكون مستقلة بلا حواء
 هذا وهذا الغام من مزال الازكية وقد حُصِفَ فيه بغير فضل
 تفصيل الجلة الاعتيادية وشرحت عبارة المضربين من يتجه على
 ولم يجز الى تقديره وتأويله بل كن جملة من حصايع سرى على الكفاية
 فلو نظرت به كجيشه مع ما لا يحصى من التجارب ما كان يكون يتيروا
 برفع الابهام عنه فيأخذ الابهام في ما انقبة عنه بل في الدائم
 المعدرة وكانت اراد رفع الابهام عنهم هو نفس ما انقبة عنه
 في المشتق ويدور هو الذات المعدرة اي المشتق الذات المعدرة
 دون عين زيد وقوله اعني النفي المنسوب الى زيد فغير الذات المعدرة
 التي حكم على المشتق بانه هو عين كون التمييز مشتق ما انقبة عنه
 فلا حاجة الى تقدير النفي المنسوب الى زيد بكونه متغيرا بل بناء على النفي
 المنسوب الى زيد هو الذات والمعدرة التي قد تكون عين زيد كما ظن
 قوله فليطابق التمييز فيما اعني اذ اظهر ان صيرها لاربع الى
 العتيرين المذكورين فينبغي حكمه مكانه في المنقبة عنه فتختلف في
 مرجع العتير بحيث يشمل ما كان نفسا ولا يوجب انه منفصل جدا
 اذا ادوت اياه واجلته المراد بالاجداد ما فوق الواحد في ذاته اذا
 قصد تفتية او جمعيته لا يميز ان يفتي ذلك المنسوبة اياها في ما سبق
 منه ان تفتية المنسوبة جمعيته لا يجوز قصد الانواع وقصد الافراد حتى

في تقدير

الانواع من غير ان يميز
 احتياج

حتى لاحتاج الى التفتيح بل التفتيح يحل الانواع على تشميل الافراد
 على عمل الشبان لما شئت من ترتيب بنسبته **قوله** الواو بمعنى والطين
 مغلول معه لمصاحبة فاعلم ان كانت اى كانتا المنقبة مطابقتها لم
 اى ما انقبة عنه وما وقع من العجالة جعل مغلوله مطابقة
 خبر كان فاجتمع الى اذ لم يصح جعل الخبر فاعلم معنى اوحد
 معا بنسبته ان يكون ثابتا مدعى بما هو اوجه الى التيقن **قوله**
 اى كانت الصفة منفصلة مع مطابقتها اياه بمعنى المطابق يصح ان
 يجعل مبتدأ للفاعل ويقع ان يجعل مبتدأ للمفعول والا فلا ظهير
 لسياق الكلام وسبابة لان جعل التمييز مطابقا لما انقبة عنه
 او لمصلحة فالتناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان مضى
 العكس ويكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول
قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصاد على
 بنسبته للمفعول في التوجيه السابق **قوله** واحتمل اي الضميمة
 الى الاعمق لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يمكن ان يكون
 مشتقة من كل ما دل على هيئة متع ان يقع حاله لكن زيادة
 من فيها زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلعا
 ويجوز في التمييز عز ذات المعدرة اذا كان لما انقبة عنه
 وقيل مطلقا كذا ذكر الشيخ الرضوي وانكر المقتبس صحة
 من دره وكان المصوب حديث صريح يجوز دخوله على
 محكمه فلو كان يجوز دخوله على التمييز من الذات المذكورة
 عاتما عالم مختصا بهذا الحكم فتأمل قوله التمييز لانه
 من توبه احتمال الحال في زيادة من ليكون تقييضا على ان المراد
 التمييز لا الحالة **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالانفاق يشمل
 بما اذا كان تمييزا عن ثبته اسم الفاعل او المفعول فانه مقدم
 على عامله عند الجبر ومعه ان عامله اسم تام وهو الفاعل المفعول
 قالا ولان يقال ولا يستعمل التمييز على عامله ان كان عز ذاته
 مذكورة بالاتفاق **قوله** انا فاجعلته لا ما يعنى ان التمييز فاعل

في شئ الى جعله فاعلمه وكان وجه جعله فاعله
 انه بما ورتبته لا سمع

بمعنى اسم الفاعل مع توبه كونه

في هذا المعنى - ان يوجب مناه في تركيب يودي مضمون هذه الجملة
 باعتبار جعلها فاعلا وليس المعنى ان يجرنا الارض
 نحونا في قوله منزلة الارض لنفسه معنى لا يجرنا وعيوبنا
 عن منزلة الارض لعدم احتمال سوق اياد والاعمال واقاعلاما
 بنفسه وكذا الحال في استلام الانا ما ذكر من الكلام على تقدير
 المثالين فمعنا ان تخصيص كلامه عليه **ولو** معنا اننا نبحث
 واراد ان يوجب تأخير التمييز عن العاقل كونه فاعلا لما حقيقيا
 لوجود الفعل المذكور في المقدمي واما تجازيا لولم يرد الا انهم
 قد صرحوا كونه فاعلا حقيقيا بالارادتها والمخفى من الوجوب
 ما يورد على قاعدتهم المشهور وهي ان التمييز في القاعدة ثم المشهور
 ان التمييز عن البنية فاعلا في المعنى ولهذا احتاج الى تأويل
 في جرحنا الارض عيوبنا **ولو** فانها يجوز ان تقدم المجرى على الفعل
 الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول وكلام المصنف قاصو لا ان
 اريد بالعلل خبر في الفعل مفيد ان خلاص المارة والمبرز في خبره
 وليس كذلك وان اريد به الفعل او شبهه كاهو المستفيض في كلامهم
 فيقيدان خلاصهم في جميع ما يشبه الفعل **ولو** وما كان نفسا قيل الولاية
 الصريحة وما كان نفسا **ولو** المستثنى في المصادر افعالها
 يذكر على ذكر الشيء مرتين **او** فعل شيئين متواليين او متباينين
 ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لانه ذكر في شيئين
 في الجملة مرة في الفصل هذا ولذا ان يقول بالا استثناء ويجعل
 المشي من شيئين متماذلا ومتماخرا **ولو** وما كان معلومية
 بهذا الوجه الفيل المحتاج لشيء لا يمكن تعريف المشي فقد يتبع فيه
 ذراعي الحقيق الرض حيث عرقه بالملوك وبعدا لا واضحا متماخرا لما
 قبلها نقيضا واثباتا لكن المصنف صرح بان ليس له مفهوم علم بل
 لفظ مشترك بين المفضل والمفضل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا
 مطلق فلذا قسمه **ولو** فمقتضى اللفظ المشترك ومنهم من قال
 المشي في المنقطع مجاز وقيل ان المراد اذ اراد الاستثناء

من ان يوجب مناه في تركيب يودي مضمون هذه الجملة
 باعتبار جعلها فاعلا وليس المعنى ان يجرنا الارض
 نحونا في قوله منزلة الارض لنفسه معنى لا يجرنا وعيوبنا
 عن منزلة الارض لعدم احتمال سوق اياد والاعمال واقاعلاما

فيه تجازي لا لفظ المشي هو المخرج سواء كان **ولو** المستثنى
 او مساويا من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المشي
 قرينة ان ليس المراد جميع المقدم كاهو مدلول اللفظ لا في حكمه
 حتى يلزم التناقض باقواله الحكم على المقدم بعد احوال المشي
 عنه واورده عليه انه لا يصح ذلك في جأه في المقوم شوقي وتعلقه
 ظرف المجرى وكذا ما خلا ريدا وساعدا ريدا فليس الاسناد الى المقدم
 المخرج عنه ريدا واجب بان هذه الكلمات صادرة بمعنى الا
 والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه في
 الاسناد الى المقوم المراد منه سوي ريدا وتقييد المجرى بالظرف
 قرينة ان المراد سواء وان ريدا مخرج عن التثنية الى التثنية
 بان ريدا جميع المقدم فتنسب التثنية اليه فتأتي بالاستثناء لا في
 عن القضية ولا تنافض لان الكثرة صفة التثنية المطلقة لا تنافض
 ولم يرد بالتثنية افادة الاعتقاد بل قصدت التثنية لخرج عنه
 شيئا ثم تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما يقبل في تحقيق المقام
 ولا يحد في كلام غيري تحقيرا الا اطالة الكلام والله هو الواسع
 بالاطعام اجلي الا مقام سواء كان ذلك المقدم لفظا
 اي مفعولا جعل مجزئ لفظا او مقدر او مقصلا بالمقدم باعتبار
 كونه مذكورا او معدرا وان كان بجمله مقصلا لا باعتبار كونه مقدر او معدرا
 اللفظ فان يكون الا لا على مقدم صريحا او كونه مقدر
 باعتبار المقدم وان بجمله مقدر باعتبار انما هو بل نحو استثنى
 المقدم لا بنفسه فانه لا يقدّر في العبد الا بجمله في تأويل
 الاجزاء ولذا ان بجمله مقصلا للمخرج اذا المشي كما يكون
 مدفوعا ليكون محذورا فحاشاه في ريدا ليس الا اي معدلا
 واثباتها الا يكون المنقطع الا بعدا لا وغيره ويند مضاعفا الى
 ان مستدرة في كلام موجب ليس بنفي لهذا هو المعنى
 الاصطلاحي في الوجوب وغير موجب ما يقابل وهو ان يكون
 الكلام موجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسير لما اصطلح

راجع الى الحكم

في الكلام التام في باب المشتق ويسمي ما يقابل كلاما ناقصا
 لان الكلام فيكون منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام فيكون مقبولا
 بنفسه نسخة لذلك لا يكون نائبا ما يابا المشتق منه في لا بد من
 قيد تام ليمتصا بطرفة الفعل المتقدم او معنى الفعل متوسط
 الا بقصد المتعدي بوقتها العوم اضربك الان فيك ومنع الشاويح
 بلست لعدم وثوقه على المثال وجوز ان يكون منصوبا
 ومقدما لم يقدر ان في هذا القسم وصمم المنقطع كما عاده
 في خلاف لان انكته مشتركة في وجوب كونها بعد لا فصول مستقر
 بجوز كان وهو قوله في كلام موجب فقد انشأ له في المعقول
 على ميز كان لان المعطوف على المعقود المقدم بقيد متقدم
 يشاوك في القيد لا محالة فعول الشاويح عطف على قوله بعد لا
 محل نظرا لا يوجب القيد في المشتق في قولنا ما جاء في عز زيد
 العوم وفي قولنا جاء في العوم غير جاز لان يقار المشتق
 بغير حكم المشتق على حكمه بعد وقد نه الشاويح ايضا على ان
 هذا الحكم في المنقطع يقتضي اليقيد بكونه بعد لا حيث قال
 اذا كان تقطعا بعد لا وان غفل عنه في قوله ومقدما
 سواء كان في كلام موجب او غيره اشاد الى ان بين هذا القسم
 وما تقدمه تداخل وم يقيد كلامها بما يقابل به الا فصول يعلم
 ان ما اجتمع فيه العثمان وجب يقيد بوجهين او المشتق
 منصوبا ايضا ذهبي سويه الى ان المنقطع ينتسب بما يقابل له
 من الكلام كما ينسب المنقطع الى ان ما بعد الامزة سواء كان
 متصلا او متقطعاً متقطعا وهي ممكن في وقوع المفرد بعد حاء
 وليس فرق عطف والمتأخر في غار اوها بمعنى لكن قالوا انها التامة
 بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وجزءها محذوف في الغلب
 مجاز في العوم لا تحذف في تقدير لكن الجاز لم يحذف وقد يحذف في هذا
 نحو قوله في العوم لو سئل ما اسوأ اكتشفنا عنهم وقال الكوفيون
 هو يعمي سؤي ويزده ان سؤي لا يقيد الاستدراك والمشتق

المنقطع

المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخول في الحكم المبني في
 الاكثر معلق بمنسوب اسم يفتح حذوه مقدما كان وغير
 متقدما نحو ما جاء في زيد العمر او الى بعض مطلق المشتق
 بمعنى ان الضمير راجع الى بعض فذكر الاستدراك في الاستدراك في
 علمت نفس اى عمل نفس وانما قلنا الى بعض متولد لانه قوله فيما
 بعدا وبعضهم منهم تعلقه عموم المبكرة في الانيات اذا كان قاعلا
 شكا من قال قد يستعمل البعض المتأخر اى خلا بعضهم ولا سيما
 الاستدراك وها في عمل النصب على الحالية الاحسن ان صلا
 تقدر زمان متصلا اي زمان صلا ويدا في هذا سائر فضائل
 في المعنى ما خلا اى النصب بما انما هو كثر الاستدراك في الانيات
 ان يجعل المشتق المنقطع والمشتق تجله قايما في النصب
 تقدره خلوة وند وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل
 المسند الى الفاعل المستراد سار في تقدير المصدر يكون
 في تقدير المصدر المتصلا الى الفاعل فيكون تقدره خلقه ويدا
 على ان الضمير راجع الى الجاه او الى الجاه او البعض اى وقيت
 ظهورهم الظاهر تلو بعضهم وكذا في قوله وما وزتهم ولا وجه
 للاقتدار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجاه ايضا
 كما سبق خلا وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل الى قوله
 كمر حنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون دينا غير
 وفيه نظر لانه عدم صحة وقوع العين من المصنوع في انبات
 لا في النقص والاولى ان في زيد عن الجمح لا يوجب اخراج زيد عن
 المشتق من قبلنا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لم يرد فيما
 مضيا الى الجاه فيكون التقدير ليس الجمح ويدا يقيد المقصود
 لكنه يتخذ لفظا ومعه فافهم ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون
 في غير ما يكون وما كان ولم يكن حال يكون المشتق واقعا
 في محل يتأخر عنه لا لاختفاء في جهة هذا التوجيه اذ البيه
 المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد لا ولا معنى لان يقال

معنى اهل واد منه هذا المعنى والا وجه
 ان الضمير راجع الى بعض

فيقول يا قبح بعد لا يكون كلمة فيه في يجوز كما فكما الشارح فعوله
 وما بعد الا بدل عن قوله فيه بدلا ليعرف عن الكل وما نفى منه
 المجهول قبل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المشتق
 ان لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم النقيض كيف والبدل مشتق
 مبدل الا والمقصود ههنا بيان حاله فيقول ذكر ملحق المشتق في حكم
 النقيض لا في حال المقصود وفي بعض النسخ ذكر المشتق في قوله
 على انه صفة كلام غير موجب لا ينبغي ان يتوجه ان الاوجه ان
 يحصل على هذه النسخة ايضا حال التوافق بين النسختين في المعنى
 لانه لا بد من اعتبار صفة المشتق من راجع الى المشتق وذلك
 الصفة يكون متدا اليه صفة جرت على غير من قوله فيجب لا نقلا
 وان يقال المشتق حوسن لا يقال احسن ان قد يرد قد لا يكون
 لانه يقول قد يرد اوه من قد يرد الصفة العائد الى الموصوف
 وفي قوله صفة كلام غير موجب ساجدة لانه ثابته كلام ولم يتطرق
 ان يكون منقطعا ما ذكر من وجه عدم التقيد صنفه عادة
 المتعدي استثناء المتأخر عن الحكم المقدم المتأخر في التنازول
 العكس فعدم التقيد هنا بوجوب خواجه عن الحكم السابق ولا يفتقر
 تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المشتق
 المقدم في المنقطع كلام غير موجب ايضا ما تقدم كان ذكره له
 او مقدما وقوله او منقطعا مبدولا وهو منصوب اذا كان مبدلا
 في النسخة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلة ان على وجهه يتأخر
 فلم يجهز هنا الى التقيد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اعتبار
 البدل فيما يقصود به بدلا ولا يمكن في المشتق المقدم لعدم جواز
 تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا لملط
 ولا يمكن الضبط في الاستثناء لان سببا على الروية كما تقدم فلذا
 يتجه الى التقيد بما يخرج المنقطع والمقدم على المتبادر من
 قوله ذكر المشتق متبعا هو المتأخر في ذكره فاستغنى عنه عن التقيد
 بما يخرج المشتق المقدم ولا بد في هذه القاعدة من تبدل ترتيب

احدهما ان لا يكون المشتق متراجعا عن المشتق منه مثل ما جاء في اليوم
 اليوم الا ونادوا بينهما ان لا يكون رد الكلام نقصا لاستخدام
 نحو ما قام اليوم الا ونادوا جوابا قام اليوم الا ونادوا في هذا
 المقصودين يجوز البدل ويختار النيب ومن صهنايين ان اللقب
 لم يستوف اقسام اعرابا المشتق وفاته هذا القسم واعراب البدل
 بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل النتيبة ويعبر على
 حسب اعراب كل على قدر العواصم فان العواصم النتيبة المدفوع
 والنيب والجرقا لا عراب على قدرها كناية عن الاعراب يا كونه
 والنيب والجرقا ونحو ذلك وقع ان المراد ان كان على المشتق
 منه بشكل يتوالتا ما مررت الا بزيادة مرعب بماعلى نفسه
 وان كان المراد عامل المشتق مرعب على حسب عامل على انه
 يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجارق يوزن عامل المشتق
 استقل الى المشتق مبدل قد فهو مرعب بماعلى المشتق لا
 بماعلى وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامل الفعل
 بواسطة البناء فقد سمي فالمراد بالمرعب المرعب ليدفع
 المرعب مما حذف فيه الجار واوصل النيب والجرويه ولذا ان
 يستغنى عن هذا التعليل بان يحصل المرعب ونصا للمشتق
 مجال متقدمة فيكون الحال المرعب عامله او ان يحصل المشتق
 مفرقا عن اعرابه للعامل فيكون المشتق مفرقا عن العامل مفرقا
 وهو اعم والحال ان المشتق جعل او الحال ولا ان يتجلى
 للعطف ويجعل هو عطف على المشتق منه وفي غير موجب عطف
 على غير مذكور وعلى ان قد يرد يمكن جعل الصفة عائدا الى المشتق
 بل ما هو في غير موجب حقيقة هو المشتق منه دون المشتق
 والاوجه ان يحصل النيب واجعا الى عدم ذكر المشتق منه ويجعل
 قوله وصوفي غير المرجب جملة معطوفة على ما سبقه وعدم
 الذكرة غير موجب ليعيد الكلام الى ان يستقيم المعنى فيقع
 عدم الذكرة المرجب فقع في استثناء قوله ان يستقيم المعنى

بلا حصر واما على الوجهين الاخر فهو مستثنى من تجري الكلام
 على لا يعرب على حسب العوازل في الموصوب وقتما من الاوقات الا
 انه يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يعقل ليفيد الكلام فائدة
 صحيحة يعقل ليفيد وذلك ان نقول ليفيد المستثنى ما هو قوله من
 جعل الكلام صادقا في الاستثناء من الكلام الموصوب لا يفيد الكلام
 صادقا بخلاف المعنى على ما استحققة مثل ما ضربنا لا ونذكر
 ان يكون فاعدا يعرب نحو قوله كل حيوان مثال لما يقع فيه الحكم
 على سبيل العموم لا يخفى فيه الا ان يستقيم المعنى قبل لا بحث
 لا يخفى عن استقامة المعنى انا وطيفة ببدء التكميل التركيبية
 فهذا البحث من قبل وضع الشيء في غير محله تحت قوله فائدة هذا
 ان الاعراب على حسب العوازل في كلام غير موصوب بخلاف الموصوب
 فانه قليل القلة استقامة المعنى او الاعراب المستثنى وكذلك والبحث
 عن كثرة الاسقاط وقلة وطيفة العفن او معنى ما زال
 ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كبت اللغة على المثال
 في بيانها وما يقال المراد الدليل لان ثبتا دوام الا اربع
 المراد ان الشيء يعيد دوام الاثبات واما فائدة حيث فائدة
 الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان فلو انه
 الدوام بنفى الشيء لانه في الشيء يفيد عموم الشيء لان الشيء
 في جزئ الشيء عام معنى ذال وقع ونوال وصرف ما في الم يقع
 دوال وعموم الشيء يفيد دوام الثبوت لانه في الشيء ثابتا
 اي بحسب العرف لانه لا يوتى بنفى الشيء الاثبات من قال
 معنى قوله في الشيء اثبات انه مستنوع للاثبات لانه عينه
 لانه في الشيء لا يمكن تملكه لا جمعه لا يتصل الشيء
 ومتصل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل فيكون المعنى
 كان دينا دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل ما في مدخله
 او جعل ذلك على المناقضة في نفس صفة العلم واتى بمناقضة قوله ان يقال
 يمكن فيه جميع الصفا المتصلة الى العلم فبما العلم الحق بالانتماء

من عدة متفائلة واذا تقدير البدل لا يخفى ان هذه المسئلة
 من تسمية اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث
 الاعراب على حسب العوازل وان كانت فيه ان حقيقة ما يقو
 على معرفة الموصوب على حسب العوازل يرشد الى قوله ومن ثم
 جاز ليس يريد الا فاما ما منع ما رندا لا فاما وما يجب ان
 عليه ان اذا تقدير البدل على العمل العربي فعلى العمل البعيد نحو
 لاجنة عشر درهما لك الادوم وان خمسة عشر على عمل عربي
 هو المصوب ويمتنع حمد عليه فجعل على عمله البعيد وهو لا يقع
 فعلى الموضوع يحمل اي يختار البدل على الموضوع احتياجا
 وقت الاختيار في العمل على اللفظ فيما لم يستعد في غير الموضوع
 فان قصد على الاشياء هنا اكثر اما يكون ضيقا لا يهاجم
 البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا رندا او ما رندا شيئا الا
 شيئا فعمل ايهام في ما جاز من احد الارندا وقد يغني خوف
 الى ايهام الى امتناع الضم وهذا اشنع في لانه الا الله لا يش
 ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام اكثر وبينه وبين قصد
 التوضيح بالتوضيح شارق قيل انا وصغيره لئلا يلزم اشتراك
 الشيء من نفسه لا مدفع قوله ولا يخفى وما قيل لولم يوصد لغير
 ايضا يحمل الشيء على الخبر لان من الاستقرائية لا تزداد
 اتفاقا بعد الاشياء لكن الاستقرائية لا تزداد اتفاقا ولا تنقص
 زيادة من الاستقرائية بعد الاخرى وفي هذا المثال وحوا
 من الاستقرائية لا تزداد على اسم الشخص والظهور ان المصنف جعل
 الاستدلال على اعتبارها من جهة العلم هو وذلك ما عير كانه من
 لانه لو ابدل المشتق على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عرا لاول
 من لفظ احد لا يمكن نصب عمر بل لا بد من الوضع والتكرير
 لانه معرفة كما ينبغي ان شاء الله منع وما ولا لا تقدر ان
 لاحقيقة او ان يكون البدل الا بالتكرير والعمل نصب بعضه الى
 ان العامل في المعطوف والبدل مقدور في سائر التوازيات العمل

اختيار ما

ان يقال ان لا يلزم ترحم اشتراك الشيء في نفسه

فيكون المثال اتفاقا في قوله
قوله الاثبات عشر الاضطرار

كالتع حكم الاستعجاب وسرية حكم المتعوق فيه ويصحبهم الحيات
 الشبيه والمعلوف كسائر المتعوق فاشاد الى المذهبين وان كان
 قومه جوده لا تعدون على تهما شنت واشاد الى ان الصابة
 يوجب الى المذهبين الاول ولا يحكي ان لا فائدة في قول المصنف
 عالمين بل يوم جواز التقدير غير عاملين فغير مرفوع
 الى الجمع النواحي اذا اذنت انما على المبدأ والخز قلت
 عاملها لكن يبقى تقدير عامله اذا كان العامل حرفا لضعفه
 ثم ان كان العامل حرفا لا يفسر معنى جازا اعتبار ذلك المقدور
 بلا ضرورة تخوف ذبا قائم وعمر وان غير المعنى فلا يغير ذلك
 المعنى الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر انفسا سم لا
 المنقول الاول المقدر المسقط لا يجوز بطريق جاز رغبة والعطف
 على عمل اسم لا جاز لا ابوابين وبعد حاشا في الاكثرون كونهما
 حرف جوه وهو صواب يسوي ويقوى حرفية حاشا كذا نون
 الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل
 المستدرك وكثير الغيب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف
 ما نقل عن يسوي ان الغيب بعد شاذ واعادة جوده قوله
 وبعد حاشا للتصريح باحتصاص قوله في الاكثر وبمفادها
 بتورية المستغنى فلا يستغنى بها الاعمال نسبة سوء اي براد
 الله يوفقا على حاشا ضمير المتعوق من غير سبق ذكر لتعنيه و
 لا يحكي ان حاشا وندى متعلق بالفعل المذكور واقفا الى ان يدعى
 وجه التنويه من غير ملاحظة تنويه الله تعالى اياه فلا يظهر ان
 قاعا حاشا ضمير المتعلق المتقدم اي براد الجوه وندى عن نفسه جعل
 اقتناع المحي وانقطاع عنه بمنزلة تنويه اياه استقل
 اعز اليه والاعراب حقيقة لما استغنى اليه ولهذا جاز العطف
 على محله ايضا لما جاز غير ذيد وعمر بالوضع لان الحق ما جاز
 الاول ندين لما كان اعز به معنيه اعز المستغنى بالاكراه
 ان يقول واعز غير اعز بالخطى بالاقضية نظرا لانه اعز به معنيه

اعز المستغنى بمنزلة انه اعز بالمستغنى بالاقضية وقد نقل
 محض ما في رسلان الاول قال الشيخ الذي لا يجوز هذا في
 المسقط لان الحكم عليه كل اثنين اثنين وليس بواحد
 منكر او منكر لا يعرف باللائم ولا وجه لتخصيص الاخر
 الا محله فانه لا يقع فيه الجمل على الصفة او اسم الاشياء فيجوز
 هؤلاء الاولين واسم موصول تخوفا الاشياء فيجوز
 اسما التوقي المحذور الواجب ان يجب جملتا معا المتكول ليعني جملته
 صفة لان عز لا يصلح وصف لمعركة فكذلك الجمل على تقدير
 صحوة وصال الا واحدا لا فائدة في هذا الاستثناء
 لان لا يعلم انه ما بقي بعد المستغنى من الا ان يرد برجال اقل
 من حيث الجمل فيكون منكر محصور معنى ولكن لما كان ذلك
 نادرا لم يثبت المصنف اليه بيان هذه القاعدة اذا كان
 مراد المصنف قوله كما حملت الا عليها الجمل غالبا فقد ثبتت
 المعنى اليه حيث لم يجعل المذكور قاعا بل اعتبره حكما كثيرا
 الا ان يقال مراد ان لم يثبت اليه المعنى انتفاء الصفة
 وتبدلها وتسامح في حذو فان قلت قد ثبتت المصنف
 في الاصفة في جمع محصور حديثا او ضعفه في غير ذلك
 مع تعدد الاستثناء بل فيه فائدة وقرينة بين الصفة والقلة الا
 ان يقال انما القلة في المحصور فيجوز اسما لصفة ضعيفا
 والقيح في وصف المحصور المستدرك الاستثناء منه الوصف بغير
 ولولا ذلك لكان قوله وصفه غير سعيما الا ان يجعل الغير
 في غير المقدر الاستثناء ويقدر الاستثناء لعدم وجود الله
 في الجهة يتبعه فان ذلك ما ذكره لا يفيد الا تعدد الاستثناء
 المسقط وهو لا يكتفي في الجمل على الصفة بل تعدد الاستثناء مطلقا
 فينبغي ان يقول وعدم حروفه عنها بيقين فكذلك في القولين
 اقاد القول بيشك فاذ ما ذكر المطلوب وينبغي نقل لانه عدم
 القول بيقين يجعل القول بطريق الظن وهو يكتفي في الاستثناء

انما هو كلامه ان التواضع عن العرف
 انما هو كلامه ان التواضع عن العرف
 انما هو كلامه ان التواضع عن العرف
 انما هو كلامه ان التواضع عن العرف

على اليقين على ما يقابل المشكك بعيد فان قلت فقد الاستثناء
 لا وجه له بل على العنفة في فصل على البدل قلت رده المصنف
 بان لا يكون الا في غير المرجح وليس النفي العنفي المستثنى من
 كناية تركا لمصرح والنفي العنفي الذي هو كناية لدفع انما هو قول
 وقلي والآن ومصرفاته ووافقه الرضي ورك ايضا بان لا يجوز
 التبدل الا حينئذ يجوز الاستثناء وفيه ان يتعين البدل عند
 وقوعه التوحيد ولا يجوز الاستثناء لان التوحد يستلزم
 لا لا المتعدد عز الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيها الالهة
 التي الله لو كان فيها الالهة فزاد ما يعتاد كون الجميع عز الله ولا يخفى
 انه المتبادر ومن وصف الجميع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه
 غير ذلك الشيء فلو تكرر ما لا يندفع في كل واحد منها غير لا
 ان الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجميع بمغايرة الواحد
 فالأول بان وصف الالهة بمغايرة بعضها اذا وجد الالهة يكون كل
 منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم تجزؤها فلا يكون شيء
 منها الله وبهذا ظهر ما يصح الاستثناء ايضا لانه في وجود
 الالهة يستلزم كون الله مع مستغرق عنها بمعنى هذا اللفظ فاصح
 التماثل الى العرفان وليد البصر الوضعية والبعث الذي يمتد
 ومما فرقنا وجاء في الشرح مشق وموصلا كما في التمام موصوف
 الصفاح العرفان تجان حزبان من القطب وماله البيت
 شدة وفان اخوان الاول قوله الى العرفان سنوذا اذ اوجدها
 ووجهه صفة كل دون ما اصفها له وثانها الفصل بينه وبين
 موصوفه الجزو كان المتبادر ان اثنين على البيت محال يتجاس
 فيه عن استقالاته واذ لا يكون الا صفة فيه شاذ او كانت
 اشتا عن قصد التفرقة في جعل لفظا العرفان شاذ وعاية لثنا
 بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاصح وقول محتمل ان يكون
 الا شذلا اى لا يكن العرفان اى ان لا يوجد اما المعنى ان لم يوجد
 العرفان لكان كل شيء مفارقة فيه ولا شذو في البيت

ان الله اذا كان في ذاته محله لا وجه له
 على ان الله في ذاته محله لا وجه له
 فلا يكون كلاما محضيا
 اعتراه

هذا ان المعنى في البيت

هذا وان فيه من الله من فضلا وعندا الكونين الى يعق
 ان في معصهما على الظرفية ان اعلمهما النيب لا غير ذلك الله
 على كونهما طرفين ابدأ على الحكاية عز جلاله الظرفية في معصيه
 الاوقات ثم اشادوا ليدلوا على من ادق في قول المصنف على الظرفية
 مسامحة والمعاد الظرفية ليس بضروري بل يقع ان يكون
 على ظاهره والمعنى ان معصيه بناء على الظرفية فان سوى
 صفة الظرفية في الاصل افعي مقامه في نفسه بقاء على موصوف
 الذي هو الظرف قال الشيخ الرضا ما نفعه ان سوى في الاصل
 مكانا سوى قال الله تعالى فاسوي اى مستويا ثم حذف
 الموصوف واخبر الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
 الاستواء فصار يعنى المكان ثم استمر معنى الالهة في استمر
 لفظ المكان فقتلنا في مكان عمر اى بدله ثم استعمل في
 البدل في الاستثناء ثم جرد عن حق البدل لمجد الاستثناء
 عرفته من هذا التحقيق ان طريق في الاصل لا في الاستثناء و
 سقرضا اى خواتمها ولهذا لم يبينها المعنى وكذا ان يجعل معصيه
 وسترها الى مكان واخواتمها لان كان التي ثبتت لها الجزم امر
 بعد والملاءم بعدية المسند لدخولها ان يكون استاده الى
 اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وصحتها فاذلج
 في تعريفها جزم تعريف لفظه بنفسه فالله وان يقال المراد بعدية
 المسند لدخولها ان يكون استاده واقعا بعد دخولها وبعد
 في نظر لان كون هذه الاقوال من داخل الجملة الاسمية
 بان يكون الاستاد قبل دخولها فيصدق التعريف على جزمها
 وامر كالمجرى المتبادر في اقسامه واحكامه وشمل على
 معنى المراد تشويكه مع الجزم الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام
 لانه المتبادر بعد ذكر الشيء وتشريه الى اخره فلا بد ان
 لا يشترك جزم المتبادر في اشتراك كون خبر كان ووجه وامسى
 وفلن وابت ما فيها عند بعضه ويقع ان يكون ما فيها على البدل

الامر وقد طاهره او معدنه والقياس ان لا يقع خبر يكون ولا
يستعمل لان هذا الحكم يسبق على ان ابن مال لا ماله وذلك
فيكون ان يكون المضاعف وكذا لا يرد انه يتبع وجوه خبرها
بما فيها وكذا ليس بصادم وما ذال ولا ال و مراد قائما لانه
ضار لاقتبال الى ما يستقر با وما زال واؤها لا يستعمل
في المصلحة لا يستعمل هو الماحد والصفة والمضاد و اما ما لم
ولان ما المعينة للرد فقلنا لما في المعنى لا يستعمل لانه
واما ليس فلا في النفي مطلقا كما هو الحق من هدف يسويه
والسما لا لاختلاف هو الماحد والصفة والمضاد و يسبق
على اسبابها لانه معرفة لما كان نتيجه عليه ان الماحد ليس
المستعمل لا يتصور ذلك بل يتقدم كونه مخصوصا ايضا مستعمل
لوضع بقوله او كما وذلك اذا كان الاعراب فيها اسناد
اذا اطلاق كلام القيل ليس على نفي ولا بد من تقييده وتبين
دفعه بان المضاعف اصل حكم خبر المستعمل استغنى عنه كون
تصريفه ماضيا عن تقدمه لانه ليس هذا الحكم من كلام الخبر وانما
امتناع النفي فيها اذا استعمل الاعراب فيها و امرته وليس
بما احكام الخبر بل من احكام افعال والمعقول ولا بد ان يقول
وذلك اذا كان الاعراب فيها اوقفا صاعدا نظيفا او كما
هناك امرته نفي الخبر بوسايله خبر فيها بمعنى ذلك اذا اتفق
الاعراب الى ويجوز تعامله على عمل خبر كان ولا يتحقق
ارصاع الضمير الى خبر كان والسابق خبر كان واخرها جميع
سما وقد سبق صاير وجع كل منها الخبر كان واخرها وتقبل
قوله مثل الناس يخرجون ولان خبرا يصدر ارضا الخبر كان
واخرها فاعلم ان مخصوصه كان ومثل الناس يخرجون باعالمهم
اخر خبرا يخرجون اذ لم يشبه اسم تحت بشية المعقود
وكذا قيل ولا بد من خبرا وهو ان يكون الخوض مفضل نحو
ان يرا بكن خبرا فانه يجب الحذف منه خبرا العلم والبيان

والغنى الأول استفيض والثاني قابض ويجوز في شمله
أي مثل هذه الصورة جعل ضميرها إلى هذه الصورة ولا يخلو
جعله إلى هذه الجملة وإنما قال المصنف شمله ولم يقله بل أطلق
الضمير إلى المثل الحق إلى الجملة المذكورة لأن له برونه على أناس
أرادوه وألا بل ما هو أخف منه وهو ما استأثر به الكثير من الناس
فاحتفظ هذه الذكاة الجليلة ولا تعقل في شمله وهو أن يحكي
بمعناه اسم ثم فادعه اسم قبل هذه منقوصة يقولون استأثر
كما تشير إلى أن كذا فركب ما كان راجعا فاعل ويمكن أن يدعى
بأن المزدوج الوجود الاربعة في شمله من التراكيب الاربعة
وهذا التركيب منقوص لا يوجد به كيف والحق فيكون أن كذا
فركب ما لا المتبادر فيه تقدير السر لا كان والحق المتبادر
أن تشير إلى كذا وتدل في دفعه المزدوج يحكي بمعناه
أن كذا فادعه اسم ويجوز تقديره في ظرف مكان للضمير اربعة
أوجه أي الوجود المشترك في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد
يخص بعض موارد خمس وهو الحي ما بعد ان مع فادعه وذلك في
منع رجوع ضمير كان المقدر إلى المصدر فيقيد بجزء من كل مورد
مفصول بما قبله أن سيؤيد في ما كان قبله مسبقا فتدل
العبارة بسبق منقوصه إلى الضمير وعلى من يونس مررت برجل صلي
أن لا يصلح فاعله أن لا يكون المرد يصلح فالمرور يصلح فاعله
عدد الوجوه في شمله الأكثر اعتدنا على فاعله في استخراج
ضربها أي أن كان في علمه خبر سيخبر أن يجعل ضمير خبره إلى
الخطرون لا الظرف أي خبره وذلك الخبر فاعله في ما كان في الضمير
أن ليس من المتكلم أنه أن كان في علمه خبر لا كان في علمه خبر لا
لا يكون منقوصه منهم وما هو بقصد ح لوصول مراد ذلك
فلا دليل على نفسه وإنما منقوصه لوجه جعل الضمير إلى الظرف
فتدبر كان خبره خبر لا كان لا بد له للفاء من مررت
فأما فيه وقيل أن اصغر فعل الخوا لا بد من الفاء والشرائط

اسم و فاعل بعد اسم

تجدد
لك ان لا تترك
الضرب كما ان
الضرب كما ان

سم ولایت

۱۰۰

المذكورة في غير الحديث واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز
 في مقابلة اربعة اوجه بيان احتمال اداء التركيب فقط بل يكتفى
 بموارد جزمه كان فليس بيان الاحتمالات حروجا عن الجزم
 ولا ملامة بقرينة كما شاع في نظر الناظرين اى لان كنت
 واد على التكريرين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا مطلقا
 واد المعقولة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة ليس
 هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه
 لانه ان كان اد بمعنى الشرط كان المكسور كان التركيب
 استقباليا ولو كان كاذوم المص متا دقة للمضربين
 فالتركيب ما فتى والهاشم بما جاز لا يستعمل ثاقا بالفتح
 الوشي لا اوي قولهم بعيدا عن الصواب لمسا عدة اللفظ
 والمعد اما المعنى فلا استقامة التعليل واما اللفظ فلتقول
 انشاء عن انشاء شئ ما انت وانظر ان فوجي بفتحهم البضع لحي
 فاد الشرط فلا يمنع تعليل لان كنت عابده الفاو فلا بد من
 تفقد بر فعل فعله فتد اى لا تقتضوا الكروضه مستغنون عن
 ذلك فحينه نظر لان ساعد المعنى لا يثبت بحجة استقامة
 التعليل بل لا بد من اثباته ان التركيب فيما بينهم استقبالي
 وقوله ودرت لفظه ما بعد ان موضوع كان عوضا منها
 يدل على ان لفظا ما اذ ان وفيه بحجة لان لم يقدو ما بعد
 ان المعقولة من مواضع زيادة او قال الرضى ما في حيثما
 ليست زائدة لانه يقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
 هذا ان الدائرة عالم يفتلق به غرض يستغنى واداه واقصر
 المص على الاول انكر الرضى محي اما بالقسمة هذا المقام
 حيث قال ان جزم شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير
 تفسير هو قوما فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح
 مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكره كما
 نشر بهذا القول اسم ان واخواتها واستمر في اى اخوات ان

في الكلام وجعل عوضا عن كلمة كما وموجب
 لخدمتها عن رضى

وهو اللفظ او ان اخواتها فان ان تد يكون من حروف الاشارة
 واسلام لها فلا بد من بيان ان معنى ذلك بيانها لا بيانها في قسم
 الحرف المنسوب بوزن المنسوب لفظا او قد يراو الالم بين
 التعريف جامع او مانعا اى لئلا يفتى صفة الحسن من جهة لا يفتى
 انه يفتى مقدور الصفة ولا حاجة الى التقدير معطوف بشئ اليقولة
 وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل انشاؤه
 الى بيان معنى فنى صفة الحسن من انه ليس بمعنى فنى وهو الصفة
 بل لئلا يفتى حكمه وهو شئ للحسن ولذا ان يفتى صفة الحسن من
 خاصها فان المقصود في الاطلاق رجل ظرف فنى فيصير طريقة
 الوجه فكانت فتد لا طرفة رجل فتد لكن التزم منه
 فيكون المفعول به وفيه ولا كذلك فظلال الجور وبه لا طرفة
 حروجا والواقع موضع الفاعل كثير جدا والافعال ان يقال
 كان المنسوب من اسم لا محض صا باسم فيما بينهم وكذا المقتضى
 احم بابيها فذعي ذلك الى بيان هذا الاسم وتوقف بمعنونه
 بخلاف سائر المنسوبات فان المنسوب منها لم يخلص باسم
 ولا يبعد ان يقال من يفتى لما سبق من ان غير المنسوب منها
 حو به من انشائه في الاطلاق رجل ابو قائم لما عرفت من معنى
 البعدية او الدخول ولا يفتى ان يخرجه بقوله يليها لانه لما عرفت
 في كلامه وتكون الدعوى البعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
 فيكون حو به بقوله يليها حروجا الخارج فاذفع ما قيل لا في
 اليه في هذا التعريف بالخرجه بقوله يليها وكان تحذف ليعنى قوله
 وهذا العدد كاف الخ او منها به هذا اما اختلف هذا اللفظ
 فنى بعضها لم يفتى بالمص ومنه قوله لا تشرب عليكم اليوم
 ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة
 ان الظرف الاول لجزء وانما في الاول استبان بالاول وانه انما
 بفعل مودول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز
 كون من امر الله جزلان الجزم وعابضه صلة لئلا لا يكون جمل

الا اذا كان المتبادر مسددا كما في الاول لك على النسخ
 المشهور من تحت المتألمين صدق بعيد جدا ولا يقال لا علم
 وجعل لك على اعلام لك قالوا في انه قد صدق في المتألمين صدق
 حين لا يكون على بلق سابقا في محذور كثيرا ولذا مثال الجوف
 والكسر في جمع المؤنثة السالم بلا تنوين ليس مانعيا
 الكسر بلا تنوين فذكر في تعيين مانعيا به غير مستحسن
 وقيل سكون لان ليس تنوين التكن المتألم في البناء وصل
 جمع المؤنثة سبقي على الفتح واداء المفتوح ما قبلها في الفتحة
 وقيل المفتوح والجمع منصوبان لانها في معنى المعطوف عليه
 فيضاد زعان والمعطوف عليه المضى والاسباب ان يكون
 الاعراب المحلى للعرب بالمردف المحذوف الذي بني عليه لا يوافق
 مرتفع لا غلايين لا غلاي وجعل هناك منصوبا كذا فتدبر
 لان الاضافة ترجع جانيا لاسمية ايا الاضافة الى المرفوع
 والتكثير وكذا وجب التكثير في التكرار المتصلة كذا الغيبة
 عليها لان الغيبة على اداة في الجنس ايضا الاسم او يتأخر
 وقد انشأ فلا بد من اليشية عليها فيجوز لا ينفصل به معرف
 المنصوب بل لا بد من جعل فيه مع انه ليس المنصوب بل لا بد من
 بقوله بعد دخولها كما عرفت من منشاء هذا جواب دخل
 معقد على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع
 يفتصل على دون حيد وهو القضاء بين الحق والباطل
 فالحال لا يفتصل من قبل رجل عدل امرا وحسن تعديل
 اللام يقال صدق اللام من العلم انما مقام المنقول والماول
 بالصفة المشتهر بها سماها او اجبت ان تنوين فيما اذا اول
 او وقع في مكانه من التكثير فلذا جعل صفة اللام معنوية ابي
 فيما كررت فيه الا ان لا يقال يصدق على مثل رجل في الدار
 لا لمرأة فاصح ما ان لا يجوز فيه نصب التأني فيجوز ان يقال
 فيما كررت فيه لا على سبيل المعطوف لم يذكر الا خبر واحد

وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال
 المذكور يجوز نصب التأني فيكون لا الثانية مرفوعة وكذا
 العاطف الاسم والخبر والخبر فانما يجب التوجيه بغير
 كما قلنا في تفصيل الوجوه تستفيد على ان يكون لا في
 كل منهما لتعلق الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه
 جاز البناء مع الزيادة نظرا في نظرها عطف معروض
 وخبرها محذوف لم يقل وخبرها محذوف لان المحذوف
 خبر واحد لهما لانها بحكم الما قبله في حكم واحد كما في ان
 زيدا واة عمر قاتمان هكذا قيل ونحن نقول لا مول ولا
 قوة في حكم واحد قاتمان لا لا في من الامر في الاما قبله
 ولذا قال لا حول ولا قوة مرفوعة ولم يقل موجود وان
 اعترض عليه بانه الاطر موجودان لم يطلع على الجواب الا
 فحذف خبر الجملة الاولى في استثناء عنه خبر الجملة الثانية
 يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه
 موجود فيبينها تناظرا فلا في ان يقال سابقا وخبرها
 بانه حلا على لفظا لمسا به حركته الاعراب او حلا على
 العرب فانه الاسم لا محلي قريب هو النصب وبعيد هو
 الرفع بالابتداء فلان لا زائدة جواز البع فيكون لا
 لتعلق الجنس فتكون ملقات لجواز انفاو حاشيا للتكثير
 والتكثير ولا يجب الاتفاق في كليهما بل يجوز الاختلاف
 بينهما في الغاء والحال وضعف وجه ضعف دفع الاول
 بان يجوز ان يكون دفعه لفاء على لا وله وجه ضعف اخر فانه
 ق او هو ان يجوز ان يكون لا جمعي ليس ولا تكون عاملة او ليس
 عنها ما يرد على عملها من نصب الخبر النصيب عليها لا سماعا
 وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل وضعف الاول
 اشارة الى انما المضاف المضاف ضعف دفع الاول في الاستعمال
 ولا يلزم من ضعف قوله ضعفا لضعف انما في الضعف في الاستعمال

فان صار على كثر الاستعمال **وقوله** واذا دخلت
 الحق لم يتغير المعنى غا حضا لحيات ان الحرف لا يتغير عليها
 لان لا يتغير في المال مع العرض والنتيجه انه ليس المعنى
 في ما اشبهه **وقوله** يقول عننا على نقى النور وقد تراءى اذا
 قيل النقي في حله لا بطل عليها وفيه انه ينبغي ان يترجمه في
 المشتهين بل ليس ايضا الا ان يقال ان عمد على المقاييس
 فيه خلافا لا ندسى العوض فانه يوجب دخولها في الفعل
 وخلاف السير من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف ميبوع
 في جواز حمل التابع على الحمل في نوب القتي او القتي له يقينها
 عن الجهر في غير اسمها معقولا فتعني الا علام المنة الضلال ولا
 لما كان بغير علمها دخول الجاه فيقال كنت بلا علم لصار مقولة
 فيهم التغيير يقول المعنى ايضا وقد يحكي بلا ما لا يبناء على
 الفتح نظرا الى لفظها كما ينبغي مع الزائدة قطرا الى لفظها **وقوله**
 وانما الاستفهام حقيقة الظاهر انه شبه الفادح على ان مقصود
 المستفهم حاصل المعنى في النسخة وكونها للمعنى الاخر التي يحكي لها
 عرق الاستفهام من الكفا والتمويه والتوبيخ والتعديب وغير ذلك
 وقيل بخصيص النسخة بالتركيبات الاختلاف فيها دون ما علمها
 فانه لا اختلاف فيها **وقوله** يجب ان تصاب الاسم بعد ما يحكي لا زيد
 تكمونه وجوبه ان تصاب بحيث يجوز ان يكون مع كلمة العوض
 قبل الاذم نحو لا زيد بنو لا ان يتخلف ويقال اذم وجوب
 ان تصاب الاسم بعد ما يحكي لا يضاف على ترتيبه **انفرد** الا
 جزاء الله جزاء آخر بدل على جملة بيت المحصلة المرأة التي جعل
 ثوبا للمدونة والتدوير ببيت متصل **وقوله** وفقت اسم لا المعنى
 يعني المبنى اشار الى معهود وهو المبنى من اتمام اسم لا وجوب
 عنه لا ما يؤولد افان با ودا ليس فقام اسم لا المبنى فانه فقتناج
 اسم لا معقوله والمبنى **وقوله** وفقت المبنى اشار الى ما بقي على الفتح
 بالاصالة مما لا حاجة اليه **اصلا** صغروا حال من غير متخذ التشبيه

الا
 لا

لا وجه يدعو الى حمل بعض مقود الحكم او صافا للموضوع وبصفتها
 احوالا ولا تظهر وفقت بنى والى مقود عليه وان كان يحمل مقودا
 حاله من غير اوله ويليه ما لا من غير مقودا فيكون حاله على
 حاله عليه ويكون التقيد بانه كلها للموضوع **وقوله** في حله لا يترجم
 لا غير الاول ان يقدّر فيجيبا لغيره ان كان المتعلق بكونه
 بلا تكرير لا زاد في كلام المتقيدين والصواب ما ذكره المتقيدون
 ان الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف على اسم لا
 تعين العطف على المبتدأ ولا يصور العطف على اسم لا واذا كان
 العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمجاز وحوله
 تحكي ما علم في ما سبق لا يوجب التقيد لآخره لانه ما سبق مما
 من هذا المعام **وقوله** لم يحصل في حكم المشتل المقتضى الفصل او الحاشية
 ان صولقة العقل بل يكفي في منع البناء العطف على العاطف و
 سانه لم يفت في الفصل العاطف لعلته اذ هو على حرف واحد
 صنعتها انتم ولكن وحق وفصل كثير وليس على حرف واحد
وقوله حكمها حكم نوابع المتناهي قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضوي
 جواز البناء في البدل دون وجوبه **واسم** ابتداء الالف في نحو
 ابا واوية الاسماء امته اذا فانه لا يقطع غلا لضاف هذا
 عند المشتق وانما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء
 الستة الاخ والاب **وقوله** وحسن النون من نحو فلامن ادون
 المثنى والمجموع **وقوله** يعني اذ الاصل في مثل هذين التوكيد وتك
 طوي ما اشتمل على الشرح في هذا المعام من ان جواب سؤال مقود
 وهو ان ذلك اسم لا المعزى التكرير مثنى ومثل لا بالاد ولا فاعلم
 مع اقرارهما وتكريرهما معر لا لا لا يحصل اذ لا دليل على اعزها
 حتى ينقص بها الحكم فالج ان يحصل تحية لخصتين التوكيد من
 غير مقود بالسؤال **وقوله** اي مشاركة اسم لا من مضاف لآخره بيت
 التوحيد من في الما واما التفرقة في كل تركبا مستفاد باجماع
 مشاركة الاسم لا المشتبا باطلا واللام وارجاع ضمير المشتبا

لا

في الاصطلاح وهو الاختصاص والعرف متفرع عليه
 خصوص المواد وبارباع ضمير متشابهة تارة الى مثل جدي التبر
 وبارباع ضمير الى تركيب يشتمل على الاصطلاح واصل معناه ومعنى
 تركيب يشتمل على الاصطلاح وهو الاختصاص فقول في اصل معناه
 اشارة الى ان التعريف في الاصطلاح زائد على اصل المعنى ولا يكون
 قوله الا ان يثبت الاختصاص عين غاوتها يستفاد من كلام
 المصنف بزيادة عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل
 الاختصاص ويكون فائدة ادرج اصله لانه لا يحد في خصوص
 معنى الاصطلاح لانه يبين الاختصاص في غاوتها فيكون قول المصنف
 الا ان يبين الاختصاص غاوتها من مضموناته كلام المصنف
 وهو ادرج بالقول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا
 يشاد في خصوص معنى الاصطلاح لانه اختصاص في تقييد قوله
 من هذا التركيب جزوه هذا الاظهر كما لا يخفى عن فهم اظهر لم
 يجوز تركيب لا بما فيها ان عدم جواز تركيب لا بما لانه خارج
 عن قاعدة التمسك لانه ليس فيه ما به نشيه المقصود ان لو كان
 لتقدير لا يجوز لا يخرج في اليوم مع مشابهة المقصود اعني التعريف
 اليوم في اصل المعنى لانه الاصطلاح في امثاله يعنى في لغتها المعنى
 قال المصنف ولانه لو كان مصفا الكونغ والتكوير وكان لم يكن
 في المعنى لانه معارض بانه لو كان معرذ الزم عدم الالف ووجود
 النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بان
 يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المقصود
 شبه المعرذ المتكوير برفع ولم يكون وانما خص بسببه بهذا
 الخلاف لانه المعرذ فينا بينهم فيجب لانه حكم الحق التزيق قدس
 في شرح الكتابان الخليل على كسائه وقال صاحب ابا فاختة
 لم يبق الخليل في ما بين علماء النحويين لم يخلت في ما بينهم
 اولاد المعصود بيات الخلاف لاثنين الخالفين لا يخفى بعد
 عن العياقة ولا يجوز ان يسمو وجود الجزاء لا يحد من الجزاء لا

الاسم يمين هذه القلة ويمكن ان يراو بقوله مثل لا علينا تركيب
 ذكره الجزاء وحيا في جزئية ما ولا جعل الضمير الى الجزئية
 الى ان كانت التسمية للاختصاص والجزئية ولذلك ان جعله ايضا الى
 عاملية ما ولا فتستغنى عن التسمية ولذلك ان جعله التسمية في
 الاختصاص وانه يستلزم جعل الجزئية على الجزئية على لغة اهل النحاة
 جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والجزئية متلازمان فيهما
 جعل تسمية للاختصاص يعني ان يجعل تسمية لتركيبه بناء على
 على لغة اهل النحاة سم ما ولا مع تقدمه وتأخره الجزئية جزاء ولا
 وهي زائدة عند البصريين فاقية مؤكدة عند الكوفيين القاصد
 ان يراه بها عند البصريين ايضا لانه يؤكد النفي او انقص
 النفي بالاصلاحا ليوثن مستشهدا بقوله وما ادرهم الا
 باجله وماطالها حاجات الامم وبأول وجعل من يشتمل
 الاخير لاجل معذبا معذرا وجعل معيونا فاعلم ما ساءلوه
 معيونا او تقدم الجزاء وليس بغير على الالفة المستقدم
 على الجزاء نحو ما عروا ودي صارا بابتلا ف ما اذ كان ظروفا
 متوقفا ختمكم من احد عنه حاجتين فلاق ما عاقل ضعيف
 او كراهة ابراز ان التسمية في معرذها حاصل الى حكم المعنى
 الرفع لا يخرج من التسمية والجزئية جزئية ما ولا يكون الا بالابه
 الزوائد المحقة زيا بها تباكيد النفي ولا نفي بعد المعجزة لانه
 باعتبار ابيه وقد بينه بقوله واذا عطف عليه بوجوبه ان المعنى
 بعد الوجوب هو المعرذ لا الجلة كما ذهب اليه الشيخ عبد الله هو جعل
 مادني قائما على قاعدة مقدير بل هو قاعد وانما الرفع فلعطف
 على جعل الجزاء لا مرفوع كونه جزاء مبتدأ في الاصل وقيل العطف
 على سبيل التوهم بطلان على ما ولا قتل الوجوب من بطلا
 معناه ان اسم ما اشتمل ليجز الى جعل لا شتملا بمعنى كونه
 الجزاء مسموعا عند سمعها فاستخرج لفرج المرفوع لا واخره ليقين
 ما اريد بكلمة ما ولا وجعل لا شتملا بمعنى كونه الجزاء مسموعا مذكورا

الخليلون الدولاب
 يعني عليها ما
 قاسوس

الخليلون الدولاب

منقول المصداق له اليه ولا يتحقق كبحر وجعل بفتح السين لا يفتق
 المراد بفتح السين لا يفتق كبحر وجعل بفتح السين لا يفتق
 شؤنه لا يفتق كبحر وجعل بفتح السين لا يفتق
 الروي لان العلم ليس بفتح السين لا يفتق
 الاصناف لانه لو كان فيه شؤن يفتق لاصل اللام التوثيق
 او التخصيص والتحقق كلمة او منها المنع الخواص التحقيق لا يفتق
 في الجملة ثم المتبادر من هذا الترتيب انما قال المتبادر لا يفتق
 ثابيل الترتيب بان المراد بواسطة جوف الجوف لغوا او قدرا اعم
 من التقدير وحقيقة او كما لانما تفيد معنى في المصداق لا يفتق
 منه ان نسبة المنوية الى المقادير افاضت فانها افاضت على المصداق
 ونسبة عليه ان اللغوية ايضا افاضت معنى المصداق وهو الخفة
 فالاولى ان يفتق لانه المنوي الى المقادير وكن اللغوية فان
 الاصناف الاول لا يفتق حقيقة او تخفيفا لمعنى المصداق والناشئة
 لا يفتق الا تخفيفا للفظ المصداق ونسب الاول الى معنى المصداق
 والثانية اللفظ علامتها ان يكون مذكور علامتها يقع الجوف
 والمشهور والعلم في مثل قدوة ولكن قدوة العلامة اعدل
 معنى كالا يفتق كاسم الفاعل الى المنسوب في مثل المصداق
 الصادق عليه وعلى من بشره ان يكون المصداق المصداق لا يفتق
 الا في هذا الترتيب لانه اذا صدق المصداق اليه على المصداق وغيره لا يفتق
 يصدق المصداق على غيره المصداق لانه لا يتنازع اضافة الاخر
 والحاصل اى حاصل البيان في هذا العام وانما مساوية
 واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كالمساواة
 لا يفتق التفتل بالاسد والنسب لانه اذا هما واه اريد المساواة
 في الاستعمال ان يفتق استعمالا اعمى كما يفتق استعمالا لا يفتق
 المعاملة بالاعم والاختصاص بالباين اذا احدث على بالباينها
 فليزمن كلفات كشر فان كان المصداق اليها صلا للمصداق
 الخا بينه ان يفتق عبارة المصداق ما جئت المصداق بان يكون

منقول المصداق له اليه ولا يتحقق كبحر وجعل بفتح السين لا يفتق
 المراد بفتح السين لا يفتق كبحر وجعل بفتح السين لا يفتق
 شؤنه لا يفتق كبحر وجعل بفتح السين لا يفتق
 الروي لان العلم ليس بفتح السين لا يفتق
 الاصناف لانه لو كان فيه شؤن يفتق لاصل اللام التوثيق
 او التخصيص والتحقق كلمة او منها المنع الخواص التحقيق لا يفتق
 في الجملة ثم المتبادر من هذا الترتيب انما قال المتبادر لا يفتق
 ثابيل الترتيب بان المراد بواسطة جوف الجوف لغوا او قدرا اعم
 من التقدير وحقيقة او كما لانما تفيد معنى في المصداق لا يفتق
 منه ان نسبة المنوية الى المقادير افاضت فانها افاضت على المصداق
 ونسبة عليه ان اللغوية ايضا افاضت معنى المصداق وهو الخفة
 فالاولى ان يفتق لانه المنوي الى المقادير وكن اللغوية فان
 الاصناف الاول لا يفتق حقيقة او تخفيفا لمعنى المصداق والناشئة
 لا يفتق الا تخفيفا للفظ المصداق ونسب الاول الى معنى المصداق
 والثانية اللفظ علامتها ان يكون مذكور علامتها يقع الجوف
 والمشهور والعلم في مثل قدوة ولكن قدوة العلامة اعدل
 معنى كالا يفتق كاسم الفاعل الى المنسوب في مثل المصداق
 الصادق عليه وعلى من بشره ان يكون المصداق المصداق لا يفتق
 الا في هذا الترتيب لانه اذا صدق المصداق اليه على المصداق وغيره لا يفتق
 يصدق المصداق على غيره المصداق لانه لا يتنازع اضافة الاخر
 والحاصل اى حاصل البيان في هذا العام وانما مساوية
 واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كالمساواة
 لا يفتق التفتل بالاسد والنسب لانه اذا هما واه اريد المساواة
 في الاستعمال ان يفتق استعمالا اعمى كما يفتق استعمالا لا يفتق
 المعاملة بالاعم والاختصاص بالباين اذا احدث على بالباينها
 فليزمن كلفات كشر فان كان المصداق اليها صلا للمصداق
 الخا بينه ان يفتق عبارة المصداق ما جئت المصداق بان يكون

أصلا للمصنف وكذا قوله في منشا المصنف كونه أصلا وفيه نظر
 لأن الامة لا يمكن ان لا يكون لها أصل وليس المصنف إلا
 للمصنف ويشمل ما لا يمكن ان لا يقع حمل الاصناف لامية ولا
 يتأني لانه لا يقع ما هو يصل به بحسب وجلا فان هناك المراد
 بوجه الحسب والنسب الوجه المنبسط اى ما هو هذا الحسب
 فيقول يوم الاحد وعلم الفقه وبغير الاراء الا سبب بحسب المعنى
 ان هذه الاصناف سببية واظهارها من فيها لا يمكن ان تكون الا ان
 ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما عاها اليه وكذا كل رجل
 في الاصناف ان يكون الاصناف بمعنى من اى كونه وصل ومعنى حمل
 المهر في كل من لا يستعد ولا من متساو والمقدد على سبيل الدليل
 فكل من كان له مكانة الاصناف بمعنى في هذا كلام ظاهر في
 اوقع اول من وقع فيه التبرير وبه كثير من المقوم وبعده
 المستفيد عن التناوب والحقيق ما ارادنا اليه امتك بحسب الترتيب
 وهو ان كثيرا ما ينزل طرف المهرية منزلة الفاعل فيستد اليه
 فالاصناف ايضا لهذا الترتيب فيضرب اليوم كمضرب ويد
 فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه حاريا في محرمات فضنة
 فان ترعا اى ضرب واحد في اليوم المظاهر في اليوم فيها هو
 اصل ضرب اليوم اعترض في اليوم متعلق بالفرق وليس
 بضرب لضرب تقدر واقع في اليوم اى تفرق المصنف مع المصنف
 المعرفة قول المصنف وتفيد معرفة مع المعرفة ظاهرة تعريف احد
 طرق الاصناف مع معرفة هو اصل طريقها الا انه حقا المستفيد للمصنف
 المعرفة مع المصنف اى قوله وشروطها بتجريد المصنف من التعريف قلنا
 ذلك كان المعرفة باللام في اصل الومع لمعنى ثم قد يستعمل به
 اشارة الى معنى قد يتبع وذلك النوع الوهمي وورد ما حققه علماء
 علم البلاغة من ان اللام موزع لمعنى اما مفهوم مدحوا او تم
 وقوله ولقد امر على النبي من الاول فان المراد بالتم مفهوم
 المعنى وغير المعنى وهو ما اطلق عليه النبي من المعرفة من غير اشتغال

اللفظ فيه مستفاد من العربية ووصف النبي بما هو فيه النكرة
 لانه في المصنف كالكثرة لانه مناط المفاد فيه يجوز ان يكون
 محتمل ان يكون محاملة النسخ مع علماء علم البلاغة من حيث
 العلين وقفاوت الاصطلاحين حكاه الشيخ في الاختيار
 في تحقيق كلام الفاعل وليس يحرم هذا الحكم في نحو غير وسئل
 كنهه وسئل وغير ذلك ولا يحق عليه ان يمتنع ان لا يكون حرف
 علام ويد من غير اشتغال المعنى وبين مثل وغيره عدم اعادة
 الاصناف التعريف فيها مع ان الاسعال فرق بينهما تعريف
 الاول دون الاختيار بان يحمل واحدا من جملتهم على الثاني
 الاسم مفهوم بصدق عليه جملة يكون مدلول العلم واحدا منها
 واقدم المسمى بهذا الاسم وقد يحذف بعض الاعلام لمعنى واحد
 لا شفا وسماء بمفهوم فيحمل العلم في هذا المعنى فيضرب
 نكرة كان يراد بالهاتم الجواز في هذا النوع ان طريق تسمية العلم
 لا يحذف من ذكره فانه قد يكون باداة اشتهار وصفاة فيبدا به
 لتكبر العلم بتطبيق الطريق الواسع ولا يبرهن عليه ان متساويا
 من قوله ان العلم يصير نكرة بالطريق بناء ما يستفاد من تعريف
 النكرة بما انما في تعريفين فانه العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه
 موضوعا للمعنى ولا يبدل فيها وضع للمعنى فلا بد من ان يراد
 بتكبر العلم ويعتمد من التعريف جمل فيتم النكرة وان لم يكن
 معرفة ولا صانعة الى التجريد بل لا يمكن ان المراد بالجوهر مجرد
 والاضطراد المراد بالجوهر ايراده بلا تعريف وانما يجب التجريد
 لانه المعرفة لو انصبت الى النكرة لكان طلبا للادوية وهو التخصيص
 استعمال التخصيص في المعرفة وهو ملاق اصطلاح الفاعل لانه
 التخصيص في المعرفة عدم تقدير الاشتراك في النكرة وما هو عليه
 التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة لوضوحه ولو انصبت الى المعرفة
 كان كتحصيل الماهل لا يتحقق تحصيل الماهل في فينتج استحالة
 الاصناف الى المعرفة فلا حاجة الى قول فقيح الاصناف وبيعت

تتعلقان خطأ في نحو العلم والتميز أو رد عليه أن المفعول علم الموكب
والتميز جزء من علم بولم يصل المعرفة علما ولا يحق أن يرد إذا
معرفة المراكب بالعلم حاصل من عرجه فحمل المجموع على المصطلح
تقوية تحميل المصطلح فلا فرق في تحميل المصطلح بينه وبين
أما في المعرفة نعم يمكن الجواب بأن جعلها علما في الأمثلة المذكورة
لعل التمييز لا زما بقاء فليس فيه تخصيص جعلها علما ولا تحميل
المصطلح وأما ما أجاب به الشاويح فينتج عليه أنه وإن لم يكن
تحميل المصطلح لكن فيه تخصيص العمل لا فائدة في إزالة تعريف
العلم الموجود في الكلمة وأما تعريف بطريق آخر أمّا
استعماله في المثالين من العصفور من ترك العلم أي يولد في
الأمثلة فلا فائدة ما بين من العصفور قال وهو كلمة كنية العامة
قال وهو الرمة أي ما نزل على سلام عليك هذا الرمن الذي
خسره دواجم وهل يرجع التسليم أو يكشف المعنى ثالث
الأمثلة والباب البلاغي أي يرد جواب السلام ويكشف
ألمع من المستر الذي هو في معنى حال على والامتنان جمع لغوية
وهو واحد الامتنان الذي يفتقير العذر عليها والبلاغي
جمع يقع أي الحار وفيه ان الامتنان يفتقر الدلالة فيكون معنى لغوية
والتمييز واجب التذكير لأن يقال انك في الأصل صفة الامتنان
وكان أصل التركيب الامتنان فيكون التركيب قبيل
جود فطبيعة كان من استعمال اللفظ أو الدلالة على
ليس من الاصطلاح في التميز فالتوهم تعريف التمييز نحو
مصادع البلد وكريم العمران فكذلك البلد مفعول فيه المصداق
وكذلك العمر مفعول فيه المكرم فكذلك لا يميل اسم الفاعل بدون الإغناء
فليكن المراد مصادع البلد وكريم العمر فالحال ميقدا أيضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال وإذا كان
بمعنى الاستمرار فلهذا تارة فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستقبال
وقد يقال أصالة الصفة المفعول وتارة على اعتبار الحكم فان قصد

العامل بالمفعول وأما في الحقيقة وإن قصد تعريفه فيكون جرد في
معنوية في الاضافة فتعني قبيل اسم الفاعل والمفعول معيّنات
في المفعول والمنسوب بالصفة المصدرية سواء عرفت أو لم
وأما اشتراط الوهم العمل المفعول به ونحوه مما لم يذكرنا
وهذا خلاف ما سبناه في المتن وقيل أصالة اسم الفاعل الاشتغال
أما هي إلى السبب لا غير فيقال زيد سافر بطنه وموثره خذمه
لا إلى غيره كما في زيد صواب في قوله عمرو إلا تحفينا لا يعرفنا
ولا تحفينا اعلم أنه يجوز أنما تفيد تحفينا لا يعرفنا ولا تحفينا
ولا يجوز لتفيدنا لا تحفينا لا يعرفنا ولا تحفينا فالأول
يقال أي تفيد تحفينا واللفظ لا يعرفنا ولا تحفينا في اللفظ
لا في المعنى إشارة إلى فائدة ذكره كونه اللفظ لا في المعنى
أن المعنى لا يجب بالتحفة والنقل وثانيهما أن يحمل المصطلح
مضافا إلى حقه المعنى لا تفيدنا لا تحفينا في اللفظ لا في المعنى
فلا تفيدنا لا تفيد يعرفنا ولا تحفينا فأي اللفظ لا في المعنى
للاشارة إلى وجه التسمية آخره سنة وإن كان جديا فلهذا في
أن يقال لو قال لا تفيدنا لا تحفينا لبيان والدفع إلى التحقيق
والهضاف على قياس فائدة الاضافة المعنوية الترتيبية
فصريح بقوله واللفظ أي لفظ الحكم سواء كان مضافا أو
مضافا إليه للتعظيم كان أصلا قائما فلا بد لا يحق عليه
أن هذا الوجه لا يمتنع إلا على مذهب من لا يجوز القائم علامة ولا
لا تحقيق في المقصود إلا بتبدل حرق محرق ساكن لا نهج
حرق التعريف والمقاصد إليه بعد صداد الغير وأما القائم إليه
قبيل بعد جلد بثبها بالمفعول فلا يلزم أصالة الصفة فيكون
إذا الرابع في الصفة مفت المفعول بخلاف الناصب مع المنسوب
فأرغوا في الامتنان في اللفظة مثل ما روي في الاضافة المعنوية
من اشتقاق أصالة الصفة إلى موصوفها لأن الصفة فرع المعنوية
فكذلك ولذا التزم الاصطلاح في الصفة بولم هو فرعها فلا يلزم تعاقبا

بلا مرفوع و متفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محمول
 و المراد ان المشار اليه بنحو المرفوع لا يحسن ان هذه العبارات
 انما يذكر لبيان لا يوجب على سابق او يثبت سابق بلا محمول ولا يثبت
 المجموع هنا الا ان كان لا يثبت عدم افادة التحصيل ويمكن
 ان يقال بعدم افادة التفرع فيستلزم عدم افادة التحصيل
 لان معنى افادة الاضافة يوجب التفرع والتحصيل وانما
 تقاوت الايجاب بتقاوت المتشابه في التفرع والتساوي
 فلا بد من ذلك الاستلزام لان تقاوت التحصيل وتفرع
 وجهها هو الاطلاق بالاختيار ومن جهة انها مفيدة تخفيفا
 الاول و الثانية من جهة انها لا تفيد تفرعا وتفيد تخفيفا
 اخرج القاري و بنو الضارب في الجواز والامتناع ان لو افادة
 التفرع لتساويا في الامتناع ولزم تعدد التحصيل لتساويا في الجواز
 وعلى هذا الاسباب تقدم هذا فيكون افادة التحصيل
 مرفوعة صريحا بخلاف استثناء افادة التفرع والتحصيل وتقدم
 للتفرع على المخرج او لزم تقدم التفرع على المذكور ضمنا
 وفيما وضعت النفي تقدم على الاثبات فالتركيب المذكور في
 الاستدلال مرفوع بما قبله المص واما ما وقع في شعر الاعشى
 اعني اسم خمسة عشر شاعر الحسن عترة قبان وبقيد في القاموس
 وضعف الاول وان يكون من التضييق في صفة المعرف
 فلا يمكن موثق به لستدلاله و لا يتوجه مصادره لما عرفت
 من اشتناع مثل الضارب و قد وقع اشتناع الضارب و قد مضى
 بحيث يبين ان يروى ما في المتن وان كان قول الاعشى فلا يمكن
 ان يرد بقوله الاعشى و لا شوب للمصادق اللهم الا اذا
 يقال انشأ الى صفة الواضح لوضوح كما بعده عن العبارات
 لقوله ضعف الواضحة لانه احتمال آخر من كونه من تمة
 الاستدلال على كونه لا تفيد الا تحقفا والحقا وكذا النظا
 فاعرفه ثباتا من منع فانه يحتمل النفي حملا على المحل فيه ضعيفا

لان مدار الاستدلال على نقل الوقت به الجواز و لا يحتمل المانع
 القيد على المعرفية فلا يحتاج الى دعوى قضائية على المحل
 او من قيد النفاذ الانوار و يحتمل وجه آخر لتضييق النفي
 وعيد ما اى راجعا فافادة العدد حملا على المحل
 او المانع من عدم المدح بان يثبت عيدا يستبعد ما فيه لا يثبت
 للمثبتات النتائج مع اطلاقها وهذا اعز من المانع ان المانع ثمة
 يوجد مثل هذا العدد يستوي فيه الجمع والواحد فلهذا هو مشترك
 بينهما كما قلنا واما لانه قد علم على قوله اما لانه فوجه عند
 شرح قوله خلافا للقرار لان تقاوت التحصيل لزم لا لتساوي بالاسم
 لا يكون في اثبات استثناء التحصيل بل لابد من تخفيف استثناء محمول
 من المتشابه للاضافة كما في الحسن الوجه حملا على الوجه المختار
 في الحسن الوجه وانما قال على الوجه المختار و ترجيح المحل والوجه
 المختار فيه الامانة لانه لو قيل بالوجه كان فيهما ولو ثبت وان
 كان مع النفي احسن منها كما انه مع الجز احسن لكون مشترك على كل
 القيد بالمفعول في القيد كذا قبل قوله فلهذا قد سبق من هذا
 القول ان اضافة الصفة ايضا الى الفعل بعد تبيينه بالمفعول المضاف
 بلزم اضافة الصفة الى موصوفها فالوجه ان المختار في الحسن الوجه
 ووجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلما
 أطلق المص العبار و لا يحسن ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه
 ووجهان الا انه حمل هنا على الحسن يعني سيبويه و انما عرفت
 في بعض الشرح انه يقال ان المفعول في وفي المعنى ان هذا القول
 بالاضافة التامة والميزة في احد قوله والمختار في وجهه قال
 او قوله من قال جله يستدبر المضاف لان الجواز هو قوله فيكون
 ظهره الا قول ويكون بين الاموال بين القائلين والظاهر ان في وجه
 عداي عنه من قال وانه لا يحتاج جواز المحل اشار الى ان
 قوله فيتن والظاهر ان اشار الى قوله فيتن على المتكلمين
 من وجه آخر وهو من كونه مضافا الى الجمولية على من يدركه في الحد

فاعلم ان قول له ان كان قد فعل عن قوله على المختار فاعرف ان قول
 ان يكون الحق ما يشي الانسان مشتق من المشي وان يجهل ان
 يكون مقولاً له ان قال اي ما جاز عند من قال كذا جاز
 الحق على الحقيقة فيكون تنويعاً مستحقاً بقوله ثم جعل لا بقوله مضاً
 فيقول انما هو من الصادق ولم يجعل الصادق زيد على الصادق زيد فأن البنية بين
 النجيه ان لم يلم يجهل الصادق زيد على صادق زيد فان البنية بين
 الصادق زيد وصادق زيد كما لبنت بين الصادق وصادق
 ثم صنف هذا الاشياء وعدم التام للمورد للانتباه
 والاعرف في بنية مثله على الفضلاء المتأخرين فان اضافة
 ضاويل جعل بها التخصيف والمضاد المضاه والمضاد
 والمضاد في بنية في تضييع المضاه في تضييع المضاه في بنية
 المضاد زيد وصادق زيد وصادق من هذا انه جعل المضاد
 على المختار في الحسن الوجه لمساوتهما في تضييع المضاه في بنية
 وفي تضييع المضاه في الصادق التضييع لاحابيه في المختار لا ان يقال
 ان يجهل التضييع بحدوث شيء بل بتبديل المفصل بالمقبول
 في المختار بالتضييع بالحدوث لا يجهل من حيث التركيب الوصف
 في معنى فلا يقيم احدهما مقام الاخر في بحث لان جعل
 من حيث اضافة وتركيبا للصفه مع موهبا معنى اخر وقد قام
 بنية الاضافة في الاضافة للفظه مقام بنية تركيبا مع
 الجوز وانما هما ان يكون الوقت محدثاً والجامع قائماً معاً
 متعلقاً به فيكون بمنزلة الصفات انما لا تكون المراد من الوقت
 الجامع فخرج الزمان المبته في الجامع مع من كمال الالهام الى نوع
 معين فيكون من قبل اضافة احد المتأخرين وتما يفتق منه
 العجب ويبرر نقصان البشر وان كان المنتخب ما كتبه في هذا
 المقام من هو جامع بين العلم والادب وفاضله اضافة للمجد
 الى الجامع من قبل اضافة العلم الى الخاص وكذا في سائر الاضافه
 فيكون تلك الاضافه كاضافه طور سيناء وصوره الوتر ولعل الكثرة

وجاز ان يجهل بصلو الساعه الاولى وهي اول ساعه تمديد وقال
 الشسرا اول ساعه فوضعت فيه الصلوة وبقيت الحجة المختار
 في الصلوة الحجة واحدة حجة المختار وبخلاف الحجة بالكثير في قوله
 فما ليس بقوله هذا وانما هو صغرها بالحق لا بالمتبته في بنية
 السيول بل هو الاقدام ومثل جرد قطيعة كعب في المختار وقد
 خرو ريشته اذ كسبته وفسود ك ولا يضاف اسم جرد للمضاه
 اليه في العوم والخصوص او ارباباً لانه في العوم ان يكون مدحاً
 كحسين يتحد اخيراً محاسنهما كما في متواترين او متباينين والمخاطبة
 في الخصوص ان يكون مدحاً لهما شخصياً واحداً والاختصاص في الجمع ولا
 يضاف احد المتأخرين او المتأخرين الى الاخرين ينبغي ان لا يفتقر
 عليه بل يصح اليه ان لا يضاف الاخص الى الاعم وكما ان يفتقر على ذلك
 لانه وقع في اللغة ما يوجب وقوعه من كل الدرهم وعين المختار
 سعيد كوزافار وقدره والجيش في الصلوة والقاصو
 الحجة شخصاً لانسان فهو اخضر من الاعيان حتى صار كذا لهم
 غير صفة في ان يستعمل بدون الموصوف فان الصلوة لا يفتقر اليها
 من موصوف مذكور او معدود وجه صيرورة اسمها ان يفتقر اليها
 ذات الجوز مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفاً له
 ذكر لا سدا وضافة المتيان له لغو الا ليس في ذكر المتيان في اللغة
 بخلاف المختار اليه بالاضافة اللغوية ولا في الاضافة لانه لا يفتقر
 بها اذ صفت المختار حتى يجهل اضافة العلم الى الخاص جعل
 قوله بخلاف استقلاله بقوله لعدم العائلة ويجهل ان يتفق بالاضافة
 اي الاسم المتأخر كونه واحد بخلاف كل الدرهم وعين المختار
 المختار ليس مماثل الدرهم والعين ليس مماثل الشيء بل يفتقر
 بالاضافة فان المختار فيها يختص بالاختصاص ان يفتقر الى
 واليه اشار بقوله سواد الج واما اذا كان المختار فتيه خفاء
 زيد المختار صير عين المختار في نفسه والاشياء الخفاء اغاها من
 من جعل الشيء شاملاً لغير الموجود في الخارج كما في اللغة فان الشيء و

في قوله لا في الروية ومن قال بالاعراب سابقة بمعنى مجنس
 اعراب سابقة اخرى لانه قد بين اعراب سابقة لا مجنس لانه
 اعرابها لا تعد الشخص فقد السكط فظهر في مجنس فقد انة
 مجنس في قوله لا في الروية لانه على ان مجنس في قوله بالاعراب سابقة على معنى
 مجنس في اعراب سابقة مجند اعرابا هو مجنس اعراب سابقة ولا
 مجنس في اعراب سابقة في التوابع الى المؤخرات كانت هذه الامور
 او متبوعا لان المراد التافوت في الروية على ما عرفت اعلم
 ان المجنس في المجنس في هذا التفرع الاحسن ان التعرف
 على التوابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع موكلة المتأخر
 وتوابع موكلة اسم لا تفرق بينهما في مجملها ولم يرض باحالتها
 الى هذا الباب ثم ان لفظة كل هنا ليست في موضعها لان
 التوابع انما يكون المجنس وما ليس له الا لوازمه وبالايراد
 ايضا لا يصدق على تابع ان لا تان فذكر كل يمنع حصول
 فليست له فانه من سلع الرومان فالحدود بالحقيقة التامة
 لا يخرج من ممتلكات لفظة التوابع ليس في موضع لا ليس
 على ما قيل على وزن المفعولات ونظاير يتقدم هذا باب
 التوابع والمعنى هو الحدود او هو كل تان فهو استدراك
 على الشاوح بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد انة
 يستلزم كون كل ما داخل عليه كل معنى لفظة كل متقدم اريد
 التوابع وبادءه الكوثر التفرع مائفا والظاهر انحصار
 الحدود فيها هذا يختلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من لاحظ
 اورد بما سألنا دقايق التركيب بل بما يليق به وهو
 الماء الشا الى السائل من الاعاجيب الست قد مره
 لكونه اشتر متابعه واكثر اسخالا واوفر فائدة يدل
 على معنى في متبوع اورد عليه الوصف بمجال المتعلق بخبر مره
 برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوع بل على معنى
 في متعلق متبوعه واسما الشاوح فيما بعد الالفة بان الوصف

في قوله لا في الروية

مجال المتعلق معناه الوصف بمجال اعتبارية حقيقة لا بالواقع
 لانه يوصف بمجال قائم بالمعلق حتى ياتي في قوله لا في الروية
 في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف الحقيقة لانه
 الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو في قوله لا في الروية
 بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتباره بشاؤه الى
 فاعل على حال قائم بالمعلق وبهذا الاعتبار يقال ان الوصف
 بمجال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبة مع المتبوع على معنى
 في المتبوع وهو كونه بحيث يحسب غلاما في قوله لا في الروية
 مع متبوعه على خصوص معنى في متبوعه لا في قوله لا في الروية
 المجنبي زيد وعلمه والمجنيبي زيد في قوله لا في الروية
 بهذا العتد عن التفرع لان دلالة علمه على حصول ضمنية
 في زيد ليس بمسئله تركيبة مع زيد بل لا عن ان يكون هو وكذا
 دلالة كلهم على الشغل في القوم ليس بمسئله تركيبة بل على
 الحمل الى صنفه فلا فائدة لعوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في قوله
 فائدة او دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة لا دلالة ولا
 يساعده العبارة لانه يجب ان تائب مطلقا الى قوله لا في الروية
 لم يعيد تباينها المصدر ان تباينها ما لا يدرك في قوله لا في الروية
 على معناه من التامة فانه دلالة التوابع في هذه الامثلة
 على حصول معنى المتبوع انما يخص موادها ذلك في المجنبي
 القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع في قوله لا في الروية
 الشغل فلو لا دلالة على حصول الشغل في متبوعه في قوله لا في الروية
 الشغل الذي يدل عليه المتبوع وقادته اراد الفرق بين
 البغ والجزفان ولا منهما يدل على معنى في شئ معنى ليس الغرض
 من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير
 ذلك هذه وتليق في لايانية كما قوم وانما يكون وتليق في
 لو كان الغرض بيان المزاي التي يجيبان بقصد ما الحكم بالتركيب
 فانه على اصل المعنى هذا الفرق بين التخصيص والتوابع مجزأ

لا يجبان يكون المتبوع فان بصرنا بوضع لغرضه المتبوع
 اما في مبتداه او ذي حال او موصوف او غير ذلك فيستلزم
 برجل الى رجل كامل في الرجولية بنفع الرأى او غير ذلك
 انما موصوف او انما انشأ الى لفظ موصوفه بعد
 عن الكمال في حقيقة ذلك عليها لفظ موصوفه تعالى على
 التركيب ذلك وقوله اني رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
 ان يقع لغتها برده عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن
 يجعل موصوف حتى يظن ان عدم الصحة من حيثها في رجل
 فالاولى انه يقاد وفي مثل مررت بفلان على رجل لا يدل على
 هذا المعنى فلا يصح ان يقع لغتها في الموصوف الا في المعنى
 يدل على هذا المعنى او دلالة مقبوضة وفيه النكره
 النكره وما في حكمها من ذي لام يعقده الى فرد منهم كما في
 قوله امر على النسيم يسبحني وأشار الى وجهه تحمس الجملة النكره
 بعوله حتى حكم النكره وفيه نظر لان الجملة في حكم النكره لكونها
 لا قاعدة نفيه مجهولة كالنكره التي هي لا قاعدة فرد مجهولة
 جعلت صفة جيبان يكون الخاطب حتى سمين موصوفه عند
 الخاطب بما يعرفه من الشئ ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها
 الا ان يكتم في كونها في حكم النكره بانها موصوفة لا قاعدة نفيه
 مجهولة واستعمالها في البنية المعلومة طار على وضعها وقوله
 لا المعرفة اشار الى ان قول النكره احتراز عن المعرفة فكلمته
 ينبغي ان يعلم انه لم يحد عنها لانه لا توصف بالجملة الجزئية
 بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فصارت الموصوف واضحة لان
 الانشائية لا تقع صفه الاثبات بل بعيد قيد الثبات بل بالبعد
 لان الثبات مشترك بينهما وبين الجملة الجزئية اذ الجملة التي لها
 محل من الاعراب في ما قبل معرفه مبيوك منها كما هو المنهود و
 محصل ما ذكره ان التقيد بالجزئية اشار الى الحفظ الوصف
 بالجملة الانشائية عزو درجة الاعتبار لاحتياها الى الثبات بل بالبعد

لا يجبان يكون المتبوع فان بصرنا بوضع لغرضه المتبوع
 اما في مبتداه او ذي حال او موصوف او غير ذلك فيستلزم
 برجل الى رجل كامل في الرجولية بنفع الرأى او غير ذلك
 انما موصوف او انما انشأ الى لفظ موصوفه بعد
 عن الكمال في حقيقة ذلك عليها لفظ موصوفه تعالى على
 التركيب ذلك وقوله اني رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
 ان يقع لغتها برده عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن
 يجعل موصوف حتى يظن ان عدم الصحة من حيثها في رجل
 فالاولى انه يقاد وفي مثل مررت بفلان على رجل لا يدل على
 هذا المعنى فلا يصح ان يقع لغتها في الموصوف الا في المعنى
 يدل على هذا المعنى او دلالة مقبوضة وفيه النكره
 النكره وما في حكمها من ذي لام يعقده الى فرد منهم كما في
 قوله امر على النسيم يسبحني وأشار الى وجهه تحمس الجملة النكره
 بعوله حتى حكم النكره وفيه نظر لان الجملة في حكم النكره لكونها
 لا قاعدة نفيه مجهولة كالنكره التي هي لا قاعدة فرد مجهولة
 جعلت صفة جيبان يكون الخاطب حتى سمين موصوفه عند
 الخاطب بما يعرفه من الشئ ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها
 الا ان يكتم في كونها في حكم النكره بانها موصوفة لا قاعدة نفيه
 مجهولة واستعمالها في البنية المعلومة طار على وضعها وقوله
 لا المعرفة اشار الى ان قول النكره احتراز عن المعرفة فكلمته
 ينبغي ان يعلم انه لم يحد عنها لانه لا توصف بالجملة الجزئية
 بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فصارت الموصوف واضحة لان
 الانشائية لا تقع صفه الاثبات بل بعيد قيد الثبات بل بالبعد
 لان الثبات مشترك بينهما وبين الجملة الجزئية اذ الجملة التي لها
 محل من الاعراب في ما قبل معرفه مبيوك منها كما هو المنهود و
 محصل ما ذكره ان التقيد بالجزئية اشار الى الحفظ الوصف
 بالجملة الانشائية عزو درجة الاعتبار لاحتياها الى الثبات بل بالبعد

لا يوصف بالاول والآخر يقال التعبد لان الانشائية
 لا تقع صفته وكل ما هو في صورة الصفته فهو عند التحقيق متعلق
 بصفته **قوله** اي معقول وقدر اضربه فان قلته هنا لا تأويل
 فيكون من غير ان يكون الجزية بان يقال رجل امرئ في تأويله
 بغير ان يكون من غير ان يكون الجزية بان يقال رجل امرئ في تأويله
 لا يشبهه لان كانهم لم يلتصقوا اليه الاختصاص الوصف بالانسان
 فيكون من غير ان يكون **قوله** كذا استعماله مقام الامر بغيره وهو
 بغير ان يكون من غير ان يكون **قوله** بالظنية المحكية اي مستغنى لان نوب
 بغير ان يكون من غير ان يكون **قوله** المعقولات معدومة بانه عبارة عن حقيقة
 فيكون من غير ان يكون **قوله** ولا صفة اليه لانها تخص بالجل المحكية
 فيكون من غير ان يكون **قوله** على صفة صحيح بلا شبهة الا ان يقال بربان الحدوث
 على حقيقة بل اراد التبيين على انه يوصف بتلك الجملة المحكية الا
 انما هو الاستحسان لان نوبان يصعد لاصلا فتأمل
قوله ان يمكن فيها التميز الرباط يكون اجنبية الى ما بدا في الشرط ان يتم
 فيكون من غير ان يكون **قوله** يغلبها الخاطبة اجنبية عن قابلية لكونها صفة
 فيكون من غير ان يكون **قوله** في الجزية المحكية واكتفى بما يعوم مقام التميز لان
 فيكون من غير ان يكون **قوله** الى الجزية توجب في الصفته فليس هنا مضاعفة الفعل
 فيكون من غير ان يكون **قوله** بغير توجب ولذا ما يفتقر الى الرباط الى ايضا خوف
 فيكون من غير ان يكون **قوله** والرباط الجزية بما حققنا انه وقع ما قبل من انه في الملازمة
 فيكون من غير ان يكون **قوله** لجواز حصول الرباط بين التميز كما في جزير المستند ووصف
 بـ لا الموصوف سواد كان مفردا او جملة وكذا عدليه فلذا الجزية
 البعثة عن بيان كونه جملة في قوله تيمنه في التكرير يحتاج الى تأويل
 والمراد بحال الموصول ما جعل حاله ولو لم يتجاوز اخره الى الحق وقيل
 الوصف بحال الموصول وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوجه
 بحال المسعلق ما جعل حاله لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب
 وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه وذا فانه من قبيل
 الوصف بحال المسعلق مع انه الحسن قائم بزيد فاعني حال قوله

اي بحال قائمه به يعنى بصفة اعتبارية يحصل له **قوله** لا يشبهه
 لما اشكر عليه الوصف بحال المسعلق اذا التفت تابع بزيد على وجه
 في ممتوعه وليس حال المسعلق معنى في المبتوع **قوله** ان قوله تعالى
 تتقعد عاذروا ولو لم يردح ان لا يكون البنية **قوله** فيكون
 علامة الحسن بلها هو مأول به اي كان في محبة بغيره
 ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الخارج **قوله** والوصف
 بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جملة في رجل **قوله** فيكون
 علامة وصفا بحال المسعلق لانه وصف بصفة بغيره
 سبيل المسعلق قالوا بان يقال معنى **قوله** وفي وصف بحال المسعلق
 انه يوصف بلفظ يذ معنى قائم بالمبتنية **قوله** فيكون
 ويجعل مقنا وتحتل في صدق التبريق بغيره **قوله** فيكون
 وصفا على معنى اعتبارية حاصل باليقين **قوله** فيكون
 التكرير هو ذا الكونون وصف النكرة مطلقا بالجزية
 وصف النكرة المحصورة بها والاخر والتفتية في الجزية
 واذنا نيت اذا كان معدودا فانه يتوعد في جميع جزواها
 نحو رجل عدو ورجال عدو وامرأة عدو او الموقنة في جزائها
 مفردة مذكورة لا يترادف فعل التفضل المقتضى للوفاة **قوله** اي ان يفت
 اليه او معنوا لا يصف فاعل صور رجل صبور او امرئ صبور او قاتل
 معنى معقول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح **قوله** فيكون
 سهوبين وقع من بقوة الاقدام فان قلت اذا انظر في
 انظر وجدته الاول وهو الوصف لوجه بحث لان الالف
 يلحق التثنية في الفعل نفسا فالاعل والفعل مفردا كان والالف
 التي يلحق الصفته علامة لتثنيها والعين فيها مستكن وامانت
 تثنيها باعتبار تثنية فاعلمادون موصوفها متوعد بالالف
 اي الموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند
 في موضع ووجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو ما وذهبان
 الرتلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تامعا

الوصف في اللفظ ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان
 خبره بان في ثلاث مضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل
 في وصفه لان الالف يقال اداد المتابعة حقيقة او موصوف
 او يقال الجملة التي تحت صفة ما قوله معزها مطابق حسن
 قائم على ان لا يقد علماته ولولم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف
 او صفة رجل علماته وامتنع قاعدة علماته وضعف قائم
 على ان يكون علماته ولولم يكن كالفعل لا متنع ولما كان
 الفاعل في الحقائق يتبع ويجوز من غير حسن ولا ضعف
 في علماته لانه لا يجوز بذلك عن كونه كالفعل في عدم
 التعلق بالمتكلم في الخبر في مقام الاستناد الى المظاهر باخر
 فيكون كالفعل كمنع سرور به رجل معقود علماته لوجوب
 التعلق بالمتكلم في وصفه اجماع في اعلان في الظاهر الان
 في الاولى ترك في الظاهر لتصل الاستثناء بلا كلفة
 ولا يجرى جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بل لا ليس خلافا
 في الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين او جعل الفاعل
 خبرا حقيقيا على المبتداء الاولى ويجعل الجملة ووجه مذكور
 في كلامنا المتقاربان في المطلق في او اخر احوال المسند ان كثيرنا
 فيطلق الفعل على الفعل مع ضمير المفضل فلا حاجة لهما
 الى التوضيح ان اعرفا للمعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم
 الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا
 في قولهم عدم حاجته الى التوضيح ليتروى في الوضوح فلا
 حاجة الى التوضيح مع الغير والمخاطب ليلغا مرتبة المتكلم
 الواحد فالاولى ان يقال للاصاحبة الواحد المتكلم الى التوضيح
 عليه باقي الضعاف وحمل عليه ضمير الغائب واجابوا لكسافة
 وصفه متمسكا بقوله تقع عروبل لاله الا هو الهون والحق
 وحمل الجمهور منه على البدل ويمكن ان يقال هو اسم الله
 فنوحيته اسم ظاهر كالفعل الضمير علماته لا لانه ليس

ليس في الضمير معنى الوصفية او ود عليه ان الضمير اللفظي للموصوف
 المشتق منه معنى ويمكن ان يجاب عنه بان تاد بالبنية الى ما عليه
 في معنى الوصفية فحل عليه وما قيل الاولى في اللفظي
 بجيبان يكون اعرفا وساد بالضمير اعرفا في معنى وصفية
 فحينئذ انشراح لم يتولد هذا الاول بل عرفت معنى ما
 الرضى ان الشارة الى هذا الوجه ونحن نقول بوضع الخبر في اللفظ
 للدلالة على ما يتجدد مع الموصوف ووضع الصفة للموصوف
 الموصوف فلم يجتمعا ثم المعرف باللفظ والموصوف باللفظ
 الى المعرف ولم يتفرقه لانه يجتمع بعد المتأدي والمتأديان
 في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه في ضمير المخاطب
 انقص منه لم يوصف ذو اللام الى بمثل هذه في اللام
 او الموصوف اما ان يراد بمثل مثله في درجة التفرقة في ضمير
 المتأدي المتشابه فلا حاجة الى قوله او بالمتأدي المتشابه
 عدم خروج المتأدي من مذهب من قال انه انقص من المتأدي
 ان يراد المتأدي في كونه ذو اللام وح يتجه ان يقال لا يصح
 ح لم يوصف ذو اللام الا بى اللام ويراد ايضا ان يوصف
 اللام بالموصوف ايضا فيشكل بانه المراد بمثل مثله وتوضوفا
 بلا واسطة نحو حادة الفيل صاحب القوس وبواسطة لا حادة
 اليه على مذهب سيبويه لوضوفا حادة في الدورية لانه انما هو موصوف
 بالمتأدي المتشابه بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان دفع المتأدي
 مساو لدفع المتأدي اليه وانقص منه من قال انه انقص من
 يجوز وصف المتأدي الضمير بونه وعلى هذا يشك وجوبه في
 المعرف باللام الى مبتدأ بالمتأدي المتشابه لجواز ان يوصف المتأدي
 الى الاعرف منه لان يقال المتأدي الى الاعرف منه وان كان انقص
 من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللفظ اي بابا سلم الاشارة
 بذى اللام بجيبان يراد بذى ما يشتمل الذي واخوة وقالوا في
 لا يوصف اسم الاشارة الى بذى اللام والموصوف نحو هذا الرجل

فيكون المعطوف على اللفظ كما هو المتبادر فيكون المعطوف
 لعدم جواز حذف العاطف ولم يكن لعدم المعطوف
 منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقع على
 ومنها ان انا ان معطوف العشرة فيقول انما هو
 معرفة المعطوف موقوف الى وقت معرفة العشرة في وضع الحروف
 واما ما ذكر فيمكن منع كون المعطوف على العشرة
 يا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الوضع
 ان توتر في الوضع الموجود كلا المقصدين فلم يقبل
 لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الالف
 نحو قطع زيد ويرى رجلا فرجل من حيث انه قد
 يعطوف عليه بقرينة العطف وقيل قد يجوز ان
 يتجه عليه ان المراد بتوسط أحد الحروف وقيل العطف
 توسط احدها بتعقيب كما يحكي والواو التي
 المقصود ليس من العشرة بالمعاني التي ينبغي قلته
 في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقل المعطوف
 ونقل عن المضارع بين هذا الوجه والوجه الآخر
 ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من صفة
 ومعطوفان وجه وهذا الوجه جعل صفة لا محالة من حيث
 ان يكون معطوفا بوجه اكد بمقتضى ان قلته انما اكد
 مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي انما اكد كيف يعطوف
 على الضمير المتصل قلت يعود عن عطف الحرف على المعطوف
 عطف الجملة على الجملة فيقال ان ضرب وضرب زيد ولما كان
 التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد
 على العطف والتاكيد بينه بالمثل فقال مثل ضربت انا وزيد
 واختار على زيد ضرب هو وعلامة لان الداعي على الحكم
 بالتاكيد في زيد ضرب هو وعلامة طرأ الباب والا فزيد
 ضرب هو وعلامة يحتمل ان يكون من قبيل انفضال الضمير

فيكون المعطوف على اللفظ
 الطريق المستقيم
 مثله

فيكون المعطوف على اللفظ كما هو المتبادر فيكون المعطوف
 لعدم جواز حذف العاطف ولم يكن لعدم المعطوف
 منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقع على
 ومنها ان انا ان معطوف العشرة فيقول انما هو
 معرفة المعطوف موقوف الى وقت معرفة العشرة في وضع الحروف
 واما ما ذكر فيمكن منع كون المعطوف على العشرة
 يا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الوضع
 ان توتر في الوضع الموجود كلا المقصدين فلم يقبل
 لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الالف
 نحو قطع زيد ويرى رجلا فرجل من حيث انه قد
 يعطوف عليه بقرينة العطف وقيل قد يجوز ان
 يتجه عليه ان المراد بتوسط أحد الحروف وقيل العطف
 توسط احدها بتعقيب كما يحكي والواو التي
 المقصود ليس من العشرة بالمعاني التي ينبغي قلته
 في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقل المعطوف
 ونقل عن المضارع بين هذا الوجه والوجه الآخر
 ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من صفة
 ومعطوفان وجه وهذا الوجه جعل صفة لا محالة من حيث
 ان يكون معطوفا بوجه اكد بمقتضى ان قلته انما اكد
 مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي انما اكد كيف يعطوف
 على الضمير المتصل قلت يعود عن عطف الحرف على المعطوف
 عطف الجملة على الجملة فيقال ان ضرب وضرب زيد ولما كان
 التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد
 على العطف والتاكيد بينه بالمثل فقال مثل ضربت انا وزيد
 واختار على زيد ضرب هو وعلامة لان الداعي على الحكم
 بالتاكيد في زيد ضرب هو وعلامة طرأ الباب والا فزيد
 ضرب هو وعلامة يحتمل ان يكون من قبيل انفضال الضمير

المعطوف لا يقع من قبيل تأكيد المستقبل بالمقتضى لانه طال
 الخطم بوضع المستقبل هكذا في النسخ والظاهر بوجوه المعطوف
 او بطلان الحكم بالمقتضى وقوله تحسين الاحتمال فيه ان قوله
 الخطم عن اصله لا يحل الفصل عن المعطوف مع انه من النسخ
 ثم ما يؤكد فانه اذا قيل صرحت انا وريد اليوم بطول
 له لا اذا قيل صرحت انا اليوم وريد فالوجوه ان
 لما جازعوا كجود من العقل معترزا عن طول
 المعطوف والمعطوف عليه واعلم ان من يجب
 على الصانع بنية علان مسئلة خلافية وانما كيد
 له ان يجب تقاضا كما يفيد مقابلته كد مع جواز التو
 في حيث المعطوف من ان ادالم يجوز العطف بيقين العطف
 وريد جواز كان واسما قال الشيخ الرضائي لا
 يجوز الادالم يشك انه لا معقوله وانه جدي هذا
 في قابله لا يقصود الا بين اثنين فان اللبس نحو
 الادالم وعلم وريد واستريد غلاما واحدا لم يجوز الادالم
 في جازع على المقصود والجور ولا يفصل عن جازع
 في قوله نعم فصار رحمة من الله ويقولهم صرحتي من غير
 ما يجوز بدليل قولهم يعني وينك اذ بين ايضا الا ان
 هذا انما يفيد دلاله لم يكن زيادة بين الصورة العطف
 على الصريح ليس الامر كذلك لشيوع مثل بين وريد وبين عمرو الا
 ان يقاد هذا ايضا من قبيل اعادة الجازع من غير ضرورة كما في
 انكطف على الصير مستدلين بالاشعار منه اشعار لضعف
 الاستدلال لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلو
 بانقران العطف ايضا وهو قوله تسالون به والارحام فانه
 يحتمل قوله والارحام قسما صا في حكمه الا في ان لا اشكال
 في جوازها في كلمته وجواز عجبتي جمالك لوجود الفصل فانه
 التمثيل بجوازهم ويدا ان عجبتي جمالك ويدا وقوي الظاهر

ولقوي من الاحوال العارضة له بالنظر الى المسئلة في قوله
 نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
 في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قوله ويدا
 القائم وعمرو وعمر وفيه في حكم ويدا في الجواز العارضة له بالنظر
 الى القائم ونحوه من كونه مبتدا واجب التقرين بمقتضى انما
 لصير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف في حكم
 من تنم تفسير عبارة المتق ويحتمل ان يكون
 في قوله الشارح الاستيفاء المسئلة وانما في قوله
 يكون اعتبار امور في عبارة المض لا تتم من غير
 ثم اعلم ان الشارح قد اقرضا في التكرار في مقتضى
 كما ترى ولا يحتاج اليه لان مقتضى المعطوف في قوله
 عليه في التوكيد فكل ما يستحق المعطوف عليه في التوكيد
 المعطوف في ياريد وعبدالله يستحق المعطوف
 كونه مضافا اليه فكذلك المعطوف وفي ياريد
 يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام العطف على كلمة
 المعطوف كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة
 الى العامل وانما حصول الاعراب من كونه بالحرية فهو
 الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا مرد ما قيل
 في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل في قوله
 دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك وانما نحو في شدة
 وسطحيتها في تقدير التكرار لعدم قصد التيقن وانما كيد
 الصير عبارة عن هذه الشارة المذكورة وقوله او محمد على
 الصير عبارة عن الصير راجع الى الشارة المذكورة بينها
 فهو بمنزلة سحلة سادة لا بمنزلة سحلة هذه الشارة والظاهر
 ان يرا بالغير ما قصد بالظاهر السابق بعينه وانما جازع
 عن السابق لا بعينه فتشاد فلذا قال على الشذوذ وهذا سدود
 في حمل الصير على التكرار مع سبق المرجع وانما الشذوذ الذي

جعل جواباً لنا فهو شذوذ عطف المصنوع على مذكور
 عطفه انما في ما قبل علم انهم جعلوا الجمل على نحو المصنوع
 في الشذوذ جواباً لغيره وانما دفع ايضا ما عطف من اداة المصنوع
 انها يكون تكلف اذا لم يكن له مرجع لانه المصنوع المردف المذكور
 صحت يكون تكلف ولم يتحقق في الجواب انما قبل ان ذلك متحقق
 في الشرح ان الضمير الرجعة الى التكرار الغير المحقق
 في ان لم يتحقق ان يجعل قوله على الشذوذ علوة
 في الجمل في الشذوذ ما في الباب ان يكون الاول ح تقديم
 ومن شاذ وسخلة شاة على قوله على الشذوذ في شئ
 ان يجعل الجمل على نحو المصنوع وجها ثانيا
 في الشرح ولا يجعل غير ذلك بل فتنين الرفع على
 في مضمنا مبتدا وهو محرو ولما قل ان يقول لم يتبين
 ان يكون الرفع كونه مبتدا رافعا لفاعل هو محرو
 في الجمل في شذوذ صفة اجاز لا مراد وانما اجاز
 في الجمل في هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول
 ان الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم
 معطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
 صفة لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ج بمنزلة امر
 في الجمل في رابط المعطوف عليه المعطوف وانما لانه
 الفاء السببية يفيد معنى في الجملة الثانية رابطا بها رابط
 في المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه وانما قوله
 في الجمل في جواب ما يتقدير الرابطة ولا يتحقق عليها ان تكون
 الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل
 الفاء السببية ولا استعانة ما هو رابط الجملة الثانية بما ربط
 به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معنى
 التعقيب فكما يحصل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذا
 التعقيبية لانه في قوة وتعقيب زيد عقيب طيرانه ولما كان

استفادته

اشقاه

تعال

لعل ان يقول هذه القاعدة مستقيمة الى محتمل ان يكون
 المصنوع وانما اجاز جوابا لمنع جواز ما عدا الرفع على الجمل
 ولا ذهب عنه وبسبب جواز الذي يطير متعقبا لكونه لا
 صبيته المصنوع الرجوع الى طيرانه اي متعقب صبيته فيكون
 اجاز او وقع العطف معنى قوله اذا عطف مستند الى
 قيل جمل بين العبر والنزوان وقوله على
 عفا لفاعل بل مصدر عطف على عطف مبنيا على
 ان بعد جذا وما قال بعض شاذ في اللفظ انما عطف
 اكثر انما رجعين فلا ينبغي ان يتجاوز حتمه
 ما ذكر في توجيه مختلفين فلا يجاز عطف
 ان لا يتكلم بمثل بل وجب واليه ان شذوذ في
 قد يكون لبيان المعقود بان يوصف الشيء بوصف
 لبيان عموم الحكم وشموله اليقين ومنه قوله في
 ولا ظاهر محتمل فيه موصف عاملين مختلفين للشيء
 ولا يبعد ان يقال احتوز عن مثل ضرب واكرم بعد غير
 خالفاة ونحوهما مولا لعاملين مختلفين في
 ما نقل على الفقرة على تشريك العاملين فيجوز العطف
 لانه العطف على مولى عاملين غير مختلفين لا يستلزم في الجمل
 اكل امر متعقبين امر متعقبين وقع بين معقولين متعقبين
 وليس بمرفوع على صفة المعقول الاول والتعقيب لانه لا يجوز
 الاقتصار على مفعولي ما بعلمت عند المص وتوقف فعل متعقب
 المفعول دون اهتدائه في الوقت لازم ومتعقد وهو محتمل
 لانه لعدم جواز حذف التاء من المجرول فمجرد وان كان
 محتملا ايضا ما لم تكن لم يجد عند اليهود بحسب الحقيقة دفع
 لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتيب المجرول على الشرح فظلو
 لانه كيف يتوقف على مرجع العطف كما يؤيد عليه اذا ما مضى
 عدم الجواز وتحقق الجواب ان الواقع هو العطف كما يؤيد عليه

يلعب

شذوذ

شذوذ

تعال

في بيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في كل ما
 لفتة ثبتت عنده ويتحقق الظاهر فينبغي ان يتحقق
 في القول بما لا تكيد ما يعزوا امر المتبع الى البنية بل لا يخلو
 ذكرها لشمول بعد قوله في البنية ليسوا لغوا في الكلام وان شاء
 القوم كلهم ايضا يقرروا امر المتبع في البنية ويعيدوا اليه
 الى جميعه لا الى بعضه ومفاد البنية ان تتحقق
 البنية شاع فيما بينهم في المستقبل المذكر وتوليد
 تعين عن ذكر الشمول نقول حياة القوم تلتزم ثلثها اذا اريد
 تعيين العدد باعتبار البنية يضاف القوم الى غير المتبع وذلك
 من التثنية وما عونها ولا يؤكد بها الا بعد ان يثبت ان البنية
 قبل ذكر التاكيد والتمكين فأكيدة الخلق الوصف في قوله
 رجال ثلث فهذا هو العزوا في قوله امر المتبع في البنية
 هو العزوا من جميع الفاظ التاكيد فالعزوة في جميع
 واذا عرفت هذا فجميع الفاظ اكونه حاويا لجميع الافراد في
 المحض المصقة والعطف الى فقهه ان العزوة في جميعها
 واقا دلتا لوضع متبوعها في بعض المواد ليست بالوضع في
 متبوعها في بعض المواد ليست بالوضع لوقوع التاكيد في جميعها
 لكان السبب لعطف متبوعها بالعارف الا في الحكم به وكذا
 المعنوي يتحقق بالعارف مطلقا عند البصريين وقته وعينه
 منه عند الكوفيين او حكما يجوز ان كانت وصية انا فلان
 ذلك في تكرير اللفظ وان كان محافاة للاول لفظا اذا الصيغة
 داعية الى المحافاة لانه لا يجوز تكرير متعلا وقصدية العرف
 بين ضربت انت وجمع اكنت فان الاول في حكم التكرير لفظا لانه
 المحافاة للصيغة فخلان اجمع اكنت ومنهم من لم يبنية لعزوة
 بعدم العرف بين ضربت انت وجمع اكنت واعلم ان من قال انت
 الضمير في انت هو انت وان عبادا لانتا كيد في ضربت انت واجابة
 بتكرير اللفظ الا الحقيقة في اللفظ اذ كانها اعلم ان المتكلم

في بيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في كل ما
 لفتة ثبتت عنده ويتحقق الظاهر فينبغي ان يتحقق
 في القول بما لا تكيد ما يعزوا امر المتبع الى البنية بل لا يخلو
 ذكرها لشمول بعد قوله في البنية ليسوا لغوا في الكلام وان شاء
 القوم كلهم ايضا يقرروا امر المتبع في البنية ويعيدوا اليه
 الى جميعه لا الى بعضه ومفاد البنية ان تتحقق
 البنية شاع فيما بينهم في المستقبل المذكر وتوليد
 تعين عن ذكر الشمول نقول حياة القوم تلتزم ثلثها اذا اريد
 تعيين العدد باعتبار البنية يضاف القوم الى غير المتبع وذلك
 من التثنية وما عونها ولا يؤكد بها الا بعد ان يثبت ان البنية
 قبل ذكر التاكيد والتمكين فأكيدة الخلق الوصف في قوله
 رجال ثلث فهذا هو العزوا في قوله امر المتبع في البنية
 هو العزوا من جميع الفاظ التاكيد فالعزوة في جميع
 واذا عرفت هذا فجميع الفاظ اكونه حاويا لجميع الافراد في
 المحض المصقة والعطف الى فقهه ان العزوة في جميعها
 واقا دلتا لوضع متبوعها في بعض المواد ليست بالوضع في
 متبوعها في بعض المواد ليست بالوضع لوقوع التاكيد في جميعها
 لكان السبب لعطف متبوعها بالعارف الا في الحكم به وكذا
 المعنوي يتحقق بالعارف مطلقا عند البصريين وقته وعينه
 منه عند الكوفيين او حكما يجوز ان كانت وصية انا فلان
 ذلك في تكرير اللفظ وان كان محافاة للاول لفظا اذا الصيغة
 داعية الى المحافاة لانه لا يجوز تكرير متعلا وقصدية العرف
 بين ضربت انت وجمع اكنت فان الاول في حكم التكرير لفظا لانه
 المحافاة للصيغة فخلان اجمع اكنت ومنهم من لم يبنية لعزوة
 بعدم العرف بين ضربت انت وجمع اكنت واعلم ان من قال انت
 الضمير في انت هو انت وان عبادا لانتا كيد في ضربت انت واجابة
 بتكرير اللفظ الا الحقيقة في اللفظ اذ كانها اعلم ان المتكلم

ان ليس المعصود نسبة عدم القيام الى رتبة نسبة الى احد
 قبل وليس بذاته والعقل فما مثالا هذا المقام بعيد عن
 العقل والمعنى وليس نسبة ما نسبته الى اي احد من علم
 معصودة بالنسبة اي سبباً لنسبة الورد بان تكون المعصودة
 بسبب تقدير النسبة الورد او بالقيام الى الورد بان يكون
 باعتبار الورد وتقرير النسبة اليه ولا يحق تعليق النسبة
 عن تعريف الورد بمنزلة ما سمعته في تعريف العطف
 كونه معصوداً بالنسبة دون ان يكون ذكر المتبوع بعده
 وكأنه قصد الى التنبه بالطريق اخر فالوجه ان
 لا يحق تعليق ان المركبة الاضافة الاربعة متساوية
 للاقسام الاربعة كمداثة علم وان عطف المعصود على
 من قبيل العطف على جزء الاسم ليستا من اسم القسم
 هكذا واخرون وهذه مسامحة في كلام المفسرين
 يجوز عن نسبة ان الاضافة في الاثنين سانية وفي
 لامية لاوز ملامية بان ما حصل معنى الاضافة لا يحصل
 في المقام فلا يستلزم كيف يعطف المقناية بالاضافة
 على المقناية بالاضافة اليانية ولها اجيب به عن
 في الاولين ايضا لامية فهو بين ان المقام ليس مقام
 الالامة وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المعدد والمذكور
 فرقا فليعطف المجرور باللام المعددة على المجرور بين المعدد
 وان لا يجوز عطفه على المجرور بين المذكور ان لا يحصل
 اما اشتغال الورد على المبدولة الى نحو من نحو جاذبه
 فانه لا اشتغال لاحدهما على الآخر كما جازبه النسبة اكثر ما
 غير مطردة في جميع الاقسام والاشهاد اشتغال المبدولة على الورد
 باعتبار تشويق الورد اليه وكونه دالا عليه بما لا يحسن
 سماع المبدولة منتظر الذكر الورد وهي وجه تحقيق مطردة
 بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهر غير مطردة ومن قال

ان هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق ليشتمل
 على ما هو عليه من مقتضى على ذكر ارجح واكثر او احوال
 لا يحسن الحكم به الا على التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول قائل
 ان الورد تابع لمقصود ما نسبته الى المتبوع يخرج من التعريف
 من المتبوع يخرج صفى احواله والعبارة الصحيحة البذل
 بالنسبة دون مقتضى اي قصد النسبة اليه
 بالنسبة الى المتبوع كما ان من اليتقن ان ليس الورد معصودا
 بالنسبة الى المتبوع اذ ليس المعصود من جاذبه الورد اذ ان
 على ما هو عليه بان جعل معنى قصد النسبة بالنسبة ما نسبته
 الى الورد من غير ان النسبة المحي الى الاخ ليست معصودة
 الورد بل الورد بالنسبة الى الورد معصودة من قسم المسد الى
 الورد ونسبة الى الاخ معصودة من قسم فلا بد من زيادة
 ان المعصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بطل
 الحكم فانه المعصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى المتابع و
 المعصود بالمتبوع فهو حال نسبة من تقديره وتمكنه في الورد
 في الورد دون اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى
 المتبوع معصودة فمضمون الورد تابع الى المتبوع وهو حال من
 المتبوع المعصود اي متجاوزا عن المتبوع كونه معصودا
 يخرج عن عطفه بما نسبته عليه الشارح من قال انه طرف لنسب
 او حال من المستفزة اي متجاوزا عن المتبوع فانه يكون
 المتبوع ان تجاوز ما نسبته الى المتبوع في ثباته بالاصل الى النسبة
 لا يمتد الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا يحصل كما في
 بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد للنسبة الى المتابع في حقيقة
 او كما كان في بطل العطف فانه اذ لم يحصل توطئة كان سبباً
 كنه في حكم التوطئة فانه في حكم الناقط وهو جيب التقدير
 في حق الورد وليس نسبة ما نسبته الى عدم القيام معصودة
 بالنسبة الى الورد يقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكره شرح التعريف

[illegible]

الغائب بل ابهما يخرجان فلا يرد الفصح بهما ويؤخذ فائدة المصنف
الظاهرة الى بيان لصحة خروجهما مع ابهما وظاهر ان الغائب
وجه الصفة ابهما موضوعات للغائب لهما فيخرجان
القيود على كل من تنسرى الحكم والمحال لهما في قوله فاما
لاول فاما محظوظا فاما ان المحال محظوظ لان الغائب
المحال من حيث انه محال يتوجه اليه الخطاب
الما يتوجه اليه الخطاب لان براه يؤيد به
المحال من موضع محال يتوجه اليه الخطاب بلفظ المحال محظوظ
انما خلاص الاوضح ان يقال من حيث ان الغائب
من غلا ويخرج الى مستقر بالتوسيع في قوله
الاول فاما المراد بالمحظوظ المحال في ذاته وقطعا كما هو
لعمومها لانها وتفيد الغيبة لاخرج ونحو ذلك
عن نفسه في قيد الحكم واما ان يحمل كلامه على
هذا القادر بشاهد القائل من تلامذة من فقه
لان شهادته اليها اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح
او تقديره اسهل منه فانه ويدرج في مقدم
لفظا كقولهم قد رآه ان است منه لسوا الاضمار مع تغيير
مقابلة لفظ العود تقديره محظوظا بمراتبه وليس
من حيث المعنى لان من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث
ان يكون المعنى معصوا او بلفظ باستألفه والآخر
باعتبار ادول اللفظ كقولهم قد رآه ان است منه
المعنى ان كان لفظ العدل مقدم من اصل المعنى وقدره
كان اللفظ العود وقدره من حيث المعنى بقدره والقيس في قوله
كقوله مقدم من حيث اللفظ كقوله مقدم ذكره معنى القادر
منه ان مقدم ذكره لفظا وانما جاز في صير انما لا يبعد
كما ينبغي ولو كان واجبا لعدة الخ كان لانه اعلم ان به من
ان مقدم ذكره مسددا وكان العيان الخ فاما جاز في صير

وقد ارجع الضمير الرابع الى المتقدم الحكمي قد يكون المقسم
من الضمير قبل الذكر اوصدق الفاعل كما في تنازع الضميرين
في رفعه ونسبوه ومجوز الاحضار الى الضمير الاول ورفع
في ان يقول صرحت وبضرب الضميرين وبضرب
رفع الضمير مستوعبة فقد استأثر البيان
الرفع على التزمى المعلوم في النقص فلم يفت
دور محال في ايراد الضمير على الضمير الرفع قد
لا يجوز له وعلى هذا القياس الجوز
سببوا ولها بدل من المستخرج المتبديل
الكل واستأثر في كلمة الاستعاط لا لدل الحكم فلا
احاديث في الحكم واعايد به الحكم والضمير
المتبديل عن الفاعل ثم يراجع اسلوب التوفيق
في المواقف ثم الامر ضمير الحكم الواحد هو
في الباب وقال الشارح العباي واجما من
الامر جعل الضمير كماله وايضا كقولهم هو
يتبادر وان عاد وسبق الحكم لعقب بدله
منه معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق انه مشترك معنوي
في نوع الحكم مع الغايب كان ذلك الغيب ايضا دلالة على
المرجع ستة معان لانه يدل على المتشاكل المملوط والمجم المملوط
فيما يخص ضمير المتشكي حاسة في الغاموس الخاصة ضد العامة
حاصل من فاعل يستأثر من المتبادر الثاني للثالث بقا في الحقيقة
خاصة وفي المتبادر الثاني للثالث الخاصة مصدر كالعامة و
المتقى يخص خصوصها والجملة معترضة هذا ولان الجملة لا
يقدر وقد خص خصوصها كما يحذف في آخر الجملة المشهورة ظاهرا
وله على ان الفاعل المتشكر هو المحذوف هو الذي ذهب اليه البعض
قال الآلة الخاطئة لا يملكون المحذوف على المستكرهة لحذف

القاعل

وهذا كلام ظاهرى والتحقيق سابق فاولا هو ان
بلغة الله بقاءه التحقيق سابق فلا
اهل التوفيق اذ لم يكن مستدا للثبوت
العقيد لان الكلام في بيان استدار الموضع
لا يكون في المستدا الظاهر لافي بانه وجود
حتى يحتاج العقيد لماضى الغائب وقد
نظيره مطلقا سود كان متنا و
الواحد كانه سهوم قبل النسخ وفي
و مجموعا وذكر او شئنا وكان
الواحد لانه اخره و اوضح لانه
يد على اللفظ المحض المجموع على فوق الاشياء
المحوص بالمقصود ليس في الشئ من
بالمشهور تفسيره فاما بوجه اومع الفتره
حالا من الكلام لا طرف زمان اى زمانا متساويا
يقول ليتو مصدر كان او حال او ظرفا وفي
ليس حال من الصفة كما يفهم فانه سود كان اسم
والا لوجوبه يقال مطلقا ولا من الضمير الموضع
فانه سود كان اى الضمير هو الكمال سواء كان الصفة
لوجوبا يقال سواء كان معروفا او متنا و مجموعا قد يكون
او متنا لانه لا يقع في سود كان اسم الفاعل بل ظرفا
اى زمانا مطلقا سود كان زمان كون الصفة اسم فاعلا
وسواء كان زمان كون الموضع المفضل معروفا او غير
سواء كان في بيان مطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى
فلو كان ضارا لا يستقيم الحساب لما يفهم وكان سهوم
الناسخ فيها اى الاول والواحد الصفة حرف التثنية والجمع
الظاهر حرفا التثنية والجمع لاجل شئ شبه على الامم فانه
لا لبقدة المفضل التثنية لا للوقت لانه علم في التثنية

الحكم بكونه مبتدأ أصاح الى هذا التوجيه
 كانه كاهر الظاهر انه مجمل في الاستعمال من
 المبتدأ التوجيه لان جملته متعصفا
 معروفة معروفة فذلك الشيء ووجوه الوصف
 معروفة معروفة متعصفا بالجزئية لقيدته بما سبق وتقدم
 الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل
 في فائده لا في الاصل الا بغيره ولا بغيره
 متقدم ما ما عجز سبق موجه مقتضى
 تاج فهو اخرجه في هذا التوجيهين
 نسق عليه الموجه وهذا خروج
 عجز متقدم عجز متعصفا اليه للتقدم وهو
 متقدم متعصفا ولا يخفى انه غاية المعد
 وهو متقدم وجها وجها وقولك وذلك يجب
 كونه قبل الحكم او لا يستلزم ان التقييد بقوله
 متقدم عن الاعية لا لا يتوازن عن متقدم
 عليه ليس قبل الجمله اعدم ما يحتوز به عنه معان
 متقدم متقدم وهو متقدم وجها وجها ولا ولا
 بعد في الراء او بعد قوله قبل الجمله كونه قبله فضل ذكره ليعلم
 ان الفصل بين ضمير الشان والجمله يتميز بالضمير والجمله
 متقدم قبل الجمله اي قبل هذا الجنس من الكلام جمل الجمله
 متقدم ليعلم الجمله بعده بحقه سنة في بيان ردا على من قال
 وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجمله خلاف ما هو
 شأنه في ان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قيل اهون من
 ان يتركه فتدوا حسن التدوير واتوز ويحسن فائده اذ كان
 المعنى فيها مؤنثا وجه حسنة الجمع واما فائده اذ كان
 بتأويله باللفظ من غير كون المعنى فيها مؤنثا فمجرد قياس حال
 عن المعنى وكما حقه الرضى والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان

والعقبة جملة مقترضة بين الموصوف والصفة
 يستلزم فانه لا يدخل التسمية في هذا الحكم
 في القاعدة ان يكون له دخل فيها
 ان يكون التقييد الضمير الغائب وتقدم
 قوله الى فيه بحث لانه قاعدة اخري مبينة
 الجمله دون امر اخر من يتميز او حرف
 الضمير من غير سبق مرجع اذ لا يكون له مرجع
 ويصح ان يكون ضمير الشان متعصفا
 او العقبة لتقييده في المعنى فيكون
 للضمير واثباته ان لم يرجع الى المعنى
 على الابهام مفسر دون حرفه فانه
 المتقدم على ما ذكرنا ان مقتضى القاعدة
 قائم لما اراد توجيهه السابق لعوله يتقدم
 اتمام القاعدة عليه اذ لو لاه لا تستقيم
 ان لا يجيب تغير هذا الضمير بالجمله بل يبعث بالمرء
 هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع مستقيم
 هو زيد قائم فلا يالا بانقضاء القاعدة
 متعصفا يكون متساويا ردا على عدم الفصل بين
 الفصل والمقتضى المتعصفا فان كان عاملا متعصفا
 ثمة بحث الفصل وجدة ان يقال ان كان معنويا او حرفيا
 مرفوع كان متعصفا والا فان كان مرفوعا يكون متساويا
 متساويا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل
 عليها لا استقلال ما بعدها ولا فالمتساوية مع كونه عمدة يجوز
 ومثاله اي مثال الحق الضعيف ان من يدخل الكنية و
 انما جعل اسماء ضمير الشان لان كانه لا يدخل على كمال المحارة
 كبت في الحاشية الكنية بعد النفاذي المحاذي مع جود وهو ولد
 البقرة الوحشية فانه مع كونه متعصفا لا ازم فليس مذهب جملته

لا يكون دليل عليه لان التزام حذف جمل حذف
 الحذف وان لم يكن وانما مع ان ان المنقصة
 المكسورة فيه بحث لان المنقصة
 كمنزلة قائل وهي ذاك اسماء الاشياء
 والمنقصة جمل الجمل المجموع فليس افعالا
 بل افعالا على الجمل المجموع من حيث
 المنقصة كان لتوجيهه وقيل
 ان هذا لساحران على احد
 من قائلين نعم وثالثها صير الثاني محذوف
 الوجه الثاني ان لام الابتداء
 لا تكون سببا لا حذف صير الثاني ضعيف
 والباء اي الالف من ذوالياء من
 بوسل الباء الحاصل من الاستيعاب
 والباء والياء معا ولا يثنى من لغاة
 المنقصة والالف تنشئة في المعنى بل اللفظ
 موضع مقامين ولو كان مفتوح لم يكن في مفهومه مقامين
 في معنى الالف بعد التكميل واد كان مقصورا لكانت
 الالف من هنا الالف الجمل اصلها ولذا كتبت فيه الواو
 والياء او الى بالي حرف ج ولا يكتب الالف للمحدودة اذا انفصل
 ولا يظن انما يكتب بالياء او لولم لان المكتوب
 فيه من الهمزة قبل ليس الحقيقة منها يعني من قرا بوجهه
 المتنبية على انما ليست في الحقيقة منه علما بوجهه شدة الامتزاج
 وكناية بحرف الكلمة ولم يقل ويصل بها لكونهم عدم جوار
 الفصل بينهما وبين ذاع انما كلمة انا وانتم وهو واحد
 كثير ومنه قوله تعالى ها اولاد الاستماع وقول الظاهر
 من غير موضع الظاهر موضع صير فعل مقبل مع انما اسماء
 وفيه ان صير فعل مقبل ليس من معولة الصيغة والمفعول محذوف

ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيته الهمزة
 ومع ذلك ايضا يكون الناء وسق ذلك ان
 لا يكون في التوكيد اسم لا محذوف من الاعمال
 حرفا وهي احدى حروف الخطاب خمسة تامة
 وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويثني وتثنية
 وقيل حسن محاذ منه تفريغ لوجه حروف الخطاب
 بقوله خمسة في الخمسة وهو ظاهر اعني ان
 وهي خمسة موجودة في خمسة من اسماء الاشياء
 وانما قلنا من انواع الالف يعني يرتفع سببا
 الى ستة فلا يرد ان ماعذ من الالف
 وذلك للموسط لا يسعمل الحذف
 للتفصيل على البعد ولما رأى الصواب
 ان حكم هذا مستند لا يتبعه ومشاهدة لرسالة
 انه لم يقل وهي المذكور العربية ولا يبدل
 الى كلمة ذلك ببعده ان كلمة ذلك هناك
 ذلك على بسبيل الشبه بالمكان سواء كان ذلك
 هناك الولاية له الحق وغيره وقوله وانما ماعذ
 وجه صحة تخصيصه لاختصاص المكان بهذه الالف
 من هنا من اسماء الاشياء يسبق حقيقة في المكان
 وبين ماعذها وفي آخر اذا سئل في المكان وهو ان
 لا يكون الاضطرار فاما المستعمل في المكان فاعداها
 ظروفا او لا يصير حرفا تاما ان كان يتم من الاعمال
 بتفسير الكلام على العرفين في الاعمال الناقصة
 لا حصرا لها والاولا لا يغير فيها عبدا وماعذها
 منصوب افعال تامة لا يتولد عما احوالها منصوبات
 مقدم ماضيا لوجه في البيان الا انه جعل المنصوبات
 ولوجدها لا مكان او حق ما تنقو في عمل وجعل بعد كونها

لا يكون بعد تعليمهم طريق الاخبار واذا عزلا لم لا
 يكون ذلك يكون قبل التعليم فتدكر فيه مسئلة
 الصير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه لا
 يصح في وليس من مواضعهم في هذا الباب
 استثناء الذي وما يصير عنه بالذي فالباء صلة
 هذا الخبر بالذي يكون من مواضع وجوب تقديم
 لا يتم بذكر في موضع في شيء مركبة نحو
 في موضع ما هو الاصل في باب المبدأ اي
 زيادة الخبر بالخبر عن اعتبار
 عن التقليل اي الخبر عن خبره
 في خبر عن الخبر اعتبارا لثانيه بالسيئة
 من اعتباره مقابل للتقدير فيكون بالنسبة الي
 اسم الفاعل والمفعول منها يشتر كلامه بان
 من زيد في المثال المذكور انما اسم الفاعل والمفعول
 انما زيد او نقول المضروب في زيد منه ومنه
 على ما سيجي به الشارح من شرط الجملة العقلية ولما
 من يبين من دأبه لتقليل المسائل كالسبب وسوق و
 في خبر في خبر لان السبب بعيدا خبره كان صيغة المستقبل
 في خبر ذلك وصيغة الماضي بعيدا المقوم فاذ لم يبالوا في الاخبار
 باللام بعون الرومان الدال على الجملة جازان لا يبالوا
 ما يفيد السبب وسوق فانه بمنزلة التواتر ولا يجوز
 ان يزد من الفعل المتعدي اسم الفاعل المفعول فيقال في الاخبار
 عن زيد في لم يتم زيد باللام زيد فانه قلت ينبغي ان يضع الاخبار
 عن زيد قائم بالانف واللام فتقول القائم زيد فقلت القائم الذي
 جزم الجملة الاولى معرفة والذي في والذي في القائم جملة في معنى
 الفعل فلا يصح قيل احد ما مقام الآخر ووضع عائد الموصول
 موضع هذا عند التقليل امران وضع الصير موضع الخبر عنه وجعل

للموصول فلا موردية فاحتفظا السبيل عليه استباح
 ما ذكره وفي خبر الشان قبل الانفع في الضمير
 العامل الاخصر لاوفر العامل والمبالاة
 فاعلمه يزد يميزا وما الاسمية تحقيق المبالاة
 انه ليس مما يخص بالموصول وكذا انما ذكر
 بيان لما ليس بموصول في باب تقريبها كما ظن وبقي
 اذ ما الموصول مشترك بين المعنى الاخر
 تحقيق الموصول الى استثناء هذه المبالاة
 وضرب عليه بيان فقال لا غير اسم الفعل
 فانه ما كافية نحو انما تدرك
 وقد يكون رافعة ايضا استثناء
 او سفارة لمعق معان يناسب اسمها
 والتجديد والاختار ويجوز انهما مع نحو
 يكون مع ذواشاتها قليل وبما تكن المقوم
 يكون ما كانه قال المضرة النها اختاروا
 يلزم صفة الموصول واقامة الجازم والجر ومقامه
 وذلك قليل الا بهر فقدمنا والاولى ان
 اختاروا لا سقنا عن تكلف مرفوع المبين او
 تكلف ما يستدعي كلمة من الحكم بزيادة من او جمل
 والمتبادر منه اليها بعد كلمة ما وقوله له خبر جملة فعلية
 مستقلة بالامر ومن جملها صفة الامر يتاويله بالمتكلم
 ما لا يعينه وقاسم في اي خبر يحتاج الى صلة اوصفة فقلت
 او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكر تنقيصا على اعيان
 مذهبها على على دون سيمويه وذلك ان جملها بيان لما سوى
 الموصول وبحصل العائدة السابقة صحتها وصلة نحو اضره
 ضربا ما اضره كان او ضربا حقيقا او غليظا او نزع ضربا قان
 التوسيع بما لا للتقليل او التحقير او النوعية وتيقا وصفها

المقامات واحداً المتكافؤ ما سقت اسمية لا حرفية
 ومن لم يقل ومن الاسمية اصواتاً عن
 لعدم الملازمة بها اذ لم يشبهها البصرية الا
 في شئنا تشبهها ومن المباشرة المهمة التي
 انما تلحق في هذا المقام ان معنى وجوهها لذوق
 كما لا يعلم الا بتقليبها وما لا يعلم الا بتقليبها
 انشأ عن صفته وللمجهول ماهية وبقية
 الاصطلاحات منبهة الى الغلط ما والهمزة
 لا تدل على حقيقة فيقال لفظ ساء ولا قلبت
 انما هو على تقدير جعل الكاشين
 في تحويها اليها الرجل فخذ الرضى
 والاضغنى كونهما نكرة موصوفة
 وحدها نفس المفعول قد سرى بعبود
 وذو الطائفة وقد صنع الشاوخ قد سرى
 على شخصها بما هو المنقذ فاعلم الا اذا
 شئنا وكانت مضافة ويكون المصدر عادياً
 القوم ويسوي بغير اعلم بها ايضا فان لم يكن مضافة
 فمن قرأ بالضم اي عند بعض من قرأ بالضم
 من جعله استغنياً وجعل الجملة صفة شبيهة بقرينة
 من اتم اشد وفي ما ذاصفت وجهاً والابن
 لولة ولا ذائفة الابد ما ومن الاستغناء والافنا
 من ذاهو غير سلك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
 معنى الذي وانما هو ذلك من ذاتها فذا هذه اشارة لا غير
 في من الذي ان يكون ذائفة وان يكون اسم اشارة كما في قوله
 احسن هذا الذي فانه هاء التبيين لا يدخل الى على اسم الاشارة
 والمقصود من بيان الوجهين وما ذاصفت الاشارة الحرات
 اثبات داهو مولة مبنية على الاتصال وليس بثبوت الحكم لجواز الحكم

بزيادة فان فكت فواوجه دفع الجز فكت جعلت
 العائد الى المبتدأ وان كان قليلاً وانما قال
 اصواتاً عن مثل ما كان فان الوقوع
 وقع مصدر مرفوعاً بمعنى المرفوع وذلك ان
 ما كان اى اسم كان الظاهر اى اسماً كان
 التمام والنقصان والصيرورة والزمانية
 انشأ ومن حق اسماء الافعال ان لا
 والامر وقيل هي مرفوعة الى المبتدأ
 مستند الجز كما في قولنا انتم رددت
 في امضاج المعضل وان فانه
 هي مصدر ومنصوبة بافعال محذورة
 كونها اسم فعل مثل رددت اى ارجع
 الاسماء والماهر على المتعدي تكون هيئات
 الماخوذ او اللاتزم او الماهر مثل وغير اسم فعل
 او ما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يسبق له
 مقسم محقق الارواح بمعنى الوقوع وانما يصير ردد
 بمعنى الوقوع عدى الى المعقول لتعريف معنى الاسم
 بمعناه الفخ في الحاشية الفخ الماخوذ في القاموس
 الماخوذ من اللوم وفعل بمعنى الامر المشتق من اللوم
 من اللوم في صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الماخوذ
 ويقع ان يكون حالاً من خبر بمعنى الامر كما كان من اللوم
 المجرى ولا يخفى ان كون الفخ قياساً لا مقبضاً لا يخفى من قوله
 في كلام العرب بل مقبضاً لا يجيبا لموقوف في اضع على التمام
 فلك ان تأخذ فعلاً من كل فعل وان لم تتعهم من العرب
 فتكون فعلاً قياساً مقبضاً لا يخفى ان يصح ذلك تأخذ قوام مرفوع
 وان لم يجز فلا ينافي كونه قياساً عدم سماع قوام معنى على لامة
 يقع ان يكون المراد بكونه قياساً ان بناؤه وكونه بناؤه

[illegible]

الهم الحين بسطة الجمعية لا يلزم جعل نظايرها
 هذه العبارة من المضادة إلى الجملة المذكورة
 لا المهوراة على اسم إلى صرح بجنس المركب ولم
 بأهوائه اعتمادا على مقبلة الفترة كما في
 تخصصه بالاسم المقتلة في قسم الاسم المتى
 هنا من الاسم المتى لا يرى أنه تعديل
 ما ذكره الهمي مع أن ساقطة نفسه من أصله
 كما في سائر الحدود المقدمة لا في قسم الاسم
 فكذا على ما هو من كلين عند
 يدعوى التبريح يقول كل اسم في لغة
 المركبات بالمعدودة من المتى إلا أن الاسم
 انتمت نفسه ويجوز قاطن من كسبه
 أو ضل إلى ما وجد من هذه الأقسام
 حقيقة نحو تعديل أو كما نحو سبويه
 فنظر قاة مركب من تحت البضم وهو عرب
 وجد عند صنم سمه نظر نفسا إلى حرف بيته
 القاموس ونظر ما في التعديل ليس
 لا في الحال ولا قبل التركيب ذلك الرضى
 بينهما نسبة قبل العامة ووجه الوداة عدول من
 بلاز كند ليس بذلك لأن الاسم مستغن عن الوداة
 باستقاء البنية في الحال فالخارجة إلى المقيدة باستقاء البنية
 الاسمية فخذ على العموم لوجبا اعتبارا لما يحتاج إليه في
 نعم فوك قبل التوكيبا حسن من فوك قبل العامة لتقوى
 عشر أو نحو خمسة عشر لا يعني أن يخرج بهذا التعديل نحو
 وسدس ما يتعقن الثامنة معنى حرف عطف كان أو نحو
 كما في سدس فالاولى يقال في التعديل لأن بين حرفي قبل التوكيب
 مثل ستة العطف وهذا انهم ما يمكن أن يقال عشرين البنية

يخرج خمسة عشر ليس بمقدور ولا مقدر على ما يستفاد
 من نسبة بنية غير المعطوف لكن يراد ان ما ذكره
 ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها
 ضرورة في شيء نعم تعينه بما ذكره الفاضل
 في الاشارة اسناد ولا اضاف ولا عمل ولا
 في قوله لا يطرأ شرا وعبد الله الهم وبري وليس
 والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
 وكان هيئة خمسة عشر موضوع
 من مظاهر هيئة والافلا
 ولا باطنها فلا حاصل
 من كل وجه وجهه الوجه
 نسبة خمسة عشر بل بين عشر وما
 من ذلك نسبة بين خمسة عشر
 عشر كعمله مركب من خمسة وعشر تركيب
 الا ان الفرق بين ما ان خمسة عشر موب
 هذا الامتياز جعل متفهما لمعنى الحروف
 ما يخرق بخلها من عملك هذا الحق
 وهذا يقابل يحصل خمسة عشر من الاسم المنق
 وان كان مخالفا لما هو المشهور بين اليهود
 كل الظهور اثنى عشر واذ كان ثابتا
 واليه والشهود وانما ورد مثاليه ليعلم
 لم يحل لم يحل مدار البناء كون الحروف عدوين حتى
 على ان صفة الفاعل المنق من العدد في حقه بل على تقدير
 الحروف وان لم يكن شيء من جرته عدوا نحو سدس قالوا
 ان يقال ورد مثاليه اصدما لتفحص الحروف في نفس التركيب
 والاخر لمتضمن في اصله وجوابه المراد بصفة الفاعل الح
 حاصل الجواب ان المراد بتفحص الثاني حرفا اعم من تفحص الثاني

في الحاد وفي الاصل الحادي عشر في الاصل احد عشر في الاصل
 الحادي في معنى المعطوف وان لم يوجد في المعطوف
 المعترضة والاولة معنى المعطوف موجد في
 معطوف على واحد متضمن الحادي لا على
 الواحد والعشرة وفي كلام الرقعي الذي
 الشايع بعد تفحصه واختصار ما يزيل حيلته
 عطفا الثاني لفظا على تلك الصورة مع الحادي
 وهو معطوف على عدد لا يستقدر ولا
 كما ينبغي لكن المعطوف عليه في النسبة
 هذه عبارته والاحسن
 الاعراب على الثاني فالعرب
 الحادي على المركب هو مجموع المركب
 ان لم يكن قبل التركيب مبنيا بغير الحكم
 فقد نقل الرقعي جواز اعراب الجرد الثاني
 عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير المصنف
 قابلا لاعراب مكانه وان لم يكن مبنيا قبل
 لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المصنف
 الثاني مع صرف وبناء الاول انما هو اخص
 في عبارة المصنف تكثير اللفظة والا فالواضع
 الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجع بناء الاول
 على غيره وتوجيه ما ذكره جيل قوله بغيره تفيد الاعراب
 لا تميل نحو جمع كناية وهي لغة واصلاح
 كناية عن كناية وكناية بفتح ما يستدل به عليه وان
 وبري غيره وبلغف كانه صائب حقيقة ومجاز ولا كل ما يكتف
 اكثر منه عرب كناية عن العزج واعين القبح الذي يستعين
 ذكره وفلاذ وكثيره ليس من هذا الباب كالمصنف في
 ومن وما ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكتف به والعطوف

منيهم وكان السهمون الناصع ولذلك لم يقل بعض
 في الناصع الاصطلاح في الكتابات دون الظنون
 في لغة وضع الحروف اي وضعت ثنائية وليست
 في الفا موزونكم اسمنا فحق منى على التكون
 بنية وما قسرت واسكنت وهي الاستفهام
 في الناصع والنجس وكحضر ما عدك كرت وقدم
 في الناصع هذا وقد بلوج من كلامه وجه اولياء
 في الناصع فتأمل وجاء كذا كناية عن
 في الناصع البست او غير اما مجرد
 في الناصع على حرفه يجمع على كيت
 في الناصع ويكررها في كذا وكذا
 في الناصع تفصيلها في الاصل كيت
 في الناصع اللام وادول عنها ثاء الثانية
 في الناصع يستعملها على الاصل والوقف
 في الناصع الامضو من كذا في الرضى
 في الناصع ايضا ولوقوم اسما لهما مكررين
 في الناصع لان كل واحد منهما لا يحق ان ينفذ
 في الناصع من قسما الحق لانه مشابه مبنى الاصل
 في الناصع ولا نظر برود عليه واحدا بعد واحد
 في الناصع في البناء مخفية عن اخواتها لانها في الناصع
 في الناصع اعرب والنون ثنتين جعل التنوين بمنزلة
 في الناصع فضا كان معنى على التكون ويحمل ان لا تقول في الناصع
 في الناصع لان لو جعل كان احد الطرفين كان تحكما اي صكها بالوجه
 في الناصع جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لاني واي
 في الناصع الطرفين في كونه صفا وتبين عنهما بكونه وسطا
 في الناصع فلا صفة في اخراجه عن الحكم اما قاله الفاضل الهندي
 انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضوان السائر في الاغلب لا يعرف

العلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى في
 منب معتركم الاستفهامية لان جعل منبكم
 دفعا للحكم فلم يجعل منبكم الاستفهامية
 لا لتبس بكم الجزية فجعلها كالوسط
 مستغمة على الاستفهامية لكونها الاستفهامية
 كما لطرفين لان الطرفين مقدم على
 الناصع ان يكون كم هذا
 كتاب من كتب هذا الفن
 في نفس الانية ومما
 معتركم الاستفهامية
 وبكم رجل مرد والمجوز
 عند الزجاء بسبب صانعة كم
 هو مجرد من مقدم ويجوز انصار
 وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم
 مفرد من غير استثناء بكم رجل مرد
 من فيها والجزية ايضا تدل على
 مما ذكره الفاضل الهندي ان الجزية تدل
 المنقيل لانه مقبول المسافة بلا فائدة
 لانشاء الكثير وكونه دية لانشاء التسليم
 فيه اصددها عن الجزية لان الانشاء راجع الى
 واستقلاله متعلق بكم الجزية لوقال وكذا
 ما جعل ان قد يكون كلاما تدكيلا في ثابته كم كما شاع
 السنة الفاء ثاويله لثا ويلهما بالكلية بقوله كم الاستفهامية
 في ثا ويل كالملة كم الاستفهامية والمظاهر فيه التذكير قوله هو
 على ثاويل كلامه من النوعين كما ترى ولو قيل بالثا ويل ان
 كلامه من اللغتين او الاسمين اي كل واحد منهما اسناد
 الى وجه امره الجزية من وجهه ان كلامه في اللفظ ونها وجه

في الحكم وعوانة بنة ان كليهما واحد بالذات والاعتدال
 ولا يحتمل اعتبارا لعدد لثلاث توجهات
 فكل ما عدله فله او شبهه
 ما عدله او شبهه ليشمل تحريك لوما انت
 استقامت او سفلت صير الشئ الحقيقة
 ووجه المشغل بالظن المتعلق وفي بعضها
 لا يقدرا ومعلقة واعلم ان المشغل
 في المشغلة المستغلة به المرفوضه بالاشغال
 في المشغلة اعترض الرضى
 في المشغلة بانه ينقص عنه
 في المشغلة المبادر من غير المشغل
 وان كان محسبا للمفهوم اعلم من
 في المشغلة انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
 فان كان بعده فعل مستغلة وعمل لا يكون
 في المشغلة اعترض الرضى ان يستغنى بكم
 في المشغلة محسوبا على حسا قضا وفعله فانه
 ليس وليس مضى الا على الظرفية فليامد الشئ
 وما ليس الا بالظرفية ومالك انتقاض المحترز
 في المشغلة والمعتول به قال الرضى وليس يعرف انتقاضا
 في المشغلة او مضد او مضد او مضد او مضد
 في المشغلة لم يلبظ بظن تحرك فثبتت ماله وانما جعلنا
 في المشغلة اعلم من ان يكون مفعولا ومعددا ليدخل
 في المشغلة المضد من قولكم رجل من بيت انا الفاضل لهدوي
 في المشغلة في قوله ولا فرق في اي يجوز دفعه وجعل قد مضى
 على وجوب التنبه وبزده مادرك الرضى ان كم رجل من بيت يجوز
 دفعه لكنه ضعيف وكل ما قبله لم يقل وكل ما مضى واحرف
 جزم مع انه احسن واوضح لئلا يورد تقدم المصدا والجار عليها

مع اقتضاها صد اكلام نحو من ابراهيم نظرا لانتقاض
 تلك الفاعلة بكم رجل صديق فانه يتبين
 لانه النكرة لا يكون مبتداء للمعرفة بالانتقاض
 اولا ومردت برجل افضل منه ابراهيم
 المحل ولا هكذا ذكر الرضى وهو غير رضى لان
 ليس كم بالجملة الظرفية وجمعا فانه على
 ثمة الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المبادر
 ما عدله ولا ان يجعل المشغلة
 الى هذا ولم يحجز الوجوه
 الشاوح بان المبادر انما
 غير التناو يلغ التثنية فقبله
 تلك الوجوه او جميعها اسماء للمعجزة
 قوله وكذلك اسماء الاستفهام والمترجم
 جميع اسماء الشبهة وابع اسماء الاستفهام
 فكذلك يتاخر فيهما تلك الوجوه الثلاث
 فكل هذا اربعة مذاهب جزم اما السرياني
 وهذا ظاهر بيان المصنف فاجمروا
 مبتدأ لا جزم وفي بعضها وفي مثل تينين
 وقد يحذف باضمار التينين ولولا ذكر التينين
 وقد يحذف المميز اي ما هو متميز باعتبار بعض
 ان المبادر ما هو متميز محسبا لظاهر فان قلتم فذكر
 التثنية في تمييز هذا التوكيد ذكر التينين دفعا وجزا وجزم
 فلا حاجة الى حمل التينين على التميز في بعض الوجوه قلت بل
 ان يكون الوجوه اربعة ذكره دفعا وجزا ودفعة كذلك
 فلا يحسن جعلها ثلثة مكان الايقاعين هذا عن قوله
 يحذف في مثل كم ماله وكم نهرت لياقة تأخر الموضع عن الاصل
 ففي هذا التوجيه مع التميز في التينين جعل على التينين مفعولا

المصنف قالوا ان يقال المراد بالوجه الثلثة نصب
 لغيره وجرها مع الجمعية والمراد بمقدور قد يجوز
 لان ما هو وخاله فانه الذي سبق انفا يكون
 اعتبار المميز المحذوف ويكون محكم مالا
 هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف
 صدور كما في كم صرنا او المصدق كما في كم مالا
 كالمصنفين معنا بمعنى صدق لان اللاتم
 كونه كونه المالا حاشية اليه وذلك ان
 المظهر اسماء كما سماه
 المظهرية قوله المظهرية وذلك
 اشار الى ان من المظهرية في باب المصنف
 قوله حتى لم يبق انزله الاضافة
 المصنفية فانه كما لا قطع بتدليل
 الالة غاية كانت ما اضعفت
 وكل امرئ ينبغي ان يكون المستوب
 فيها قصد اضافة تحبب ان يكون المصنف اليه
 اى لما صدق بلا عوض صرنا غايات
 المصنف الية كعمل وبعض واذا الغاية هو
 لوجود العوض كما ذكره في الغاية العوض
 لا يعرف فالاحتياج الى المصنف من غير ما فيها
 الاضافة الموجهة لما بنا لا عراب بخلاف حال
 فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المصنف الى الجلبة
 الاضافة لعدم ظهور اثرها في المصنف الية بل لعدم ظهور
 الجلبة اليه الذي هو حقيقة مصنفون الجلبة وما كملها
 المظهرية المسحوق فظها عن الاضافة وهي على ما ضبطت في
 مع ما ذكره امام واسفل ورون واول ومن على ومن على
 على وزن من قبل دون ما هو مشفون الاول وقوله لا يتقاسم عليها

ما معناها يريد فضلا عما ليس معناها انما
 كذا في القاموس اكا واغض من باب علم
 لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وجهه
 ان يقال لان حب بمعنى لا غير اذ لا
 محب وبين ان يقال جاء ريد لا غير
 المحب وليست شغرى انه لم لم يجعل
 في الهمام لانه لا يماه لا يفرق
 اذا الاستدلال من غير مشاهد
 على ما فيها هد بنا وها ما
 متى واين واخى وكيف في علم
 في العامل في المظهرية المتضمن معنى
 عند الاكثرين والرضى بفتح قولهم في
 فاذا بان اذا قصد به معنى الشرط
 المظهرية فالعامل ما هو في موقع المظهر
 الشرط وهو ترتيب مصنفون جملة على
 اذا وسائر اسماء الشرط من متى ومظا
 في معنى الشرط ولا عرفة لها فيه ولذا جاء
 واذا كقولهم واذا ما عصوم بغير
 البقيهم يمشرون وبجي جدينا الشرطية اسم
 محذوف اذا الخضم ايزى ما نل الراس انك ولا
 الواقع بعدها والمصنف اشار الى مصنف معنى الشرط
 وفيها معنى الشرط فتأمل ولذلك اى يكون معنى الشرط
 اولى ان يراد بمقدور وذلك وكون معنى الشرط فيها غير
 عليه بمقدور وفيها معنى الشرط احتيز بعدها الفعل ولم
 كما في متى واخرتها والذي يستفاد من الرضى ان محم الاصح
 شاذ كما نبهنا عليه من فحاشة فحاشة بالضم والمزني من
 حدسيع ومنع وانما قيد بالضم والمزني لان الفحاشة كالغرض بمقدور

والمعاد باليوم المبتدأ بفتح الميم
 ما بعد وقيل لوم المبتدأ من غير ما بالاضمار
 وقد زمان وفوق السبع او مكانه مفعول
 لا لم يبق اذا حرفة وقد سبق ان قال
 بحدودة عن معنى القرينة ولا يفرقات
 مما مضى القرينة لا مضي والمقام لا ماضي
 ولا ماضي من القرينة لان حد ومضي
 لا يفرق وقد يجرى للمستقبل كقول
 فاعلمه وذلك لتغزير المستقبل
 المستقل كالمائة فتأمل ايضا
 وان كان يكون لمطلق الوقت
 لا اعلان في اعناهم منهم كونه
 وقد يجرى للمفاجأة نحو
 ان يجرى ان الاغلب يجرى اذ في جواب
 ولا يجرى بعدا المفاجأة لا الفعل
 لا الاسمية وقد يجرى اذ للمعاقبة
 وان كانت واقعا اذ ما في عرو ورسخ
 ليس للمفاجأة وتحتها لا في الفعلية
 المعلقة بينهما وبين الزمانية او حال كونها
 لا تجعل استقنا ما حالاً منهما مما يستقدي
 لان الاستقنا معناه حالها والاضمار المقصود
 في فعله قوله ومعنى الزمان فيها جاد اتي ويد معنى كيف
 في المثال بمعنى متى انشأ قال الرضي في يجرى عن كنه متوافي
 ويجرى بمعنى متى واول قوله عز وجل اتي شتم في الاول
 فكلته ولا يجرى بمعنى متى وكيف الا وبعده فقل والمشهور
 فتح الحرف والسنون وقد جاء كسرهما بابتداء من هذه العبارة
 ان يجرى كسرهما فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر هزيرة لغة

سليم وقال لا بد لشيء كثر لونه هذا واجتنب في
 ابن زيد فيه ياد وادغم الياء والياء والياء
 في باب النون وقيل اصلا في اصبع الى اتيان حد
 وادغم الياء في الياء وقيل اصلا اذ ان حد
 باء لم يجرى الا في ما عدا عن الهمزة ولم يجرى في
 ودين الا في الا في ابن الحجاز وابن النجار
 مذ ومنذ او كالمفعول واما يتخصص بالاول
 عليها بقرينة سبق ذلك الفعل قوله
 رشان الفعل المتقدم ولا يجزى
 عن المصا الياء مرة ذلك الفعل
 باول سنة زمان الفعل المتقدم لا
 زمان عدم دونه الغير كغيره
 اول زمان عدم رؤيتي كاسم
 ولا الجموع لو اريد بالمرور ما قبل بل المتعدي
 رأيت مذكرة تام اذ الشئ معترف بهذا
 بالمرور الواحد كما في قوله فيا ساءة ونقول في
 بعدهما الزمان الواحد المعترف وحدته في
 ما رايته هذا اليومان اللذان صاحبا فيهما
 ارضيانه لا يحضر ما يليهما بالمرور بل قد يكون
 هراجم من المرور حقيقة او مكانا وقد اذن هذا في
 الجمع شقي بقوله اذ لم يكن المعصود عدد او لم يقر
 الحصري في المرور وجعل المثال المذكور قائم لينفصل الزمان
 وقوله فادام لا يلاحظ هذان اليومان امر واحدا لا يحكم عليه
 باوكية المدح حتى انه اصحاباين وجه ملاحظة اليومين امر واحدا
 بل اوهم بانه لمرور ملاحظة مذهب اليومين يعبر امر واحد وليس
 كذلك فتقول هذان اليومان لوحظا معقوان زمانا المصاحبة لا
 يجرى بالمتن ليقين ان اي زمان المصاحبة للحصول للتيقن المعقون

واما يجوز لهم ليعتجز في وقت يوم الملائكة ايا الوسا
 ان يكون متبلسا بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد
 من المعقود الذي يطبق صلة الباء لما قاله الرض
 في العبارة فليعلم بالمعقود بالعدد قلت
 وقد بينت في جعله معقودا و ان يكون معقودا
 فيكون في قوله معقودا واختار المعقود بالعدد
 في قوله المعقود والمعقود المعيد بالوجه نحو ما رأيت
 انما آتيت اعدادا الكثر انيدين المعقود
 ودعيت بهما المصد لاني لا ابيح
 في قوله معقودا وان كان متصفا بمعنى اول المعقود فيبقى
 في قوله فيقتل بين اثنين الحذف المتعلق لا ناقول
 في قوله حدود السر مولانا في قوله و
 في قوله في جميع المدة اي جميع
 او الفعل الاول والجملة
 في قوله الى الجملة لا الى جملة الفعل كما في قوله
 في قوله على هذه الصورة اذ ان جمعة عبارة
 في قوله باستقامتها فلام معناها اي ما
 في قوله ولا يجوز ان يقال او ما كتب على هذه
 في قوله عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قبل
 في قوله فيقتلها بالشد وبالحقيقة فان كثر
 في قوله فيقتلهم فيقتل زمان متصفا هو زمان
 في قوله او يوم اوليلة لوسا دعا العزبة فلذا نكر
 في قوله بقل فيقتل الوساة المتصا و يروى ان يكون
 في قوله فيقتلهم مذكورا نكرة والحزب معرفة يمكن وجه الضاد
 في قوله جميع جمع مذكور وانما ما رتبته ويرد عليه
 ايضا ان يكون تأنيدي المبدأ فيهما كما في معرفة في تأنيدي مذكور
 في قوله ما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

لوي بالالف المعصومة وهو مئة عن ولاوي
بحجم موافقتها في نفس الحروف بلدين مع عدم
لوي بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من ولاوي
البناء من لدن لا يكتفى بحجة البناء كون
المعنى من لدن لا يوجب دخول من عليه
فلا يكون الدخول المتأكد ولوي بمعنى
لا يحل بانه الكتاب الا سبعة فاما ما في
قد سرع من لدن بكسر الهمزة والفتحة
بالتقدير الدال بالفتح والكر مع
ايضا بالتقدير بان تعقيب
اصالة لدن بضم الدال ولاوي
مع لدن بضم الدال وجميع لدن بضم
شرح الشارح الانب كلها بمعنى
عند ولوي بمعنى عند على ما في الرعي
زيد اولد نديم لغو في كلامهم على
في لوي وعند ولذلك يجوز عنها ويصح
عده في الحرف اما اذا كان الحذف
بنون التنوين لانه يثبت ناق وعيون مائة
وسكون لمائة البئر الاعلى والبئر قبل البع
كقوة مقصودا عن الاسماء هذا مقتضى استقامة
فيكونا مما عاين بولبل اعلم مع المصنف انه الدليل
ان يكون ما يري مقصوبا بالبناء لان عوض جلي مقصود
ومجبه مكسورا ومقصوبا بغيره عن كونه مقصوبا عن الاسماء
لان نظاره لا يكون الا مقصوبا المعرفة والذكور اي هذا دليل
باب المعرفة اليها معرفتين لانها لكثرة ذكرها فيما سبق
وكان كثرة احتياج المباحثة المتقدمة اليها داعية الى اقتدائها
على بيان المقصود وغير المعرفة التي اخرها لتوقف معرفة بعض

في جوف من جزيئاته وشروطه لا يستعمل في مذهبنا
 اليهود في الاسفار واللاتم في قوله ليس
 لنا خارج لما ادى ايمان تطبيق عبارة علماء
 لما هو الحق ولم ينفك الى ما قصد به
 بقبولهم منه لسبق كلامه المهدية في قوله
 ما فرقة فلا تنس وكن من المتذكرين
 بانه الذي يفرضه الذات بعينه ووجه
 يقع مقصود في عز وجل لعينه
 غيره وان اياه فلا يكون
 العلي وهو منهم النعمانية
 في غيبة الانباء فيلزمونهم
 استحضار من اول عمر الاخوة
 علم شخصه عين وضعه اعلم الحسنة
 من اول عمر الاخوة فلا يمكن مصوره
 بهذا الخصوص ما عرف باللام العبدية
 فيه انه اللام منحصر في اللام العبدية
 العبدية الذهبية من فروع الحسنة كما
 فتقريبها الى الحسنة والاسفار في فقه المصنف
 وكذا الى العبدية والحسنة وقصه والميم
 اسما في اسفل بدل من اللام في سقط ما ذكره
 حواصة ودخل اللام ان لو قال حرف التعريف كان
 لم يتركوا الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل
 فلا يشهد حرف التعريف ايضا كما لا يستعمل الحروف المبجلة من اللام
 في قوله الرحمن الرحيم العهد الرقيم الى غير ذلك ولم يذكر
 المتقدمون لرجوعه الى الذي للتم وهو مذكور في المتن وكان
 لم يكن في حقه او هناك فهو كات وكان اصله ولم يذكر المتقدمون
 لرجوعه الى الذي للتم على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل

في جوف من جزيئاته وشروطه لا يستعمل في مذهبنا
 اليهود في الاسفار واللاتم في قوله ليس
 لنا خارج لما ادى ايمان تطبيق عبارة علماء
 لما هو الحق ولم ينفك الى ما قصد به
 بقبولهم منه لسبق كلامه المهدية في قوله
 ما فرقة فلا تنس وكن من المتذكرين
 بانه الذي يفرضه الذات بعينه ووجه
 يقع مقصود في عز وجل لعينه
 غيره وان اياه فلا يكون
 العلي وهو منهم النعمانية
 في غيبة الانباء فيلزمونهم
 استحضار من اول عمر الاخوة
 علم شخصه عين وضعه اعلم الحسنة
 من اول عمر الاخوة فلا يمكن مصوره
 بهذا الخصوص ما عرف باللام العبدية
 فيه انه اللام منحصر في اللام العبدية
 العبدية الذهبية من فروع الحسنة كما
 فتقريبها الى الحسنة والاسفار في فقه المصنف
 وكذا الى العبدية والحسنة وقصه والميم
 اسما في اسفل بدل من اللام في سقط ما ذكره
 حواصة ودخل اللام ان لو قال حرف التعريف كان
 لم يتركوا الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل
 فلا يشهد حرف التعريف ايضا كما لا يستعمل الحروف المبجلة من اللام
 في قوله الرحمن الرحيم العهد الرقيم الى غير ذلك ولم يذكر
 المتقدمون لرجوعه الى الذي للتم وهو مذكور في المتن وكان
 لم يكن في حقه او هناك فهو كات وكان اصله ولم يذكر المتقدمون
 لرجوعه الى الذي للتم على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل

[illegible]

بالإضافة أو التزويج والإدخال إلى الحروف
 الفاعلين فإن الأضافة والنسب هما أساس
 كتابة الوصف إلى عدد يساوي عدده
 الأضافة لا تدل على نسبة ونسبها لا تدل على
 الاثنين يعين عدد أفضلهما الثاني
 يلزم جواز إدادة الواحد الأول في النسب
 المبدأ والمنتهى من عشر الف مرة
 منهما باعتبار مبدأ قتيبي
 الثاني أو الثالث مثلا
 الأعراب والبناء في العقدة
 أخف حروفه قال المصنف في البناء
 ساكن الألف أيضا الألف حال النسب
 من مفرق الموتى الموتى المصنف
 ويظهر مفرق المذكور لو خضع الترتيب بالبناء
 يقلد لقرصاة بيان الأحكام لأنها
 بالعلامة مع عدم اختصاها ولو لم يطلق المكون
 وعلامة العلامة الثانية التناوب أو المكون
 فأنما تألف لا مرة عن مخصصها وحققها الوصف
 ومحدودة كصغر لا يتجاوز الألف عند في النسب
 وعلامة الثانية لخرق إجمال الألف اختلقت في البناء
 المقصودة أو أصيلة في قوله الألف محدودة نظر الألف
 وصف الألف بالمحدودة وصفا بجمل المتعلق أي الألف المحدودة
 ساجلها ومفرق علامة الثانية بالتناوب الألف مقصودة أو
 محدودة ينتقص بمفرقات وفق وكساة ونقيض الحروف بما
 هو الثانية تستعمل الدور فاعتره وفي قوله وعلامة الثانية
 التناوب على كثرين حيث جعلوا علامة الهاء والثالثة مفرق
 عنها والبصير على أن العلامة هي الهاء والهاد مفرق لها ذكر

المذكور والموت

[illegible]

معرفة لان النون في الالة الصاغة لا تسقط عنها
بها لا تقدر النون واللا يصيق التفرقة
يكن بها لعدم صدق على شي من
على المفرد ولو انك يظهر المراد لا يصح
لذا اراد ان المواد انما هي من هذه الالة
ونون المحفظة فاعرفه لا على قوله
عليه ما يكون علامة التثنية المايق وبها
عن الحركة او التثنية في المفرد وانما
التثنية وكيف لا ليس المفرد على
الدلالة بل بحركة الحاق الالف والياء
تقدير المفرد في التثنية تحت جنس
بعض شي من فاتها بل يدرج تحت
بل تحت جنسها لو اد بالاسد وكذا
التثنية باعتبار ارادة السمي بالالف وبها
ففيكون يقال باعتبار دخوله تحت المراد
بالموضوع لا من الموضوع له حقيقة او حكم
في حكم ويجعل ما ذكر في التثنية والابواب
بقوله مثله كما ناله في الوحدة والجنس جميعا
من جنس هذا كلام الهندي وتبعه الشافعي
الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريفه بل
على ان معه اكثر من جنس فانه الناطق له لا يعم
الامايق بالاكثرون وهذا ضرر ضعافا الماندة في
ذكر الهندي قد سرع وهو ما خرج المفردة في
بمعلوم مفردة عن المفرونة به في فاتها معدودة وبقوله لامة
عن الف ذين في الوقت فانه لا يصير بد بها معقود لعدم لومها
لاختصاصها بجال الوقت وليست معقودة لانه من المجرود
يتم اذن من الفقر عن خلاف المد والتوسيد الا في النظر الى

العرق بين المذكور والمؤنث بجزء الثاني لا يكون بالصفة
 الاصل لمشايتها بالاسم في ان النعناع بالصفة
 بنفس النعناع او الاشتراط بينهما كما ليس
 والاسنان والفرس كما ذكر في الحديث فالاول
 مثل احر وسكان بالواو والمؤنث
 المذكور والمؤنث في الصفة وتبع احد
 بانه لجبر نقصان علم حيث لا يجوز
 فعلا وفعلاته يفهم منه جواز
 ولم يرقى بالرضى وقال صفة
 المنظر الرابع ان لا يكون الاسم
 المصنف ثانيا بل الوصف قال الوصف
 العبارة السابقة لان صيرها لا يكون
 فيكون المعقود ان لا يكون الوصف
 مع المؤنث ولا مع هذا الكلام فليكن
 ووقاد ولا مستويا فيه المذكور
 بانه صيرها لا يكون عاذا الى
 من وجه الشقاعة فالشوا وح فسر العبارة
 ولم يلتفت الى شبهة الرضى المنظر الخامس
 متلبسا بانه الثانية فيمنه من اشتراط التذكير
 فان العلامة يسوق فيه المذكور والمؤنث
 الجميع بالاضافة اي يجيب حذف نونه بالاضافة
 لتقدير الصلة كما في قوله الحافظ اعور العيش
 احضار كما في قوله في السواد انكم لاذنقوا العذاب
 فليس بواجب وقد شذخ سنين من وجوب ادها
 لا يجوز نونه بالاضافة مخوذا في من نجد فان
 ظاهره وبذا علم انه لا يجزم من بيان الشذوذ ان
 بيان حذف المؤنث لانه لا يمكن له الا بما ذكره
 في حذف المؤنث

العرق بين المذكور والمؤنث بجزء الثاني لا يكون بالصفة
 الاصل لمشايتها بالاسم في ان النعناع بالصفة
 بنفس النعناع او الاشتراط بينهما كما ليس
 والاسنان والفرس كما ذكر في الحديث فالاول
 مثل احر وسكان بالواو والمؤنث
 المذكور والمؤنث في الصفة وتبع احد
 بانه لجبر نقصان علم حيث لا يجوز
 فعلا وفعلاته يفهم منه جواز
 ولم يرقى بالرضى وقال صفة
 المنظر الرابع ان لا يكون الاسم
 المصنف ثانيا بل الوصف قال الوصف
 العبارة السابقة لان صيرها لا يكون
 فيكون المعقود ان لا يكون الوصف
 مع المؤنث ولا مع هذا الكلام فليكن
 ووقاد ولا مستويا فيه المذكور
 بانه صيرها لا يكون عاذا الى
 من وجه الشقاعة فالشوا وح فسر العبارة
 ولم يلتفت الى شبهة الرضى المنظر الخامس
 متلبسا بانه الثانية فيمنه من اشتراط التذكير
 فان العلامة يسوق فيه المذكور والمؤنث
 الجميع بالاضافة اي يجيب حذف نونه بالاضافة
 لتقدير الصلة كما في قوله الحافظ اعور العيش
 احضار كما في قوله في السواد انكم لاذنقوا العذاب
 فليس بواجب وقد شذخ سنين من وجوب ادها
 لا يجوز نونه بالاضافة مخوذا في من نجد فان
 ظاهره وبذا علم انه لا يجزم من بيان الشذوذ ان
 بيان حذف المؤنث لانه لا يمكن له الا بما ذكره
 في حذف المؤنث

ل

بيان الصيغة كالتمثيل بضمير وتصوير وتعيين الموصوف
 بشرط معنى الحال والاستقبال
 انه يشترط معنى الحال والاستقبال
 والاستقبال والاولى لا يشترط ذلك لقوله
 الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا
 قال ظاهر كلام النحاة لانه لا يشترط
 ويجوز ان يجعل عطفا على معنى الحال او
 الموصولة فتبدل اللفظ بالموصوفة
 اذا دخل اسم الفاعل لا يفتن من
 الرضى ولا يجوز ان يولد فان دخل اللفظ
 بشرط معنى الحال والاستقبال فلا يفتن
 الموصول داخل في الضابط وقد ورد
 على الصاحب فاستثنى منه اللفظ لا يفتن
 من معرفته في هذا المقام انه اسم الفاعل
 الى المفعول به بانفسه ما قد يعقبات باللام
 غير مجموع وعرق ودري وجعل وفي اسم الفاعل
 يكون السقوي بالباء لجواز يادها
 علمت باء وسما فاعلا ولا يعقوب الفعل باللام
 فيقال لو تدرى ضربت كذا او الرضى كضرب
 هذه الاوزان التثنية يعمل باتفاق من
 وانما عليهم ويوزنهما مذهب سيبويه لا غير
 المبالغة قال لا يشترط في عملها زمان
 كالصفة المشبهة وما فيه معنى المبالغة
 من المشابهة التفضيلية في ان معنى المبالغة
 بجعل الاسم مبعثا عن مشابهة الفعل فكيف
 المشابهة التفضيلية لعدم تقاطع مثل
 ما ذكره في جعله كالمكسر لان يعتبره مقصدا

بيان الصيغة كالتمثيل بضمير وتصوير وتعيين الموصوف
 بشرط معنى الحال والاستقبال
 انه يشترط معنى الحال والاستقبال
 والاستقبال والاولى لا يشترط ذلك لقوله
 الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا
 قال ظاهر كلام النحاة لانه لا يشترط
 ويجوز ان يجعل عطفا على معنى الحال او
 الموصولة فتبدل اللفظ بالموصوفة
 اذا دخل اسم الفاعل لا يفتن من
 الرضى ولا يجوز ان يولد فان دخل اللفظ
 بشرط معنى الحال والاستقبال فلا يفتن
 الموصول داخل في الضابط وقد ورد
 على الصاحب فاستثنى منه اللفظ لا يفتن
 من معرفته في هذا المقام انه اسم الفاعل
 الى المفعول به بانفسه ما قد يعقبات باللام
 غير مجموع وعرق ودري وجعل وفي اسم الفاعل
 يكون السقوي بالباء لجواز يادها
 علمت باء وسما فاعلا ولا يعقوب الفعل باللام
 فيقال لو تدرى ضربت كذا او الرضى كضرب
 هذه الاوزان التثنية يعمل باتفاق من
 وانما عليهم ويوزنهما مذهب سيبويه لا غير
 المبالغة قال لا يشترط في عملها زمان
 كالصفة المشبهة وما فيه معنى المبالغة
 من المشابهة التفضيلية في ان معنى المبالغة
 بجعل الاسم مبعثا عن مشابهة الفعل فكيف
 المشابهة التفضيلية لعدم تقاطع مثل
 ما ذكره في جعله كالمكسر لان يعتبره مقصدا

لصفة اسم الفاعل والصفة الفاعل الذي هو المفعول
 ويرد على الترجمة الأولى مع حذف حرف الجر والصفة
 المبنية من غير التثنية المجرى على وزن اسم
 ماله في التثنية والصفة المبنية من غير التثنية
 ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل
 ان في الاولان والعيوب اظاهرة فبما هي على وزن
 من التثنية المبنية والصفة المبنية على وزن
 يجعل ان يكون مع ذلك في غير التثنية فبما هي على وزن
 من غير التثنية فبما هي على وزن مقصورا على ما جمع
 فعلها مطلقا اي من غير اشتراط وقوعها في غير التثنية
 المنع الا ان يقال بنة على ما لا ينقل عنها الاعراف
 يريد عملها على فعلها فاما تنقيب التثنية بالمفعول
 وعلى كل من التقديرين مفعولها بالاشتراك
 او هذه مافيه الخلو لاجتماع اللفظ والاصطلاح
 انقلام بخلاف احواله فانها لا تغضال الحقيقة
 يعملها الظاهر مثلا يدخل في الحسن فبما هي على وزن
 فوكم حتى وقعت بها فلا صير فيها وبنيت اذا يوازيها
 الى الصيغة بلا واسطة وبواسطة لدخول في الحسن
 في الجرد عن الاصطلاح فلا يخرج عن المنع وبنيت
 بالرفع في البعث والمفعول في فعل واحد منها مودع
 لم يقسمه باعتبار اعراب فبما هي لانه استوفى في مبالغة البعث
 ليس الفرق من بيان اعراب مفعولها استغناء اعراب
 متباعدة البعث والحسن مبني على اعراب فبما هي اعراب
 دون اعرابها وحسن وجه عطفت على حسن الوجه
 ان صورة الحقة لا يصلح الا الراجح فانه لا بد في صور
 الشبه من اشارة الالف كذا في خواص كتاب الشايع وهذا
 لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ما يحتل صورة الخطأ

لصفة اسم الفاعل والصفة الفاعل الذي هو المفعول
 ويرد على الترجمة الأولى مع حذف حرف الجر والصفة
 المبنية من غير التثنية المجرى على وزن اسم
 ماله في التثنية والصفة المبنية من غير التثنية
 ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل
 ان في الاولان والعيوب اظاهرة فبما هي على وزن
 من التثنية المبنية والصفة المبنية على وزن
 يجعل ان يكون مع ذلك في غير التثنية فبما هي على وزن
 من غير التثنية فبما هي على وزن مقصورا على ما جمع
 فعلها مطلقا اي من غير اشتراط وقوعها في غير التثنية
 المنع الا ان يقال بنة على ما لا ينقل عنها الاعراف
 يريد عملها على فعلها فاما تنقيب التثنية بالمفعول
 وعلى كل من التقديرين مفعولها بالاشتراك
 او هذه مافيه الخلو لاجتماع اللفظ والاصطلاح
 انقلام بخلاف احواله فانها لا تغضال الحقيقة
 يعملها الظاهر مثلا يدخل في الحسن فبما هي على وزن
 فوكم حتى وقعت بها فلا صير فيها وبنيت اذا يوازيها
 الى الصيغة بلا واسطة وبواسطة لدخول في الحسن
 في الجرد عن الاصطلاح فلا يخرج عن المنع وبنيت
 بالرفع في البعث والمفعول في فعل واحد منها مودع
 لم يقسمه باعتبار اعراب فبما هي لانه استوفى في مبالغة البعث
 ليس الفرق من بيان اعراب مفعولها استغناء اعراب
 متباعدة البعث والحسن مبني على اعراب فبما هي اعراب
 دون اعرابها وحسن وجه عطفت على حسن الوجه
 ان صورة الحقة لا يصلح الا الراجح فانه لا بد في صور
 الشبه من اشارة الالف كذا في خواص كتاب الشايع وهذا
 لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ما يحتل صورة الخطأ

بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لا تليق به
 يعني كون الحاجبين غير متصلين بل المتصل
 قال الكوفيون يحيى من البيضا وسواها
 الا لوان وقال البصريون ما جلد منها
 في وصف الكون ماؤه ابيض من اللؤلؤ وعروقها
 العوركا لغرس ذهب حجاب احدها العنبر
 اي غير التلاقي الجمرة اللام للعبد في غير
 اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب ولا عيب
 ليس جمرة التلاقي الجمرة بل اخضر
 ابن هنيقه قد تكرر من الشارح ابن هنيقه والحقه
 الفاضل الهندي هنيقه من غير ان قال
 وهنيقه لعب ذي الودعات يزيد
 وقال في الدين الودعة وتحرك جمعة في عام
 من البحر يضيأونها كسوق النوان بقلوبهم العين
 الودع حركة الاوثان وسفينه نوح صلي الله عليه
 والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع
 هنيقه يزيد بن شروان ان يقرب بحقه المشي
 وادانه احد بن قيس بن عمار وكان في ربه
 قاد انشا عن عيش سعد وكان هنيقه هذا وقد شيع
 قدس سر تشيعا شيعيا للفاضل الهندي وقال
 امرابديا ولا يرعى بمناء مثل شدة وقد اجف كثر
 شرفه هذا من حواشيه واجب منه انه ليس ما قبل من
 مريضه كيف وقد كتب فيه اشعار الى المدح فيك
 واهب ويسوق اعاسه المتفضل على احد ثلثه وجماد الم جميل
 معن وما كان في اخرها في الدنيا والحي الى اسماء الحفلة العنبر
 اولم يخرج عن معناه مخارج عن في فيقول جادة رجل احن
 واعلم ان الاصل من تلك الاسماء من ثم الاضافة بالعلم

في شيف
 في شيف
 في شيف

بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لا تليق به
 يعني كون الحاجبين غير متصلين بل المتصل
 قال الكوفيون يحيى من البيضا وسواها
 الا لوان وقال البصريون ما جلد منها
 في وصف الكون ماؤه ابيض من اللؤلؤ وعروقها
 العوركا لغرس ذهب حجاب احدها العنبر
 اي غير التلاقي الجمرة اللام للعبد في غير
 اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب ولا عيب
 ليس جمرة التلاقي الجمرة بل اخضر
 ابن هنيقه قد تكرر من الشارح ابن هنيقه والحقه
 الفاضل الهندي هنيقه من غير ان قال
 وهنيقه لعب ذي الودعات يزيد
 وقال في الدين الودعة وتحرك جمعة في عام
 من البحر يضيأونها كسوق النوان بقلوبهم العين
 الودع حركة الاوثان وسفينه نوح صلي الله عليه
 والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع
 هنيقه يزيد بن شروان ان يقرب بحقه المشي
 وادانه احد بن قيس بن عمار وكان في ربه
 قاد انشا عن عيش سعد وكان هنيقه هذا وقد شيع
 قدس سر تشيعا شيعيا للفاضل الهندي وقال
 امرابديا ولا يرعى بمناء مثل شدة وقد اجف كثر
 شرفه هذا من حواشيه واجب منه انه ليس ما قبل من
 مريضه كيف وقد كتب فيه اشعار الى المدح فيك
 واهب ويسوق اعاسه المتفضل على احد ثلثه وجماد الم جميل
 معن وما كان في اخرها في الدنيا والحي الى اسماء الحفلة العنبر
 اولم يخرج عن معناه مخارج عن في فيقول جادة رجل احن
 واعلم ان الاصل من تلك الاسماء من ثم الاضافة بالعلم

من يكون البنية بحالها لا تصرف اعراب في وقت عدم
 حتى يندفع البنية فالحق ان قوله الم متصل مستقل
 مما لا يوجب مقابلة في وقت عدم الاتصال
 من حيث نفي المصارع المتصل به احدي التوحيين
 انه لا معنى لغا عليه بل بمعنى ضمة او يوزن اقتضا
 فانه يتقوم المنة المنقضية للاعراب بل بمعنى ما وجب
 على ضمة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لغنة
 فلو كان وقت لوزن اوجبه العامل وقوله
 من يندفع لوزن اقتضاها العامل فالصحيح
 من اعراب المرب وهو ما يحصل به لوزن تأكيد ولا
 وهو عند الحاجة احتراز هو عند اهل القرن
 واما قال حوزة الازن ولم يقل له
 انجزه عن ضمير بارز نحو ضمير ونيد
 في ضمير وتضرب في متصل به نحو ضمير
 فانه وان لم يجر عن الضمير البارز لكنه
 ضمير بارز والمقل والاسنة انه لا حاجة الى قوله
 في معنى التجرى عن الضمير انه لا يتصل به بل على قوله
 في ذلك فتأمل للفتنة الى الاحاجة الى ذكر هذه التو
 حيد من غير بارز موقوف مستقل الى المنته والجمع والمخاطب
 في المؤنث فانه الضمير البارز في الصحيح للمرب لا يكون
 في المؤنث فالجمع المطبق في هذا المقام يشهد الى المذكور ولولا
 ضمير بارز فيها بعد والمقتضى ذلك ما لتون وحدتها اذ لو كان
 المتبادر اليه بذلك شاسلا لعين جمع المؤنث لا تنقل لكم جميع
 المؤنث والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما يند
 احوية لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهذا شغل
 لانه الوضع قد يكون بالصفة تقدير او كذلكه انصب اذ اوقف على
 المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقدير اذ احوك الجزم لفظا

المتكئين نحو لم يضرب العموم مثل يضرب متا
 عن ضمير بارز موقوف لا لا اعراب حتى يكون فاقام ال
 كلام الشرح انه جمل مثالا لا اعراب فانتبه
 المضارع المتصل به لا يحق ان التام من سابق
 ان قوله والمقتضى معطوف على الجزم وهو
 للصحيح لكن الصحيح معطوف على الصحيح الجزم
 السادح عليه بقوله فالمضارع المتصل به
 مثل يوعون وندعوان الى بدل به
 اسقط الحرفا المناسب لانه لا يحق
 فيكونهما بلين للسقوط والمضارع المتصل
 ما تقابل بالصحيح عندهم وهو ما كان
 من كلام الشارح ان المتصل عام اريد به
 لم يقتضوا الجزم في المضارع وفيه في المتصل
 هو الجزم للاسناد اعم من الاسناد في المتصل
 المسند واسناده الى معنى كما في ضمير المتصل
 الى التقييد في المستند دون المضارع لان الاسم
 بدون التوكيد مع الجزم يوجب منه ما يجزى عن
 بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التوكيد والابواب
 غير موقوف كما هو المتبادر من عبارة المتبادر
 لا مقام المضارع انه لم يجمل الواقع له الجزم كيف وقد
 بانه المنصور منه وينصب بان الى وفي بيان الجزم في
 فقام بمثلها ويرتفع بالجزم عن التام والجارم بتأويل
 انه لم يجمل العامل الجزم واما قال ويرتفع اذا الجزم لان تحقق
 العامل اما يكون وقت الجزم لانه اذا تحقق التام والجارم
 وقوع الاسم موقفة لان الاسم لا يرفع عليه فاميل الفعل ولا جازمه
 قول يضرب لا يصح ان يقال من ضارب وانما لم يرفع ويرتفع
 موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم ففي كثير من المواضع فلا يرفع به

وكانه تكرها او جعل انتهى مرفوعا صفة كحكمة لا ينفك لانه
 سببية الفعل الاول لا يحكي انه السببية فيكون
 سببا لا ينفك بجمله سببا فاللحق ان يفسر كحكمة
 وسببية النافذ كحكا المصداق بجمله سببا
 نظر الحايظ وذلك ليسا لا بالافادة بل بالحق
 سببية الاول وكان الشارح ايضا اوان هذه
 بعد عن التفتيح من حيث ينبغي على الاول
 وذلك اذا كان الاول سببا واقعا
 سببية فليس لا يمكن ذلك والاضراب ان يكون
 مع ما تعلق بهما شرط وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
 الجملة الثانية فافهم لتتحقق تأثيره في الجملة
 الثانية بمعنى وان لم يتحقق لفظا لانه في
 واقعا وان حرجت لم اخرج فلان الجرم لم يزل
 معه لانه ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
 فالطلب ويتصور فيه التنازع وان كان
 ينبغي ان يفيد بغير الجرم بل الامر نحو ان يكون
 فليكون لا انه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط
 مستقبلا بل الامر وبغير الدعاء والتقي فافهم
 تحقيقا قبل حصول فلا تأثير له فيها معنى وكذلك
 على ما ينبغي او بان حيث يجب فيه الفاء لعدم
 مستقبلا بان والاولى صلا لئلا يتوهم انه يجوز
 بان متعين لقرينه وسبقة كما مر واستفهام نحو ان لم
 ريد من هذا تفرير او مضارع منفي بما نحو ان لم يضر لم فافهم
 ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما انه الاستفهام بقي على احتمال
 ولا يتقدم الى المستقبل والمنفي بما يكون الحال من غير اعتلاب
 موصوفه الفاء بينه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل
 ويكتفي باذامع الجملة الاسمية مع انه احضر لاختصاصها

وكانه تكرها او جعل انتهى مرفوعا صفة كحكمة لا ينفك لانه
 سببية الفعل الاول لا يحكي انه السببية فيكون
 سببا لا ينفك بجمله سببا فاللحق ان يفسر كحكمة
 وسببية النافذ كحكا المصداق بجمله سببا
 نظر الحايظ وذلك ليسا لا بالافادة بل بالحق
 سببية الاول وكان الشارح ايضا اوان هذه
 بعد عن التفتيح من حيث ينبغي على الاول
 وذلك اذا كان الاول سببا واقعا
 سببية فليس لا يمكن ذلك والاضراب ان يكون
 مع ما تعلق بهما شرط وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
 الجملة الثانية فافهم لتتحقق تأثيره في الجملة
 الثانية بمعنى وان لم يتحقق لفظا لانه في
 واقعا وان حرجت لم اخرج فلان الجرم لم يزل
 معه لانه ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
 فالطلب ويتصور فيه التنازع وان كان
 ينبغي ان يفيد بغير الجرم بل الامر نحو ان يكون
 فليكون لا انه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط
 مستقبلا بل الامر وبغير الدعاء والتقي فافهم
 تحقيقا قبل حصول فلا تأثير له فيها معنى وكذلك
 على ما ينبغي او بان حيث يجب فيه الفاء لعدم
 مستقبلا بان والاولى صلا لئلا يتوهم انه يجوز
 بان متعين لقرينه وسبقة كما مر واستفهام نحو ان لم
 ريد من هذا تفرير او مضارع منفي بما نحو ان لم يضر لم فافهم
 ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما انه الاستفهام بقي على احتمال
 ولا يتقدم الى المستقبل والمنفي بما يكون الحال من غير اعتلاب
 موصوفه الفاء بينه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل
 ويكتفي باذامع الجملة الاسمية مع انه احضر لاختصاصها

في كل جملة الاسمية فالضمير يرجع الى ما تقدمت اسمية الجملة
 فيكون ما قبله ضمير بها المضارع حال كونها معدة عبارة
 عن مصدر معد في قول المقر وان معدة بعد الامر منسوبة
 الى من قبله صفة وان جعل قوله بعد الامر منسوباً بقوله
 لا تملكه فاعلمت ولا ضرر في ذلك عوالية والوجه ان معدة
 في هذه الاشياء والجملة صالحة الى لاحابة
 فيقولون ان الصلاحية بل يكون قصد البنية فان
 صحت صادقا والكان كادبا او دعا
 فيهم فيقولون ان مثله المانة الى اقوي السوء
 فيهم فيقولون لهذا الامر بالصفة فيقول
 فيهم فيقولون الامر بالصفة وفي بعض النسخ
 فيهم فيقولون الامر بالمعروف بالصفة لا يمكن ان يكون
 فيهم فيقولون المثال لدفع نوح ارادة المصدر وتقوم
 فيهم فيقولون لا يجوز مع ذلك ان يكون الامر مفعولا
 فيهم فيقولون كما يقال لام الامر والوجه ان يقال
 فيهم فيقولون ان يحمل الامر عليه فزاد المثال
 فيهم فيقولون لا يجوز عنه بالامر بالصفة صفة يطلب بها
 فيهم فيقولون والاستعانة بالامر باللام لان الصلابة فيها بالامر
 فيهم فيقولون لا في النهي بالصفة فالكل بان قوله يطلب
 فيهم فيقولون انما هو لا يتم ولا يخفى ان المراد صفة فعل
 فيهم فيقولون في الفعل فلم يبق اسماء الافعال في الترتيب حتى يقع
 فيهم فيقولون يجوز حرف المضارعة وقوله صفة يطلب بها
 الفعل شامل الى يستعان به جعلها بمنزلة الجنس والعنود
 بعدها فصولا والاضواء صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها
 يخرج المانة والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من
 لغا على اعتراذ الى قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من جملة التعريف

والتمتع قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتغال
 فالتمتع به هو كيف حرف المضارعة او يجوز منضد
 المصونة حكم المحذور في حكم آخر المحذور في
 المحذور في اسكان الصحيح لاحضاره وان اسكان
 وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط اللام في
 الآخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال ليس
 بين الضمير البارز والفعل والنون فليست
 منزلة الآخر فان كان بعد اللام
 المص بعد كون آخر في حكم المحذور ان كان في
 ونيادة الهرة ولم يبين على الآخر في قوله اسكن آخر
 اليه ومع ذلك قاصر الى السير فيما في آخر لونه
 الآخر بل حذفه فيبقى ان يقول اسكن آخر
 بالروابي ههنا الى علم النوح واما وجه
 الحرف في الاصول فيه اربعة وقوله من الترتيب
 لاخصيص الترتيب وقوله واما هو من بابها
 لا شقاعه فاعلم وفعل الا ان يتكلم ويقال
 يعود الى الروابي بل الروابي الذي بعد حرف
 وكذا قوله ههنا جملة في مضارع وياي بعد حرف
 دفعا للالتباس فوجه فاعلم وقوله كاسية
 للالتباس بالمضارع على تقدير الدفع الى فتح الحرف
 اذا قيل اقبل الى سبوعين فاعلم انما لا في الكلام فاعلم
 فتح الحرف وكسرها ليتبين الصفة فلا معنى للكلمة فاعلم
 فتح التاء وكسرها على ان لا يطايعه بان لم يفتح او لم
 حتى يكون لسانه فاعلم والصواب ان اذا قيل اقبل فاقبل
 اقبل بفتح الحرف التيسير بواحد التكلم الموقوف وماذا الوقت
 واذا قيل اقبل بكسر الحرف اذن المرفوع من الكسرة والصفة
 وهو تقييد فيما سوي ساكن بعده صفة ليس كالحرف فيما

وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو هو من المشا
 وانما خقق معتل العين بالذكر لزيادة عزمه
 كما ذكره بشيئته ذكر مضارعه وان لم يكن غير
 وغير المعتدي هذا فبقا ان يسمى الفعل لا فاعلا
 اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المعتدي الذي
 لا يمكن تعريفه بما يتوقف منه على مستقل فان
 منه على شيء فمستقل عن المعنول والمفعول
 فذلك ان النسبة الى الفاعل والنسبة الى
 الفعل وما سوي المصدر فبشيئته فيقول المصدر
 ما اشتق منه الفعل المعتدي فالمعتدي المطلق
 مستقل او يتوقف منهم ما يشق هو منه عليه وكان
 من الفعل فان السقل نسبة الفعل الى
 صيغته يتجاء هذه العبارة ان السقل اسم
 فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحدث والاسم
 المرتب باسم الا ان يقال السقل من الجانب
 بالمفعول فالمفعول ايضا فاورثه بيان تنقل
 هو المعنول وهيته الفاعل والمفعول يريد
 الفاعل قد حقق ان المعنول الذي بين هيته
 فلا حاجة لذكر هيته المعنول وهذا العام فان
 له متعلق بهيته الفاعل والمفعول وغير المعتدي
 والمعتدي ايضا يعبر لادنا من الانفعال نحو انقطع
 السقل نحو خرج او بالاعمال المعادلة او بين
 نحو استخرجت هذا غير مشهور ان في باب التعدي
 في الكتب هو النكتة الاخرى وكما لا يها لامتداد
 ولا سيقان ونسبنا بما يجعل طالبا للمفعول بل
 مع هو مستقل بطلب المعنول بخلاف النكتة
 معناه صابة في الشيء فلم يفتقره معنى الشيء

وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو هو من المشا
 وانما خقق معتل العين بالذكر لزيادة عزمه
 كما ذكره بشيئته ذكر مضارعه وان لم يكن غير
 وغير المعتدي هذا فبقا ان يسمى الفعل لا فاعلا
 اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المعتدي الذي
 لا يمكن تعريفه بما يتوقف منه على مستقل فان
 منه على شيء فمستقل عن المعنول والمفعول
 فذلك ان النسبة الى الفاعل والنسبة الى
 الفعل وما سوي المصدر فبشيئته فيقول المصدر
 ما اشتق منه الفعل المعتدي فالمعتدي المطلق
 مستقل او يتوقف منهم ما يشق هو منه عليه وكان
 من الفعل فان السقل نسبة الفعل الى
 صيغته يتجاء هذه العبارة ان السقل اسم
 فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحدث والاسم
 المرتب باسم الا ان يقال السقل من الجانب
 بالمفعول فالمفعول ايضا فاورثه بيان تنقل
 هو المعنول وهيته الفاعل والمفعول يريد
 الفاعل قد حقق ان المعنول الذي بين هيته
 فلا حاجة لذكر هيته المعنول وهذا العام فان
 له متعلق بهيته الفاعل والمفعول وغير المعتدي
 والمعتدي ايضا يعبر لادنا من الانفعال نحو انقطع
 السقل نحو خرج او بالاعمال المعادلة او بين
 نحو استخرجت هذا غير مشهور ان في باب التعدي
 في الكتب هو النكتة الاخرى وكما لا يها لامتداد
 ولا سيقان ونسبنا بما يجعل طالبا للمفعول بل
 مع هو مستقل بطلب المعنول بخلاف النكتة
 معناه صابة في الشيء فلم يفتقره معنى الشيء

الجملة معنى المصاحبة المستقلة وقلب المعقول مستخرجة
فإنها فاعلة الفعل معنى الصير المستقل والتقدير
عليها ما كان فاعله فاعل ثابتهما غير الأول كما على
فإنهما السبق وأرجوان أضلها وأعد رسالة
المفعول بابا عقلت وفعلت لا انقضاء عليه
مع الفاعل خبره له واحد فلا يقال عقلت
فأنا والثاني من مفعولها من بابية لا
من فاعلها كمفعول علمت وجوب
فإنها لا وجوب لتخصيص بيان المصير بها
فإنها فاعلة خبرها أيضا فاعلة يجوز تطبيق علمت
ولا استقام ولا نقول علمت زيد المفعول قائم
فإنها وأيضا يكون المفعول الثاني مع الفاعل
فإنها فاعلة لعلتي زيدا قاعدا كأنهم أرادوا
من فاعله فاعلة باسصلاح الميراثين والآخر
فإنها فاعلة على ما في الفاعل تساوي
ووجه الخبر وعدم توجه لبيانها على الجملة
فإنها فاعلة ناشئة عنه الأول والآخر لبيان أن زيدا
فإنها فاعلة عن معلوم نفسي هكذا وهذا الكلام سواء كان
فإنها فاعلة الشارح وأبعد ذكرناه يقتضي أن يكون هذه الأفعال
فإنها فاعلة الجملة الاسمية وعجزت الداخلية على الجملة لبيان
أنه لم يتحقق فلا يفيد مع فاعلها فاعلة تابعة ولا يفيد كقول
فإنها فاعلة فاعله الاستقلال فالوجه أن يقال معنى
الكلام لبيان ما على الأفعال عنه أي عبارة عنه والمفعول
المتبع عنه أنها ليست من فاعله الجملة الاسمية بل مذكورة
لبيان معانيها وهي مناط الفاعلة في الجملة المدفوعة وليست
كسائر داخلات فاعله فتفسر الخبر عن أنها مفعولها

الظاهر مفعولها وكأنه ادادان كلامهما مفعول
اذا ذكر ادعها ذكر الاخرى هذا هو السماع وكلامه
على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان
ضرتي زيداً ما علمت كل رجل ومضيت
لا يقتصر على ما ذكر علمت وهو مفيد جداً
اذا ذكر احد هما ذكر الاخر وما يوجب صفة
الحاشية اى لا تخلط اعراب على غير اعراب
العياب اى تخلط ادله على غير ادله
الاعراب بمعنى الاعراض ونحن لم نجعل في اللغة
وظننت لعدم الغائبة هذا لا يوجب عدم
نسباً لعدم توقف افادتها على ذكر
جاءت افادة امر كان مفعول فلا
اى يقع الظاهر عنه كثيراً ويقع اليقين قد
رتبوا الابل بالبراهين ولا يظن الا بالامور
ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم
المصالحين لان يكون مبتدأ وجزراً ومفعول
الواو ثم لا يظن فائدة وقسم الخبرين وكذا
تقييد الكلام بالتمام وكلامه عن معرفة باليقين
لانه كلام على تقدير مفعولها ايضاً الا ان يحمل
اخضر من الجملة على ان ظاهر كلام المقص
جواز المبنى الى ولا حتماً عن صورة التقديم
فيه بطلان العمل بواسطة نحو علمت غلام من انتم
لان علمت واقع بين الاستقام بلا واسطة لان
الاستقام وحق الجواب داخل عليه يتميز بها
ما يجيب ليرى الاستقام والمضارع والجواب
فيها ولذا اجاز تقديمها على كلمة تنفست الاستقام
وانفرق

[illegible]

عن الرضا

من الصفه والمقتدر علىه لكان مجرد القول والمقتدر
مستلزمنا لكونه علق فيما وصله لكان الروافه اعني
هذه الافعال ولوان موجب كونه عدة امور
حتى يستقيم عليه على ان يكون كل من الصفه والمقتدر
منع خروجها بقوله ما وضعت للمقتدر افعال يتقرب
المراد ما يكون العوده فيما وصله يقترب المقتدر
فيقتدر العباد لا يساعد وتوصل المقتدر
الى ان يقتصر الحد البقرب في معاني الافعال
المقتدر بغيره يخرج ما زاد على المقتدر
فيكونه لا يقتصر ان مع ذلك ايضا لا يكون علمه
بل المقتدر والعقد على ان جعل الزمان عام
داخلها في افعال القائمة بحكمه
الى جعل المقتدر يعق النسبه فيقتدر على
الفرجه من وضع اللفظ اعاده المعنى لان
اق المراد بالمقتدر ما اشتهر ببيان احواله
النافعه موضوعات للمقتدر لفاعل على
بالصفه فانها موضوعات للنسبه ولعقبها من
والترتم وجعلها على الجمله الاسمية الواضحه على النسبه
فيما كذا النسبه المولولة للعلل بوجوبها عليه ولادب
اعادة الزمان ايضا غاية ان احوال اعادة المقتدر
جعل اللام للمقتدر ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع للمقتدر
على العوده تقترب والفاعل لا يحتاج اليقيد لان
اليقيد ذكر المحقق التفسير المراد صفه خارجة عن مدلوله
ذكر لبتا دونه المباداة وقد يصح كثير الى التفسير
مع فعل ملاحظة معناه واما عمل هذه الملاحظة ولا ريب
ومقام التفسير لمكان جعل الاصل ثانيا والمضغ حاله
وقفسر به السبعة بمذاق عشرة صار عشرة وثانيها عكس هذا

مكتبة الافعال الناقصة

في صورة الاستناد الا في ان يجعل مقبولا على المتصور
 الاصل ورتبه ايضا نحو عسيت صاعنا والي الذي
 هذا وجه قريب يرد نحو عسيت صاعنا وفي
 ويد ولا ينبغي تعميم الفرض العنصر الاسم بناء على الجرح
 لان كون عسي طالبا للاسم مع امتناع الفعل عسيت
 كون رديا منه فلا يقبل ان يعامل بجملة الفعل
 صحة هذا التوجيه على ثبوت عسي في هذا الوجه
 ايضا انه لو كان كذلك لنبش ان يجوز
 اذ فتأمل واخر وهو ان يجعل في يرفع
 على ان يثبت في الاستعمال عسيان يخرج الوجود في
 عسي ان يخرج الوجود فلا يثنى على من جاز
 اعمال النفي وقد يحذف ان عن الفعل
 الحق موقول عسي وبيان يجوز وقد يحذف ان
 لعدم مشابهة قولك في هذا اصح وفي
 يجوز اما لو كان اسم عسي وان يخرج خبرا او
 كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال
 فتجرب عن ذلك الجرح لعل بالشرارة التي لا يظهر ذلك
 كما لا يعقلون وقوله لم يكدر عسي الهوي من جهة
 ان يمحى مصع عنه ذهبوا بقطع انكسار الالف
 اي كناية عن الافعال وتيقن اني غير لم يكدر جعله من
 عسيه على وزن الطلوع من الاسماء العربية وفي المستقبل
 وفي المصارع وكذا تحذف الجاء اقصر على الماض والاستقبال
 وقد عرفت وجه التمسك به ان لا يفتح على حواته كما
 يعقلون لثبوت العربية فحذف وجه قول من قال ان في الماض
 ان انما ينبغي به العرب والماض اذا استعملت انما العرب
 فلا يقال كما ذكره زيد يعقل الى اذا كان فعلا بعد ان كان
 عن القول في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف

على افعال المقاربة

في صورة الاستناد الا في ان يجعل مقبولا على المتصور
 الاصل ورتبه ايضا نحو عسيت صاعنا والي الذي
 هذا وجه قريب يرد نحو عسيت صاعنا وفي
 ويد ولا ينبغي تعميم الفرض العنصر الاسم بناء على الجرح
 لان كون عسي طالبا للاسم مع امتناع الفعل عسيت
 كون رديا منه فلا يقبل ان يعامل بجملة الفعل
 صحة هذا التوجيه على ثبوت عسي في هذا الوجه
 ايضا انه لو كان كذلك لنبش ان يجوز
 اذ فتأمل واخر وهو ان يجعل في يرفع
 على ان يثبت في الاستعمال عسيان يخرج الوجود في
 عسي ان يخرج الوجود فلا يثنى على من جاز
 اعمال النفي وقد يحذف ان عن الفعل
 الحق موقول عسي وبيان يجوز وقد يحذف ان
 لعدم مشابهة قولك في هذا اصح وفي
 يجوز اما لو كان اسم عسي وان يخرج خبرا او
 كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال
 فتجرب عن ذلك الجرح لعل بالشرارة التي لا يظهر ذلك
 كما لا يعقلون وقوله لم يكدر عسي الهوي من جهة
 ان يمحى مصع عنه ذهبوا بقطع انكسار الالف
 اي كناية عن الافعال وتيقن اني غير لم يكدر جعله من
 عسيه على وزن الطلوع من الاسماء العربية وفي المستقبل
 وفي المصارع وكذا تحذف الجاء اقصر على الماض والاستقبال
 وقد عرفت وجه التمسك به ان لا يفتح على حواته كما
 يعقلون لثبوت العربية فحذف وجه قول من قال ان في الماض
 ان انما ينبغي به العرب والماض اذا استعملت انما العرب
 فلا يقال كما ذكره زيد يعقل الى اذا كان فعلا بعد ان كان
 عن القول في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف

بين المنكرو وبين ما في التفسير للترشح فانهم وانما في التفسير
 ذكر المدح والبيان على ما ينبغي لقيام الامم من قبل العباد على عهد
 الهن في ايامه سابق ولا يخفى انه اذا كان وند من بعد ان
 يكون اللام للمبدأ الهن في لانه عبارة عن زبد وكذا لا يظهر على
 هذا التقدير كون الصبر في نعم وجلا وند منها بل اللفظ انه راجع
 الى زبد وجلا يمتنع عن النية الا انهم كلوا بانهم صبرهم للزبد
 اذ هو قاعا يد في نعم وجلا زبد ليس الصبر بل الصبر مع غيره
 صبر على زبد في نعم الرزق وصبر الجزم بقطا المبدأ بهذا الاعتبار
 ولو لا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان لا ينبغي جعله
 عطفا بيان وهذا هو الموضع لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم
 التفسير على الالهام اى مطابقة الفاعل ايان معنى الفاعل
 محتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وفلن ان الملبس
 ما يقا على لتعريف الفاعل كما اذا التمس فاعله الفعل بالمفعول
 لتبين المتقدم للفاعل حقيقة او نأ ولا لا تحقق التعميم
 في الجنس بل يجري في المقابلة في غير ايضا فالادب تأخير
 من حب الشيء او حب الى زبدان في حب لفتان حب يتفق
 الجاد كما هو القياس وحب معتم الجاد كما هو القياس وحب
 ابيض الجاد فعلا لفتة الى الجاد ثم الادغام اذ اصله حب
 على واد حسن وفي الصها تفسيد وعند صاحب القاموس
 يجيب اسم عن المحبوب وذا فاعله اى هو جيب والعامل
 في التمييز او الحال ما في صحتها من الفعلية الاولان العامل
 هي صفة لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم
 وجلا نعم والفظ انه العامل في التمييز عن الذات المذكورة بلهم
 كما في مطلب لنتا فاعله كلة ذوا التمييز المهم كما في زبد وجلا
 فانه الواكب حال من الفاعل لانه المخصوص وفيه مصادرة
 لانه المدح والاد ذوا الحال لا زبد وهو بعينه ان الواكب
 حال عن الفاعل لانه المخصوص في التفسير والواكب حال عن الفاعل

نحوها

لانه المخصوص كما في بعض النسخ اى رجعها بالتفسير
 حسب على وزد كرم وعلم ومعناه الاشاع كذا في القاموس
 ففي سحر وقالج سماع ولذا لم يجمع واو القسم فيها كما
 تارة مع التثنيات فربما بين المعدود وساحة والمعدود وساحة
 والاظهار ان اخترا من ذهب لكونيتين ولم يجمعها مع واو القسم
 للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاعل وبل مع ان
 مضمنا ايضا ولا يصح بدون هذه الاحرف المكتبة في التفسير ايضا
 الاشارة كثيرا اما يظن ان الفاعل في قوله ان لم يلزم است
 تحقق من الابتدائية بالافعال لاختيارية التي لها عن زبد
 يقع بل العدم من اول التبارك والاحسن ان المواد بالعالية
 النهائية واما تغيير الفاعلية بمعنى المسافة الحقيقية او التميز
 وعلامة صحة وضع الموصول موضعها لا يقال لا يقع وضع الموصول
 موضع من في قوله كان من سطر اى من سطر مع ان جعلها
 بيانية لانه يلزم وصف المنكورة بالمعرفة ويلزم جعل المفعول في
 صلة لا تافعل المواد وضع الموصول موضعها مع اى لا يفتقد
 الموصول او هو وارده على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير
 كونه فيه في الحال او في الاصل منى هذا المعنى مقابله من اى
 في الجملة فان من اما لا يستدأ من الحكان او لا يستدأ من لوما
 والى وقد يكون للانهاء في غيرها فلا يقال خاشا كما يقال الله
 ومعه وليس اختصا به بالظاهر في محبة كونه نعمة الى ولا يسلط
 في جذوع الخلق المذعج اساق والمصاحبة قد تعقبت في التبيين
 عن المصاحبة قارة بمعة وقارة بالمصاحبة والاصناف
 يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشترا الفرس في
 الاشتراء والتعدية بهذا المعنى مخففة باباء وعاو في
 في عبارة الصريحين ان تعدية اللازم يترجم الجز في كل اى
 في التثنية الجزم وعز مخصص بالاداء وفيه جزم اى غير الجزم
 الواقع الى هذا لانه علم ان ما ذكره من غير تقييد بالسماح

محل

قياسي والاستعمال الباء للاستغاثة او الاتصال لا يتوقف
 على التمام والالفتك به وقيل القعدة معقوفة على السماع
 والام للاختصاص ظاهر انه لا يثبت لشيء والشيء غير
 في المحل وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص في
 الحاشية لا الحصر لا يضيغ في ذلك لعدم ايمان ابا بكر ايضا
 لا يضيغ للاختصاص لا ضافة في مورد استقال لها
 على ان المصنف الاختصاص على الظاهر ومعنى الواو القسم
 على شيء بشيء والباء مع ان الباء اصل بينهما على ان الواو
 القسم فيكون لا يثبت لعدم احتياجهما الى المعرفة بين ربي و
 سائر جرحي الخ يمنع عن المعرفة لعدم احتياجهما ولا يمنع عنهما
 فالله على ما بينه وبينه ارضى قدس اوصافه العز ان لا يتحقق له
 التقليل في المعرفة لانهما انما للكثر فيقتضيه واما الواو المعين
 فلا يجوز فيه التقليل لانهما يجوي فيما فيه مظنة الكثرة
 في الواو يقول مجرور وب في معنى التيقن عنها لانه للتقليل كانه
 في التقليل فيه شائبة عدد الظاهر التيقن وهذا وجه وجبه وان
 في الواو مع في ويستعمل بمعنى التكثير وبقي لا اشتراط في
 وجوبها وان استعملت مع مرجع من التقليل بسيف فيقبل
 في الجمل وواوها او ووب في حكمها كانه اشار الى ان
 الاو وان يقال واوها في حكمها ولا تخفى مشا دكها بالذوق
 على كثرة موصوفة وكانت المقول بول واوها في حكمها فلا يفتيد
 الحق ما الحاشية بالواو ودولها على الضمير وقال ويدخل على كثرة
 موصوفة بتبيينه على ان التقاوت في حجة اختصاص الواو بالكثر
 الموصوفة دون الضمير ودون المجل لعدم لوق ما الحاشية بالواو
 فلا يضيغ دولها على المجل وبلدة البلدة كل جزء من الارض
 صغير امرا وناموا الا ينسوا المؤنث وكل ما نوس في المعقود
 فلي يكون التراب او علمه ويقيم اباو الحشف وليس بالكثير الا ان
 البسيف في الخطبها شقة في ذلك في القاموس لان ذلك

وجوب ارتكابه للقاء وبلا سهل ذلك ويجوز عنه كونه قسما
 انما يكون عند حذف الفعل قوله جرحيكون وقوله ليس
 جرحي ان لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا في الجمل
 وليس اصداء مستقلة بكونه والاخر جرح الصاد المسموع
 وذلك لكثرة استعمالها في القسم لا يضيغ حذف فعل القسم
 لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا
 فظهر ان الباء يستعمل في السؤال وغيره مع المقط والمضمور
 المظهر وان الباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو
 تحققة باسم الله من اضافة العلم الى الخاص والعام
 تحققة لم يقض الله سبحانه اوضح فلا يرد ان لا يضيغ في
 يرد ان لوقال الباء اعم من الواو ولكل ويقتضي ان
 يقابل لتعنت كذا اي الحق البيل في المضاف قوله ويضيغ القسم
 على ان يلقى الى القسم الجواب بالام يجعل القسم ملحقا به
 بخلاف اقتضا ماله ويجاد القسم والاطهر ان المعنى ان يلقى
 القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان او حرف التثنية
 يوسق القسم بين الجواب في تنازع اعترض وتقدم في ما
 عليه فاعمل تقدم وهو من معمول اعترض واليه استناد
 ان التقدير ليس مثله بالمتن وقوله على بعض الوجوه
 اشارة الى ان هذا الكلام وجوها وليس زيادة كما قال في
 وجه واما الباقية منه ما لا زيادة فيه لشيء وهو ان في مثل
 المنز كناية عن في المثال لو وجد المثال في مثل مثل في
 الله في لان المثال من الجانبين وهذا وجه تلقاهما في الجمل
 ورجح بان الكناية ابلغ من التسوية وعدم الزيادة امن
 بالتجميع وفيه بحث وهو ان في مثل المثال لا يستلزم في المثال
 لان الشيء ليس مثل مثله بل المماثل للشيء في صفة مع كون
 الشيء اقوى منه فيها وبغزلة الاصل والمثل بمنزلة المحقق
 المتقاربة ومنه ما لا زيادة فيه للحاق بل الزيادة والمنزلة

المصير ويدرج في المفعول على صلة له والمراد بالمفعول غير
 المفعول ومفعول باب علمت اذا دخل في غيره لام الابتداء فعملت
 ان تبدأ النظم فانه يجب كسر صامع انما مفعول والقباضات
 من المصاحف اضعافا له حيث ولا حاجة مع ذكر المصاحف
 في المصاحف بحرف الجر نحو مجتبت من انك قائم لا داخل في المصاحف
 عند المصاحف عرفت من تفرقة للمصاحف علم بعينه ذكر المصاحف
 في المصاحف كعلم الرضى وقالوا لولا انك الى خصه ذكر لولا ولو
 في المصاحف على المصاحف فاة المبرج والكس في رعا ان ما بعد
 في المصاحف ان ما بعد حرفا الشرط متبعا وقد بعد النظم
 في المصاحف جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤل المقدر وهو
 في المصاحف لولا جملة اسمية فيجب كسره ليكون الجملة اسمية
 في المصاحف في المصاحف السؤال لا عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا
 في المصاحف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو
 في المصاحف في المصاحف لا في السؤال يدفعه نحو انك قائم صلا به
 في المصاحف في المصاحف في بحث حروف الشرط فان جاز في موضع
 في المصاحف في المصاحف يرجع احدهما بعدم تكملة الحذف لا في جواز
 في المصاحف في المصاحف يجوز الفتح المحتاج المالحظ في من يكرم في
 في المصاحف في المصاحف مع صحتها انك لا تستغنى عن الحذف لانها
 في المصاحف في المصاحف اقتصر الرضى على الاول والثاني من
 في المصاحف في المصاحف وكان الرضى لم يلتزم اليه لا استقام الحذف
 في المصاحف في المصاحف لكن في قوله سبدها بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر
 في المصاحف في المصاحف بالكسوة فيكون يجوز صدقته وحذفه في
 في المصاحف في المصاحف لا في خبره وبالمجمل قوله واكر في ثابته لوجه تقدير
 في المصاحف في المصاحف وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر
 في المصاحف في المصاحف فانه خبر المبتدأ ليس موضع الحذف لانه الخبر يكون جملة
 في المصاحف في المصاحف لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تكميل وجوب الفتح قاصر
 في المصاحف في المصاحف في جملة اشباهه قوله الى انفع اشباهه اجدوها بالتحقق

لكن استقامه وخفاء اصله وعادة لاجرم قال الله تعالى
 ان لهم النار بالفتح وغالب السامع والفتح ولا رقة الكلام الكسرة
 الخليل وراية كما في لا اقيم عند الرضى لان في جزم غير
 وجزم فعل ماض عند سيوبه والخليل وفتح سيوبه
 ومصدر بمعنى القطع كالوشد عند العلاء وروى في المصاحف
 لاجرم على وزن الرشد بمعنى لاجرم ان لهم النار بالفتح
 ان لهم النار وهو لا بد بمعنى لا قطع الا انصارا بمعنى النظم
 الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا لاجرم
 ولا جزم انك قائم بالكسر والفتح بعده نظرا الى اللفظ والفتح
 نظرا الى عارضة التسمية وكل الكوفيين فيه فيكون
 الميم ونيادة لا بعد لاقا ليعين ونيادة لا بعد
 جزم وتبدل هزة ان بالعين فما يمتحن لا علة في المصاحف
 ونيا قائم فاحفظه وهو جملة ما يوجه من اشباهه
 كما انك قائم وليس من اشباهه لمعنى الفتح لان ما كان
 غير كاف التزموا نيادة صامع اكاف الجارة في المصاحف
 بقاء جاز العطف على اسم ان الظاهر عجزا للفتح
 قبله وكانه حقا كتابه الممتن واعرض عن اللفظ والفتح
 عبارات النفاة جعل بعضهم المصاحف على اسم ان في المصاحف
 مجموع الاسم وكلة ان وروح المقد الاول وبسته الرضى ولو
 حديث يكون علمته في ثابته وبالمجمل لان ثابته مائة
 مفعولين ووق بان مفعولي علمته في ثابته وبالمجمل فكيف
 بوجوب كون المفتوحة مع ما يتعين بها ثابته عن مفعولي
 كونه في ثابته وبالمجمل ولم يجوز السبق في العطف على المصاحف
 المفتوحة اصلا دون المفتوحة خلا فالبعض النفاة
 حيث جواز والعطف في المفتوحة مطلقا واثا باقي النظم
 فما سويها البدل كالمعطوف عند الجرمي والرباعي والغداة
 وسكت غيرهم عنها وانما عن البدل انهما والجواز العلية

ولا أثر لكونه أي لكون اسمه أنه قال النفع الرضوي الكفا
 الكوثرين والعقاد ما بين العرفين فقال ان كان
 من غير ضرب لفظا جازا العطف على جملة لأن كون شوا
 لا يبين متناويا لا عراب متناويا ظاهر استكرجلا
 من غير اسمين من جملة العراب فانه ليس بمتناوية
 من استكرجلا وليس بناء عدم الجواز في ان زيد او عمر قائما
 على جملة من اجتمع عاملين على مفعول واحد في ان واحد
 في الجملة من غير عطف مكانا قبل دخولها وما ذكره المصنف
 من غير ضرورة والكفا في الواجب كذا في غير هذا ولا بد
 من غير ضرورة المصنف في جملة خلاف المفعول حيث قال خلافا
 في الجملة في مثل انك وندو اهبان لا نه ليشم بانها
 لا يبين في البناء مطلقا بل في قسم من البناء فان يكون
 المسمى هو المصنف في الواقع بركة في ليشم في الخلاف والمنا والها
 في ذلك ولكن في جواز العطف في خلافا لبعضهم وهو
 في الجملة الاصل في راجع الى ما يتكبد الى ما بعده ولا
 في الجملة في المشبهة الى خلافا للعقاد اذا فصل بين
 في الاسم الى وذلك العطف لا يكون الى بطر فهو خراف
 في الجملة في المفعول او طرف مستقل في الجملة في الذا والوا
 في الجملة ولا بد من على الجملة الماضية المستقر ان الم يكن مع قد ولا
 على من الشقي ولا على حرف الشطوط على على جواب الشطوط ولا
 على جواب المباحية المغنية عن الجز فلا يقال ان كل رجل او
 وقد يتكرر اللام في الجزو المسلق نحو ان زيد اهلنا لرعد
 وهو قبله ويدخل اللام اذا قلبت في جملة من قبله ليعتد
 فانه كذا في الرضوي واختاره وتقدم ان الى اي وجها العمل
 في التقديم ليشم العامل على ما ليس بمباصل اوله العامل
 ليس بمتقدم على مفعول صريح الرضوي في انه ويمكن ان يقال
 اختاره وتقدم ان لا يتم لوقد تواتر اللام لا وجه عملها ولما
 في لفظات بعض وجوه متباينتها الى وعدم لزومها

واختصاصها

واختصاصها بالاسم يمكن ادواجه في جواز بعض وجوه متباينة
 مع الفعل ولهذا لم يذكر صريحا ان يكون الغالب في اللفظ
 لم يذكره لا عمل صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل انما
 في ضمن جواز اللفظ والكوثرين ويجوز ان يكون اللفظ
 كثيرا من الاسماء لا يظهر في هذا لا يفتقر على اعتبار
 كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلة بغير اعتبار
 اي من الاعمال التي هي من دواخل المتبادر والجز لا يفتقر
 لا غير بقرينة قوله خلافا لكوثرين في التقدير وهذا هو
 الرضوي حيث قال جواز المصنف ويجوز دخولها على مفعول
 المتبادر ليس بوجه الاول ان يقول اذا دخل على المفعول
 من امثال المتبادر لكن عدم دخولها على المفعول لا يفتقر
 فواسخ الاستدلال فمما لا يعمل قوله لا غير في الاستدلال
 ودخلها على الاسم وهو فاسد لا ناسق في الجواز لا غير
 الاتصال او جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الاتصال
 والاممال فانه لا يكون اذا دخل على الاسم واعمالها
 المتبادر والجزو لم يكلف بقوله من دواخل المتبادر
 اختصاصا من جواز متبادر ان كان زيدا لقائما دون ان كان
 قائما لزيد بايقار بذكر ان فكتة مسلما ومعلوم ان
 ليشم وان سلك ليس بلام ولا يفتقر من قول اللام على الم
 من امثال التواسيع لانه لام الاستدلال لا يفيض مع الاعمال
 التواسيع الاعلى الجواز الاخر بخلافها مع انه فانه يدخل على
 الجز وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس
 اللام العاقبة لام الاستدلال والقلم يدخل في المثل الاول
 واجب بان دخول اللام في المثل ليس شاذ اعلم ان الكوثرين
 انكروا ان المحققة وقالوا انما ناهية مطلقا واللام اللازمة
 لها بمعنى الآودة البصريون بان اللام لم يحسن معنى الى
 والى الجاه جاز في العموم لزيد او يعيب الرضوي بان جوازها

بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاصها بما لا يستلزم بعد
 بعض الشيء ونحن نقول بطلانها ان المحقق اعلمها بما هو
 في قوله لا يوفيهتم كما بطلانها وهم عليها كما لكسورة شبة
 في المقنونة بالكسورة في الكثرة او في كونه مقنن كثره لا
 لا يفتل وان كان لا يوفيهتم لا م جواب القسم ولا م لما
 في المقنونة ونريد ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع الله
 في قوله لا يوفيهتم ونحوه من قولك كان تدان حقائق
 اخرى كحق الحقائق والقدوي وبكسر خاص بالمرادة او عام
 في قوله لا يوفيهتم وعاد من حيث الجمع حتى في ذلك
 في قوله لا يوفيهتم ونحوه من قولك كان تدان حقائق
 اخرى كحق الحقائق والقدوي وبكسر خاص بالمرادة او عام
 في قوله لا يوفيهتم وعاد من حيث الجمع حتى في ذلك
 في قوله لا يوفيهتم ونحوه من قولك كان تدان حقائق
 اخرى كحق الحقائق والقدوي وبكسر خاص بالمرادة او عام
 في قوله لا يوفيهتم وعاد من حيث الجمع حتى في ذلك

ومعنى الاستدراك في فسخ المعنوي بطلان ذلك المعنوي
 يدفع ماعنى ان يتوجه لجعل السبق للطلب لكنه لا يوافق
 الصحاح حيث قال استدراك ما فات وتداركته معنوي
 لكن الاستدراك معنوي ان ذلك ما فات المعنوي بلهلام
 ليس بواقع بل براء كلام واقع للوجه نحو جاذب ديد
 لم يجر هذا المثال مما اشبه الرضى واحمد القرآن
 وان رتب لدو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا
 يتقاة ما في القاموس لصحة حيث قال ولكن
 يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا
 وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتقايين لا يجتمعان
 امتناعا احتقيقا بل يكونتا في الجملة كما في قوله
 فانه عدم التكرار في الاضطرار بل لا يناسب
 يتكروا فالجزان سنمويان على المعقولة لا موعود
 التحقيق اجابة ليست رديا قاطعا بالقران لان
 عليها لكن توجيهه مختلف في عند العزاد معنوي
 وعند الكفا في مفسر الشان كما ان المقدرة
 بالجمالية فالأوصاف العزاد معنوي ليست
 من مواقع وجوب حذف كان عند الكفا في ومواقع
 المحال وجوبا عند المحققين كما جاء في اللغة
 صفة المتغير في القاموس معنوي كزبر ابو قبيلة
 دعوة ولوا الرضى دفعة لعل في المعزاد في القاموس
 رجل معزاد بين العزاد بكسر همزة المرات او كان
 ذلك الرجل بابي المعزاد بالياء فيجوز في كتابه
 على رضى الله عنه كنه على ابن ابوطالب بعد ما جزم بوجود
 الجزع الى الجزع بوجود الجزع هذا التأويل والمادة التي
 التأويل في كلامه معنوي لا يستلزم في معناه الاستدراك
 لهذا البنية الواقعة عن عيني ولما كانت هذه الحروف

في المعطوف الى وبتبني العامل الى المعطوف كما ذهب بعض
 الى ما هو المشتهر في الكتب ان بعض النحاة ذهب الى
 بعضها فرفع معز عليه فالادمة الاول للجمع من
 لا مادة الجمع لان معنوها الجمع لان ليس له موضوع
 وخرج من موضوعات البوق وليس له اجتماع الى
 حقا منها في كونها معصومين بالنبية لاسواء الجمع في ذلك
 في استغلا لا في في الحكم لتبني وندومر انسانا
 مع ذلك جاء في زيد وعمر او عمرو لو لم يعمروا حصل المعقل
 من معز فذلك مستلزم لان قوله اي حصل بغير جاء في
 من معز فذلك مختلف البيان لا الجزاء اما وقع لغيره في
 من معز فذلك معقل جاء في زيد وعمر او عمرو او معز
 حصل المعقل من كليهما فيكون معز في زيد وعمر او حصل المعقل
 من معز فذلك لا في اخر فالحق في ذلك مختلف الى فتقل الشارح في
 ما قبله في خلاف الى اما واقصر عليه والقول للتبني
 في معز مع الترتيب بغير جملة فان قلت معنى الترتيب الترتيب
 فيكون ترتيب على مع الجمع مع الترتيب مع انه يعيد عن
 معز في الجملة الحكم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم
 معز اشار الى صلا عبارة المعقول بغير جملة وبنته على
 في ذات منه في دلالة منه لا تقول فيهم من معاملة مع قوله
 ومع منبها بجملة لان معقول فيك من معاملة الخاق في مقام
 معز في جملة اعلم ان القاد وقد يصلحان لترتيب واحد
 فان يكون المعطوف امر امتداد كان اشتباها معواضا عن
 المعطوف عليه وابتداء هتية بلا جملة وذلك ان معقل القاد
 نظرا الى بعد انتهاء وراخية عنه من وجهين بل من ثلثة
 وجه ثانيا ما قدم من ان الجملة في صي اقلى على وجاهتهم
 على وزن العلامة جمع راجع الى ليس له ظهر تركب كذا في الترتيب
 هكذا في بعض السروج فيكون الترتيب في بحث حتى الحارة في

في العاطفة تكون المعطوف غير الجزء الاخر من الملاحة فيكون
 الشارح هذا المقام فتسلك بعض الشارح وقوله من معز
 زدا على الحواسط الهندية محل نظر لانه لا يرفع على مح
 تسلك الجزء كما بقوله من الباصرة حتى الصباح فانه لا يرفع
 حتى العاطفة على الملاحة الجزء وليس الملاحة في حكم الجزء
 في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او صكا ولا استثناء
 قال الوصي في بحث حق الجاء ان ما بعد العاطفة يجيء
 جزاء مما قبلها فخصر من العوم حتى زيد او في زيد
 فخصر في السادات حتى عبيد على ان يمكن ان يكون
 وصول حتى على الصباح عطفا على الليلة ما قبله او على الملاحة
 كما سلكه الوصي وفتح باعتبار ان ملاحة صار بمنزلة
 خطه لليل في النوم كما اجاب الهند في فلا سقا في
 وتصحيح الهند في فامر في غدا كره وبها لعدم دخول
 الاضغعة او الاقوي لعيند معطف الجزء على كل المقام
 فورية او ضعيفة بحيث صار مغاير السار الاجزاء
 لا يفتح ان يصل على غير الجزء لان عطفا الجزء على الجزء
 والضعف لاجل الامرين كقول المص في هذا الكتاب
 لا بد منه فلم يقل او الاور وله غير نظر في هذا الكتاب
 ما مضى كلبين وادنا نواع الفعلان اي غير من عند
 الحكم هذا في السلك اما والمفصل كما في التفسير والاشارة
 فهو لغتين عند الحكم الا ان يقال ان ادان المنة المشترك
 بين الثلثة ومن المفصل واليهام لا يجرى فيهم وبهذا يدفع
 انما لا يقطع منهم انما او كعود الا لاجل الامرين لان لو لم يكن
 في المعنى المشترك بل في الثلثة وهذا غير جارية ام واما الجواب
 عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان او في لاجل الامرين بهما
 والعوم لوم من دخول المعنى على احد الامرين بهما لكنه ليس لاجل
 بهما عند الحكم لادمة لاهمة الاستغناء اي غير لوم في اللغة

في المقادير فاللازم بمعنى غير المفارقة ويستعمل في الكتب العربية
 فيكون ويكون اللاد في المقادير اما هو في اللازم المبرأ في
 صورة احدى اقسام واحد المستويين عند المتكلمين بقوله
 الحكم على ان المواد لا تستوفى في العلم المتكلم وبما يتوهم
 ان لا يتبين ان براد الاستوفى في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم
 في بعض مثل اقسام زيدا قام بحري اطلبنا السيقين لا يترك
 في قوله المصلحة لا ينقص بقوله سواد عليهم او نذرهم
 في قوله احدى اقسام واحد المستويين غلطه ام لم نذكرهم
 في قوله اطلبنا السيقين لا يترك لان المقادير في اصله
 في قوله لا يستوفى المستوفى ولا يحق ان تكون بغضى الى كل ما هو
 في قوله لا يترك بالبقين الى واختلف في تحقيق تركيب السوية
 في قوله ان يكون سواد غير متبدل وهو مقصود او ان يكون
 في قوله مقصود سواد انزاول وعدم انزاول وبعض جعل
 في قوله المقصود وان كان معرفة لكنه مسووف في قوله
 في قوله المقصود اولي بجمله متبدل اسم هو في صورة
 في قوله لا يترك ام لا يترك مع الواو واجيب بان المقادير وام
 في قوله على حقيقة ما بل استمر للاستوفاء ولهذا لم يترك سواد
 في قوله وقدرة وقال الرضى سواد غير متبدل محدود في الامر
 في قوله والاشنة والجمع فيه متساويان لانه في الاصل مصدر وقوله
 في قوله ام قدرة في معنى الشدة امان في قوله وقدرة فالمراد
 في قوله واستدل على اعتبار معنى الشدة واستقار حرق الشدة
 في التركيب اعني الحرق ولم للشدة الذي هو للشدة يكون الماضي فيه
 في قوله المستقبل كما ان كذلك بعدوان لانه لا يستحسن ويستحسن
 الجمله الاسمية بعد الحرق ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال
 اذ على اعتبار معنى الشدة فينبغي بالمضارع فيقولون في قوله
 لانه ساكن فصيحا لا بعد صيغة الكلام في عدم عدم صيغة
 مطلقا انما في عدم عدم صيغة بالاصناف على الاضيق فمثل

وقد يحايل بقوله اما اعراض على المقادير لا يترك
 في السيقين او تنبيه على ان مراده الحصر بالاصناف لا
 بنوعه او لا ولا صرح ببقية اذ قد يحايل ببقية ما يحايل
 الاحايه اعلم المسؤول لانه السائل في الجواب ما يطلب
 تحفظه له في اعتقاده لاجابه سؤالا في الجواب بالبقين او
 في كليهما واما الجواب الاول ان يكون بقوله في كليهما
 بالبقين ولا يحضر نعم ولا ما يبقى الا ان يقال لا يشاغل
 كليهما فتأمل ولم المنقطعة كبل في الاضيق في قوله
 هو لاكثر وقد يحايل في قوله الاضرب او اكله ساقد في قوله
 في قوله نعم انما ضربه اذ لا معنى للاستفهام ههنا الا ان
 ما بعدها مستهلا على حرف الاستفهام نحو قوله نعم انما
 المظلم والنور واعترض على قولهم انما لا بل انما انما
 عطف الانشاء على الاخبار وهو مما جمعا على وجه محذور
 واجاب الهندي بانه استفهام متناقض وفيه انه لا يلزم
 ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرفا متعلقا
 على تقدير عطف من شرط والعاطفة واجاب ثانيا بانه
 بل ليس كذلك اي غير شاملا ساء وقال نجمة على ان
 المنقطعة في المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضيق في قوله
 سواد كان بالتوديد كما قال شتمل على معنى ام المتصلة او يور
 كان يقتصر على اي ساء وعلى ان تقدير بينه وبين ام المتصلة
 بون بعيد ونحو بقوله وجود عطف الانشاء على الاخبار
 بنا وبالعطف وجعله عطف وقصة على قصة شيئا في مقادير
 وايضا يجوز ان يقول لاي ساء بقولنا ساء وان كان
 اضرايا عن الاخبار عن النهي بقولنا ما الاخبار عن الشدة
 والتوديد وفيه وعن الشدة ان الواو والاضافة على
 انما الثانية في هذا من محتويات الانشاء اذ في قوله
 في قوله حيث قال العاطفة كلتا محاورا الواو لعطف

ما على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية
 على الاول ويخرج على الشاوح ان الحالم يكن اما الاول المعطوف
 على المعطوف الثانية عليها يخرج الجمع المعيد شركة المعطوف
 على المعطوف عليه في حكم التوكيد والمشورة الواو زائدة الثانية
 المعطوف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قبل التزايها فنادوا
 كذا وسواها بمصاحبة غير عاطفة بخلاف كذا فالحكم ههنا
 المعطوف على الاول لا المعطوف بل المعطوف نفعيا على خلاف لكن
 المعطوف على الثاني فانه الحكم الثاني لما قيل لا يثبت له ذكر في
 كلامه لا المعطوف عليه بل بذكر لا ينفى عما بعد فلا يكون له لما
 بعد من حروف التنبيه ان هذه الحروف ليست حروف
 العطف بل اصوات وصفت لخرق التنبيه فالإيقان بجعل
 من قبل حروف الزيادة فيصدر بها الجمل لا ولا يكون الا
 في صدر الكلام سوى ما المتصلة باسم الاشارة فانها يقع
 في صدر اسم الاشارة في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم
 ولما في هذا قوله وقيل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة
 بغير الحرف بل فروع المنفصل كما سبق وعبر القسم بحرفها الله ذا
 الله ها انتم الله ذا ضمما ورفق العضاخ بين اما والا فاعلم
 ان الكلام الذي يتلوهم يقول ثالثة ويدا عاقل معين
 انما عاقل على الحقيقة دون الجار واما الاخرى فيقتضيه كلام
 المتن نقول ان اذان رديا فاعلم ان يقول علم ان رديا خارج هذا
 كلامه ومنه علم ان علم يستعمل لخرق التنبيه وح يناسب ان يجعل
 ان ما بعد ما مكسورة يا اعلم استعمالا لانها يستعمل للمقابلة
 والبعد وانا وهما للبعد وكذا واوي وفي الصحاح ايام من
 القاد ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت الكلام للحاقة
 اعلم ان اياها انما يحسب المعنى انما تحجب مواد الاستعمال
 فيكون مذكورة ومحدوفة ولا يصدق من حروف الشدة سواها
 ولا ينادي اسم الله مع والاسم المشتقات وايها وايها الابهى

بحث حروف التنبيه

بحث حروف النداء

ولا يندوب الا بها او بكذا في القاموس نعم فيه اربع لغات
 المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وحركة
 كسر النون والعين والرابعة فتح بفتح النون وقيل العين
 حارة كذا في الرضق فلو قال احد ما ريد اليس هو الابد
 الحندي ومنه ما ورد في حديث الحنفية من قولها نعم بعد قوله
 لو كان على ابيك دين مقصده اما كان يقبل سلا فاعلم ان
 البقوع ودين الله فتح احق فانه ايجاز يشوب من حروف الاعراب
 عن الاستقام بالاسم ووجه غير خفي على من علم ان
 القسم استعمل بحرف حرق القسم وقصبت الله الا انما
 كلمة هاهم التنبيه بخلاف الله فالانجز ولا يخرق لغير الله
 مناب الجاد ووجه اياه ان الله اوجه ضمما وقيل لا والله
 انما هما ساكنة مع التقاء الساكنين على غير هذه الالف
 والمدغم في كلمتين اجزا هما مجري كلمة واحدة كما في قوله
 وهذا ايضا من حقايق لفظ الله لمن قال حروف التنبيه
 شريك من حروف جهمين والقاموس المجوي هو كذا
 والحق والحق وسنة الوجه ودا في الصدر في التنبيه
 في المقام حسن ومعنى كونه زائدة ان اصل المعنى يدور
 لا يتخلل بوجوب ذلك البيان كونه ولام الابتداء في حروف
 الزيادة ولذلك لم يلتفت به الرضق وقال مع انهم لم يفتوا
 الحق وضمها الواضع لها مكانها لم تغد شيئا بخلاف ان وتكلم
 الابتداء والعاقل التأكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما
 وصفت له هذا وفيهم ان اللفظ بغير الحروف الزوايد من
 عوارض الاسقاط وقد اذ زائدة ان ما مع ما المصدرية
 وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه
 وبعبارة للتنبيه نحو الان فاعلم ان وان يفتح الهمزة وسكون
 النون تزداد مع ما كثر افعالهم الكثرة من تعقيد ان المكسورة
 تقل زيدا تناسلا وكثرتها ومقابلة زيادة المكسورة لزيادة

بحث حروف الزيادة

او التسم حتى يلزم قلتهما ولا ان تقسم الكثرة من
 زائد ما مع الحاف بالصفة في التصريح ان يكون صلة
 في ان جاء البشر وقد يكون زائدا كقولهم وما لهم
 سجدتهم الله اي لا يعبدهم الله فعمل الواقع بعد ما
 لا يكون في وجهه خفي وواقع من موضع زائد ان لم يكن
 كان فليمة تعطف الى ناصر السلم وروي الى اوراق
 العطف المتناول ورفع الراس والمدين وفتح
 كقولهم قد عطفوا الى الفجر ليشاؤوا منه والماضي
 الحقة والداية والنفوس الخفية كل ذلك من
 وقد قبل اضم وان كثرت قبل العطف الذي
 لان ان حوله ففي قوله والله لا افضل في الامور
 ما شئت لمجر الحكماء علوزن العرقية هكذا ذكر الجوهري
 في التاج فترجم المتاح ان الحكماء جمع هالك كما للمنية في طالب
 في قوله وانه لعجب فقال الجوز جمع جاز قال الجوهري يهلك
 والقاموس الجوز بالضم الحلال وجمع الجوز في شجرة
 الخبز اخبر بافقه حقا اذا الصنع حشر الجوز والجوز مستحق
 ومن البيت ذلك الرجل العاسق سري في المبالا وما علم
 ان شأها حقا اذا اصابه الصنيع والمخ الحاشف عن الشبه علم
 في ذلك كذا لا يتبع ذلك هذا والمراد بالافك الاضطرار والافقة
 انما بان ما الحاف عن العمل ليقول ان يجعل من المروق الزائدة
 وكذا ما في حيثما او ما لكن لم يجعلها من المروق الزائدة لان
 لها الزا في الكلام وهو كونه من الحقة من العمل وتصحیح وحواله
 على الفعل في الكلام وكذا حيث واذ من الاضافة ونقصه
 كونهما جاز متين قال الرضي والعجبا انهم لا يربون فانما يكون
 ثانيا معويا كما لا شك في الياور ورفع الاحتمال لا الزائدة
 بعد العاطفة على النفي وفي من الاستفاد ويردون ثانيا
 لعطف كلفها ما قام من زائد تبالا وعن معز اذا لم يكن للمرد

عين صحيحة فلا عرفان برتاب والجمع سفر اذ لا يحق ان الحرف
 الواحد ما لو حذف لا يغوث اصل المعية لعدم توقف المعية
 الحاقة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم ورفع زيد قائم لا
 المقصود تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل زيدا بعد لان
 عليه بوز قائم وفي حيثما يقرب بوجه تقربه لانهم معنى الجاز
 ما وهو سببية الاول المشارة اذ لا يبعد حيث بدون ما
 الاول محكية ما فوجد الكلمات تنبؤة حروف المبادىء الحرف
 لا يخلو لانه اللفظ جميعا يفسر كل منهم قالوا
 في ان يكون تفسير الزيادة معنى القول لا يتقبل
 القول في اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى
 اعتبارا في يستقوله اداة الطريق نعم اعتبارا للمعنى
 هو المتاخر حتى قال الفاضل احمد في ان الجاهل
 جعل القيد ضمنا للمظرفة الاعتبارية حيث قال في المظرفة
 او علم القيد وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارا
 معقولا معددا اللفظ غير صريح القول معقولا بتمت
 القول معناه بمعقوله ما في معنى القول لانه لتفسير المعنى
 ومعنى القول لانه جعل الرضى ما في معنى القول ومعنى القول
 المصغر القول المعدوس معقوله ما في معنى القول وهو يتبين
 المعيار معقوله ان اعبدوا الله ففسر في اشارة الى انهم يوجبون
 في الاكثر لانه يفسر معقولا كذا والى رد من مسئل بالان في
 يفسر معقولا القول لتوجيه زعمنا ان قوله ان اعبدوا الله ففسر
 لما هو فيمكن قال الرضي في تفسير قوله اذ المأمور بالاكوفة
 نفسا اعبدوا الله بل قوله لهم فالضير معقول قول صريح معقود
 لكن قال ان صريح القول كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور
 في اللفظ الرضي ويستفي ان يعلم ان ما بعد ان المعنى ليس من
 صلة ما قبلها بل من الكلام بدونه ولا يحتاج الى الامن من جهة
 التفسير للمهم المعقود معقوله في اخر دعوى ان المحلولة وبالاعمالين

شمعون المتقدم معقول القول اعاد المتقدم العثم داخل اول الكلام
 معقول اول الكلام مكانه نزل على الحقيقة والحقان الترتيب
 تقدم ظهوره كونه مكانا كما ان المكان اليهم غير ظاهر فينبغي
 ان يكون بلا صفة واعترضه عن توسط العثم الى الرضوخ
 فيطلبه جزا من سبده لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال
 في الشرط وفي بحثه لان الاضواء من جميع صور التوسط
 في اول الكلام لا محالة معقول على الشرط لان الكلام في
 اوله من ذلك اعلم العثم الى حصوله من رتبة العثم
 في دون الشرط مع قوله لان الكلام في العثم لكن قوله وكان
 في العثم دون ان يقول وكان الجواب له يرد على ان حصل
 في العثم فلم يقبل العثم وقوله وكان الجواب في العثم
 في العثم الى ما عاده اليه من قوله لان يلزم ان يكون
 في قوله ما وعرض مجزوم وجوابه ان يتكلم ويقال ارا
 في قوله ما وعرض مجزوم وجوبه كونه غير مجزوم والشرط ايضا كونه
 في العثم لان الجواب مجموع العثم وجوابه لا يجر الجواب على عكس
 كما ان الجواب للشرط فان جواب العثم مع في مجموع الشرط
 فيكون باعتبار التقدم والجواب عليه انما على ترتيب اللف لان
 تقدم الغير مقدم على جواز العثم في ذلك وفي قوله انا والله
 ان ثابتي ان تقدم الغير مقدم على العثم لكن في قوله
 العثم الثاني هذا من التقدم غير الشرط وجواب اعتبار الشرط فيكون
 العثم باعتبار التقدم على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط
 على ترتيب اللف نظرا لان تقدم العثم انما مقدم على جواز العثم
 على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى فيكون العثم
 على ترتيب اللف وجواب الشرط وكليهما وان ارد اللف الذي
 باعتبار ان انا والله الى ان يتبين والله في جوده المعنيين
 باعتبار المتقدم على ترتيب اللف وعدم المعنى الاعلى غير ترتيب اللف

باعتبار العثم واعتبار على المعنى الثاني على ترتيب اللف
 اعتبار الشرط والعثم كلامه مما يجب عنه الناظر في
 عن الاحاطة لعقد العاصم وقد بلغنى لستح لا يتبين
 وكأنه اصله من صلي كانه يكون مجازا من عند
 والاولى والاسباب لسياق الكلام جعل ضمير باعتبار العثم
 في مقابله وجوب اعتبار العثم على تقدير اعتبار العثم
 تقدمه اول الكلام وان اتيتي والله يحتمل العثم
 انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العثم
 والله ان تاتي فيكون انا ويكون مثالا لما عاده
 المستفاد من قوله بتقديم الشرط عليه او غير من العثم
 والغير مع انما اورد في هذا الى نقص على ما اشار اليه
 المالكى او معدن كلفوظه في صدور الكلام معدن كونه
 سلفا المعدن في الصدور كلفوظه والمعدن في وسط كلفوظه
 فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمعدن اول الكلام فانه
 جواز الشرط الى قال الوتر في بحثه ان نحو ان ضرتي كونه
 اكثر من ان ضرتي فاكمل فانه لو كان جزاما لشرط في العثم
 الاثبات بالعادم لان هذا لا يجوز الا في الضرورة ولهذا
 رتب قوله من استغنى عن تقدير العثم بتقدير العادم
 في لزم الاتيان بالعادم نظرا الى اللازم انما العادم وانما
 ان يوسع في قوله الاتيان بالعادم واعلم ان قد يقع الشرطية
 في مقام جواز الشرط فانما ان يعتبر الشرط فيجعل مجموع الشرط
 جواز ويصل العادم على اداة الشرطية الجزائية وانما يلحق
 فيجعل الجواز للشرط الاول كذا ذكره الرضوخ وقد تقدم الجواز
 على الشرط فيعقد منه جواز ويجعل المعدن عليه والاعلى عند
 البصريين ويجعل مع تقدمه جزام عند الكوفيين يلزم من معنى
 الشرط كذا في التسهيل وانما للتسهيل قال الرضوخ وقد عرفت
 ما ذكر في الاسمال وانما يطرق ذلك اذا كان ما بعد العادم

نحو فاقلة صغيفة تبعاً لبيان حكم ثناء الثانية فالمراد
 المستند اليه تحقيقاً وتنزيلاً كما في الجموع المنزلة منزلة الموصلة
 بلشاع فان كان اعلى المستند اليه الى او المعنى فان كان ثانياً
 المستند اليه ظاهر غير حقيقي او المعنى فان كان المستند اليه الموصلة
 ظاهر غير حقيقي اي فانت حينئذ بين الحاق قاعدتين
 بغير عذرهما وهو حينئذ اى الحاق ثناء الثانية بحقيقة على
 اسمى والا يوصل والاولى جعل اسم مكان وهذه المسئلة
 لا يفتقر الى اثباتها الى هذا لا بد من كون ذكرها مستغنى عنه
 فلهذا لا يفتقر الى اثباتها من قوله يلحق الوجوب فاستغنى منه
 عن ذكرها غير حقيقي اي جمعي المذكور والموصلة في مثل الى بغير الضمة
 من الاستناد الى الظاهر لا مطلقاً كما افادته بما ورد في وجعل
 على ما يقتضيه فان كان ظاهر غير حقيقي لصار معيها لكن
 ما لا يتوهم بينه وبينه فيقعده لانه مفيد بكون الفاعل ظاهر غير
 حقيقي ويقتضيه المانع اى ادخلته وقتاً اطلاقاً لكونه ليس
 على ما يقتضيه لانه ادخله النون الذي يسمى تنويناً قال في اللغة
 تنوين الاعم تنويناً والتنوين لا يكون الا في الاسماء فنتفى
 عليه بنون الشيء اى ادخله النون على الشيء بل هو النون الدل
 على النون ساكنة اي يذاتها اى او بالساكن بذاتهما ما يكون
 ساكنة اذ لم يكن موجباً للحرف في كل نون فاحرف العرب نحو
 ضمين وصان كذلك وان ادعى اخر فليس حق في كل عليه
 به خلاصتها الحركة الحركة الظاهر فلا يفرق رجوع الضمير الى
 بغير تنوين وكأنة او ادخله الضمير بغير التنوين وهي
 شاملة الى هكذا ذكر الوضوح وبقية الشاؤج وظهور ان المراد
 نون هي كل لانه الكلام في قسم الحرف فيمنع ذلك القول اي
 اخر الكلمة حقيقة او حكماً فبذلك فيه تنوين قاعة ومصرف
 واجه بالمراد بالآخر ما ينتمى اليه السكينة فيمثل تنوين قاص
 فان الضمير ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكماً بل اخر منوي لكنه

ينتمى

ينتمى به التكلم لان المتبادر من متابعتها الى فيه بحث في اللغة
 منه لقوله به من غير تخلل حرف قال به ان ادراج الحركة ليست
 على انه يسقط في الوقت باسقاط الحركة لانه لا يكد العقل
 فخرج الى وقال بدل لانه لا يكد العقل للممكن واللاتك
 لا يستغنى عنه فلهذا ينقص الترتيب النون في ما وجد
 قد عرفت ما في الانتقاص ودفعه بما ذكره يوجب ازالة
 حركة الاخر نون التاكيد ايضا فهو الدال على ان
 الى قال الرضي فيل هو تحقق الصوت واسم الفعل ليس
 وصه وقال في الصحاح تنوين منه للفرق بين الوجود
 فعندنا لوصول نون وقيل للفرق بين المعرفة والذوق
 كلامه بنون قسم هادس للتنوين هو الفاعل في
 والوقف اسكت السكون لان لا يمكن طلب التنوين
 الحال والامكان طلباً لما يتبع امتثالاً لما لم يدع الا هو
 عن امره ولا يفيهم الخاطب لا يكتة الاقدام به مقولهم
 السكوت الا ان ساحة معناها اسكت سكوتاً مقبلاً
 قول اللعين العلمية والجمانية قال الزمخشري في
 ليست تحمضه للتأنيث ووجودها يمنع عن تعدد التأنيث
 فلا محالة سلمات علماً بصرف وذلك الترتيب في
 حسن الاعتناء وضمي تنوين الترتيب لذلك لانه الترتيب
 الفاعل ومن لم يثبت ما ذكره قال سحره لانه فيه ترك الترتيب
 وعوض عنه الاتع عند التنوين لانه الترتيب لا يوصل
 المدة بالاشتباع ثم ابداه بالتنوين بلا اظهار ان الحاق الترتيب
 مفيد عن تحصيلها بالاشتباع فتقول انشا عود و به
 على ما في القاموس وتحريك عن المحقق من لضرورة السند
 والحقق حركة الراء واصطلاحه والقائم العباد الموقوف والاعيان
 جمع عن بالفتح وقد يمين طرف المارة والخواوي الحائل والمحترف
 مهية الرطب واشتباع الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق

فان في قوله وقامه واودت بريدت معارف منبره الاطراف
منه الاعلام سكنت واما التوسيات الاخرى في الظاهر
من العوض لغرض التوسيعات المتعاقبة لم تكن الحقايلة
من التوسيعات الا على صنف المتساوية والاعلى الجمعية كالنوع
بعد فتح قول المصنف والممكن والتكبر والعوض والمقابلة والتوسيع
بما سيجيء حيث ابرز العوض والمقابلة والتوسيع ونهضت للتوسيع
وحصلت في الغرض وما بين اوداب الحديث انه يحذف من
الموسيقى ما بين المتساوية الى لاد دون الحد فباينها الحلقه
منها على خلاف قاعدة العربية وكذلك قولهم هذا لادن
في خلافه في التوسيع وطايرين ظاهر وهي في وصل من مثل
التي هي في غير لادير على اجزاء مجرى العلم وان كانا في وصل
كسرة يمشي المصنف هذا كلامه في العاوس طارئين طارئين
لا يرون حوزو البوع وصل من مثل كسرهما وهما لا يرون ابرو وهي
تجوز في كلامها على وزن ادم ولادم ذهب في الاصل ما نعرف
منه في علم بحسب منازل لانا يلبس يثبت ونقل هذه عند
المصنف على ما هي ان لا التباس لان تمام الثانية موصولة بمتاخرها و
هي في قوله ان يقال لم يحذف احد ابنة لان طالبا الخفيف يكفيه
في جوده ثبت فاذا استعمل به لم يحذف هذه الالف المحذوفه لان
المكان طالبا الخفيف لا سعال البنية نون التاكيد خفيفة قدم
الحقيقة لكونها بعضا من المثبتة وصدولها بعض مدوله
لانها مبنيه والاصل في البناء المسكون وبذلك ان تعقل انه حوز
المستقلة يحذف فونها الثانية لان الاخرى بالحدوث فاليا في
بعد الحذف هو الساكن لكن هذا التاميم على مذهب الكوفيين
من ان الحفظة قرع المستقلة واما على مذهب السيبويه من ان حلقه
منها حرف براسه على ما نقله في التوسيع والاعلى او الالف العا
الاولى لاكتفاء بالفتح يحذفون التاكيد الظاهر ان تحذف
خبر ان لادن التاكيد فيقين الضمير لها ومن جوز وجوه الاهتمام

كل واحد منهما فقد بعد كلا البعد وناوا الاختصاص بما ذكره كونه
مثل ما يفتلن فالاولى ان يجمد في مثل ما يفتلن في قوله
التخصيص بخلافه من بالفتح واصرته بالفتح
عن هذا التخصيص قوله اخرا بالفتح والتخصيص في جميع
الاسئلة فلا يزال زيد ما يفتلن الا قليلا في جميع ما هو الحق
بما نظر اما وصلت الحق بلا للتساوية التي هي في قوله
بلا المسئلة فباس عندا من جنى فخلان المسئلة ان حوز
قليلا في قوله في لاد مبرين زيد والمراء بالفتح ما يفتلن
قال سيبويه يرضى بعد لم يثبتها لانا في التوسيع في قوله
اي ان التاكيد في مبتدأ العتم المثلث هو الجواب عن قوله في قوله
الجواب الى التسم كما افاده السامع فاذ كره اللفظ في قوله
من قبيل جود فليفتلن محل نظره ونقص اللزوم في قوله
متم او فتنتم لاني الله تحشرون في حيز فتبين المبني بان لا يتبين
طريق او جاد مقدم عليه او السطر الموكر حرفة مما هو في
التاكيد لادنا كما في حيزها وادنا او جاد كما في سطرها
وقد لو كره جواب هذا السطر ايضا ليدل على الاول في قوله
ان اشترط في القاء الساكنين على حدة في قوله لا بد من جاد
جدة عدم حدة لادن في اصران واصران وسقط والحق في
لا بد في اشتراط ان يكون الساكنان في حلة واحدة والمثورة
في التنشيط وجمع المونث تولد منزلة المسئلة وهو الواحد المذكر
عائنا الى وصفتا المحكم بمنزلة الاستثناء عنها وعن الحكم
بفتح ما قبلها والى ان تقول ما قبلها مفتوح فيها ايضا لان
الالف ليس جادرا حصينا فكما بنا وادقة بعد الفتحة بلافتحة
ويعجز ان يرد بمقوله في التنشيط وجمع المونث اصران و
اصران بيان انك تبتس الالف في تأكيدها بالون المشرقة
في لا يكون المقصود الاستثناء فانه يجوز انقاد الساكنين على
صدقه اولاد ينزل الحفظة منزلة المشرقة كونهما عنهما من الجوز

ذلك اللاحاق من بكر النون وعليه حمل قوله ولا يتبعان بالتحقيق
 ولم يحذف البصريون اللاحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير
 هذه فاد كان في مثل لا تقصر ياؤا بالحق لزوم الوقاية واضرب ياؤا فها
 في عام فون الحفظة فون المعقول لان المشدود ليس مع الحدة في
 كلمة واحدة ولا مثلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشدود
 في الف التثنية وعرضه من هذا الكلام بيان افعال المستقلة
 بعد جازم التثنية لا يكون كقلم لكن عرضه لا يتغير عليه بل هو عرضة
 في الف التثنية ويصيق الجميع والواحدة الموشة حيث يجوز ان
 انما تنون والتثنية ووهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان
 الحدة والدم من كلمة واحدة ويكون المشدود متفصلا بالحدة وكا
 المتفصل لا متفصلا والنون المشدود موالضير لباؤ وسويعا
 التثنية كما لم يفتل واراد بالمتفصل نحو ياء محارب والف يجمع فانه
 يمنع من اعلال ياء يجمع في ذكر الرضوان سبهما بالضمير المتفصل
 متعلق لا يفتح لان واولم وماه الحاطية ايضا متعلقان بل يفتي
 ان يفتيه بالالف التثنية لا بجهة اصلا ولا بحتاج في وقع الى ان المراد
 بالمتفصل الف التثنية كما ينشره بيان الشاؤ في ما بعد والفرصة
 في التثنية بيان حال الاقرب من النون بتثنيته بما هو حاله من
 الاقرب المتفصل الف التثنية كان او غيرها لا يفتل على المشبه بجمع
 يرد ما ذكر الرضوان يثبت حرفا العلة موالف التثنية لا يستغنى
 عن التقليل وليس له في علة صاندة حتى يستغنى ان يفتل عليها
 نون التاكيد بل هما سنان ووجه التقليل انما هو ياء و
 لا يفتي انه لا يفتل في التثنية لانه قد يكون حالها عن الضمير نحو
 ليحضرها ياء وهذه الاشكالية وقعت على ترتيب التثنية فافتل
 لموافقة ترتيبه لغيرها فافتل مراعاة ترتيب التثنية فافتل خطأ
 لم رتبة ما يدخل الفعل الى ولان التثنية لادم بجلاء النون فهو
 اولى بالحفظ وايضا اكثر بما يلزم الفعل فاذا عاد على لا يفتل
 لاسم اولى فيرد ما عد من متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا

للزوم الحذف للساكنين الا ان يجعل الزوام من الزوم والفتحة
 ايضا الوقف في الاول على الابداء كما تقره في محل
 ان لا يكتب الحفظة التي تفتح ما يتبدا ويكتب الفاء ان الفتحة
 فيها كانتا بينهما على فلات العباس اللهم اشكر شأنا وقد
 واسلك ان يجعل هذه الارقام المسداة بغير اسماء الحذف
 افضل ابين انما هو في رومينا لغير جرائن وصل
 ارضنا وسمايل احين يارومينا لمن المهر
 على تمام والصلوة على محمد سيد الانام
 هذه التسمية الترفية معنانية الملك المساكين
 وقرنوا الرحمن على هذا ضعف عباده
 الله واقربهم محمد على بن يوسف
 غفر الله له ولوالديه
 السيرة لمقتدا الخطوط لوجه
 الكثير انما يفتل في التثنية
 ويعتبر في كثير من
 ان يجعل من
 والاصلين وآخر
 صاحب من حاشي دعوات الهدى على القافية انما هو حاشي على
 سحر ونغم خفيف وهو وبالاملين كتابا صليبا ككتاب
 دوله كحاشي يارب وكما وقع في كتاب الحاشي
 في يوم الخميس تاسع محرم الحرام
 وقد انقضى
 من شهر
 الحفظ
 بمدينة
 قسطنطينية
 المحرم
 ١٠٧٦

ان يفتل في التثنية لانه قد يكون حالها عن الضمير نحو ليحضرها ياء وهذه الاشكالية وقعت على ترتيب التثنية فافتل لموافقة ترتيبه لغيرها فافتل مراعاة ترتيب التثنية فافتل خطأ لم رتبة ما يدخل الفعل الى ولان التثنية لادم بجلاء النون فهو اولى بالحفظ وايضا اكثر بما يلزم الفعل فاذا عاد على لا يفتل لاسم اولى فيرد ما عد من متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا



